

الكلام المفيد

للمرشد السفيدي

عاليه

مطبعة الأديب في بيروت

الكلام المفيد

للمدرس والمستفيد



تأليف

حجة الاسلام للشيخ محمد علي المدرس

الأفغاني

درياسة الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

وبه نستعين

الحمد لله الذي شرح صدورنا للإيمان ، ونور قلوبنا بنور الاتقان
وهدانا الى صوب الحق والرشاد ، وما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله
والصلاة والسلام على من أرسله لفزكية العباد ، وهدايتهم الى طريق
الهدى ، محمد سيد المرسلين ، وخاتم النبيين ، وعلى آله الأئمة
الهداة المهديين ، وعلى اصحابه المرضيين ، الذين اذعنوا برسالته وصدقوه
في كل ما جاء به وفي اكمال الدين ، ثم استمروا على ذلك حتى
اتاهم اليقين ، واللعن على من آذاه وانكر وصاياه في أهله وفيمن
آثره على امته وارتضاه بأمر من رب العالمين ، الذي هو ميزان الاعمال
ومعيار الرد والقبول .

اما بعد ، فيقول العبد الأفغاني ، محمد علي بن مراد علي المشتهر
(بالمدرس الأفغاني) اني طالما كان يجول في نيتي ان اشرح (الصمدية)
الذي الفه الشيخ الكامل ، والنحرير الفاضل ، والعالم العامل ، سراج
العلماء ، وقدوة الفضلاء ، جامع المقبول والمثقول ، حاوي الفروع
والاصول ، بهاء الملة والدين ، الشيخ محمد بن الشيخ حسين العاملي
الحارثي الهمداني - رحمه الله - شرحا ينتفع به المبتدئ ، ويستمد به
المتوسط بل المتقدم ، من غير ان التفت الى اكثر ما قبل او يقال ،
كما فعله السيد السند ، والحبر المعتمد ، ذو الرياستين : السيد علي خان
رحمه الله ، فيأخرني من ذلك عوائق الزمان ، ونوائب الدهر الخوان
فاذا تأكد في ذلك العزم بما سمعت من لسان حال الطلاب : من ان

التأخير اعتساف ، وعدم اعترافهم في حل مشكلات الكتاب بعيد عن الانصاف ، واطراف الى ذلك تأكيد جماعة منهم يظنون في الظن الحسن بأن لى في ذلك الشأن شأن من الشأن ، فتوكلت على الغنى الوهاب وشرعت فيما عزمته متجنباً الاختصار المخل ، والتطويل الممل ، وسميته (بالكلام المفيد للمدرس والمستفيد) سائلاً من الله ان يقع مورد القبول عند اولى الالباب ، والمردجو منهم ان يتفضلوا على بدعاء صالح في مظان اجابة الدعوات ، فاني الى ذلك محتاج وفقير ، والله مستجيب للذى يدعوه وعلى كل شيء قدير .

قال رحمه الله : بسم الله الرحمن الرحيم ، الباء : اما للملابسة اي : المصاحبة فتفيد معنى مع ، كما في دخلت عليه بثياب السفر واما للاستعانة ، وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : بخرت باقدم وكتبت بالقلم ، وقطعت بالسكين ، وبعضهم يسمي هذه : بالسببية لأنها قد تستعمل في الأفعال المنسوبة الى الله تعالى . فالتعبير بالسببية فيها يجوز ، اذ ابي الله ان يجري الامور الا بأسبابها ، والتعبير بالاستعانة لا يجوز ، والوجه فيه ظاهر ، ورجح بعضهم الأول اي : الملابس ، لأن استعمال - الباء - في الملابس والمصاحبة اكثر ، ودلالاتها على تلبس اجزاء الفعل بالتبرك اظهر ، ولأن في التبرك باسم الله من التأدب والتعظيم ما ليس في جعله بمنزلة الآلة التي لاتكون مقصورة بالذات ورجح بعض آخر الثاني ، اي : السببية ، لدلالاتها على الانقطاع عن غيره تعالى ، واشعارها بأن الفعل لا يتم بدون اسمه تعالى .

وكيف كان ، فلا بد له من متعلق يناسب المقام ، فهو اما ابتدئ

الكتاب ، او اشرع فيه ، او اكتبه ، او استعين ، وامثال ذلك مما

يناسب مقام التأليف والتصنيف ، والأصل في كل متعلق اذا كان محذوفا ان يقدر مقدما ، لأنه مكان العامل ، وإثلا يلزم مخالفة الأصل مرتين : مرة حذفه مع كون الأصل في كل لفظ : الذكر ، ومرة تأخيره مع كون الأصل في كل عامل تقدمه على المعمول ، واستثنى الزمخشري من ذلك متعلق بام البسطة ، فقال : انه يقدر مؤخراً ، وعلمه بأن قریشا كانت تبدأ بأسماء معبوداتهم الباطلة ، وتقول : باسم اللات والعزى نعمل كذا ، فيؤخرون أفعالهم عن اسم ما اتخذوه معبوداً ، تفخيماً لشأنه بالتقديم ، فوجب على الموحد ان يعتقد ذلك في اسم الله تعالى فانه الحقيق بذلك ، ثم اعترض : باقراً باسم ربك ، واجاب : بانها اول سورة نزلت ، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها اهم .

(ضابطة) : متعلق الظرف اما مذكور ، أو محذوف ، وعلى التقديرين : اما فعل ، او اسم ، وعلى التقادير الأربعة : اما من افعال العموم ، او من افعال الخصوص ، وعلى التقادير الثمانية : اما مقدم ، او مؤخر ، هذه ست عشرة صورة .

(ايضاح) : اعلم : انهم اختلفوا في انه اذا حذف المتعلق ، فهل حذف هو مع ضميره ؟ او حذف وحده وانتقل ضميره الى الظرف واستتر فيه ؟ ظاهر المشهور : الثاني ، وذهب جماعة الى الأول ، قال بعض المحققين : ويسمى الظرف على الثاني مستقراً مطلقاً ، اي : سواء كان من افعال العموم كزيد في الداء ، اي : كائن فيها ، او من افعال الخصوص كزيد على الفرس ، اي : راكب عليها وعلى ، الأول يسمى لغوا ، وقال في وجه التسمية : انه لما كان الظرف على الثاني لا يحتاج في افادة معناه الى ذكر المتعلق ، فهو مستقل في الدلالة ، ومستقر فيها

معنى المتعلق ، وقريب منه بل عينه : قول بعض آخر : انه لما كان الظرف على الثاني دالا على المتعلق ، والمتعلق مفهوما منه بلا حاجة الى قرينة ، وكان العامل معناه مستقرا في الظرف ، والظرف مستقر فيه ، فحذف العامل تخفيفا ، وعلى الأول يسمى : لغوا وذلك : لأنه لما لم ينتقل الضمير من المتعلق الى الظرف ، فلا يفهم المتعلق منه الا بقرينة خارجة ، فكأنه ملغى عنه ، انتهى .

فعلى هذا لم يعتبر في الظرف المستقر الاتعلقه بمحذوف ، من غير فرق بين كونه من افعال العموم وكونه من افعال الخصوص . وقال بعض آخر : اللغو ما كان عامله خاصا ، محذوفا كان او مذكورا ، سمي به : لخلوه عن الضمير ، وكونه ملغى عن العمل في ضمير المتعلق اما اذا كان مذكورا : فظاهر ، واما اذا كان محذوفا : فلا أنه في حكم المذكور ، والأصل في جميع ذلك : ما حكى عن السيد الشريف ، انه قال في حاشية الكشف : ان الظرف المستقر - عندهم - ما لم يذكر متعلقه وفهم منه ، فكان المتعلق مستقرا فيه ، فان لم يفهم من الظرف سوى الأفعال العامة ، كان المقدر منها ، وان فهم معها شيء من خصوص الأفعال : كان المقدر بحسب المعنى فعلا خاصا ، كما اذا قلت : ويد على الفرس ، او من العلماء ، او في البصرة ، كان المقدر : واكب ، ومعدود ، ومقيم ، وذلك لا يخرجها عن كونها ظرفا مستقرا ، لأن معنى ذلك الفعل الخاص استقر فيها - ايضا - وجاز تقدير الفعل العام لتوجيه الأعراب فقط ، ولما كان تقدير الأفعال العامة مطردا ضابطا ، اعتبره النحاة وفسروا المستقر بما متعلقه محذوف تام ، انتهى . وللاظهار من نجم الأئمة - ايضا - ذلك .

ونسب الى صاحب - الباب - اعتبار كون متعلقه الاستقرار او الحصول ، ونحوهما من الاعدال العامة ، وكونه محذوفا ، سواء كان حذفه واجبا : كالمواضع الأربعة ، اعني : الخبر ، والصلة . والحال والصفة ، ام لا ، وهذا هو المشهور المتداول عندهم في هذه الأزمنة حيث يقسمون الظرف باعتبار المتعلق الى أربعة اقسام :

الاول : ان يكون متعلقه مذكورا ومن افعال الخصوص .

الثاني : ان يكون المتعلق محذوفا ومن افعال الخصوص .

الثالث : ان يكون المتعلق مذكورا ومن افعال العموم .

الرابع : ان يكون المتعلق محذوفا ومن افعال العموم .

ثم يجمعون الظرف في الرابع مستقرا ، وفي الثلاثة الأخرى لغوا ولكن يظهر من كلام « الشهيد الثاني » - وهو علم في التحقيق - ان المطعبر في كون الظرف مستقراً : ان يكون واجب الحذف ، وهذا نصه :
الظرف المستقر : ما كان متعلقه عاما واجب الحذف ، كالمواقع خبراً ، او صفة ، او صلة ، او حالا ، سمي بذلك : لاستقرار الضمير فيه ، والأصل مستقر فيه ، حذف فيه تخفيفا ، او لتعلقه بالاستقراء العام ، واللغو : ما كان متعلقه خاصا ، سواء ذكر ام حذف ، سمي بذلك : لكونه فارغا من الضمير ، فهو لغو ، كذا ذكره جماعة من نحاة ، وبذلك يظهر الفرق بين جعل الباء للملابسة والاستعانة ، لأن إتيان الأول عام واجب الحذف ، والثاني خاص غير معين للعالية ، ا في مثال كتبت بالقلم .

ولا تنبيه) علموا وجوب الحذف في المواضع الأربعة : بأن نفس كما قرينة دالة على المتعلق العام المحذوف ، وهو ايضا ساد مسد

المتعلق ، فيجب حذفه ، ونقل عن « ابن جنى » انه قال بجواز الحذف فعلى قوله يجوز ان يقال : زيد كائن في الدار ، قال الرضى : لاشاهد له من كلام العرب ، واما قوله تعالى : « فلما رآه مستقراً عنده ، فمعناه : ساكناً غير متحرك ، وليس بمعنى كائناً ، واما ما وقع في بعض خطب امير المؤمنين (ع) في وصفه تعالى ، من قوله : لم يحل في الأشياء ، فيقال هو فيها كائن ، فهو من الكون في الأشياء ، بمعنى الحلول ؛ فليس من افعال العموم حتى يجب حذفه ، انتهى .

وانما كسرت - الباء - قصد موافقة حركتها لآثرها ، وهذا حكمها وحكم لام الجر ، اذا دخلنا على الظاهر .

والاسم ، قال في - المصباح - : همزته وصل ، وأصله : سمو ، مثال : حمل ، او قفل ، وهو من السمو ، وهو : العلو ، والدليل عليه : انه يرد الى اصله في التصغير وجمع التكسير ، فيقال : سمي واسماء ، وعليه : فالناقص منه اللام ، ووزنه : « أفع » والهمزة عوض عنها ، وهو القياس - ايضاً - لأنهم لو عوضوا موضع المحذوف ، لكان المحذوف اولى بالاثبات ، وذهب بعض الكوفيين الى ان اصله : وسم لانه من الوسم ، وهو : العلامة ، فحذفت - الواو - وهى : فاء الكلمة وعوض عنها - الهمزة - وعلى هذا : فوزنه « اعل » قالوا : وهذا ضعيف ، لانه لو كان كذلك لقل في التصغير : وسيم ، وفي الـ ، اوسام ، ولانك تقول : اسميته ، ولو كان من السمة لقلت : بمعنى اسميته زيداً ، وسميته بزيد جعلته اسماً له ، وعلمنا عليه ، وتسميته بذلك ، انتهى . ورجح بعضهم قول بعض الكوفيين من حيث التسمية وذلك ؛ لان كون الاسم علامة للمسمى يعرف بها ، اظهر من ان

رفعة للمسى ، ولقائل ان يقول ؛ قول البصريين ارجح ، ان كان المراد من الاسم معناه الاصطلاحي المقابل للمفعل والحرف ، وقول بعض الكوفيين ارجح ، ان كان المراد معناه اللغوي ، ويوجب عن التصغير والجمع المكسر واشباههما : بأنها شاذ ، وعلى خلاف القياس ، ويالها من نظير ، فتأمل :

واما حذف « همزة اسم » خطأ فقال النظام في شرحه : ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم : الالف ، لكثرة ، بخلاف باسم الله ، او باسم ربك ونحوه ، فانها ليست كثيرة الاستعمال .

والله ، اسم اى : علم شخص للذات الواجب الوجود ، المستحق لجميع المحامد ، دال عليه تعالى دلالة جامعة لمعاني اسماء المحسنين كلها ، ما علم منها وما لا يعلم ، ولذلك يقال في كل اسم من اسمائه الكريمة سوى هذا الاسم الجليل : انه من أسماء الله ، ولا ينعكس .

واما الكلام في اشتقاقه ، فقليل كما في - المصباح - : انه غير مشتق من شيء ، بل هو علم لزمته الالف واللام ، وقال سيبويه : مشتق واصله : « إلاه » فدخلت عليه الالف واللام ، فبقى : « الاله » ثم نقلت حركة الهمزة الثانية الى اللام الاولى ، ثم سقطت الحركة عن اللام ، فبقى : « اللاه » فاسكنت اللام الاولى وارغمت في الثانية ، وافنخ تعظيما ، لكنه يرقق مع كسر ما قبله ، اذا لم يمكن تبديل المكسر ، كما في عليه الله .

قال ابو حاتم : وبعض العامة يقول : لا والله ، بحذف الالف ، ولا بد من اثبات الهمزة الاولى ، اى : جعلها همزة قطع في التلظظ كما بيناه في - المكروهات ، في باب المنادى - وقد يحذفه بعض الناس

قال أبو حاتم : ولا يعرف أئمة اللسان هذا الحذف ، وعلل ذلك : بأن اسم الله تعالى يجبل ان ينطق به الا على أجمل الوجوه واكملها .
والاضافة هنا بتقدير اللام ، لانها من اضافة الاسم الى المسمى ،
والرحمن الرحيم : صفتان لله ، بنيا للمبالغة من « رحم » كالغضبان
من غضب ، والعليم من علم ، قال في - المصباح - : رحمنا الله ، وانا
لنا رحمته التي وسعت كل شيء ، ورحمت زيدا رحما - بضم الراء -
ورحمة ومرحمة : اذا رقت له وحننت ، والفاعل راحم ، وفي المبالغة
رحيم ، وجمعه رحماء ، انتهى . والاول ابلغ ، لان زيادة اللفظ تدل
على زيادة المعنى وعختص به تعالى ، لالانه من الصفات الغالبة فيه
تعالى ، حتى يحكم بجواز استعماله في غيره تعالى بحسب الوضع ،
كما اخاره في - القوانين - في بحث ما اذا استعمل اللفظ في معنى
او معان لم يعلم وضعه له ، ولتتمازاني في بحث المجاز ، بل لان معناه
المنعم الحقيقي البالغ في الرحمة غايتها ، وتعقبه « بالرحيم » من قبيل
النتعيم المذكور في علم المعاني ، فانه لما دل « الرحمن » انه تعالى
لكونه في غاية الرحيمية اللازم منها هبة الجلال من النعم ، ولذلك
يقال في العرف : الكرم العظيم الكرم من وجود بالالوف ، ويأتفان
يجود بدراهم قليلة ، فذكر « الرحيم » لتساؤل ما خرج منها من
دقائق النعم .

ويجوز قطعهما ، بل كل تابع عن التابعة ، وجعلهما خبراً لمبتدأ
محذوف ، او مفعولاً لفعل محذوف ، هذا من حيث الصنعة ، ولكن
المسلم عندهم : ان القراءة سنة متبعة ، كما اشير اليه في حديث اقرأوا
كما يقرأ الناس ، وفي المسألة كلام ليس هنا محله .

(احسن) اسم تفضيل من حسن الشيء - بضم العين - ككشرف فهو حسن ، ولهذه المادة معان ثلاثة ، قال في - المصباح - : احسنت فعلت المحسن ، كما قيل : اجاد ، اذا فعل الجيد ، واحسنت الشيء : عرفتة واثقته ، والمناسب منها هنا المعنى الأول ، قال في - التصريح - اضافة افعال التفضيل محضة عند الأكثرين ، خلافا لابن السراج والفارسي وابي البقاء ، والكوفيين ، وجماعة من المتأخرين : كالجزولي وابن ابي الربيع ، وابن عصفور ، ونسبه الى سيويه وقال : انه الصحيح بدليل قولهم : مررت برجل افضل القوم ، ولو كانت اضافته محضة لزم وصف النكرة بالمعرفة ، والمخالف خرج ذلك على البدل ، فيكون من بدل المعرفة من النكرة ، انتهى . فعلى قول الأكثرين : احسن مبتدأ خبره احمدك ، وعلى قول الجماعة بالعكس ، فتأمل .

(كلمة) قيل : هي مأخوذة من الكلم بتسكين اللام - وهو الجرح لتأثير معناها في النفوس أثراً حسناً اوسيراً ، يبقى ذلك الأثر أزيمة متمادية ، وقد عبر في الشعر المنسوب الى مولانا امير المؤمنين (ع) عن بعض تأثيراتها بالجرح ، قال (ع) :

جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ماجرح اللسان
والكلمة ، تطلق في اللغة ويراد بها الكلام مجازاً ، من باب تسمية الشيء باسم جزئها ، فجو قوله تعالى : « كلاً انها كلمة هو قتلها » والمراد به : « رب ارجعوني لعلى أحمل صالحاً فيما تركت » وكقولهم في « لا إله الا الله » كلمة الاخلاص ، والمناسب للمقام - ايضاً - ذلك .

(يبتدأ بها الكلام) ، الكلام - في اللغة - : اسم مصدر من

باب التفعيل ، يطلق على كل ما يتلفظ به الانسان ، مفيدا كان او غيره ، قال في - المصباح - : كلمته تكليما ، والاسم الكلام ، والكلمة ، بالثقل لغة الحجاز ، وجمعها كلم ، وكلمات ، وتخفف الكلمة - على لغة بني تميم - فتبقى وزان سدره ، والكلام في اصل اللغة : عبارة عن اصوات متتابعة طعنى مفهوم ، وفي اصطلاح النحاة : د هو اسم لما تركيب من مسند ومسند اليه ، وليس هو عبارة عن فعل المتكلم ، وربما جعل كذلك ، نحو : عجبت من كلامك زيدا فقول الرافي : الكلام يتقسم الى مفيد وغير مفيد ، لم يزد الكلام في اصطلاح النحاة ، فانه لا يكون الا مفيدا عندهم ، انتهى ، والظاهر في المقام : المعنى اللغوى ، وان كان المناصب لأهل الاصطلاح ما يراد منه في الاصطلاح ، فتأمل .

(وخير) - ايضا - اسم تفضيل ، أصله : أخير ، ولا يكاد يستعمل ومما جاء منه على ما ادعاه السيوطى : بلال أخير الناس وابن الأخير وكذا أشر ، ومما جاء منه - على الأصل على قراءة أبي قلابة - : د سيعلمون من الكذاب الأشر ، واما (خير) فالمراد به : معناه اللغوى ، وهو كما في - المصباح - : اسم ما ينقل ويتحدث به ، لامعناه الاصطلاحى ، اعنى : احد ركني الكلام المتم لفائدته . (يختمتم به المرام) اي : يجعل خاتمة المرام ، اي : آخره ، قال في - المصباح - : ختمت القرآن ، حفظت خاتمته ، وهي : آخره ، والمرام - بفتح الميم - : مصدر ميمي بمعنى المفعول ، اي : المطلوب ، قال في - المصباح - : رمت الشيء ارومه روما ومراما : طلبته ، فهو مروم . (حمدك) الحمد : هو الوصف الجميل على جهة التعظيم ، لأجل

جميل اختياري ، فبقيد « على جهة التعظيم » خرج الاستهزاء والسخرية وبقيد « اختياري » خرج الشناء لأجل جميل غير اختياري ، فانه مدح لاحمد ، لأنه يقال : مدحت اللؤلؤ على صغائها ، ومدحت زيدا على رشاقة قدمه وصباحة خده ، ولا يقال : حمدتها ، هذا ولكن المفهوم من كلام الزمخشري في - الكشف والغائق - : انهما مترادفان وفيهما اقوال اخر لم نذكرها مخافة التطويل بلا طائل .

وانما جمع بين البسملة والتحميد في الابتداء ، جريا على مقتضى كل امر ذى بال ، فانه وارد في كليهما ، ولهذا رجح تقدير المتعلق في البسملة « ابتداء » لأن فيه امثالا للحديث لفظا ومعنى ، وفي غيره معنى فقط ، وقدم البسملة اقتداء بما نزل به الكتاب ، وجرى عليه ريدن الاصحاب - عند التأليف والتصنيف - بل عامة اولى الألباب اذا ارادوا ان يسلكوا الطريق الصواب .

(اللهم) اصله : يا الله ، حذف حرف النداء ، لئلا يلزم الجمع بين « يا » و « ال » لأنه وان جاز في اسم الكريم ومعكى الجمل ، الا ان الأكثر حذف الياء ، والتعويض عنه ميمًا مشددة في الآخر ، ولم تزد في مكان المحذوف اي : الأول ، لئلا يجتمع زيادتان اي : الميم وال ، في اول الكلمة ، وشذ الجمع بين حرف النداء والميم ، بأن يقال : « يا اللهم » اذ لم يأت ذلك في كلامهم ، الا في بيت واحد وهو قوله :
انى اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهم

وقال جماعة : ان الميم فعل امر من ام يؤم كقصد يقصد . وزنا ومعنى ، حذفت همزته في الدرج خطأ على خلاف القياس ، او لكثرة الاستعمال ، كهمزة « ابن » بين العلمين ، بشرائط ذكرناه في - المكررات -

في باب المنسأدى وهمزة الوصل ، وفي قول الجماعة اشكال ذكرناه
هناك .

(على جزيل الانعام) الجزيل : العظيم والفليظ من كل شيء ،
او الخطب فقط ، قال في - المصباح - : جزل الخطب - بالضم -
جزالة اذا عظم وغلظ ، فهو جزل ، ثم استعير في العطاء ، فقيل : اجزل
له في العطاء ، اذا اوسعه ، وفلان جزل الرأي انتهى .

والانعام - بكسر الهمزة - : مصدر ، والفتح غلط ، معناه :
ايصال المنفعة ، وما يوجب الرفاهية والسعة الى الغير ، على وجه الاحسان
وبلا قصد عوض .

(والصلاة) قيل : هي بمعنى الدعاء ، اى : طلب الرحمة ، واذا
اسند الى الله تعالى تجرد عن معنى الطلب ، ويراد به الرحمة مجازاً ،
من باب استعمال اللفظ الموضوع للكلمة في الجزء ، وقيل : هي بمعنى
اظهار الشرف ولو مجازاً ، من باب استعمال اللفظ الموضوع للممازوم في
اللازم ، كقولهم : بات على النار ، اى على الحرارة ، كما في « المغني »
في بحث - على - .

وقيل : كما في « المعالم » انها مشتركة بين الدعاء والرحمة
وغيرهما ، ويظهر من « المصباح » انها مشتركة بين الدعاء والتعظيم
والبركة والرحمة .

وفيها اقوال اخر ، اعرضنا عن ذكرها مخافة التطويل ، والحق
كما قال ابن هشام : انها بمعنى واحد ، وهو العطف ، وهو بالنسبة
الى الله تعالى : الرحمة ، والى الملائكة : الاستغفار ، والى الآدميين :
دعاء بعضهم لبعض .

وذلك : لأن المجاز والاشترار - كما بين في محله - خلاف الأصل . (والسلام) : اسم مصدر من التسليم ، معناه التحية ، قال في - المصباح - : حياء تحية ، اسلمه : الدعاء بالحياة ، ومنه التحيات لله ، اي : البقاء ، وقيل : الملك ، ثم كثر حتى استعمل في مطلق الدعاء ، ثم استعمله الشرع في دعاء مخصوص ، وهو : « سلام عليك » انتهى وانما جمع بين « الصلاة والسلام » امتثالا لظاهر قوله تعالى : « يا أيها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا » وحذرا من كراهة افراد احدهما عن الآخر - على رأي - كما يظهر من الشهيد الثاني - في شرح خطبة اللمعة - حيث ترك المصنف التسليم بعد الصلاة فقال وكان ينبغي اتباعها بالسلام عملا بظاهر الامر ثم اعتذر عنه : بأنه انما تركه للتمييز على عدم تحتم ارادته من الآية لجواز كون المراد به الانتقاد ، بخلاف الصلاة ، واما كلمة : على ، في (على سيد الأنام) ، فهي : للاستعلاء المعنوي ، والسيد : من ساد يسود سيادة ، والاسم : السؤدد ، وهو المجد والعرف ، وسيد القوم : رئيسهم ، واكرمهم ، والسيد : المالك والحليم الذي لا يستغزه غضبه ، والجميع صادق عليه (ص) اما الأنام ، فقال في - المصباح - : الجن والانس ، وقيل : الأنام : ما على وجه الارض من جميع الخلق ، انتهى ، فعلى هذا : الاضافة في « سيد الانام » ليس للتخصيص ، لانه (ص) سيد الكونين ، فالاضافة فيه لتعظيم شأن المضاف اليه وافتخاره ، او المضاف ، كما ذكر في « علم المعاني » من ان الاضافة قد تتضمن تعظيما لشأن المضاف اليه ، او المضاف او غيرهما :

(محمد) عطف بيان للسيد ، وهو علم منقول ، من اسم مفعول

« حمد » بالتشديد ، سمي (ص) بذلك : لكثرة خصاله المحمودة ،
لانه على خلق عظيم ، قال حسان :

وشق له من اسمه ليحمله فذو العرش محمود وهذا محمد

قال الشهيد - قدس سره - : سمي به نبينا (ص) : الهاما من الله
تعالى ، وقفاؤلا بأفه يكشر حمد الخلق له . لكثرة خصاله الحميدة :
وقد قيل لجده عبد المطلب - وقد سماه يوم سابع ولارته طوت
ابيه قبلها (فصار أمره (ص) بيد جده) - : لم سميت ابنك محمداً ،
وليس من اسماء آبائك ولا قومك ؟ فقال : رجوت ان يحمد في السماء
والارض ، وقد حقق الله انتهى .

باخ العلمى بكم له كشف الدجى بجماله حسنت جميع خصاله
صلوا عليه وآله

(وآله) أصله : أهل ، بدليل « اهيل » لان التصغير يرد الاشياء
الى اصولها ، خص استعماله في الاشراف ، والاهل أعم منه . وفي بعض
حواشي التهذيب ، الاشراف : هم العقلاء الذين لهم خطر عظيم . وهو
جمع شريف ، من الشرف - بفتح الشين - بمعنى العلو ، والمكان
العالي ، تشبيها للعلو المعنوى بالعلو المكاني ، وفي الحديث : « اذا
اتاكم شريف قوم فاكرموه » سئل وما الشريف ؟ فقال : « الشرف
من كان له مال » قلت : فالحسيب ؟ قال : « الذي يفعل الافعال
الحسنة بماله وغير ماله » هذا ، والحاصل : ان الآل اخص من الاهل
مطلقا . من جهة ان الاهل يعم العقلاء وغيرهم ، يقال : أهل الرجل
لماله وعياله ، والآل يخص العقلاء فقط ، و - ايضا - هو يعم من
العقلاء من له خطر وغيره ، والآل لا يهتمعمل الا فيمن له خطر كآل

محمد (ص) وآل فرعون .

قيل : لما ارتكبوا في الآل التغيير اللفظي بتغيير «الهاء» ارتكبوا التخصيص الأول توكيفا للملائمة بين اللفظ والمعنى ، ولما كان «الهاء» حرفا ثقيلا لكونه من اقصى الحلق ، تطرق الى الكلمة بسبب قلبها الى الألف الذي هو حرف خفيف نقص قوى ، فارتكبوا التخصيص الثاني جبراً لهذا النقص ، انتهى .

هذا كله بالنظر الى اللغة ، مع قطع النظر عن خصوصية المورد وأما معناها : فالمراد من الآل عند العامة : اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب ، وعندنا : علي وفاطمة والحسنان ، قال الشهيد : ويطلق تغليباً على باقى الأئمة ، قال بعض المحققين : في كون ذلك على سبيل التغليب تأمل ، ثم قال : روي عن الصادق عليه السلام ، ان «آل محمد» ذريته ، والذرية : هو العقب وعقب العقب مطلقاً ، واهل بيته : الأئمة ، وعترته : أصحاب الكساء ، هذا بحسب اصل اللغة ، والا فالآل ، والأهل ، والعتره في الأحاديث : مترادفة ، كل بمعنى كل ، انتهى .

ويؤيده ما روي عن الحسن بن علي (ع) : انه قال : سئل امير المؤمنين (ع) عن معنى قول رسول الله (ص) : «انى مخلف فيكم الثقلين : كتاب الله ، وعترتي» من العتره ؟ فقال عليه السلام : انا والحسن والحسين والأئمة التسعة من ولد الحسين ، تاسمهم مهديهم وقائمهم ، لا يفارقون كتاب الله ولا يفارقهم ، حتى يردوا على الرسول (ص) حوضه .

(البررة) : جمع مفردة بار - بتشديد الراء - بمعنى : الصادق

والتمقى ، والمطيع المنقاد قال في - المصباح - : برّ الرجل يبرّ برّا
 وژان : علم يعلم علما ، فهو برّ - بالفتح - وبار - ايضا - اي :
 صادق ، او تقى ، وهو خلاف الفاجر ، وجمع الأول : ابرار ، وجمع
 الثاني : بررة ، الى ان قال : بررت بوالدي : ابره برا وبرورا ، احسنت
 الطاعة اليه ، انتهى .

وهم عليهم السلام مصاديق لكل واحد من هذه المعاني ، وسي
 من (سيما) : اسم بمنزلة مثل وژان ومعنى ، و « عينه » في الأصل
 « واو » وقال ابن هشام : تشديد يائه ، ودخول « لا » عليه ودخول
 « الواو » على « لا » واجب ، ونقل عن ثعلب : انه قال : من استعمله
 على خلاف ما جاء في قوله :

ألارب يوم لك منهن صالح ولاسيما يوم بدارة جلجل
 فهو مخطيء ، وقال غيره : انه قد تخفف وقد تحذف « الواو »
 كقوله :

فه بالعقود وبالايمان لاسيما عقد وفاء به من اعظم القرب
 وهو اسم لا النافية للجنس .

قال في - العوامل - : فيما بعدها ثلاثة اوجه : الرفع على الخبرية
 لمبتدأ محذوف ، وما فيها موصولة او موصوفة ، اي : لاسى الذي
 اوشي هو زيد موجود ، والجر على اضافة سي اليه ، وما زائدة ،
 اي : لاسى زيد موجود ، والجملة حال في الحالين ، والنصب على
 الاستثناء ، فيكون لاسيما منقولة من احد الاولين ، مبقاة على ما
 كانت عليه ، وخصوصا اعرابا وبناء ، انتهى .

واعترض على كونها للاستثناء : بأن المستثنى مخرج وما بعدها داخل

بطريق اولي .

واجيب : بأنه منخرج مما افهمه الكلام السابق من مساواته لما قبلها وعلى هذا فالاستثناء مقطوع .

وقد عرفت انه يجوز في (ابن عمه) وكذا تابعه (على) اوجه ثلاثة ، وان لم يساعد النصب رسم الخط ، الا على لغة ربيعة ، لأنهم لا يفرقون في الوقف بين المنصوب وغيره ، والخط مبني على الوقف - على ما ذكره ابن هشام ، في بحث اذن - والوجوه الثلاثة تأتي في كل ما يأتي من التواضع ، (الذي نصبه) اي : اقامه (علما) يهتدى به (للإسلام) ، اورفمه يوم الغدير بأمر الله ، وواجب على امته فرض طاعته وولايته ، وعقد عليهم البيعة له ، وجعله أولى بالمؤمنين من انفسهم ، كما جعله الله كذلك ، ثم أشهد الله تعالى عليهم فقال : ألسنت قد بلغت ؟ فقالوا : اللهم بلى ، فقال : اللهم اشهد وكفى بالله شهيدا .

(ورفعه) على منكبيه (لكسر الأصنام) ، والقصه مسطورة في كتب الفريقين ، (جازم) اي : قاطع (اعناق النواصب للثام) ، الذين يتدينون بغض الوصي واولاده المعصومين عليهم السلام ، وقال بعض المحققين بالأعم من ذلك ، والمسألة فقهية تبحث هناك ، واما اللثام : فهو جمع لثيم ، وهو كما في - المصباح - : الشحيح والدنيء النفس والمهين ونحوهم ، واي لؤم اكبر من بغض من لم يسجد لغير الله قط ، وبغض شيعته .

(وواضع علم النحو لحفظ الكلام) ، قال في - التصريح - : قد تضافرت الروايات على ان اول من وضع النحو « ابو الأسود الدؤلي »

وانه اخذه اولاً عن علي بن أبي طالب عليه الصلاة والسلام ، وكان ابو الأسود كوفي الدار بصري المنشأ ، ومات وقد اسن ، واتفقوا على ان اول من وضع التصريف معاذ بن مسلم الهراء - بفتح الهاء وتشديد الراء - نسبة الى بيع الثياب الهروية ، وكان تخرج بأبي الأسود ، وادب عبد الملك بن مروان ، ثم خلف أبا الأسود خمسة نفر : اولهم « عنيسة الغيل » كان اسم أبيه « معدان » قتل فيلا لعبد الله بن عامر ابن كريض ، فسعى : معدان الغيل ، وسمى : ابنه عنيسة الغيل وثانهم « ميمون الأقرن » وثالثهم « يحيى بن يعمر العدواني » والرابع والخامس ولدا أبي الأسود « عطاء » ، وابو الحرث .

ثم خلف هؤلاء عبد الله بن اسحق الحضرمي ، وعيسى بن عمر النخعي وابو عمرو بن العلاء ، ثم خلفهم الخليل بن احمد الفراهيدي ، ثم سيبويه والكسائي .

ثم صار الناس بعد ذلك فريقين : كوفياً ، وبصرياً ، ثم خلف سيبويه أبو الحسن الأخفش الأوسط « سعيد بن مسعدة » وخلف الكسائي الفراه ثم جاء بعد ذلك صالح بن اسحاق الجرمي ، وبكر بن عثمان المازني ثم جاء بعدهما محمد بن يزيد المبرد ، وجاء بعده أبو اسحاق الزجاج وابو بكر بن السراج ، وابن درستويه ، وأبو بكر محمد بن مبرمان ثم جاء بعد هؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفار الفارسي ، وأبو سعيد الحسن ابن عبد الله السيرافي ، وعلي بن عيسى الرمانى ، ثم ابو الفتح ابن جنبي ، ثم الشيخ عبد القاهر الجرجاني ، ثم الزمخشري ، ثم ابن الحاجب ، ثم ابن مالك ، ثم ابن هشام ، انتهى .

واعلم : انه يكفى في فضل هذا العلم وعلو رتبته ان ممتلكه

وواضعه الأول : من هو معصوم عن الخطأ والزلل ، وقد شرف الله هذا العلم بكونه حافظاً عن الخطأ في اللغة التي انزل بها القرآن ، المنوط بمعرفته علم الدين والدنيا ، ولذلك ترى المسلمين اهتموا به غاية الاهتمام ، قد صنعوا والفوا فيه وفي شتى جوانبه ، مختصر أو مطولاً لا يبعد ولا يحصى ، ، وقد حكى عن الصاحب بن عباد استاذ الشيخ عبد القاهر : ان بعض الملوك ارسل اليه يسأله القدوم عليه ، فقال له في الجواب : احتاج الى سـتين « جملاً » احمل عليها كتب اللغة التي عندي ، فمن هذا واشباهه : تعرف مقدار اجتهادهم فيه ، واتمـاب أنفسهم في تحصيله :

على ان مقداراً من هذا العلم واجب كفاية ، بل عينا ، في كل عصر وزمان ، كما بين في مجله لفهم السنة والقرآن ، ولهذا تتمـة تأتي ، ولنختـم الكلام هنا بما نقل في الجزء الثامن من السنة الثانية من مجلة العدل الصادرة في النجف الاشرف ، والعمدة على الناقل ، وهذا نصه : قيل هذه الأبيات منسوبة لعلي بن الحسين (ع) :

لو يعلم الطير ما في النحو من ادب حنت اليه وامت بالماقير

ان الكلام بلا نحو ليشـبـهه نبح الكلاب واصوات السفانير

ولنعـم ما قيل : ان الصرف ام العلوم ، والنحو أبوها ، ويقوى في الدرديات داروها ، ويطغى في الروايات عاروها ، ولا يذهب عليك ما في كلام المصنف - ره - من حسن براعة الاستهلال ، قال في خاتمة - المطول - : ينبغي للمتـكلم شاعراً كان او كاتباً ان يتأنق في ثلاثة مواضع من كلامه ، حتى تكون تلك المواضع الثلاثة أعذب لفظاً ، واحسن سبكاً وأصح معنى ، احدها : الابتداء ، لأنه اول ما يقرع السمع ، فان كان

عذبا حسن السبك صحيح المعنى : اقبل السامع على الكلام فوعى جميعه والاعراض عنده ورفضه ، وان كان الباقي في غاية الحسن ، الى ان قال : واحسنه اي : الابتداء ، ما ناسب المقصود ، بأن يكون فيه اشارة الى ماسبق الكلام لأجله ، ليكون الابتداء مشعراً بالمقصود ، والانتفاء ناظرا الي الابتداء ، ويسمى - كون الابتداء مناسباً للمقصود- : براعة الاستهلال ، من برع الرجل براعة : اذا فاق أصحابه في العلم انتهى باختصار ، فلله در المصنف - قدس سره - فانه اشار الى جل فصول الكتاب والموضوع ، وفائدة العلم والغرض من تدوينه ، بحيث يفهم منه معظم مايتعلق بعلم الاعراب .

(وبعد) الواو للاستيناف - كما في قوله تعالى - : « لنبين لكم ونقر في الأرحام ما نشاء » وقوله : « ومن يضلل الله فلا هادي له وينوهم في طغيانهم يعمهون » في قراءة من رفع « يذر » اذ لو كان الواو فيهما للمعطف لا تنصب - نقر - وانجزم - يذر - كما قرأ الآخرون . ولفظة « بعد » من الغايات اي : الظروف المقطوعة عن الاضافة ، قال الجامي : سميت تلك الظروف بالغايات ، لأن غاية الكلام كانت ما اضيفت هي اليه ، فلما حذف : صرن غايات ينتهى بها الكلام وانما بنيت لتضمنها معنى حرف الاضافة ، وشبهها بالحروف في الاحتياج الى المضاف اليه ، واختير الضم لجبر النقصان ، والمضاف اليه في امثال المقام الحمد والصلاة والسلام ومتملقاتها ، فتأمل .

(فهذا) هذا « الفناء » كما قال محشى التهذيب : اما على توهم اما لكثرة مجيئها في امثال المقام ، واما على تقديرها في نظم الكلام ، وهذا اشارة الى المرتب الحاضر في الذهن : من المعاني المخصوصة النحوية

المعبر عنها بالفاظ مخصوصة ، دل عليها ما كتبه المصنف وسماه : (الفوائد الصمدية في علم العربية) الفوائد : جمع الفائدة ، وهي كما في - المصباح - الزيادة تحصل للانسان ، وهي اسم فاعل من قولك : فادت له فائدة فيداً ، من باب باع ، وافدته مالا : اعطيته ، وافدت منه مالا : أخذت وقال ابو زيد : الفائدة ما استعدت من طريفة مال : من ذهب ، اوفضة او مملوك ، او هاشية .

هذا بالنظر الى اللغة ، واما بالنظر الى الاصطلاح ، فقد بينه - محشى التهذيب - بقوله : اعلم : ان ما يترتب على فعل ، ان كان باعثا للفاعل على صدور ذلك الفعل منه ، يسمى : غرضاً وعلّة غائية ، والا يسمى : فائدة ومنفعة وغاية .

والصمدية : منسوب الى عبد الصمد ، لما تقرر في باب النسب : من ان الاضافة اذا كانت معنوية ، فالنسبة الي المضاف اليه غالباً ، كزبيدي ، في غلام زيد ، وعمرى في ابن عمر ، ومثاني في عبد مناف ، و « الصمد » معناه : لم يلد ولم يولد ، كما في بعض الروايات ، والتناء للتأنيث لأنها صفة للفوائد .

والمراد من علم العربية ما يأتي عن قريب ، وقد يطلق على ما يشمل التصريف - ايضاً - على ما ادعاه السيوطي ، وقد يطلق على الأعم من ذلك ، اعني : ما يبحث فيه عن اللغة العربية ، وهذا ينقسم الى اثني عشر علماً ، ذكرناه في الجزء الأول من - المكررات - .

(حوت) اي : تضمنت (مانعه اعم) من نفع ما لم تحوه من المسائل النحوية ، والنفع ما يتشوق اليه الكل ويسعى لتحصيله الجمل والمراد منه هنا حفظ اللسان عن الخطأ في المقال .

قال بعض المحققين : كل من أراد تعليم علم من العلوم : فينبغي ان يكون غرضه هو الغرض الباعث للمدون الأول على التدوين بعينه وقد مر آنفاً ان عليها عليه السلام وضع علم النحو لحفظ الكلام ، (ومعرفة للمبتدئين أهم) من معرفة ما لم تحوّه من المسائل النحوية (وتضمنت فوائد جليظة) اي : عظيمة ، ومنه الجمل اي : المعظم ، اي الأكثر ، (في قوانين) علم (الاعراب) اي : علم النحو ، ومن هنا يقال للنحويين : المعربين وهو بمعنى الايضاح والتبيين ، لأن النحوى يوضح الكلام ويبينه ، وقيل الهمزة للسلب ، ومعناه : ازالة الابهام والفساد ، لأن النحوى يزيل ابهام الكلام وفساده .

قال في - المصباح - : العرب اسم مؤنث ، ولهذا يوصف بالمؤنث فيقال : العرب العاربة ، والعرب العربية ، وهم بخلاف العجم ، ورجل عربى ثابت النسب في العرب وان كان غير فصيح ، واعرب - بالألف - اذا كان فصيحاً ، وان لم يكن من العرب ، واعربت الشيء ، واعربت عنه ، وعربته - بالثقل - ، وعربت عنه : كلها بمعنى التبيين والايضاح ، الى ان قال : وأعربت الحرف : أوضحته ، وقيل : الهمزة للسلب ، والمعنى : ازلت عربيه ، وهو : ابهامه ، انتهى .

وقد ذكرنا في - المكررات - في باب ابنية المصادر : ان من معاني همزة باب الافعال : السلب ، فراجع .

قال في - المصباح - : القانونون : الأصل ، والجمع : قوانين ، وقال - عشى التهذيب - : هو لفظ يوناني ، او لفظ سرياني ، موضوع في الأصل لمسطر الكتابة وفي الاصطلاح : قضية كلية ، تعرف منها أحكام جزئيات موضوعها ، كقول النحاة : كل فاعل مرفوع ، فانه

حكم كلي يعلم منه أحكام جزئيات الفاعل ، انتهى .
 حاصله : انه تجعل القضية الكلية التي موضوعها الفاعل الكلي :
 كبرى الشكل الأول ، والقضية الجزئية التي محمولها الفاعل الجزئي :
 صفراء ، فيعلم منه : ان من أحكام الفاعل انه مرفوع ، مثلا اذا
 اردت ان تعلم ان زيدا - في قام زيد - مرفوع ، تقول : زيد في
 هذا المثال فاعل ، وكل فاعل مرفوع ، ينتج : فزيد في هذا المثال
 مرفوع . -

(وفرائد) عطف على الفوائد ، والمراد منها المسائل المهمة التي
 (لم يطلع) ، اصله : يطلع ، على وزن يفتعل ، من طلع اهدلت
 الثانية بالاولى ثم ادغمت فيها .

قال في - شرح التصريف - : واعلم : انه متى كان فاء افتعل :
 صاد ، او ضادا ، او ظاء ، اِظاء ، قلبت تاؤه اي : تاء افتعل ظاء
 لتعسر النطق بالتاء بعد هذه الحروف ، واختير التاء لقربها من الطاء
 مخرجا ، والحاصل عندنا يرجع الى السماع ، وعند العرب الى التخفيف .
 (عليها) ، الضمير راجع الى الفوائد ، او اليها والى الفوائد
 وما ، في وما نفعه الخ ، فتأمل (الا اولو الالباب) اي : ذوو العقول
 الذين اتقنوا هذا العلم ومارسوها حق الممارسة .

(وضعتها) معناه : وصنفتها وألفتها مجازا ، (اللأخ الأعز) عبد
 الصمد ، (سمى باسم جده ، كما هو الغالب المتعارف) جعله الله
 من العلماء العاملين ، ونفعه بها) اي : بالفوائد والفوائد ، (وجميع
 المؤمنين) هذه الجملة خبرية ، معناها : الدعاء ، اي : اللهم انعمه

بها وجميع المؤمنين .

(وتشتمل) الفوائد والفرائد (على خمس حدائق) ، اشتمال الكل على الجزء ، كاشتمال المدرسة على الحجرات ، والبلد على البيوت والحديقة ، قال في - المصباح - : البستان يكون عليه حائط ، فعيلة بمعنى مفعول ، لان الحائط احدى بها اي : احاط ثم توسعوا حتى اطلقوا الحديقة على البستان ، وان كان بغير حائط ، والجمع الحدائق انتهى . وها هنا استعملت في الأبواب ، تشبيها لأبواب العلم بالبساتين ذات الأشجار المثمرة ، والفواكه اللذيذة الطيبة ، ووجه الشبه ظاهر جلي :

الحديقة الاولى

(الحديقة الاولى : فيما اردت تقديمه) قبل الشروع في العلم : ولا يخفى ان التعبير بأردت ليس بمستحسن جدا ، لأن هذه الحديقة بمنزلة المقدمة ، بل هي نفسها حقيقة ، وما يذكر فيها واجب التقديم استحسانا ، عند المحققين من أهل الاصطلاح ، كما صرح به صاحب الشوارق ، وظاهر المصنف - ايضا - ذلك حيث عبر عما ذكره في هذه الحديقة بقوله : (غرة) لأن الغرة كما في - المصباح - من الشهر وغيره : أوله ، وما اراد تقديمه فيها امور سبمة وما يتعلق بها :

الأول : تعريف هذا العلم ، وانما قدم التعريف : لأن طالب كل علم يجب استحسانا ان يتصور ذلك العلم ويعرفه بوجه ما ، ايكون شروعه فيه على بصيرة ، لانه اذا تصور ذلك العلم وعرفه : اطلع على جميع

مسائله اجمالاً ، بحيث اذا ورد عليه مسألة من مسائله : علم انها من مسائل ذلك العلم ، كما ان من اراد سلوك طريق لم يشاهده ، ولكن عرف هلائمه اجمالاً قبل السلوك ، فهو على بصيرة في سلوكه .

تعريف النحو

اذا عرفت ذلك فنقول : (النحو) - في اللغة - يستعمل لعمان ، منها القصد ، ومنها : الجانِب ، قال في - المصباح - : نحوت نحو الشيء من باب - قتل - : قصدت ، فالنحو القصد ، ومنه « النحو » لأن المتكلم ينحو به منهاج كلام العرب افراداً وتركيباً ، انتهى .

وفي الاصطلاح : (علم بقوانين) تعرف بها احوال (الفاظ العرب : من حيث الاعراب والبناء) ، فقوله : « علم » بمنزلة الجنس ، دخل فيه جميع العلوم ، وقيدته « بقوانين » لأنه لا يمكن تعريف فرد من العلوم الا باعتبار متعلقاته التي يبحث في ذلك العلم عنها .

و « القانون » لفظ يوناني او سرياني او رومي ، وضع في الأصل لمسطر الكتابة ، وفي الاصطلاح مرادف للأصل ، وهو : عبارة عن قضية كلية منطبقة على ما تحته من الجزئيات ، كقولنا : كل فاعل مرفوع المنطبق على « زيد » في قام زيد ، والقول بأن النحو العلم بالقوانين لانفسها احد الأقوال ، وفي المقام اقوال اخر ، مذكورة في حاشية التهذيب .

واضافة القوانين الى الفاظ العرب : فصل مخرج للعلوم التي لا يعرف بها احوال ألفاظهم ، وهو غير العلوم العربية ، وقيد الحيشية : فصل

ثان مخرج سائر العلوم العربية غير النحو ، لأنها علم بقوانين تعرف
بها أحوال ألفاظهم ، لكن لا من حيث الاعراب والبناء ، بل من
حيث غيرهما .

فائدة النحو وموضوعه

(و) الثاني من الامور : بيان (فائدته) ، اي : النحو ، وانما
قدم بيان فائدة العلم : لأن طالب كل علم لو لم يعلم فائدة العلم
لكان سعيه في تحصيله وتحمل المشاق في طلبه عبثا ولفوا ، لا يرتكبه
العاقل ، فطالب علم النحو اذا عرف ان فائدته (حفظ اللسان عن
الخطأ في المقال) ، بشرط ان يراعيها في تلك الحال ، يتشوق اليه
فيسعى في تحصيله ، ويتحمل المشاق في طلبه ، ويجد ويجتهد ، ومن
جد وجد ، ومن لج ولج .

والثالث : (موضوعه) اي : ما يبحث في علم النحو عن عوارضه
الذاتية ، كالرفع ، والنصب ، والتعريف ، والتنكير ، وسائر ما يبحث
فيه عنها .

وفي موضوع هذا العلم اقوال ، منها : انه الكلمة فقط . لأن ،
المبحوث عنه فيه هو الاعراب والبناء وما يتعلق بهما ، وهما : من
عوارض الكلمة والبحث عن غيرها : كبناء بعض الجمل واعراب بعض
آخر ، انما هو لتنزيلها بمنزلتها .

ومنها : انه الكلام فقط ، لأن المبحوث عنه فيه الالفاظ المستقلة في
الاستعمال ، والكلمة ليس لها هذا الاستقلال ، لأنها لا تستعمل الا في

ضمن الكلام ، ولذلك قيل : ان الكلمة قبل الاستعمال لامرربة ولا مبنية .

(و) منها : ما هو المختار عند المصنف ، وهو انه مجموع (الكلمة والكلام) ، قيل في وجهه : ان كلا منهما محتاج الى الآخر ، لأن الكلمة لا تستعمل الا في ضمن الكلام ، والكلام لا يتركب الا من كلمتين فهو مفتقر اليها افتقار الكل الى الجزء .

وانما قدم بيان الموضوع : لأن تمايز العلوم بتمايز الموضوعات وتمايز الموضوعات كما تقدم أننا بتمايز الحيشيات ، فلو لم يعرف طالب علم النحو ان موضوعه أي شيء هو ؟ لم يتميز عنده هذا العلم عن غيره ، فلم يكن له في طلبه - ايضا - بصيرة .

تعريف الكلمة

والرابع : تعريف الكلمة ، وانما قدم تعريفها على تعريف الكلام لأنها جزؤه ، والمركب يعرف بعد معرفة أجزائه ، (فالكلمة : لفظ موضوع مفرد) ، والمعنى في اللغة : الرمي مطلقا ، او من القم ، او النطق ، فهو من قسم الخبر للجامد ، لأنه مصدر ، فالمطابقة غير لازمة لعدم الاشتقاق - كما يأتي في باب المبتدأ والخبر - انشاء الله تعالى - وفي الاصطلاح : صوت يعتمد على مخارج الحروف ، فيخرج به : الخط ، والعقد ، والنصب والاشارة ، ويدخل فيه : مطلق ما يتلفظ به الإنسان ، مهما كان او مستعملا ، ويخرج بقوله : « موضوع » المهمل نحو : ديز ، وبيز ، وجسق ، وبسق ، واما قوله : « مفرد » فان

كان المراد به المفرد المقابل للمركب - كما هو الظاهر - فيخرج به : المركبات مطلقا ، سواء كانت كلامية او غير كلامية ، فيخرج - حينئذ - عن تعريف الكلمة مثل : الرجل ، و غلام زيد ، واحد عشر ، وامثالها مما يدل جزء لفظه على جزء معناه ، بل يخرج عنه الفعل - ايضا - بناء على دلالة كل واحد من جزئيه ، اعني : المهيئة والمادة ، على جزء من معناه ، اعني : الزمان والحدث ، مع خروج هذه الامور جميعا عن الكلام - ايضا - لعدم الاسناد التام فيها ، وبذلك يختلف تعريف الكلمة ، وان كان المراد بالمفرد : معنى آخر من معانيه فالاختلال أشد ، فنأمل .

وكيف كان ، بقى في التعريف ما يتلفظ به الانسان حقيقة ، كزيد وضرب ، ومن . قيل : وكذلك المنويات ، كالمستتر في اضرب ولا تضرب لأنها وان لم يكن مما يتلفظ به الانسان ، لكن يجري عليها احكام اللفظ الحقيقي : من الفاعلية والرفع ونحوهما .

اما المقدرات : فهي لفظ حقيقة ، لأنها ملفوظة في بعض الأحيان وكذلك كلمات الله والملائكة والجن ، (وهي) اي : الكلمة : (اسم وفعل ، وحرف ،) اي : كل واحد من هذه الثلاثة ، كلمة ، لا ان مجموع هذه الثلاثة كلمة واحدة ، حتى يكون مجموع : دهل ذهب زيد ، كلمة ، بل هو كلمات ، فالمقام من قبيل قولنا : الحيوان انسان ، وفرس ، وبقرة ، لامن قبيل الانسان حيوان ناطق ، خاصة حصر الكلى في جزئياته ، لاحصر الكل في أجزائه .

والدليل على حصر الكلمة ثلاثة :

الأول : ماروى عن سيد الأوصياء وامام الفصحاء (ع) ، والمبتكر لهذا الفن .

والثانى : الاستقراء ، بمعنى : انهم تتبعوا لغة العرب فلم يجدوا فيها لفظا موضوعا يستعملونه غير هذه الثلاثة .

والثالث : ما يذكره المصنف في الايضاح الآتى : من الحصر العقلي الدائر بين الضمى والاثبات .

تعريف الكلام

والسادس : تعريف (الكلام) ، وهو في اللغة : جمع «كلم» - بسكون اللام - بمعنى : الجرح ، قال في - المصباح - : كلمته كلما ، من باب -- قتل -- : جرحته ، ومن باب - ضرب - لغة ، ثم اطلق المصدر على الجرح ، وجمع على كلوم ، وكلام ، مثل : بحر وبحور وبخار والتهويل مبالغة ، ورجل كليم ، والجمع : كلمى ، مثل : جريح ، وجرحى ، انتهى .

وقد يأتى في اللغة بمعنى : مطلق ما يتلفظ به الانسان ، مفردا كان او مركبا ، مفيدا كان او غير مفيد .

ولا يخفى ما في المعنيين من المناسبة ، لأن الأول يؤثر في الأجسام والثاني في النفوس ، قيل : والى هذا اشير في البيت المنسوب الى امير المؤمنين (ع) .

جراحات السنان لها التيام ولا يلتام ما جرح اللسان

وقد نظمه بعض الشعراء بالفارسي بقوله :

انچه دُخَمَ زبان كند با من زخم شمشیر جان ستان نكند
 هذا ما قاله الجامي ، لكن الظاهر : ان اصل المدعى لا اصل له
 اذ الكلام في مفتوح الكاف ، والذي بمعنى الجرح مكسورها ، فتأمل
 واما في الاصطلاح : فهو (لفظ مفيد بالاسناد) ، فخرج - باللفظ -
 ما عرفته سابقا ، و - بالمفيد - مطلق ما لا يفيد ، مفرداً كان نحو:
 فُيذ ، او مركباً ، نحو : الرجل وبصرى ، وخمسة عشر ، والشرط
 بدون الجزاء نحو : ان قام ، وكذلك ما لا يجعله احد ، نحو : النار
 حارة ، والشمس مشرقة ونحوهما ، و - بالاسناد - المعدودات ، نحو :
 دار ، كتاب ، فرس ، مثلاً لانها يفيد لكن لا بالاسناد بل بحصول
 الغرض ، وهو ضبطها في دفتر الاسناد ونحوها ، وكذا المركبات الناقصة
 الشاملة للاسناد الناقص ، نحو : غلام زيد ، ورجل فاضل ، لان المطلق
 ينصرف الى المفرد الأكمل ، والفرد الأكمل من الاسناد هو الفِئام ،
 وقيدته اي : الكلام ، بعضهم : بكونه مقصوداً ، ليخرج به ما ينطق
 به النائم والساهى ونحوهما .

وبكون المقصود لذاته ليخرج المقصود لغيره ، كجملة الصلة والصفة
 والجزاء ونحوها ، فعليه : النسبة بين الكلام والجملة عموم وخصوص
 مطلق ، وعلى ظاهر المصنف التساوي ، والسابع بيان مايتأتى فيدركنا
 الكلام ، فاعلم : انه (لا يتأتى) ركنا الكلام اعني : المسند والمسند اليه
 (الافي) ضمن (اسمين) ، نحو : هذا زيد ، وذاك قائم ، (او) في
 ضمن (فعل واسم) نحو : قام زيد ، واضرب .

وقد علم من ذلك : انه لايتأتى من فعلين ، نحو : قام قام ، ولامن

فعل وحرف ، نحو : قد ضرب ، أو من حرف واسم ، نحو : قد زيد ، أو من حرفين ، نحو : قد قد ، لأن في الثلاثة الأولى أحد الركنين مفقود وفي الرابع كلاهما .

هذا (ايضاح) لما سبق ، لأنه يذكر فيه تعريف كل واحد من الكلم الثلاث ، بحيث يعلم وجه الحصر فيها - ايضاً - (فالاسم) مأخوذ من « الوسم » وهو : العلامة ، لأنه علامة على مسماه ، وقيل من السمو ، وهو : العلو ، لاستعماله على اخويه ، حيث عرفت انه يتركب منه وجده الكلام دون اخويه ، وهذا بعينه وجه تقديمه عليهم (كلمة معناها مستقل) ، للمستقل - عندهم - معان ، والمراد به هنا : المستقل في المدلولية والمفهومية ، بقرينة جملة راجعا الى المعنى وهذا عبارة اخرى من قولهم : ان تدل الكلمة على المعنى بنفسها من غير حاجة الى انضمام كلمة اخرى اليها ، لاستقلال معناها بالمفهومية (غير مقترن) وضعا (باحد الأزمنة الثلاثة) اي : الماضي والحال والاستقبال ، اي : لا يكون احد الأزمنة الثلاثة جزء معناه ، كما يشعر به الاقتران ، فدخل فيه ما كان احدها كل معناه ، نحو : امس والآن ، وغداً ، ودخل فيه - ايضاً - ما كان مقترنا بأحدها عرضاً لا وضعا ، كأسماء الأفعال ، واسم الفاعل والمفعول ، ونحوها من الأسماء التي ليس اقترانها بأحدها بحسب الوضع بل بحسب العارض ، وخرج منه : مطلق الأفعال حتى المنسلخة عن الزمان كنعم وبئس ، وماشا كلمها من الانشاءات ، لأنها مقترنة به وضعا ، وكذلك نحو كان الله عليهما حكيمًا .

وخرج عنه المضارع - ايضاً - فإنه وان كان مشتركاً بين الحال والاستقبال لكنه لا يستعمل الا مقترناً بأحدهما ، (ويختص) الاسم اي : يتميز اي : يعرف (بالجر) ، بأقسامه الثلاث ، نحو : بسم الله الرحمن الرحيم ، وانما اختص به : لأن حروف الجر وضعت لايصال معنى الفعل الى الاسم ، فلا يدخل الا عليه ، واما الاضافة اللفظية فمحمولة على المعنوية ، (والنداء) اي : بأن يكون منادى ، نحو : يا قوم ، وانما اختص به : لأن حروف النداء وضعت لطلب الاقبال ممن يشعر وذلك لا يوجد الا في الاسم ، (واللام) اي : لام التعريف ، نحو : الرجل ، والأولى ان يقول : حرف التعريف ، يشمل الميم في لغة حمير ، نحو : أمسفر اي : السفر ، وانما اختص به : لأنه موضوع لتعيين معنى مستقل يدل عليه اللفظ مطابقة ، وذلك لا يوجد الا في الاسم ، (والتنوين) وهو : نون تثبت انظماً لا خطأ ، قيل : هو عشرة اقسام ، وانما يختص الاسم بأربعة منها .

ما يختص الاسم به

الأول : تنوين التمكن . وهو الذي اذا دخل على الاسم يدل على انه امكن في الاعراب ، اي : منصرف ، فلا يوجد هذا القسم في غير المنصرف ، والثاني : تنوين التنكير ، وهو الذي اذا دخل على الاسم يدل على انه نكرة ، نحو : صه - مع التنوين - فإنه لطلب سكوت ما في وقت من الأوقات ، بخلاف صه بدون التنوين ، فإنه لطلب السكوت في الزمان الحاضر ، فصح مع التنوين نكرة لعدم تعيين المطلوب ، اي :

السكوت وزمانه ، وبدون التنوين معرفة لتعين المطلوب ، وهو السكوت في الزمان الحاضر ، قيل : لا يوجد هذا القسم الا في المبنيات. والثالث : تنوين العوض ، وهو اماعوض عن جملة ، كيو مؤذ ، فان اصله : يوم اذ كان كذا ، فاليوم مضاف الى الجملة التي كانت بعدها ، فحذفت تلك الجملة للتخفيف ، وعوض عنها التنوين ، اذ لا بد في الاسم ان يتم بالاضافة او التنوين او ما يقوم مقامهما ، فالتقى ساكنان ، اعني الذال والتنوين ، فكسرت الذال على اصل التقاء الساكنين ، اوليكون دليلا على المضاف اليه ، لأن الكسرة نظير الجر في المضاف اليه ، وقس عليه ساعتؤذ وحيئتؤذ واشباههما ، او عوض عن مفرد كان في الأصل مضافا اليه ، وهذا يختص بلفظة كل وبعض ، نحو قوله تعالى : « وجعلنا بعضهم فوق بعض » اي : بعضهم ، ونحو : « ان كلا لما ليو فينهم » اي : كلهم .

او عوض عن حرف او تنوين ، كما في « قاضٍ » في حالة الرفع والجر وكذلك « جوار » وفيه تفصيل ذكرناه في - المكررات - في باب -- غير المنصرف -- فراجع .

والرابع : تنوين المقابلة ، وهو ما يقابل نون الجمع المذكر السالم كمسلمات ، فان مجموع الألف والتاء فيه علامة الجمع ، كما ان الواو وحدها علامة في جمع المذكر السالم ، ولم يوجد في جمع المؤنث اي : مسلمات ، ما يقابل النون في جمع المذكر ، فزيد التنوين فيه ليقابل النون ، واما وجه اختصاص الفعل بالتنوين ، فالمتحصل من كلام الرضي ان ذلك لكونه مقابلا للنون التي هي عوض عن التنوين ، الذي هو

علامة لتمام الاسم ، فتأمل .

(والتثنية) نحو : الزيدان ورجلان (والجمع) نحو : الزيدون والرجال ، وانما اختص الفعل بهما لأنهما بمنزلة النعت للمفرد ، لأن معنى رجلان رجل موصوف بكونه مع آخر ، وهكذا الجمع ، ومفرد الفعل لا يوصف .

فإن قيل : قد يوجد التثنية والجمع في الفعل -- ايضاً -- نحو : يضربان ويضربون ، قلنا : انهما لم يردا على الفعل بل وردا على الاسم ، اعني : الفاعل ، (والفعل كلمة معناها مستقل مقترن) - وضعا - (باحدهما) ، اي : الأزمنة المتقدمة ، قد عرفت المراد من الاستقلال والاقتران آنفاً ، والمراد من المعنى المقترن بأحد الأزمنة : هو الحدث الذي هو احد أجزاء معنى الفعل ، فان معناه مركب من ثلاثة أشياء الحدث الذي هو معنى المصدر المشتق من الفعل ، وثانيها : الزمان والثالث : النسبة الى فاعل ما ، والنسبة معنى حرفي ، والمعنى الحرفي غير مستقل بالمفهومية ، كما سيصرح به في تعريفه بعيد هذا ، فتعين ان يكون المراد ما ذكرنا ، بدليل : توصيفه المعنى بالاستقلال .

فخرج بقيد « الاستقلال » الحرف ، وبقيد « الاقتران » الاسماء التي لا دلالة لها على الزمان أصلاً : كالحجر والشجر ونحوهما . والاسماء التي تدل على الزمان لكنه ليس جزء معناها بل كالم : نحو امس والآن وغداً ، وبقولنا : « وضعا » اسماء الأفعال ، واسم الفاعل والمفعول ، ونحوهما من المشتقات ، لأن اقتران معانيها بأحد الأزمنة ليس بالوضع بل بالعرض ، اي : الاستعمال ، ودخل فيه به الأفعال المنسلخة عن

الزمان ، نحو : نعم وبئس ، وصيغ العمود والايقاعات ، وسائر الأفعال الانشائية ، لاقتران معانيها بأحد الأزمنة بحسب الوضع ، ودخل - ايضا - الأفعال المنسلخة عن الحدث والزمان ، نحو : « كان الله عليهما حكيمًا ، وكذا الأفعال التي لم يعقل لها زمان ، لأنها حدث قبل وجود الزمان نحو : « خلق الله العالم » ، قال بعض المحققين : خلق هنا لا يدل على الزمان ، والا لاحتاج الزمان الى الزمان ، وهو محال ، ثم قال : اجاب النحويون : بأن قالوا : انا لانعقل فعلا الا في زمان ، فقلنا خلق الله الزمان ، فنزلناه منزلة ما هو في الزمان ، وأجريناه مجرى ما يعقلون وان كان في الحقيقة في غير زمان ، انتهى . ودخل - ايضا - فعل المضارع وان كان مشتركا بين زمانين ، لأنه لا يستعمل الا في واحد من الاثنين ، فيصدق انه مقترن بأحد الأزمنة لا بالاثنين ، وانما قدمه على الحرف لشرفه عليه لما عرفت من وقوعه احد ركني الكلام دونه وسمى فعلا لتضمنه معنى الفعل اللغوي اعنى المصدر .

ما يختص الفعل به

(ويختص) الفعل اي : يتميز ، اي : يعرف (بقـد) ، لأنها لتقريب الماضي الى الحال ، او لتقليل الفعل ، او لتحقيقه ، وشيء من هذه المعاني لا يوجد الا في الأفعال ، (ولم) وانما اختص به لامتناع دخول الجوازم الا على الفعل ، لاختصاص معانيها به ، (وتاء التأنيث) الساكنة لا المتحركة ، لأنها تلحق الأسماء ، نحو : ضاربة والحروف نحو : ربة ، وانما اختص الفعل بها : لأنها دليل على تأنيث الفاعل

والفاعل انما يكون بالاصالة للفعل ، واقتضاء بعض الأسماء فاعلا انما هو على سبيل التبع ، (ونون التأكيد) الثقيلة ، نحو : اطلبن ، والخفيفة ، نحو : اطلبن ، وانما اختص بهما : لأنهما لا تؤكدان الا الفعل ، فلا تدخلان علي غيره .

(والحرف كلمة معناها غير مستقل) بالمفهومية ، لأنه يحتاج الى انضمام كلمة اخرى اليه حتى يفهم منه معناه ، مثلا : معنى « من » الابتدائية ، يحتاج الى ان ينضم اليها البصرة وكذلك معنى « الى » الانتهاية ، يحتاج الى ان ينضم اليها الكوفة ، فيقال : سرت من البصرة الى الكوفة ، حتى تدلا على المعنى ، ، وكذلك « قد » التحقيقية ، تحتاج الى قامت الصلاة ، فخرج به الاسم والفعل كلاهما ، لما تقدم من استقلال معناه فقله : (ولا مقترن بأحدهما) ، اي : الأزمنة تأكيد او توضيح ، فتأمل (ويعرف : بدمم قبول شيء من خواص أخويه) وذلك واضح ، (تقسيم) الاسم باعتبار ما وضع له ، اي : معناه الموضوع له (الاسم) ، بهذا الاعتبار ثلاثة أقسام :

الأول : انه (ان وضع لذات) اي : لبحقيقة وماهية ، غير ملحوظ معها شيء من عوارضه الخارجة عن ماهيتها : (فاسم عين) ، نحو : انسان ، وحجر ، وامثالهما من الاسماء ، قال في - المصباح - عين الشيء : نفسه ، وقال - ايضا - ذات الشيء بمعنى : حقيقته وماهيته فاللفظان متقاربا المفهوم ، بل مترادفان عند التأمل .

والثاني : (او) وضع (لحدث) ، اي : ليعنى مصدرى : (فاسم معنى ، كضرب) وذهب ، واكرام ، واقامة ، ونحوها من المصادر .

والثالث : (او) وضع (لمنسوب اليه حدث) ، اي : معنى مصدري :
 (فمشتق) ، لأن هذا القسم من الاسم يشتق من المصدر باعتبار كون
 المصدر منسوبا الي معنى ، اما لكونه فاعلا للمصدر (كضرب ، او
 مفعولا له كمضروب ، او مكان له كمضرب ، وسائر انواع المناسبات
 والملايسات حاصله : انه يشتق من المصدر ، لأن يجري على الذات
 ويطلق عليه باعتبار اتصافه بالمصدر وتلبسه به ، بنوع من انواع الاتصاف
 والتلبس ، قال في - المصباح - : آض يبيض ايضا ، مثل باع يبيع
 بيما ، اذا رجع ، فقولهم : افعال ذلك - ايضا - معناه : افعله عوداً
 الى ما تقدم ، انتهى .

تقسيم الاسم

فقول المصنف : (ايضا) معناه : رجعت رجوعاً الى ما تقدم من تقسيم
 الاسم ، لكن هذا التقسيم باعتبار تعيين الموضوع له وضما ، وعدم تعيينه
 وضما ، فالاسم (ان وضع لشيء بعينه) اي : بذاته المنعينة المعلومة
 للمتكلم والمخاطب ، المعهودة بينهما ، قال بعض المحققين في حاشية
 - شرح الكافية - : انه شاع فيما بينهم تفسير قولهم : بعينه - في امثال
 هذا المقام - بالمتعين ، فلا يفعد ان يكون من موضوعات الادب ، وان
 لم يصرحوا به ، انتهى .

فتحصل مما ذكرنا : ان الاسم ان وضع لشيء معهود على النحو
 المذكور ، متعين بوضع جزئي او كلي : (فمعرفة) ، اي : فهو
 اي : الاسم ، معرفة ، وتعميم الوضع بالجزئي والكلي : يظهر وجهه

في ضمن بيان الأقسام ، وهي : سبعة على مختاره ، خلافا للمشهور ،
 الاول : العلم ، وهو قسمان : علم شخص : وعلم جنس ، والاول :
 اعنى علم الشخص ، وضعه جزئي ، اذ الوضع الجزئي : ما لوحظ فيه
 الموضوع له الجزئي بعينه (كزيد) ، ويسمى : وضعا خاصا - ايضا - فان
 الواضع تصور ذات زيد فوضع لفظ زيد بازائه ، من حيث معهوديته
 على النحو المذكور وتعيينه :

والثاني : اي « علم الجنس » وضعه كلي ، اذ الوضع الكلي :
 ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي بعينه ، كمفهوم الحيوان المقترس ،
 ويسمى : وضعا عاما - ايضا - فان الواضع تصور هذا المفهوم العام ،
 فوضع بازائه من حيث معهوديته المذكورة وتعيينه لفظ « اسامة » فهذا
 اللفظ بهذا الاعتبار علم لهذا الجنس من الحيوان ، ومعرفة بخلاف لفظ
 الأسد ، فانه وان وضع - ايضا - لهذا الجنس من الحيوان ، لكنه
 وضع له مع قطع النظر عن معهوديته وتعيينه ، فلذا صار نكرة .
 والحاصل : ان علم الجنس يدل على معناه بقيد حضوره وتعيينه ، واسم
 الجنس يدل على معناه بدون ذلك القيد ، والعلم قد ينتقل عن اسم جنس
 كجعفر ، فانه في الأصل اسم للمهر الصغير ، ثم نقل وجعل علما ،
 وقد ينتقل عن فعل كيزيد وشمر واصمت ، وقد ينتقل عن جملة كتأبط
 شرا ، وقد ينتقل عن صفة كحارث ، وعن مركب كعبد الله وبعلبك ،
 ومنه ذو ارتجال ، اي : لم يسبق له معنى او سبق وجهل ، قولان
 كسعاد وادد ، وللعلم تقسيم آخر وهو : انه ان كان فيه مدح او ذم
 فلقب ، والا فان كان فيه اب او ام : فكنية ، والافاسم .

(و) الثاني من اقسام المعرفة : ما دخله ال المؤثرة للتعريف وحذف
 التنوين معا ، ولو تقديرا ، نحو : (الرجل) ، والرجعي ، لا ما دخله
 ال المؤثرة لحذف التنوين فقط ، نحو : الحسن والمرضى علمين ،
 فانهما داخلان في القسم الأول اعني : العلم .

(تنبيه) ، اعلم : ان اقسام « ال » ترتقي الى اثني عشر قسما
 والأصل فيها قسمان : العهدية ، والجنسية . وباقي الأقسام من فروع
 الجنسية ، اذا عرفت ذلك : فالمعهودية والتعيين في المعرف « بال »
 العهدية واضح كما في قوله تعالى : « انا ارسلنا الى فرعون رسولا
 فمضى فرعون الرسول » فان المراد بالرسول الثاني : هو الرسول الأول
 المعهود بين المتكلم اعني : الله جل جلاله ، والمخاطب اعني : رسوله (ص)
 بسبب تقدم ذكره .

واما المعرف بال الجنسية : فمعهوديته وتعينه يظهر بما قاله ابن هشام
 في بحث « ال » وهذا نصه : ان الأجناس امور معهودة في الأذهان ،
 متميز بعضها عن بعض ، انتهى .

(و) الثالث : اسم الإشارة ، نحو : (ذا) وتا وفروعهما ، التي
 تجيء في باب المبنيات - انشاء الله تعالى - وهذا القسم وضعه عام ، والموضوع
 له خاص ، فان الواضع تصور المشار اليه المفرد المذكور الكلي ؛ فوضع
 لفظ « ذا » بازاء افراد هذا المعنى الكلي ، باعتبار معهوديتها وتعيينها
 في ضمن الكلي المتصور ، او بسبب الإشارة ، وفي وضعه قول آخر ،
 ليس هنا محل ذكره ، وقس على « ذاوتا » وفروعهما .

(و) الرابع : الموصول الاسمي ، نحو : (الذى) والتي وفروعهما

وما في معناها ، التي تجيء - ايضا - في الباب المذكور ، وهذا القسم مثل سابقه في الوضع والمعهودية والتمين ، قال في - المطول - : وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم على ما يهتقد ان المخاطب يعرفه ، بكونه محكوما عليه بحكم حاصل له ، فلذا كانت الموصولات معارف ، انتهى محل الحاجة من كلامه :

(و) الخامس : الضمير ، نحو : (هو) وهي ، واياه ، وله ، وفروعها التي تأتي - ايضا - في الباب المشار اليه ، وهذا القسم - ايضا - كأسماء الاشارة في الامور الثلاثة السابقة ، فان الواضع تصور كلي المفرد المذكور المتقدم ذكره لفظا او معنى او حكما ، فوضع لفظه « هو » بازاء افرار ذلك الكلي ، باعتبار معهوديتها وتمينها في ضمنه او بسبب التقدم في هو وفروعه ، وبسبب التكلم والمخاطب في انا وانت . (و) السادس : الاسم (المضاف الى أحدهما) ، اي : الأقسام الخمسة المتقدمة ، او الى المضاف الى احدهما ، والأمثلة واضحة (معنى) ، اي : اضافة معنى لا اضافة لفظا ، لأنها لا توجب تعريفا ، وسيجاء بيان الاضافتين - انشاء الله تعالى - :

(و) السابع : النكرة المقصورة (المعرف بالنداء) اي : بهجرف النداء ، لأنه من اداة التعريف ، ولذلك قالوا : يمتنع جمع « ياوال » الا مع الله ومحكى الجمل او الضرورة ، اما المعرف قبل النداء فهو داخل في احد الأقسام المتقدمة ، فليس من هذا القسم السابع ، فتدبر جيدا .

(والا) اي : وان لا يكن الاسم وضع لشيء بعينه : (فنكرة)

وعرفوه : بأنه قابل د ال ، مؤثرا التعريف ، نحو : رجل ، فانه اذا اريد تعريفه يقال : الرجل ، او قائم مقام القابل ، نحو : ذو ، فانه قائم مقام مايقبل ال ، اعني : صاحب ، وكذلك : او او بمعنى جمعه واولات بمعنى صاحبات .

(ايضا) تقسيم آخر للاسم باعتبار التأنيث والتذكير ، فالاسم (ان وجد فيه علامة التأنيث) اي : التاء ، والألف الممدودة والمقصورة (ولو تقديرآ) . ولايقدر منها الا التاء لكونها ام الباب ، ولأنها في معرض الزوال دونهما ، ولأجل ذلك قالوا في باب غير المنصرف : ان كل واحدة منهما تقوم مقام السببين ، (كناية) مثال التاء لفظا ، (وناز) مثال التاء تقديرا ، واما الألف فنحو : سواد ، وحبلبي : فمؤنث) ، اي : فجميع هذه الأسماء مؤنث ، (والا) اي وان لا يوجد في الاسم تلك العلامة ولو تقدير : (فمذكر) ، اي : فذلك الاسم مذكر ، نحو : رجل وكوكب ، ويعرف التقدير بالضمير الراجع الى الاسم المقدرفيه التاء ، نحو قوله تعالى : « والشمس وضحيها » وبالإشارة اليه ، نحو قوله تعالى : « هذه جهنم التي كنتم توعدون » واما قوله تعالى : « فلما رأى الشمس بازغة قال هذا ربي » فمؤول بان ابراهيم (ع) عجم ، والمؤنث والمذكر عندهم سواء ، وفيه تأويلات اخرى ذكورة في المطولات وبالرد في التصغير ، نحو : كتف وكتيفة ، وبثبوت التاء في فعله او الحال ، نحو : حضرت الكتف مشوية ، وبالنعث والخبر ، نحو : هند المليحة وفيه ، وبسقوطها في العدد ، نحو : اشتريت ثلاث ازود .

(تنبيه) رد التاء في التصغير مختص بالثلاثي ، واما غيره فلا ترد

التاء في تصغيره لطوله ، فلا يقال : عقيربة ، ولا سفيرجلة ، ولا عنيدليبة في تصغير : عقرب ، وسفرجل ، وعندليب . واما وريئية ، وقديديمة ، في تصغير واء وقدام - بتشديد الدال - فشاذان ، فمعرفة تقدير التاء في غير الثلاثي : تكون بغير التصغير من الامور المذكورة ، (والمؤنث ان كان له فرج) بالمعنى الأخص ، اي حر (فحقيقي) اي فمؤنث حقيقي كهند وبنتها ، لا بالمعنى الأعم كالذجاجة وفرخها ، فانها فيما رأيناه ليس لها فرج بذاك المعنى ، فتأمل .

(والا) اي : وان لم يكن لها فرج بالمعنى الأخص ، (فللفظي) ومجازي ، كطلحة ورجاجة وناه .

وليعلم : ان المذكور - ايضا - اما حقيقي كرجل وكبش ، اولفظي مجازي كالسيف والقمر .

(لطيفة) التأنيث الحقيقي : بالفرج ، والفرج هذكر ، والتذكير الحقيقي : بالخصية ، والخصية مؤنث .

تقسيم الفعل

هذا (تقسيم) للفعل باعتبار الزمان ، (الفعل) الاصطلاحي (ان اقترن بزمان سابق) اي : كان جزء معناه الزمان الماضي ، اي الزمان الذي قبل زمان التكلم بالفعل ، (وضعا فماض) اي : فالفعل ماض اصطلاحا ، اي : يسمى هذا القسم من الفعل في الاصطلاح فعلا ماضيا . فان قلت : هذا التعريف ليس مانعا ولا جامعا ، اما الأول : فلانه يصدق على المضارع المجزوم بلم ، نحو : لم يضرب ، فان لم-كما

في شرح الأمثلة - قد عمل فيه لفظاً : بالجزم ، ومعنى : بنقل معناه الى الماضي ونفيه فيه ، فهو مقترن بالزمان السابق ، واما الثاني : فلانه لا يصدق علي نعم وبئس ، وليس وعسى ، وصيغ العقود ، والايقاعات فانها لا تدل على الزمان فضلاً عن اقترانها بالزمان السابق .

قلنا : اما الجواب عن الأول : ان دلالتيه واقترانه على الزمان السابق : عارض نشأ من دخول « لم » والاعتبار في الاقتران بالأصل اي : الوضع كما اشار اليه بقوله : وضعاً .

واما الجواب عن الثاني : ان تجرد هذه الأفعال من الزمان وعدم اقترانها بالزمان السابق : عارض بعروض الجمود والانشاء ونحوهما عليها ، ومن هذا يعلم الجواب عن نحو : « كان الله عليماً حكيماً » . (ويختص) الفعل الماضي اي : يعرف (بلحق احدى التاءات

الأربع) اي : المضمومة والمفتوحة والمكسورة والساكنة ، نحو : ضربت بالحركات الثلاث والسكون ، فعلم من ذلك : ان نحو شتان مما اقترن بزمان سابق ، ولكن لاتلحقه التاء ، ليس فعلاً ماضياً بل هو اسم فعل (او) اقتران الفعل (بزمان مستقبل) ، اي : الزمان الذي يترقب

اي : ينتظر وقوعه ، اي : مجيئه ووجوده بعد زمان التكلم بالفعل ، والمعروف في الألسنة : ان المستقبل - بفتح الباء - ليكون اسم مفعول نظراً الى ان هذا القسم من الزمان يستقبله الانسان وينظره ، فهو مستقبل ، لكن الأولى كسر الباء ، ليكون اسم فاعل ، نظراً الى انه يجيء ويستقبل الانسان ، ونظراً الى مطابقتها للفظ الماضي في كونه اسم فاعل ، وهاهنا نكتة دقيقة ، اشار اليها المصباح ، وهذا نصه :

هو اي : المستقبل قبل الماضي في الوجود ، لأنه يقع فيخبر به ، فاذا تم صار ماضيا ، انتهى .

(او) اقترن بزمن (حال) ، وهو مركب من زمانين مختلفين وهما آخر الماضي واول المستقبل ، واما لزمان الماضي والمستقبل فلا تر كيب فيهما ، ولا اختلاط للحيلولة الحال بينهما .

والحال وتعيين مقداره : راجع الى العرف ، لأنه يحكم به بحسب الأفعال ، فزمان الحال في نحو : يأكل ويمشي ، غيره في نحو : يحج ويقرأ القرآن ، إذ لاشك في اختلاف مقادير هذه الأفعال ، وان كان حكم العرف فيها بأنها مقترن بزمن الحال ، فهذا نظير دلالة فاء العاطفة على الترتيب والاتصال ، لانهم يحكمون العرف - ايضا - في ذلك المجال .

(فمضارع) اي : فالفعل مضارع ، اي : يسمى هذا القسم من الفعل مضارعا ، وانما سمي ذلك : لأن المضارعة كما في - المصباح - المشابهة ، مشتق من الضرع اي : الثدي ، وهذا الفعل شابه الاسم لكونه مشتركا بين زمانى الاستقبال والحال ، لكون الاسم مشتركا بين المعانى المتعددة ، كالقرء والجون والعين ، فكأنه والاسم ارتضعا من ثدي واحد ، فهما اخوان رضعا ، هذا بناء على ما هو الصحيح عند المحققين : من كون فعل المضارع مشتركا بين الاستقبال والحال وهو الظاهر من المتن - ايضا - .

وقال بعضهم : انه حقيقة في الاستقبال ، مجاز في الحال ، وقيل : بالعكس ، وعليهما : فالتسمية ارتجالية ، فتأمل .

(ويختص) الفعل المضارع ، اي : يعرف (بالسين) ، وهو للاستقبال القريب ، نحو : سيقول السفهاء ، (وسوف) وهو للاستقبال البعيد ، نحو : وسوف يعطيك ربك فترضى ، (و) يختص - ايضا - بجازم لا يدخل على غيره ، وهو (لم) بخلاف سائر الجوازم ، فانها تدخل على غيره - ايضا - (و) يختص - ايضا - بدخول (احدى ژوائد « أنيت ») اي : الحروف المضارعة التي تزداد في أوله ، وانما زادوها في اوله فرقا بينه وبين الماضي ، واختصوا الزيادة به لأنه مؤخر بالزمان عند العامة عن الماضي ، والأصل عدم الزيادة فاخذة المقدم ، وانما قلنا عند العامة لما نقلناه آنفا عن - المصباح - فان قلت : قد زيد بعض هذه الحروف في غير المضارع - ايضا - نحو : اكرم ، وتصرف ، وتضارب قلنا : مرادنا بها الحروف المخصوصة كما سنشير اليه بقولنا : « الهمزة للمتكلم النخ » وليعلم : انه ليس المراد ان حروف « أنيت » زائدة ، بل المراد : انهم قد يعبرون عن حروف المضارعة المعهودة بينهم : بأنيت ، كما قد يعبرون عنها : بأتين ، ونأيت ، ونأتي - ايضا - وهي الهمزة للمتكلم المفرد ، مذكرا كان او مؤنثا ، نحو : اقوم وليعلم : ان تقييد المتكلم بالمفرد مما شاة مع اهل الاصطلاح ، والا فهو غير محتاج اليه : لأن المتكلم لا يكون الا مفردا ، سواء كان وحده او مع غيره فتدبر ، والنون للمتكلم اذا كان مع غيره واحد كان ذلك الغير او اكثر ، نحو : نقوم ، والتاء للمخاطب مطلقا ، مفردا كان او مشى او جمعا ، مذكرا او مؤنثا ، وهي في ست صيغ وللغائبة وللغائبتين وهما صيغتان ، والياء للغائب في غير الصيغتين وهو

اربع صيغ ، وهذه الحروف الأربعة مضمومة في المبنى للفاعل ، فيما ما ضيه على اربعة احرف اصلية كان نحو : يدرج ، اولاً نحو : يكرم ، ومنقوحة فيما سواه ، نحو : يقوم ويستخرج ، وقد يجيء في الشواذ خلاف ذلك ، نحو : يهريق ، ويستطيع - بضم حرف المضارعة ولهما تأويل مذكور في محله ، وانما اوردنا الياء في الأخير لمراعاة ما عليه النحويون : من الابتداء بالمتكلم والانتهاى الى الغائب ، خلافاً لما عليه اللصريون من العكس ، واعلم : ان المقترن بأحد الزمانين ان لم تقبل احدى العلامات فهو ليس فعلاً مضارعاً بل اسم فعل ، نحو اوه بمعنى اتصجر .

(تنبيه) قد علم من مطاوي ما تقدم : ان المضارع مشترك بين زمني الاستقبال والحال ، وانه اذا دخلت عليه السين او سوف اختص بزمان الاستقبال ، وقد علم - ايضاً - الفرق بينهما .

فليعلم : انه اذا دخلت عليه لام الابتداء اختص بزمان الحال ، نحو : ليقوم زيد ، ونحو قوله تعالى : « اني ليحزنني ان تذهبوا به » واما قوله تعالى : « ولسوف يطمئرك ربك فترضى » فاللام فيه لمحض التوكيد تغليباً لجانب اداة الاستقبال المحض ، اعني : سوف ، وفي نحو قوله تعالى : « ان ربك ليحكم بينهم يوم القيمة » ينزل الاستقبال لتيقن وقوعه بمنزلة الحال ، وللمتنزيل في كلامهم باب واسع :

ثم ان لهم ادوات اخر لتخصيص المضارع بالاستقبال او الحال ، لم نذكرها هاهنا للاختصاص وضيق المجال .

(او) اقترن الفعل (بالحال فقط وضماً : فأمر) اي : فالفعل

امر ، نحو : قم وليقم . فخرج بقوله : « اقترن » نحو الآن ، و « بالحال » الماضي والمضارع المختص بالأداة بزمان الاستقبال و « بقطع رضاء » المضارع المختص بالأداة بزمان الحال ، وقد مر أمثلتها جميعا ، والاعادة خارجة عن مقتضى الحال .

(ويعرف) فعل الأمر (بفهم الامر) ، اي : طلب ايجاد الفعل ممن هو دونه على سبيل الاستعلاء ، (منه) اي : من فعل الأمر (مع قبوله فونني التأكيد) الخفيفة والثقيلة ، نحو اضربن بتخفيف النون وتشديدها ، وفهم من قوله : « مع » ان علامة فعل الامر ليس فهم الامر وحده ، ولا قبول احدى النونين وحده ، بل هما معا ، فمفهم الامر ان لم تقبل النون فليس فعل أمر ، بل هو اسم فعل ، نحو : صه بمعنى اسكت ، كما ان قابل احدى النونين ان لم يكن مفهما للأمر ليس - ايضا - فعل امر ، بل هو فعل مضارع .

ها هنا (تبصرة) ، الفعل (الماضي مبني على الفتح) في اربعة صيغ لفظا . اما البناء : فلأنه الاصل في الافعال . لفقدان المعاني الموجبة للاعراب فيها ولا مقتضى للدول عنه من المشابهة بالاسم في الماضي ، بخلاف المضارع ، - كما يأتي - واما الحركة : فلمشابهته المضارع في وقوعه صفة ، وحالا ، وخبراً ، تقول : رجل ركب جائني ، على الصفتية ، وهذا الذي ركب - على ان يكون صلة - ومررت بزيد وقد ركب - على الحالية - وزيد ركب - على الخبرية - كما تقول : رجل يركب الخ وعلل بعض آخر : بأنها لمشابهته المضارع في وقوعه موقع الاسم ، نحو : زيد ضرب في موقع ضارب ، وفي وقوعه شرطا وجزاء مثله ،

تقول : ان ضربتني ضربتك ، فى موضع : ان تضربني اضربك .
 واما الفتح : فلكونه اخف الحركات ، (الا اذا كان آخره الفا)
 نحو : رمى ، فانه حينئذ مبنى على الفتح تقديرأ ، (او اتصل به
 ضمير رفع متحرك) ، نحو : ضربن الى ضربنا ، وهو تسع صيغ ،
 فانه حينئذ مبنى على السكون .

قال الجامى : ذلك لكراهة اجتماع اربع متحركات فيما هو كالكلمة
 الواحدة ، لشدة اتصال الفاعل بفعله ، انتهى .

فما يتراءى من - شرح الأمثلة - من عدم ذكر التعليل المذكور
 فى بعض الصيغ التسع : انما هو مسامحة ، فلا يدل على مغايرته
 للمصيغ الاخرى .

(او) اتصل به (واو) نحو : ضربوا ، فانه حينئذ مبنى على
 الضمة لفظا ، نحو : ضربوا ، وقالوا ، وباعوا . او تقديرأ نحو :
 دعوا ، ورموا ، وذلك للمجانسة .

(و) الفعل (المضارع) قن يبني وقد يعرب ، ولا يعرب عند
 جمع من الأفعال غيره ، اما البناء : فلما تقدم ، واما الاعراب :
 فلشبهه بالاسم فى الاشتراك والتخصص وقد بيناه آنفا .

اذا عرفت ذلك فاعلم : انه (ان اتصل به) اي : بالمضارع (نون
 اناث - كضربن - بنى على السكون) ، لأن نون جمع المؤنث فى
 المضارع يقتضى ان يكون ما قبلها ساكنا ، لمشابهتها نون جمع المؤنث
 فى الماضي . فلا تقبل الاعراب ، واليه اشار السيوطى بقوله : وبنائوه
 على السكون ، حملا على الماضي المتصل بها ، لأنهما يس-تويان فى

اصالة السكون وعروض الحركة فيهما .

(او) اتصل به (نون التأكيذ مباشرة) خفيفة او ثقيلة ، (كيضربن)
 - بفتح الباء ، وسكون النون - او تشدّها ، (فعلى الفتح) اي :
 فيبنى على الفتح ، قيل : لأن نون التأكيذ لشدة الاتصال بمنزلة
 جزء الكلمة ، فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله في وسط الكلمة
 ولو دخل عليها لزم دخوله على كلمة اخرى حقيقة ؛
 وعلمه السيوطي بوجه آخر اتم وادق ، وهذا نصه : بنى لمعارضة
 شبهه للاسم بما يقضى البناء ، وهو النون المؤكدة ، التي هي من
 خصائص الأفعال ، وبنائوه على الفتح لتركيبه معه ، كتركيب خمسة
 عشر ، انتهى .

والأولى من هذا : ما يظهر من ابن مسعود في باب اسم الفاعل :
 من ان البناء على الحركة لما ذكر في التعليل الأول ، والفتحة للخفة
 فتأمل جيدا .

(والا) اي : وان لا يتصل به نون اناك ولا نون التأكيذ المباشرة
 سواء لم يتصل به نون التأكيذ اصلا ، نحو : يضرب ، او اتصل به
 نون التأكيذ لكن لم يكن مباشرة ، كأن حال بينها وبين الفعل الف
 الاثني ، نحو : يضربان ، - بتشديد النون - او واو الجمع ، نحو :
 يضربن - بضم الباء ، وتشديد النون او تخفيفها - او ياء المخاطبة
 نحو : تضربن - بكسر الباء ، وتشديد النون او تخفيفها - (فمرفوع)
 اي : فمعرب مرفوع لفظا او تقديرا ، (ان تجرد عن ناصب وجازم)
 اما لفظا ، فنحو : يضرب ، وتقديرا نحو : يرمي ويدعو ويخشى ،

وكذا الأفعال الثلاثة التي فيها فون تأكيد غير مباشر ، (والا) اي :
وان لا يتجرد عن ناصب وجازم : فان دخل عليه ناصب (فمَنْصوب)
لفظا ، نحو : لن يضرب ، ولن يرمي ، ولن يدعو ، او تقديرا ،
نحو : لن يخشى ، وكذلك الأفعال الثلاثة المتقدمة ، (او) دخل
عليه جازم : فهو (مجزوم) لفظا ، نحو : لم يضرب ، ولم يرم
ولم يدع ، ولم يخش ، او تقديرا ، كالأفعال الثلاثة .
(و) اما (فعل الأمر) ففيه خلاف ، فاختار المصنف تبعا
لجماعة : انه (يبني على ما يجزم) الفعل المجزوم (به) : من السكون
والحذف ، نحو : اضرب ، وارم ، وادع ، واخش ، واضربان الى
اضربان ، واختار جمع آخر : انه يعرب بما ذكر قال السيوطي :
قدم المضارع والماضي على الأمر : للاتفاق على اعراب الأول ، وبناء
الثاني ، والاختلاف في الثالث .

الأعراب والبناء

(فائدة : الأعراب أثر) اي : حركة او حرف او حذف ،
(يجلبه النامل) لفظيا كان العامل او معنويا (في آخر الكلمة)
اي : الاسم والفعل دون الحرف ، لأنه مبني لعدم احتياجه الى الأعراب
اذ المعاني المقتررة اليه اي : الفاعلية والمفعولية والمجرور به وملحقاتها
لا تتغيره ، واما قولنا : من ولها معان ونحوها ، حيث وقع من مبتدأ
فعلى تجردها من معنى الحرفية ، ونقلها الى معنى الاسمية ، والدليل
على النقل : عود الضمير اليها ، لأن الضمير لا يعود الا الى الاسماء ،

وللمنقل باب واسع ذكرناه في - المكررات - ، (لفظاً) اى : يظهر ذلك الأثر في لفظ الكلمة ، اى : في آخرها ، (او تقديراً) اى : يقدم فيها ، ويأتي تفصيل ذلك جميعاً في طلي الأبحاث الآتية - انشاء الله تعالى - :

(وانواعه) ، اى : الاعراب أربعة : (رفع ، ونصب ، وجر ، وجزم) ، هذه الألقاب الأربعة لا يستعمل الا في الاعراب (فالأولان) اى : للرفع والنصب (يوجدان في الاسم) نحو : كان زيد قائماً (والفعل) المضارع ، نحو : اقوم ولن اهاب ، (والثالث) اى : الجر (يختص بالاسم) ، فلا يكون اعراباً للفعل ، لما تقدم من امتناع دخول عامله عليه ، (والرابع) اى : الجزم ، يختص (بالفعل) فلا يجزم الاسم لما تقدم من امتناع دخول عامله على غير الفعل .

(والبناء كيفية في آخر الكلمة) مطلقاً ، اسماً كانت او فعلاً او حرفاً ، (لا يجلبها) اى : الكيفية (عامل) ، بل لها اسم - باب وعلل اخرى ، (وانواعه) - ايضاً - اربعة : (ضم ، وكسر ، وفتح وسكون) ، هذه الألقاب الأربعة يستعمل في البناء كثيراً وفي الاعراب قليلاً ، (فالأولان) اى : الضم والكسر ، (يوجدان في الاسم والحرف) لافي العمل ، (نحو : حيث ،) فانه اسم مجنبي على انضم ، اما البناء فلا يفتقاره الى الجملة ، واما الحركة فلا لتقاء الساكنين ، واما الضم لأنه شابه الغايات ، لأن المضاف الى الجملة في الحقيقة مضاف الى مضمونها ، اى : الى المصدر الذي تضمنه الجملة ، فهو وان كان في الظاهر مضافاً الى الجملة ، فاضافتها اليها كلاً اضافة ، فشابه الغايات

المحذوف ما اضيفت اليه ، فبنيت على الضم مثلها .
وقد يضاف الى المفرد ، نحو قوله :

اما قرى حيث سهيل طالما نجما يضيء كالشهاب ساطعا

فبعضهم يعرّبه حينئذ لزوال علة البناء ، اي : الاضافة الى الجملة
والاكثر بقاؤه على البناء لشذوذ الاضافة الى المفرد ، وقد يفتح للخفة
وقد يكسر على اصل التقاء الساكنين ، وقد يقال فيه : حوث . مثلث
الثاء - ايضاً -- (و) نحو : (امس) ، فانه - ايضاً - اسم ولكنه
بنى على الكسر ، اما البناء : فلتضمنه معنى لام التعريف ، وذلك :
لان كل يوم مقدم على اليوم الذى انت فيه فهو امس ، فكان في
الاصل فكرة ، ثم لما اراد امس يوم التكلم بخصوصه ، دخله لام
التعريف المعهد ، ثم حذفت اللام لكثرة الاستعمال فقدر معناها فيه ،
واما الحركة : فلالتقاء الساكنين ، وكانت كسرة لاصل التقاء الساكنين
(ومنذ) فهو حرف مبنى على الضم ، اما البناء : فلانه الاصل في
الحروف ، واما الحركة : فلما تقدم ، واما الضم : فلتوافقه مع منذ
اسما ، لانه في الاصل مركب من كلمتين ، اعني : من ، وذوالطائية
فحذفت الواو وبقي ما قبلها على ما كان عليه ، فتأمل .

(ولام الجر) ، فانه حرف بني على الكسر ، اما البناء : فلما
تقدم ، واما الحركة : فلضرورة الابتداء بالساكن ، اما تمذرا مطلقا
اي : في الالف وغيره ، كما قال الجمهور . او تصرا في غير الالف -
كما اختاره السيد الجرجاني ، والعلامة الكافجي ، والشايخ جواد التنبتي - اما
في الالف فهم موافقون للجمهور ، وقد ذكرنا في - المكررات - في

الجزء الرابع ، في باب - همزة الوصل - ما يفيدك هنا فراجع .
 واما الكسر : فلاختصاصه بلزوم الجر والحرفية ، كما علموا الكسر
 في باء البسمة - ايضا -- بذلك ، ويكون حركته موافقة لعمله هذا
 ولكن الاولى ان يقول : وباء الجر ، بدل ولام الجر ، لان اللام
 ليس ملازما للكسر ، لانه يفتح في بعض المواضع ، بخلاف الباء فانه
 مكسور دائما .

(تنبيه) زعم بعضهم : ان الاولان يوجدان في الفعل - ايضا -
 فمثل للفعل المبني على الضم بنحو : رد ، فعل الامر من رد يرد ،
 وللفعل المبني على الكسر بنحو : ش ، فعل الامر من وشى يشي ،
 وفيه نظر يعلم وجهه بالتأمل التام .

(والآخران) اي : الفتح والسكون (يوجدان في) كل واحد
 من (الكلم الثلاث) ، فالاسم المبني على الفتح (نحو : اين) اما
 البناء فلتضمنه معنى حرف الاستفهام او الشرط ، واما الحركة : فلالتقاء
 الساكنين ، واما الفتحة فللمخفة .

(و) العمل المبني على الفتح نحو : (قم) ، اما البناء : فلما
 تقدم من ان الاصل في الافعال البناء ، واما الحركة : فلما تقدم -- ايضا --
 من مشابهته المضارع : في وقوعه صفة وصلية وحالا وخبرا ، وكانت
 فتحة : لانها اخف الحركات ، (و) الحرف المبني على الفتح نحو:
 (سوف) . اما البناء : فلما تقدم من ان الاصل في الحروف ذلك ، واما
 الحركة : فلما تقدم -- ايضا -- من رفع التقاء الساكنين ، واما الفتحة :
 فلما تقدم -- ايضا -- من انها اخف الحركات ، وفيها لغات ، فيقال :

سف ، بحذف الوسط ، وسو ، بحذف الاخير ، وسى ، بحذفه وقلب
الوسط ياء ، مبالغة في التخفيف .

(و) اما الاسم المبني على السكون فهو : (كم) الخبرية ،
او الاستفهامية ، اما البناء : فلتضمنها معنى رب ، او همزة الاستفهام
ولأنه شابهت الحرف في الوضع ، ففيها سببان للبناء ، ومن اجل ذلك
يبقى البناء فيها مع الاضافة ، لانها تعارض احدى الشبهاتين ، فيبقى
الاخرى سليمة عن المعارض فتؤثر .

(و) اما الفعل المبني على السكون ، فنحو : (قم) ، على
خلاف في ذلك قد اشرنا اليه سابقا ، اما البناء على القول به : فلما
تقدم وكذلك السكون .

(و) اما المحرف المبني على السكون فنحو : (هل) ، والكلام
في بنائه وسكونه كالكلام في سابقه .

علامم الرفع

(توضيح) : لأقسام الأعراب ، (علامم الرفع اربع : الضمة ،
والألف ، والواو ، والنون ، فالضمة) - وهي اصل هذه العلامم والباقي
فروعه - تكون علامة الرفع (في) اربعة أشياء .

الأول : (الاسم المفرد) ، المقابل للمثنى والمجموع ، منصرفا
كان نحو : زيد ورجل ، او غير منصرف نحو : احمد وفاطمة ،
ومثله نحو : قوم ورهط :

(و) الثاني : (الجمع المكسر) ، أي : الذي لم يكن بناء

الواحد فيه سالما ، منصرا كان نحو : رجال وكسبة ، او غير منصرف كمساجد ، وجمع بضمة ففتحة .

(و) الثالث : (الجمع المؤنث السالم) ، والملحق به ، كمسلمات واولات بمعنى : صاحبات ، ولا فرق بين ما كان مفردا مؤنثا كالمثالين او مذكرا كأيام خاليات وطلحات .

(و) الرابع : خمس صيغ من الفعل (المضارع) ، وهى : يفعل وتفعل ، للمغائبة والمخاطب ، وافعل وتفعل ، (والألف) تكون علامة الرفع (فى) شىء واحد ، وهو (المثنى) وما يلحق به ، (وهو ما دل على اثنين) مذكرين او مؤنثين بزيادة الف او ياء ونون (واغنى المتكلم (عن) اتيان لفظين (متعاطفين) ، نحو : الزيدان ورجلان فان الزيدان اغنى المتكلم عن اتيان زيد وزيد ، وكذا رجلان اغناه عن اتيان رجل ورجل ، وقس عليهما الهمدان وجنتان ، واعلم : ان ظاهر كلامه انه لافرق فى المثنى فى ان يكون الشئان متفقين فى اللفظ والمعنى ، نحو : العينان للباكيتين ، او فى اللفظ فقط ، نحو : العينان للباكية والمجارية ، او لا يتفقان فى شىء منهما ، كالقمرين للشمس والقمر ، فتأمل .

(وملحقاته) خمسة الفاظ : (وهى كلاً) لمذكرين ، (وكلنا) لمؤنثين ، حال كون هذين اللفظين (مضامين الى مضمرة) ، نحو : جائئني الرجلان كلاهما ، وجائتني المرئتان كلتاها .

وانما قيذا بذلك : لأنهما مفردان لفظا على ما اختاره تبعاً للبصريين لعدم زيادة الألف فيهما للدلالة على اثنين ، اذ الألف الموجودة فى

« كلا » منقلبة عن حرف اصلي ، وهو الواو عند بهض وياء عند آخر والألف الموجودة في « كلتا » للتأنيث ، لأن التاء فيها لا يجوز ان تكون للتأنيث ، لأن تاء التأنيث لاتكون الا بعد ثلاثة احرف ، ولا يجوز - ايضاً - ان تكون التاء فيها زائدة ، فهي بدل عن الواو او الياء ، فاذا كان لفظهما متردين ومعناهما مثنيين : فلفظهما يقتضى الاعراب الاصلي ، اعني : الاعراب بالحركات لأن اللفظ اصل والمعنى فرع ومعناهما يقتضى الاعراب الفرعي ، اى : الاعراب بالحروف لما ذكر فروعى فيهما كلا الاعتبارين ، فاذا اضيف الى المظهر الذي هو - ايضاً - اصل بالنسبة الى الضمير ، والضمير فرع له ، فبمقتضى قانون ازوم مراعاة المناسبات بين المتصاحبات - كما اشار اليه الحكيم بقوله :

كبوتر باكبوتر باز باز كند هم جنس باهم جنس پرواز

روعي جانب لفظهما الذي هو الأصل ، فاعرب بالحركة التي هي الأصل ، ليجتمع اصل واصل فيتم التألف والتناسب ، ولكن لا يذهب عليك انه يكون اعرايه حينئذ بالحركة المقدرة على الألف المقدرة المحذوفة لالتقاء الساكنين ، فيكون تقديراً على تقدير ، نحو : جائني كلا الرجلين ، ونحو قوله تعالى : « كلتا الجنين آتت » . واذا اضيفا الى المضمر الذي هو الفرع روعي جانب معناهما الذي هو الفرع ، واعرب بالحروف التي هي الفرع ، ليجتمع فرع وفرع وفرع ، نحو : جائني كلاهما ورأيت كليهما ومررت بكليهما ، هذا وجه تقييدهما بكونهما مضافين الى مضمر .

(واثان وفرعاه) وهما : « اثنتان وثنان » سواء اضيفت

نحو : جاء اثنان واثنان زید ام لم تضيف ، نحو : جائئى اثنان من القوم .
 قيل : انما جعلت هذه الثلاثة من الملحقات ، اذ لا مفرد لها من
 لفظها ، والألف والنون فيها ليستا زائدتين بل من جوهر الكلمة ، ويظهر
 من الرضى والمصباح : كونها مثبتات حقيقة فراجع .

واما الألف في الأول : فهمزة وصل تحذف في درج الكلام ، واثباتها
 لمن ، وشذ في الضرورة ، كقوله :

كل سر جاوز الاثنین شاع كل علم ليس في القرطاس ضاع
 ولذلك يقرء قوله تعالى : « بئس الاسم الفسوق » - بكسر اللام -
 لالتقاء الساكنين بعد حذف همزتى الوصل .

(والواو) تكون علامة الرفع في شيئين :

الأول : (في الجمع المذكور السالم) ، اي : ما يسمى بهذا الاسم
 ولو كان مفردة مؤنثا ، اي : ما يجمع بالواو او الياء والنون ، فيدخل
 فيه نحو سمنين وارضين وان كانا شاذين ، (وملحقاته) اي : ملحقات
 هذا الجمع ، (وهى الو) ، هذا اسم جمع بمعنى : اصحاب (وعشرون
 وبأيه) ، اي : ثلاثون الى تسعين ، وليس عشرون جمع عشرة ،
 ولا تسعون جمع تسعة ، والاصح اطلاقاً عشرين على ثلاثين ، لأنه
 ثلاثة مقادير العشرة ، واطلاق تسعين على سبعة وعشرين فقط ، لأنه ثلاثة
 مقادير التسعة ، وعلى هذا القياس ما بينهما ، وايضا هذه الأعداد تدل
 بنفسها على مقادير معينة ، ولا تعين في المجموع بنفسها ، بل يحتاج
 التعين فيها الى القرينة .

(و) الثاني : الأسماء الستة ، (وهى : ابوه) اي : المضاف

فقط ، فالإضافة للإشعار بأن كون الواو علامة للرفع : انما هو فيما كان مضافا لامطلقا ، كما سيصرح به ، وهكذا الأسماء الخمسة الباقية (و) هي : (اخوه ، وحموها ،) وانما اضاف هذا الاسم الى ضمير المؤنث : لأنه كما قيل : قريب المرأة من جانب زوجها ، كأبي زوجها واخيه ، فلا يضاف الا الى المؤنث ولكن ظاهر كلام بعض اللغويين اطلاقه على قريب الزوج من جانب زوجته - ايضا - .

(وفوه) ، بمعنى : النم ، وأصله فوه ، اي : اللام منه هاء ، بدليل : جمعه على افواه ، حذفتم اللام منه ثم اضيف الى هاء الضمير ونحوه (وهنوه) ، قال في - المصباح - ما خلاصته : انه بتخفيف النون وهو كناية عن كل اسم جنس ، والانثى : هنة : ولانها محذوفة ففي لغة هي هاء ، فيصغر على هنية ، ومنه يقال : مكثت هنية ، اي : ساعة ، وفي لغة لامها ، او ، فيصغر في المؤنث على هنية - بياء مشددة - وهنياء - بالهمزة - خطأ اذ لا وجه له ، وكنى به عن الفرج انتهى . وقيل : هو كناية عن الشيء المنكر الذي يستقبح ذكره ، كالعورة ، والصفات الذميمة ، والأفعال القبيحة .

(وذو مال) ، وهو لفيف مقرون ، اذ اصله ذوو بالواوين ، ويظهر من - المصباح - ان اصله ذوى ، وانما غير الاسلوب بأن اضافته الى الاسم الظاهر دون الضمير : لأنه على ما هو المعروف - عندهم - لا يضاف الا الى اسماء الأجناس ، لأنه وضع وصلة ووسيلة للتوصيف باسم الجنس ، والضمير ليس باسم جنس ، مثلا : اذا ارادوا ان يصفوا رجلا بالعلم او الذهب ، لم يتأت لهم ان يقولوا : جاءني رجل علم او ذهب

فجاءوا « بذو » واطافوه الى الجنس ، فقـالوا : ذو علم وذو ذهب ،
وقد اضيف الى الضمير على سبيل الشذوذ ، وكقوله :

اهناً المعروف مالم يبتذل فيه الوجوه

انما يعرف ذا الفضل من الناس ذووه

وانما يكون رفع هذه الأسماء الستة بالواو : حال كونها
(مفردة) ، اذ التثنية وجمعها ترفعان باعرابهما اي : الالف في التثنية
وفي الجمع بالضممة ، وحال كونهما (مكبرة) ، اذ مصغرتها ترفع
بالضمة ، نحو : جائني اخيك ، وحال كونها (مضافة) ، لأنها اذا
لم تكن مضافة ترفع بالضمة ، نحو : له اخ ، فلا بد في كون رفعها
بالواو : ان تكون مضافة ، ولكن (الى غير الياء) التي يقال لها ياء المتكلم
لأنها اذا كانت مضافة الى ياء المتكلم : تبني على قول ، فترفع محللا
وتعرب فترفع بضمة مقدره على قول آخر .

(والنون) تكون علامة رفع : (في) سبع صيغ من الفعل (المضارع)
المشهورة عندهم بالأفعال الخمسة ، لكونها كذلك شكلا ، واليها اشار
بقوله : (المنصل به ضمير رفع طئني) ، وهو في اربع صيغ ، (اوجمع)
وهو في صيغتين ، (او مخاطبة) وهو في صيغة واحدة ، (نحو :
يفعلان ، وتفعلان) هذه تستعمل في موضع ثلاث صيغ ، (ويفعلون
وتفعلون ، وتفعلين) فالصيغ المذكورة خمسة شكلا ، وسبعة معنى

علامم النصب

(اكمال) لتعداد العلامم ، (علامم النصب خمس : الفتحه) - وهو

الأصل - (والألف ، والياء ، والكسرة ، وحذف النون ، فالفتحة)
تكون علامة النصب (في) ثلاثة أشياء :

الأول : (الاسم المفرد) ، سواء كان منصرفاً نحو : رأيت زيداً
او غير منصرف نحو رأيت احمد .

(و) الثاني : (الجمع المكسر) ، نحو : رأيت رجالاً واخوتك

(و) الثالث : خمس صيغ من الفعل (المضارع) ، وهي : يفعل

وتفعل ، للمغائبة والمخاطب ، وافعل وتفعل .

(والألف) تكون علامة النصب (في) شيء واحد ، اعنى : (الاسماء

السته) ، بالقيود الثلاثة المتقدمة .

(والياء) تكون علامة النصب (في شـيئين) ، وهما : (المثنى

والجمع وملحقاتهما ،) والأمثلة قد تقدم ، (والكسر) علامة النصب

(في) شيء واحد ، وهو : (الجمع المؤنث السالم) ، اي : مايكون

بألف وتاء مزيدتين ، فخرج نحو : رعاة وابيات ، اذ الألف في الأول

والتاء في الثانية ليست زائدة ، وكان عليه ان يقول : وملحقاتها ،

لعله تركه اختصاراً ، (وحذف النون) علامة النصب (في الأفعال)

المسماة عندهم با (الخمسة) ، وهو سبعة ، وقد تقدم نحو : لن

يضرها النخ .

علائم الجر والجزم

(توضيح) : لما بقى من العلائم (علائم الجر ثلاث : الكسرة ،

والياء ، والفتحة ، فالكسرة) تكون علامة النصب (في الاسم المفرد

والجمع المكسر) ، حال كونهما (منصرفين) ، والا فيجر بالفنحة كما يأتي عن قريب ، (و) في (الجمع المؤنث السالم) ، (والياء) تكون علامة النصب : (في الأسماء الستة) ، بالقيود الثلاثة المذكورة (والمثنى والجمع) المذكر السالم وملحقاتهما ، (والفنحة) تكون علامة النصب (في) الاسم (غير المنصرف) وسيأتي بيانه في خاتمة الحديقة الثانية .

(اتمام) (و) هو قوله : (علامتا الجزم : السكون ، والحذف فالسكون) اي : حذف الحركة ، وهو الأصل ، يكون علامة الجزم (في) خمس صيغ من الفعل (المضارع) حال كون آخره (صحيحا) وان كان مثالا او اجوف ، نحو : لم يضرب ، ولم يعد ، ولم يقم ، (والحذف) اي : حذف لام الفعل او النون ، فالاول يكون علامة الجزم (فيه) ، اي : في الفعل المضارع ، اي : في الصيغ الخمس المذكورة ، حال كون آخر المضارع معطلا ، وان كان فائوه او عينه كلاهما صحيحا ، نحو : لم يرم ، ولم يدع ، ولم يخش ، ولم يق ولم يحيي ، بحذف لام الفعل في الجميع .

(و) الثاني : اي : حذف النون ، يكون علامة الجزم (في الأفعال الخمسة) التي قلنا انها سبع صيغ ، نحو : لم يضربا ، ولم يرميا ، ولم يدعوا ، ولم يخشيا ، ولم يقيا ، ولم يخشيا ، وقس عليه الصيغ الست الباقية .

(فائدة) : في بيان ان الاعراب قد يكون تقديرها ، وليعلم : ان الفرق بين الاعراب التقديري والمحللي : هو ان المانع من ظهور

الاعراب في اللفظ في التقديري ، انما هو امر عرض في آخر الكلمة وفي المحلي : أمر عرض على مجموع الكلمة ، كملة البناء ونحوها .

مواضع تقدير الاعراب

اذا عرفت ذلك فاعلم: انه (يقدر الاعراب في سبعة مواضع) فقط (كما هو) اي : تقدير الاعراب في سبعة مواضع فقط (المشهور) عند المحققين ، واما على غير المشهور ، فيرتقى الى عشرة مواضع ، بل ازيد ، (فمطلقا) اي : الاعراب الثلاثة تقدر (في الاسم) المعرب (المقصور) ، اي : الذي في آخره الف مقصورة لازمة ، سواء كانت الالف موجودة فيه : (كموضى) ، او محذوفة بالتمتاء الساكنين نحو: كلا الرجلين ، فيقدر الاعراب في الصورتين ، لأن الألف غير قابلة للحركة ، غاية الامر انه في الصورة الثانية يكون تقديرا في تقدير ، كما اشرنا اليه سابقا ، هذا هو الموضع الاول .

(و) الموضع الثاني : الاسم المعرب بالحركة ، (المضاف الى الياء ، كغلامي) فيقدر الاعراب فيه مطلقا ، فانه لما اشتغل آخر المضاف بالكسرة لمناسبة الياء قبل دخول العامل ، ولا بد من حركة اخرى للاعراب ، اذ لا يمكن جعل هذه الحركة اعرابا ، لانها مقتضى الياء المتقدم على العامل ، فلا يمكن ان تكون أثر العامل ، والا يلزم ان يكون تأثير العامل تحصيليا للحاصل ، فقدر الحركة التي هي مقتضى العامل في آخر المضاف تحصيليا للواجب بقدر الامكان ، مما ذكرنا يظهر : ان ما ذهب اليه بعضهم من ان الاعراب هذا المضاف في حالة الجر لفظي غير مرضى

وفيه قولان آخران . احدهما : انه ليس بمعرب ولا مبني ، لتوسط آخره بالامتزاج ، فلم يبق آخره آخرأ ، والاعراب والبناء من صفات أواخر الكلم .

ورد هذا القول : بأنا لانسلم خروج آخره عن كونه آخرأ ، لأن الامتزاج فيه ليس بأشد من امتزاج نحو : بعلمك ، فقد ذهب كثير الى اعراب جرئه الأول .

والقول الآخر : انه مبني لضافته الى المبني ، وهذا - ايضا - ليس بشيء ، لما نذكره في اول الحديقة الثانية .

(و) الموضع الثالث : الفعل (المضارع المتصل به نون التأكيد غير مباشرة) ، اي : الصيغ السبع المشهورة بالأفعال الخمسة ، (كيضربان) وتضربان ، ويضربن - بضم الباء - وتضربن - بضم الباء - ايضا ، وتضربن - بكسر الباء - فهذه الأفعال يقدر الاعراب فيها مطلقا ، فرفعها بنون مقدره ، ونصبها وجرمها بحذف تلك النون المقدره .

(و) الموضع الرابع : يقدر الاعراب (رفعًا وجرًا) فقط ، لانصبا ، (في الاسم) المعرب (المنقوص) ، اي : ما آخره ياء لازمة مكسور ما قبلها ، سواء كانت الياء محذوفة لالتقاء الساكنين ، (كقاض) او غير محذوفة كالقاضي ، غاية الأمر : ان الاعراب في الصورة الاولى يكون تقديرًا على تقدير ، وانما قدر الاعرابان في المنقوص : لنقل الضمة والكسرة على الياء ، دون الفتحة لخفتها عليها .

(و) الخامس : يقدر الاعراب (رفعًا ونصبًا) فقط ، لا جزما ، (في) خمس صيغ من (المضارع المعتل بالالف) المنقلبة عن الياء ،

(كيجبى) ، ويخشى ، او الواو ، كيرضى ويرعى ، والصيغ الاربع الباقية تفعل مذكرا ومؤنثا ، وافعل وتفعل ، واما الجزم فيها : فلفظى ، لانه يحذف الالف .

(و) السادس : يقدر الاعراب (زفعا) فقط ، لانصبا ولاجزما ، (في) الصيغ الخمس المذكورة آنفا من الفعل (المضارع الممتل بالواو والياء ، كيدعو) الخ ، (ويرمى) الخ .

(و) الموضوع السابع : يقدر الرفع فقط في (الجمع المذكور السالم المضاف الى ياء المتكلم ، كمسلمي) - بتشديد الياء - فان أصله مسلموى - يحذف فون الجمع - بالاضافة ، فاجتمع الواو والياء ، والسابق منهما ساكن ، فانقلبت الواو ياء ، وادغمت الياء ، وكسر ما قبل الياء ، فلم يبق علامة الرفع ، الرفع ، اي : الواو في اللفظ ، فصار الاعراب في حالة الرفع تقديريا ، لان علامة الرفع « الواو » لا ما يبدل منها فدعوى بعضهم ان الياء الأولى فيه عوض من الواو ، وكلمة كان عوضه مذكورا يكون لفظا لاتقديرا ، لان العوض كالمعوض ليست بمرضية .

واما النصب والجر فيه : فهما لفظيان ، لان الادغام لا يخرج الياء عن صورتها فضلا عن ماهيتها ، فان المدغمة - ايضا - ياء ، كذا قيل ولكن يلزم على المتن : جعل الجر في غير المنصرف - وهو الكسرة - مع وجوب بدله - وهو الفتح - ايضا تقديريا ، ولم يقل به احد اللهم الا ان يقال : ان الابدال بالاعلال غير الابدال بالمنازع ، فتأمل

الحديقة الثانية

(الحديقة الثانية : فيما يتعلق بالاسماء) فلا يبحث فيها عن الافعال والحروف الا بنوع من الملازمة ، واعلم : ان لهم في علة البناء فيما اصله الاعراب اقوالا كثيرة ، ليس هنا محل ذكرها لكثرة ما فيها من القيل والقال ، فلتقتصر على ما هو ظاهر المصنف - ره - من انحصارها في شبه الحرف ،

الاسم ان اشبه الحرف فمبني ، واقسام الشبابة ستة - على ما قيل - :
 الاول : الوضعي ، بان يكون الاسم موضوعا على حرف او حرفين ، كما هو الاصل في الحروف ، كالتاء ، ونا ، من جئنا ، الثاني : المعنوي بأن يكون الاسم متضمنا معنى من معاني الحروف ، كأين ، ومتى ، لأنهما متضمنان معنى همزة الاستفهام ، والثالث : الاستعمالى بأن يكون الاسم مستعملا نائبا عن الفعل ، من دون ان يعمل فيه عامل كأسماء الأفعال - على قول - فانها مستعملة كاستعمال حروف المشبهة بالفعل ، والرابع : الافتقارى ، بأن يكون الاسم مفتقرا في الاصل الى جملة كالموصولات ، لأنها اشبهت الحروف في هذا الافتقار والخامس : الالهالي ، بأن لا يكون الاسم عاملا ومعمولا كالحروف المهملة ، كذلك نحو : قد ، وهل ، ومثلوا لهذا القسم باوائل السور نحو : طه ، ويس ، وفي كونها كذلك تأمل ، بل منع . ويظهر وجهه : من مراجعة كتب التفسير .

والسادس : اللفظي ، بأن يكون الاسم لفظه كلفظ الحرف ، نحو :

حاشا ، ومنذ ، اسما فتأمل .

(والا) اي : وان لا يشبه الاسم الحرف ، (فمعرب) لفظا او تقديرًا (والمعربات) على ما قسمه المصنف اربعة (انواع) ، النوع (الأول : ما يرد مرفوعا لا غير) ، فيه ما لا يخفى : اذ القسم الأول والثالث يرد مجرورا ، نحو : كفى بالله شهيدا ، فان الله فاعل وهو مجرور ، ونحو : بحسبك درهم ، فان بحسبك مبتدأ على قول وهو مجرور ، فتأمل . (وهو) اي : النوع الأول (اربعة) اقسام :

الفاعل

القسم (الأول : الفاعل) ، وانما قدمه لأنه اصل المرفوعات عند المشهور ، لأنه جزء الجملة الفعلية التي هي اصل الجمل ، ولأن عامله لفظي وهو اقوى من عامل المبتدأ المعنوي ، ولانه انما رفع للفرق بينه وبين المفعول وليس المبتدأ كذلك ، وقيل : اصل المرفوعات المبتدأ لأنه باق على ما هو الأصل في المسند اليه وهو التقديم ، بخلاف الفاعل ولأنه يحكم عليه بكل حكم ، مشتقا كان نحو : زيد قائم ، او جامدا نحو : هذا حجر ، بخلاف الفاعل ، فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق ، حقيقة كان المشتق نحو : افترق زيد ، او حكما نحو : شتان زيد وفي الدار عمرو ، ولأنه لا يزول عن كونه مبتدأ وان تأخر ، والفاعل يزول فاعليته اذا تقدم ، وانه عامل ومعمول ، والفاعل معمول ليس غيره .

(وهو) اي : الفاعل (ما) اي : اسم حقيقة ، وهو ظاهر نحو :

قام زيد ، ومضمر نحو : قم ، او حكما اي : مؤولا نحو : اعجبني
ان جاء زيد ، (اسند اليه العامل فيه) ، فعلا كان العامل كالأمانة
المُتقدمة ، او شبهه كاسم الفاعل ، والمفعول ، والصفة المشبهة ، والمصدر
واسم الفعل ، واسم التفضيل ، والظرف : حال كون العامل (قائما به)
اي : بالفاعل ، والقيام به اعم من ان يكون على جهة الصدور :
كضرب زيد ، او على جهة الحلول والعروض : كمرض زيد ، ومات
مرو ، (وهو) اي : الفاعل كما اشرنا اليه (ظاهر ومضمر ، قا)
لفاعل (الظاهر ظاهر) ، وقد مثلناه آنفا (والمضمر بارز) ، نحو :
ارغب انت ، (ومستتر) قد مثلناه - ايضا - آنفا .

(والاستقار) لا (يجب) الا (في الفعل) ، وذلك (في ستة
مواضع) على المختار عنده ، خلافا للمشهور ، فانه عندهم في الأربعة
الاول ، ويأتي وجه ذلك ، الأول : (فعل الأخر للواحد) المخاطب
(المذكر) ، كاقم ، (و) الثاني الفعل (المضارع المبدوء بقاء الخطاب
للمواحد) المذكر ، (او) المبدوء (بالهمزة) للمتكلم وحده نحو :
اقوم ، وهو الموضع الثالث ، (او) المبدوء (بالنون) للمتكلم مع
غيره ، نحو : نقوم ، وهو الموضع الرابع ، (و) الموضع الخامس :
(فعل الاستثناء) ، كما يأتي في باب انشاء الله تعالى نحو : جائني
القوم لا يكون زيدا ، (و) الموضع السادس : (فعل التعجب) نحو :
ما احسن زيدا ، (والحق بذلك) الفعل الماضي للمفرد الغائب او الغائبة
اذا كان خبرا نحو : (زيد قام) ، وهند قامت ، والحق بذلك - ايضا -
الفعل المضارع للمفرد المذكر الغائب ، (او) المؤنث الغائبة ، نحو :

زيد (يقوم) ، وهند قامت ، (وما يظهر في بعض هذه المواضع كأقوم
 انا : فتأكيد) للضمير المستتر وجوبا ، اي : (للفاعل ، كقمت انا)
 (تنبيه) اعلم : ان ما اختاره المصنف من جعل مواضع الاستتار
 الواجب ستة ، خلاف ما عليه المحققون من النحويين والصرفيين ،
 لأنهم قالوا : الاستتار على نوعين : واجب ، وجائز .

فالواجب : هو الذي لا يسند الفعل الا الى الضمير المستتر ، وذلك
 في المواضع الاربعة الاولى ، اذ فيها لا يسند الفعل الا الى الضمير المستتر
 فيها ، اعني : انت ، وانا ، ونحن ، وعلموا ذلك : بأن التاء في
 « تفعل » تدل على الفاعل المخاطب ، وحكم افعال امرا ، ولا تفعل
 فهيا ، حكم تفعل مخاطبا ، لأنهما مأخوذان منه ، وان الهمزة في افعال
 للمتكلم وحده : تشعر بأن فاعله انا ، والنون في تفعل : تشعر بأن
 فاعله نحن ، فلا يحتاج في هذه الصيغ الأربع الى العدول عن الاستتار
 الخفيف ، والاتيان بالضمير البارز ، فوجب الاستتار فيها ، وقبح ان
 يجيء فاعلها اسما ظاهرا او ضمير بارزا ، فلا يقال : اقوم زيد ، وتقوم
 نحن ، وما ظهر من نحو : اقوم انا ، واسكن انت ، فتأكيد للمستتر
 لافعال .

واما الجائز : فهو الذي يسند الفعل الى الضمير المستتر تارة والى
 غيره اخرى ، كالمستتر في زيد قام ونحوه ، وكالمستتر في زيد ضارب
 ونحوه ، فتأمل جيدا .

(تبصرة) : يذكر فيها اقسام حقوق تاء التانيث للفعل من حيث
 الوجود وعدمه ، (و) هي اي : الأقسام اربعة :

الأول : (تلازم الفعل علامة التأنيث) ، اى : التاء ، اى : يجب الحاق التاء بالفعل في صورتين احديهما (ان كان فاعله) اى فاعل الفعل اسما (ظاهرا حقيقي التأنيث) ، اى : كان له فرج ، وبعبارة اخرى : كان في مقابله ذكر من جنس الحيوان ، لكن وجوب الحاق العلامة في هذه الصورة مشروط بعدم الفصل ، كما يظهر ذلك مما يأتي في القسم الثالث كقامت هند .

والثاني : (او) كان فاعل الفعل (ضميرا متصلا مطلقا) ، اى : سواء كان راجعا الى مؤنث حقيقى (كهند قامت) ، او الى مؤنث مجازي ، (و) ذلك : نحو (الشمس طلعت) ،

(و) القسم الثاني : (لك الخيار) في الحاق التاء وعدمه ، اى : هما متساويان (م-ح) الاسم (الم-ظاهر) المؤنث (اللفظى) ، اى : المجازي ، اى : الذي ليس بازائه ذكر من الحيوان اى : ليس له فرج ، بل تأنيثه منسوب الى اللفظ لوجود علامة التأنيث في لفظه حقيقة ، نحو : نفحة ، ودعوى ، واربعاء ، او تقديرا : كمنار وشمس ، فلك في فعله ان تقول بالتاء ، (كطلعت) الشمس ، (او) بدون التاء نحو : (طلعت الشمس) ، وليعلم : ان هذا الحكم في غير نحو طلحة ، لأنه يجب فيه ترك التاء .

(فائده) اعلم : انهم ذكروا ان كل ما كان من اعضاء الحيوان زوجا فهو مؤنث ، كاليدين ، والرجلين ، والاذنين ، ونحوها ، الا الحاجب ، والجنب والخذ ، وكل ما كان فردا فهو مذكر ، كالرأس ، والذكر ، والفرج الا الطحال ، والكبد ، والكروش

(و) القسم الثالث : (يترجح ذكرها) ، اي : ذكر علامة التأنيث (مع الفصل) بين الفعل والفاعل المؤنث الحقيقي ، (بغير الا) الاستثنائية فيجوز ذلك ان تقول مع التاء (نحو : دخلت) الدار هند ، (او) تقول بدون التاء نحو : (دخل الدار هند) ، لكن الأول ارجح من الثاني ، ولأ يجب الحاق التاء الا اذا كان المؤنث الحقيقي منقولاً عما يغلب في أسماء الذكور ، كزيد اذا سميت به امرأة ، فانه مع الفصل يجب الحاق التاء ، نحو حضرت القاضي زيد ، وذلك : لرفع الالتباس الا اذا كان هناك قرينة ، نحو : جاءت اليوم زيد الكريمة ، فتأمل جيداً (و) القسم الرابع : انه يترجح (تركها) اي : ترك علامة التأنيث (مع الفصل بها) ، اي : (نحو : ما قام الا امرأة) وذلك لأن الفعل في الحقيقة مسند الى مذكر ، اي المستثنى منه المقدر لان تقديره ما قام احد الا امرأة ، ومثال الاثبات قوله :

ما برئت من ريبة وذم في حربنا الا بنات العم

(وكذا) يترجح ترك علامة التأنيث (في باب نعم وبئس ، نحو :

نعم المرأة هند) ، وذلك : لان قصد الجنس فيه بين ، اذ تقديره : نعم جنس المرأة هند ولفظ الجنس مذكر ، ويجوز اثبات العلامة نظراً الى الظاهر ، فتقول : نعمت المرأة هند .

(تكلمة) : وافت بالخيار في الجمع المذكر غير السالم اذا كان

ظاهراً ، فان شئت الحققت العلامة وقلت : جاءت الرجال على تأويلهم بالجماعة ، وان شئت تركتها وقلت : جاء الرجال من دون تأويل .

واذا كان الفاعل ضمير الجمع المذكر العاقل غير السالم ، يجوز

لك ان تقول : الرجال جاءت ، على التأويل المذكور ، ويجوز لك ان تقول : الرجال جاءوا - بالواو - لكونها موضوعة لهذا النوع من الجمع واذا كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه ، فلا يقال : جاءت الزيدون ، ولا الزيدون جاءت ، وذلك لبقاء نظم لفظ مفردة فاحترموه واما الجمع المؤنث السالم : فانه لما تغير مفردة اما بحذف العلامة ، كمسلمات ، او بقلبها ، كحبلليات وصحراوات ، كان ذلك التغير كنوع من التاكسير ، وكان تأنيث المفرد قد زال لزوال علامته ، وحمل الذي العلامة فيه مقدرة كالتأنيثات ، والهنديات ، على الذي العلامة فيه مذكورة ، فيجوز فيه الوجهان ، نحو قامت الهندات ، وقام الهندات ، وبعضهم خصص جواز الوجهين بما كان مفردة مذكرا كالطلحات ، او مغيراً كبنات ، اما غيره كالهندات ، فقال : حكمه حكم مفردة ، فلا يجوز قام الهندات الا مع الفصل ، او على لغة قال فلانة ، واما اذا كان الجمع المؤنث ضميراً فيجوز فيه ان يقال : النساء فعلت ، بتأويل الجماعة ، ويجوز ان يقال : النساء فعلن ، وكذلك ضمير جمع المذكر الغير العاقل ، كالايام مضت ، فيقال : الايام مضت ، او مضين اما في جمع المؤنث فظاهر ، لأن هذا النون موضوعة له ، واما في جمع المذكر غير العاقل كالايام فلانه لا اصل له في التذكير فیراعى حقه ، فاجري مجرى المؤنث .

وقال الرضى : ان النون موضوعة لجمع غير العقلاء ، والواو وضعت لجمع العقلاء ، واستعمال النون في النساء للمحمل على جمع غير العقلاء ، اذ الاناث لنقصان عقولهن يجرين مجرى غير العقلاء .

(مسألة) يذكر فيها حكم الفاعل من حيث التقديم والتأخير :
 (والاصل) في الاصطلاح له معان ، والمراد به منها في المقام :
 ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه ان لم يمنع مانع ، وسيأتي صور
 المانع في قوله : « ويمتنع » فالاصل (في الفاعل) - سواء كان
 ضميرا او اسما ظاهرا (تقدمه على المفعول) ، ليكون بعد فعله من
 غير ان يتقدم عليه شيء آخر من معمولاته ، لأن الفاعل كالجاء من
 الفعل : لشدة احتياج الفعل اليه ، يدل على ذلك اسكان اللام في
 ضربت وأمثاله ، لأنه لدفع توالي اربع حركات فيما هو بمنزلة كلمة
 واحدة ، ومن اجل ذلك جاز نحو : خاف ربه عمر ، لتقدم مرجع
 الضمير وهو عمر رتبة ، فلا يلزم الاضمار قبل الذكر مطلقا اي :
 لفظا ورتبة ، بل لفظا فقط ، وذلك جائز وشائع ، وشذ بل امتنع
 نحو : زان نوره الشجر ، لتأخر مرجع الضمير وهو الشجر لفظا
 ورتبة ، فيلزم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ، وذلك غير جائز الا
 في مواضع معينة ، تأتي في باب المبينات - انشاء الله تعالى - ليس
 هذا منها .

(ويجب ذلك) الأصل او التقدم في مواضع :

الأول : (اذا خيف اللبس) اي : لبس الفاعل بالمفعول ، وذلك
 اذا انتفى الاعراب الدال على فاعلية الفاعل ومفعولية المفعول لفظا في
 الفاعل والمفعول ، ولم يكن هناك قرينة الا الممكنان ، نحو : ضرب
 موسى يحيى ، فلا يجوز تقديم المفعول اعني : يحيى ، بل يجب تقدم
 الفاعل اعني : موسى ، حذرا من اللبس ، بخلاف ما اذا وجد الاعراب

فيهما او احدهما ، نحو : ضرب اخاك زيد ، وأهان يحيى ابوك ، او كان هناك قرينة ، نحو : اكل الكمثرى يحيى ، ونحو : ضربت موسى حبلى ، ففي جميع هذه الصور يجوز تقديم المفعول على الفاعل لوجود ما يدل على ان المتقدم مفعول والمتأخر فاعل ، وكذلك : نحو موسى ضرب يحيى ، على ان يكون يحيى فاعـلا ، لأنه لا يلتبس بالمفعول ، لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل ، لأن مرتبته بعد الفعل فتقدم موسى قرينة على ان الفاعل يحيى ، فتدبر جيداً .

والموضع الثاني : (او كان) الفاعل (ضميراً متصلاً) بالفعل ، (و) بشرط ان يكون (المفعول متأخراً عن الفاعل) ، فلا ينتقض بنحو : زيدا ضربت ، وانما يجب التقديم سواء كان الضمير بارزاً ، نحو : ضربت زيدا ، او مستترا نحو : زيد ضرب غلامه ، لمنافاة الاتصال الانفصال ، وبعبارة اخرى : يجب حينئذ العمل بالأصل لتعذر تقديم المفعول الا بمخالفة اصلين ، اي : انفصال الضمير وتقديم الفضلة على العمدة . وهذامساوق لارتكاب قبيحين ، والنصحاء يجتنبون في كلامهم عن ارتكاب قبح واحد فضلا عن الاثنين .

اما اذا كان المفعول مقدما على الفعل ، نحو : زيدا ضربت ، فلا يجب تقديم الفاعل على المفعول ، بل لا يمكن فضلا عن ان يجب لأن رتبة الفاعل متأخرة عن الفعل ، ولأنه بمنزلة الجزء من الفعل ، وتقدم جزء الشيء على الشيء محال .

والموضع الثالث : ان يقع المفعول بعد الا ، نحو : ما ضرب زيد الا عمرا ، او بعد معناها ، نحو : انما ضرب زيد عمرا ، وانما

يجب حينئذ تقدم الفاعل لئلا ينقلب الحصر المطلوب ، فان المفهوم من قولنا : ما ضرب زيد الامرا ، انحصار ضاربة زيد في عمرو . مع جواز ان يكون عمرو مضروبا لشخص آخر . والمفهوم من تقديم المفعول اعني : قولنا : ما ضرب عمرا الا زيد ، انحصار مضروبية عمرو في زيد ، مع جواز ان يكون زيد ضاربا لشخص آخر ، فلو انقلب احدهما بالآخر انقلب معنى الحصر المطلوب ، واما وجوب تقديم الفاعل على المفعول اذا وقع المفعول بعد معنى الا : فلأن الحصر في « انما » في الجزء الأخير ، فلو اخر الفاعل انقلب المعنى حسب ما ذكرنا آنفا .

توضيح ذلك : ان انما متضمن لمعنى « ما » النافية ، والا الاستثنائية وما النافية محلها صدر الكلام ، والا الاستثنائية محلها ما قبل الجزء الأخير من الكلام ، وليس مرادنا من هذا ان ما الموجودة في انما نافية ، كما توهمه بعض اذهي كافة كما هو واضح ، بل المراد ان « انما » حين التحليل يرجع الى معنى ما النافية والا الاستثنائية ، نظير قولنا : ان المصدر يرجع حين التحليل الى « ان » المصدرية والفعل ، كما ان - ان - المصدرية مع الفعل تؤول بالمصدر ، ولهذه القاعدة نظائر في هذا الفن تظهر للممتنع ، فليكن هذا على ذكر منك يفيدك بهيد هذا .

(ويمتنع) الأصل ، او تقدم الفاعل على المفعول في مواضع :
 الأول : (اذا اتصل به) اي : بالفاعل (ضمير) راجع الى
 (المفعول) ، نحو : زان نوره الشجر ، فانه ممتنع كما بيناه في

اول المسألة ، لاستلزامه الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة ، فيجب فيه تأخير الفاعل اعني : « نوره » عن المفعول اعني : « الشجر » ، لئلا يلزم الاضمار المذكور ، واجاز ابن جنى تقديم الفاعل في هذه الصورة بقلة وتبعه ابن مالك ، قال : لأن استلزام الفعل للمفعول يقوم مقام تقديم المفعول رتبة ، فلا يلزم الاضمار المذكور .

الموضع الثاني : (او اتصل ضمير المفعول بالفعل ، وهو اي الفاعل غير) ضمير متصل بالفعل ، نحو ضربك زيد ، فتقدم الفاعل في هذه الصورة - ايضا - ممنوع فيجب تأخير الفاعل عن المفعول كما مثلنا ، وذلك لطبافة الاتصال الانفصال بتوسط الفاعل غير المتصل بين المفعول وبين الفعل ، بخلاف ما اذا كان الفاعل - ايضا - ضميرا متصلا ، فانه يجب حينئذ تقديم الفاعل نحو : ضربك .
(وما وقع منهما) اي : من الفاعل والمفعول (بعد الا او معناها)
اي : معنى الا ، (وجب تأخيره) اي : تأخير ما وقع منهما بعد الا او معناها .

اما وقوع المفعول بعد الا او معناها فقد مضى بيانه آنفا فلا نعيده .
واما وقوع الفاعل بعد « الا » فهو نحو : ما ضرب عمراً الا زيد ، ووقوعه بعد معناها نحو : انما ضرب عمراً الا زيد ، وانما امتنع تقدم الفاعل في هاتين الصورتين : لئلا ينقلب المحصر المطلوب بالبيان المتقدم في صورتين وقوع المفعول بعد « الا » او معناها .

نائب الفاعل

(الثاني) مما يرد مرفوعا لا غير : (نائب الفاعل) ، فيما له من رفع

وممدية ، وامتناع تقديمه على الفعل ، وغير ذلك من الأحكام التي تقدم بيانها في المباحث المتقدمة .

(وهو) اي : نائب الفاعل (المفعول القائم مقامه) اي : الفاعل فيما ذكر ، (وصيغة فعله) المسند اليه (فعل) - بضم الفاء ، وكسر العين - (ويفعل) - بضم الياء ، وسكون الفاء ، وفتح العين - وبعبارة اخرى : صيغة فعله « ما كان مبنيا للمفعول » اي : ما كان مجهولا ، سواء كان بهذين الوزنين ، نحو : ضرب ويضرب ، ام بغيرهما نحو : استخرج ويستخرج ، ونحوهما .

(ولا يقع) موقع الفاعل ، اي : لا ينوب عنه اربعة اشياء : الأول (ثاني) مفعولى (باب علمت) ، اي : كل فعل له مفعولان كانا في الاصل مبتدأ وخبرا ، سواء كان من افعال القلوب التي سيأتي بيانها في المحديقة الثالثة - انشاء الله تعالى - ، ام كان ملحقا بها ، نحو : جعلت ، وتخذت ، وسائر الأفعال الملحقة بها ، التي نذكرها هناك - انشاء الله تعالى - وانما لا ينوب ثاني مفعولى ما ذكر : لأنه كما قلنا خبر في الأصل لأول مفعوليد ، فهو مسند الى المفعول الأول اسناداً تاماً فلو اسند اليه الفعل - ولا يكون اسناده الا تاماً - لزم كونه مسنداً ومسنداً اليه معا ، مع كون كل من الاسنادين تاماً ، بخلاف اعجبني ضرب زيد فان المصدر اعني : الضرب ، وان كان مسنداً ومسنداً اليه معا ، لكونه مسنداً لزيد ومسنداً اليه لاعجبني ، ولكن احد الاسنادين وهو اسناده الى زيد غير تام .

(و) الثاني مما (لا) يقع موقع الفاعل : (ثالث) مفاعيل (باب

اعلمت) اذ حكمه حكم المفعول الثاني من علمت : في كونه في الأصل خبراً ومسنداً الى المفعول الثاني ، فالبيان البيان ، فتدبر جيداً .

(و) الثالث مما (لا) يقع موقع الفاعل : (مفعول له) اذا كان بدون اللام ، لأن النصب فيه مشعر بالعلية ، فلو اسند اليه الفعل فأتى النصب والاشعار ، بخلاف ما اذا كان مع اللام او احدى اخواتها المفهومة للتعليل ، نحو : ضرب التأديب هذا وقال بعضهم : معها - ايضاً - لا يقع موقع الفاعل .

(و) الرابع مما (لا) يقع موقع الفاعل : (مفعول معه) ، لانه لا يجوز اقامته مقام الفاعل مع الواو التي اصلها العطف ، لانها دليل الانفصال ، والفاعل كالجزم ، ولا بدون الواو ، فانه لم يعرف حينئذ كونه مفعولاً معه ، (و) اذا وجد في الكلام المفعول به مع غيره من المفاعيل غير الاربعة المتقدمة : (يتعين المفعول به ، له) اي : لوقوعه موقع الفاعل لشدة شبهه بالفاعل في توقف تعقل الفعل عليهما ، فان الضرب - مثلاً - كما انه لا يمكن تعقله بلاضارب ، كذلك لا يمكن تعقله بلا مضروب ، بخلاف سائر المفاعيل : فانها ليست بهذه المثابة نحو : ضرب زيد يوم الجمعة امام الامير ضرباً شديداً في داره ، فوقع زيد موقع الفاعل دون ظرف الزمان والمكان : والمفعول المطلق ، والجار ومجروره ، وذلك : لوجود المفعول به ، اعني : زيد في الكلام (فان لم يكن) اي : لم يوجد في الكلام المفعول به ، (فالجميع) اي : جميع ما سوى المفعول به لا الاربعة التي بينما عدم جواز وقوعها موقع الفاعل (سواء) : في جواز وقوعها موقع الفاعل ، فلا فرق بين

ظرف الزمان وغيره مما ذكر في المثال المذكور : في نيابتها عن الفاعل ولكن في وقوعها موقع الفاعل شرائط وقيود ، لم نذكرها مخافة التطويل فليطلب من المطولات او المكررات ، مثالها ، سير يوم الجمعة ، وجلس امام الامير ، وضرب ضرب شديد ، ولما اسقط في ايديهم ،

(تكلمة) ، المفعول الاول من « باب اعطيت » وهو الفعل الذي

له مفعولان ثانيهما غير الاول ، اولى بان يقع . وقع المفعول من المفعول

الثاني ، لان المفعول الاول فاعل في المعنى ، والثاني مفعول ، نحو :

اعطي زيد درهما ، ويجوز - ايضا - اعطي درهم زيدا ، ولكن بشرط

امن اللبس ، واما عند عدمه ، وذلك : بان يكون كل واحد منهما

قابلا للاخذية : فيجب اقامة الأول ، نحو : اعطي زيد عمرا .

المبتدأ والخبر

(الثالث والرابع) مما يرد مرفوعا لا غير : (المبتدأ والخبر)

انما ذكرهما معا : للتلازم بينهما فيما هو الأصل فيهما ، اعني : المبتدأ

الاسمي وخبره ، لأن المبتدأ مسند اليه ، والخبر مسند الى المبتدأ ،

فكل واحد منهما يلزم الآخر ، ولاشتراكهما في العامل المعنوي على

المشهور ، واما المبتدأ الوصفي : فانما سموه مبتدأ للضرورة ، حيث

لم يجدوا فيه وجها لاعرابه بالرفع ، فقالوا : انه مرفوع بالابتدائية

هربا من نقض قاعدة : الاعراب اثر يجلبه العامل ، واعلم : ان المبتدأ

قسمان : اسمي ، ووصفي ، قدم الأول لكونه اصلا فقال : (فالمبتدأ

هو) الاسم حقيقة او تأويلا ، وانما مسماه ليشمل امثال : « وان

تصوموا خير لكم ، (المجرد عن العوامل اللفظية) ، اي : الاسم الذي لم يوجد فيه عامل لفظي ، لالفاظ ولا تقدير ، ولو كان رافعا فخرج الفاعل ونائبه ، واسماء النواسخ كلها ، والمراد بالعامل اللفظي ما لم يكن زائدا ، فلا يخرج منه ، نحو : بحسبك درهم ، على القول بكون حسبك مبتدأ ، خلافا لمن يرى انه خبر مقدم ، والدرهم مبتدأ مؤخر نظراً الى المعنى . اي : الى ان الدرهم ذات فهو احق بالابتدائية ، (مسندا اليه) ، اي : حال كون ذلك الاسم المجرد مسندا اليه ، واحترز به عن الخبر ، وعن ثاني قسمي المبتدأ ، اعني : المبتدأ الوصفي فان الخبر والمبتدأ الوصفي ، لا يكونان الامسدين ، ويأتي مثال القسم الأول والثاني بعيد هذا .

(او) المبتدأ (الصفة) ، وهو : ما كان مشتقا ، كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما ، او مؤولا به ، نحو : غير ، فانه بمعنى مفاير ونحو : هاشمى ، فانه بمعنى منسوب الى هاشم ، (الواقعة بعد) حرف (نفى) ، كما ، ولا ، وان ، (او استفهام) ، حرفا كان كهل ونحوه ، او اسما نحو : كيف ونحوها ، وعن بعضهم : جواز كون الصفة مبتدأ ، من دون وقوعه بعد نفى او استفهام ، فيجوز عنده نحو : فائز اولو الرشيد ، اي : ناج اصحاب الهدى ، وعليه ورد قول الشاعر :

فخير نحن عند الناس منكم اذا الداعي المنون قال يالا

فخير اصله اخير ، فهو مبتدأ وصفي ، ونحن فاعله ، ولو جعل خبرا مقدما عن « نحن » لفصل بين اسم التفضيل ومعموله الذي هو

لفظة « من » باجنبي ، وهو غير جائز لضعف عمله ، بخلاف ما لو كان فاعلا لكونه كالجزء منه .

(رافعة لظاهر) اي : حال كون تلك الصفة رافعة لاسم ظاهر ،
 (او ما في حكمه) ، اي : ما يجري مجرى اسم ظاهر ، وهو الضمير
 المنفصل ، نحو : « اراغب انت » فخرج نحو : اقامان الزيدان ،
 لأن قائمان لم ترفع اسما ظاهرا ولا ضميرا منفصلا ، بل رفع ضميرا
 متصلا مستترا . اذ لو كان رافعا للزيدان لم يجز تثنيته .

واعلم : ان الصور الحاصلة من ملاحظة كل من الصفة والمرفوع
 بعدها : تسع ، لان الصفة اما مفردة او مثناة او مجموعة . وكذلك
 المرفوع بعدها ، اما مفرد او مثني او مجموع . فمن ضرب الثلاث في
 الثلاث : تحصل تسع صور ، اربع منها غلط ، وهي : كون الصفة
 مثناة والمرفوع بعدها مفردا او جمعا ، وكون الصفة جمعا والمرفوع
 بعدها مفردا او تثنية ، واربع منها صحيحة لا يجوز فيها الاوجه واحد
 ويأتي بيانه وامثلتها ، وصورة واحدة منها يجوز فيه وجهان ، يأتي
 بيانه ومثاله - ايضا - .

(فان طبقت) الصفة مرفوعا (مفردا) مذكورا بعدها : (فوجهان)
 احدهما : كون الصفة مبتدأ والمرفوع بعدها فاعلها سد مسد الخبر ،
 والآخر : كون المرفوع بعدها مبتدأ مؤخرأ والصفة خبراً مقدما .
 وان لم تطابق الصفة مرفوعا مفردا بعدها ، فلا يجوز فيها الاوجه واحد
 وذلك اربع صور :

الاولى : كون الصفة مفردة والمرفوع بعدها تثنية ، ففي هذه الصورة

لايجوز الا كون الصفة مبتدء ، وما بعدها فاعلا سد مسد الخبر ، اذا العكس يستلزم مطابقة الصفة ما بعدها ، لما سيأتى في بيان الخبر المشفق والثانية : كون الصفة - ايضا - مفردة والمرفوع بعدها جمعا ، وهذه الصورة كسابقتها .

والثالثة : كون الصفة منناة . والمرفوع بعدها منى - ايضا - ففي هذه الصورة لايجوز الا كون الصفة خبرا مقدما ، والمرفوع بعدها مبتدأ مؤخر اذ العكس مستلزم لافرادها ، لأنه حينئذ كالفعل المسند الى الاسم الظاهر . والرابعة : كون الصفة جمعا ، والمرفوع بعدها جمعا - ايضا - وهذه الصورة كسابقتها .

(نحو : زيد قائم) ، هذا مثال للقسم الأول من قسمي المبتدأ اعني : الاسم المجرد عن العوامل اللفظية ، واما (أقائم) الزيدان او زيد ، (وماقائم الزيدان او زيد) ، فمن اقسام الأمثلة الخمسة الصحيحة المتقدمة ، فعليك بتطبيقها . واستخراج ما ترك منها ، اذ لصعوبة في ذلك بعد توضيحنا ذلك ، والحمد لله وهو الموفق والمعين .

(وقد يذكر المبتدأ بدون الخبر) ، اي : يخذف الخبر اما جوازا وذلك : فيما قام قرينة على الخبر من دون اقامة شيء مقامه ، وهذا كثير شائع لا حصر له ، منه قوامك : زيد ، بعد قول السائل : من عندك ؟ فزيد في قولك مبتدأ حذف خبره ، وهو : « عندي » بقرينة الخبر في السؤال ، وهو : « عندك » واما وجوبا ، وذلك : فيما قام قرينة على الخبر مع اقامة شيء مقامه ، وهذا صورة محصورة معينة ، لأنها اربع على ما ذكره المصنف :

الأولى : فيما كان الخبر دالا على المقارنة ، وعطف عليه شيء بالواو التي بمعنى مع ، (نحو : كل رجل وضعته) - بالصاد المهملة او المعجمة - اي : كل رجل مقرون مع وضعته ، فهذا الخبر اعني : مقرون ، واجب الحذف : لأن الواو لدالتها على المحبة والاقتران قرينة الخبر ، والمعطوف بها قائم مقام الخبر .

قال بعض المحققين : الضيعة - بالضاد المعجمة - في اللغة : العقار التي هي الأرض والنخل والمتاع ، وهاهنا كناية عن مصحفها ، اعني : الصنعة - بالصاد المهملة - كأنهم شبهوا صنعة الرجل بالأرض المغفلة التي لاتفنى ، اقفى .

(و) الصورة الثانية : فيما كان المبتدأ مصدرا وبمده حال لا يصلح لان يكون خبرا عنه ، نحو : (ضربي زيذا قائما ، و) نحو : (اكثر شربي السويق ملتوتا) ، قال في - المصباح - : السويق ما يعمل من الحنطة والشعير معروف ، وقال - ايضا - : لت الرجل السويق لتنا من باب قتل بله بشيء من الماء ، وهو اخف من البس ، وقال - ايضا - قال ابن السكيت : بسست السويق والدقيق ايسه بسا ، اذا بلمته بشيء من الماء ، وهو اشد من اللت ، انتهى .

اذا عرفت ذلك فلنرجع الى ما كنا فيه فنقول : اما المثال فتقديره ضربي زيذا « حاصل » اذا كان قائما ، فحذف حاصل كما يحذف متملقات الظروف ، نحو : زيد في الدار ، فبقى اذا كان قائما ، ثم حذف اذا مع كان التامة العامل في الحال ، واقيم الحال اعني : « قائما » مقام الظرف ، اعني : « اذا » ، القائم مقام الخبر ، لأن في الحال معنى الظرفية

وقس عليه المثال الثاني ، فان اسم التفضيل له حكم ما اضيف اليه كما يأتي في باب المفعول المطلق .

وذهب بعضهم الى ان هذا المبتدأ لا يحتاج الى خبر ، لكونه بمعنى الفعل ، اذ المعنى ما اضرب زهدا الا قائما ، وما اشرب السويق الا ملتوتا . وهذا نظير ما قالوا في « لا ، التي لتقى الجنس ، اذا دخلت عليها همزة الاستفهام ، انها تعمل في الاسم خاصة ولا خبر لها ، لأنها بمعنى الفعل ، اي : اقمنى ، نحو :

الا عمر ولى مستطاع رجوعه فيرأب ما انأت يد الغفلات
اي : اتمنى عمرا ولى مستطاع رجوعه .

(و) الصورة الثالثة : فيما كان المبتدأ بعد لولا الغالبية : وهي التي خبر المبتدأ بعدها من افعال العموم ، وانما سميت غالبية : لغلبة اثنائها كذا ، نحو قول عمر في موارد متعددة : (لولا علمي - عليه الصلاة والسلام - لهلك عمر) اي : لولا علمي (ع) موجود لهلك عمر ، فحذف الخبر اي : « موجود » ، لأن لولا هذه لامتناع الشيء ، اي : الجواب ، لوجود غيره اعني : المبتدأ ، فهي قرينة على الخبر ، واقيم الجواب مقامه ، هذا اذا كان الخبر من افعال العموم .

واما اذا كان الخبر من افعال الخصوص ، نحو : لولا قولك حديثوه مد بالاسلام : لهدمت الكعبة ، وجعلت لها يابن ، فلا يجب حذفه بل لايجوز ، الا اذا قامت قرينة عليه .

(و) الصورة الرابعة : فيما كان المبتدأ نسا في القسم ، وخبره القسم ، نحو : (لعمرك لأقوهن) ، العمر - بفتح العين ، وضما -

بمعنى طول العمر والحياة ، ولا يستعمل مع لام القسم الا المفتوح العين لان القسم موضع التخفيف الكثرة استعماله ، قال في - المصباح - : تدخل لام القسم على المصدر المفتوح فتقول : لعمرك لأفعلن ، والمعنى وحياتك وبقائك ، انتهى . فحذف الخبر ، اعني : « قسمي » لكون لعمرك قرينة عليه ، واقيم جواب القسم ، اعني : « لأقومن » مقامه .

(تكملة) ، قد يحذف المبتدأ جوازاً لقيام قرينة مقامه ، كوكك في جواب - كيف زيد ؟ - : دنف ، اي : زيد دنف ، اي : مريض فزيد المبتدأ استغنى عنه ، اذ عرف بالسؤال .

وقد يحذف وجوبا ، وذلك في مواضع ، منها : اذا اخبر عنه بالتابع المقطوع عن التبعية بالرفع ، نحو : الحمد لله اهل الحمد ، اي : هو اهل ، ونحو : رأيت زيدا اخوك ، اي : هو اخوك .

ومنها : اذا اخبر عنه بمصدر هو بدل من التلغظ بفعله ، كصبر جميل ، اي : صبري صبر جميل .

ومنها : اذا اخبر عنه بصريح القسم ، نحو : في ذمتي لأفعلن ، اي : يمين في ذمتي لأفعلن .

ومنها : اذا اخبر عنه بالمخصوص بالمدح او الذم ، نحو : نعم الرجل زيد ، اي : هو زيد على احد الوجهين ، وبئست المرأة هند ، اي : هي هند كذلك :

(و) اعلم : انه (لا يكون المبتدأ نكرة) ، لأن الأصل فيه ان يكون معرفة ، لأن للمعرفة معنى معيناً ، والمطلوب المهم المفيد الكثير الوقوع في الكلام ، هو الحكم على الامور المعينة ، فلا يجوز الابتداء

بالنكرة ، (الامع الفاعدة) ، والفاعدة تحصل بتخصيص النكرة ،
اذ باللتخصيص يقل اشتراكها فتقرب من المعرفة ، والمخصص امور
نذكرها اجمالاً ، والتفصيل في « المكررات » .

منها : ان يتقدم الخبر وهو ظرف او مجرور كعند زيد نمره
وفي الدار رجل .

ومنها : ان يتقدمها استفهام : نحو : هل فتى فيكم ؟ وأرجل
في الدار ام امرأة ؟

ومنها : ان يتقدمها نفي ، نحو : ما دخل لنا ، وما احد خير منك .
ومنها : ان تكون موصوفة بوصف مذكور : نحو : رجل من الكرام
عندنا ، او مقدر ، نحو : شراهر زاناب ، اي : شر عظيم ، او كان
في النكرة معنى الوصف ، نحو : رجيل عندنا ، اي : رجل حقير او
عظيم عندنا ، او كانت خلفا عن موصوف ، نحو : مؤمن خير من
كافر ، اي : عبد مؤمن .

ومنها : ان تكون عاملة فيما بعدها ، نحو : رغبة في الخير خير .
ومنها : ان تكون مضافة ، نحو : غلام رجل في الدار ، ومعمل
بريزين .

ومنها : ان يكون فيها معنى الدعاء بخير ، نحو : سلام عليك ،
او بشر ، نحو : ويل لمن عاداك يا ابا الحسن ، او يكون فيها معنى
التعجب ، نحو : ما احسن زيديا ، او معنى الشرط ، نحو : من يقم
اقم معه .

ومنها : ان تكون جواب سؤال ، كرجل لمن قال : من عندك؟

ومنها : ان تكون عامة ، ككل يموت ، او قالية لاذ الفجائية ،
كقولك : خرجت فاذا اسد بالباب ، او لو او الحال ، كقوله :
سرينا ونجم قد اضاء فمذهبا محياك اخفى ضوءه كل شارق
هذا هو المشهور بين النحاة ، وقال بعض المحققين منهم : مدار
صحة الأخبار عن النكرة : على الفائدة ، لا على ما ذكره من التخصيصات
التي يحتاج في توجيه كل واحد منها الى تكلف وتعسف ، فعلى هذا
يجوز الاخبار عن النكرة مع الفائدة ، وان لم يوجد شيء من تلك
المخصصات ، كقوله : شجرة سجدت ، وتمره خير من جراحة ، وكوكب
انقض الساعة ، انتهى ملخصا .

وليمكن جميع ما ذكرناه هاهنا على ذكر منك ، لأنه يفيدك في
باب الحال ، لأن المبتدأ والخبر يشتركان مع الحال وصاحبها في كثير
من الأحكام والاحوال ، وكذلك الموصوف والصفة .

(والخبر : هو) الاسم حقيقة ، نحو : زيد ضارب ، او حكما
نحو : زيد يضرب ، فانه بمنزلة زيد ضارب ، وكذلك كل جملة
تقع خبرا ، فانها في حكم اسم مفرد مرفوع مجرأ . (المجرد)
عن العوامل اللفظية ، ولا ينتقض بنحو : زيد لم يضرب اذ
حرف المجزم لم يعمل الا في الفعل فقط ، والخبر انما هو مجموع
الفعل والفاعل ، ولا ينتقض - ايضا - بنحو : يضرب زيد ، وان كان
يضرب مجردا عن العوامل اللفظية ، اذ الكلام كما اشرنا في الاسم المجرد
وهذا فعل مجرد فتنبه .

(المسند به) ، اي : ما يوقع به الاسناد الى المسند اليه ، فخرج

به المبتدأ الاسمي ، لأنه مسند اليه ، لكن بقى المبتدأ الوصفي ، لأنه مسند به ، فكان عليه ان يقول : المغائر للصفة المذكورة ، ليخرج ذلك - ايضاً - فتأمل .

(وهو) اي : الخبر ينقسم بتقسيمات :

منها : انه (مشتق) ، نحو : زيد قائم ، او مؤول به ، نحو : زيد اسد ، اي : شجاع . (وجامد) ، وهو ماليس بمشتق ولا مؤول به ، كالاول من المثالين الآتيين ، (فالاشتق الغير الرفع لظاهر) كالمثالين المتقدمين ، (متحمل ضميره) ، اي : لضمير المبتدأ ، ففي قائم واسد ضمير مستتر راجع الى المبتدأ ، اعني : زيد ، (فيطابقه) اي : يطابق الضمير المبتدأ : في الافراد ، والتذكير ، وفروعهما ، نحو : هند قائمة ، والزيدون قائمون ، ومن هذا القبيل انت خير منزل به وعليك باستخراج سائر الأمثلة فانه سهل .

(بخلاف غيره) ، اي : غير المشتق الغير الرفع لظاهر ، اي : الخبر الجامد ، (نحو : الكلمة لفظ) ، والخبر المشتق الرفع لظاهر (و) هو نحو : (هند قائم ابوها) ، فهذان القسمان من الخبر ليسا متحملين لضمير المبتدأ ، فالطابفة للمبتدأ فيهما غير لازمة ، اما في الأول فلما تقدم في تعريف الكلمة من عدم الاشتقاق ، واما في الثاني : فلعدم تحمله ضمير المبتدأ .

(قاعدة) كلية ، يعرف بها : ان ايا من الاسمين المقصود جعلهما كلاما يجعل مبتدأ ، وايا منهما يجعل خبرا ، فاعلم : ان الاسم (المجهول ثبوته لشيء عند السامع في اعتقاد المتكلم يجعل خبرا ، ويؤخر ، وذلك

الشيء المعلوم يجعل مبتدأ ، ويقدم) .

وبعبارة اخرى : اذا كان للشيء صفتان من صفات التعريف : ككونه مسمى بزید ، وكونه اخا للسامع ، وعرف السامع اتصافه باحديهما ، وجهل الاخرى ، فايتهما يعرف السامع اتصافه بها : يجب ان تجعل مبتدأ ، وايتهما يجهل السامع اتصاف ذلك الشيء بها : يجب ان تجعل خبرا ، (ولا يعدل عن ذلك في الغالب ، فيقال لمن عرف زيدا باسمه وشخصه) ، اي : عرف ان المسمى بزید هو هذا الرجل المعين . (و لكنه اي : السامع (لم يعرف انه) اي : هذا المسمى بزید (اخوه) اي : السامع ، فيقال للسامع : (زيد اخوك) ، بتقديم المعلوم وتأخير المجهول ، (و) يقال (لمن عرف ان له اخا و) لكنه (لم يعرف اسمه) ، اي : لم يعرف ان اخاه مسمى بزید ، يقال له : (اخوك زيد) ، بتقديم المعلوم وتأخير المجهول ، (فالمبتدأ هو المقدم في الصورتين) .

(تنهيم فيها مسائل)

(الاولى) : الخبر قد يكون مفردا وقد مضى الكلام فيه ، وقد يكون جملة اسمية ، نحو : زيد ابوه قائم ، و فعلية ، نحو : زيد قام ابوه ، وقد يكون ظرفية متملقة بكائن او استقر ، نحو : زيد في المدرسة وعمره عنده فعلى الأول : مفرد ، وعلى الثاني : جملة .

(الثانية) : اذا كان الخبر جملة راجعة مستقلة بنفسها ، لا تقتضى الارتباط بغيرها ، فلا بد فيها من عايد يربطها بالمبتدأ ، والعايد اما ضمير موجود كثنائي الأمثلة المتقدمة ، او مقدر ، نحو : البرقعيز بدرهم ، والسمن

منوان بدرهم ، اي : قفيز منه ، ومنوان منه ، بقرينة ان بايع البر والسمن لايسعر غيرهما ، او اسم اشير به الى المبتدأ ، نحو : «لباس التقوى ذلك خير» .

وقد يستغنى عن العائد بتكرار المبتدأ ، نحو : «الحاقا ما الحاقا» او بعموم في الخبر يدخل المبيد في المبتدأ ، نحو : «ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيق اجر من احسن عملا» ومن هذا القبيل نحو : نعم الرجل زيد - على احد الوجهين - اعنى : كون المخصوص مبتدأ ومؤخرا ، لان اللام في الرجل لاستغراق الجنس ، فيدخل فيه المخصوص فتأمل وبكون الخبر نفس المبتدأ ، نحو : نطقي الله حسبي .

(الثالثة) : الأصل في المبتدأ التقديم ، لأنه موصوف في المعنى للخبر فحقه التقديم ، والأصل في الخبر التأخير ، لأنه وصف في المعنى للمبتدأ فحقه التأخير ، وجوزوا العكس ، اذ لا ضرر حاصل بذلك فان حصل بذلك ضرر لايجوز العكس ، والضرر يحصل في مواضع : منها : اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين ولا قرينة على كون احدهما مبتدأ والاخر خبرا ، نحو زيد صديقك ، ونحو : الذي هو في الدار غلام هند ، وكذلك اذا كانا نكرتين ولا قرينة ، نحو : افضل منك افضل من زيد ، فان كان ثمة قرينة جاز التمهيد ، كقوله : بنونا بنو ابنائنا .

ومنها : اذا كان الفعل الرفع لضمير المبتدأ المستتر خبرا ، نحو : زيد قام ، وذلك لالتباس المبتدأ بالفاعل لو عكس ، بخلاف ما اذا رفع اسما ظاهرا ، نحو : زيد قام ابوه ، فلا منع عن التقديم اذ لا

التياس حينئذ ، فان رفع ضميرا بارزا ، نحو : الزيدان قاما ، والزيدون قاموا ، جاز التقديم ، واعترضه جماعة : بأن الضمير تحذف لالتقاء الساكنين ، فيقع اليبس بالفاعل او البذل .

ومنها : اذا كان المبتدأ مشتملا على معنى ذي صدارة ، كاستقمام ونحوه ، كمن لى منجدا ، ونحو : لزيد قائم .

ومنها : اذا قصد استعمال الخبر محصورا فيه ، نحو : ما زيد الاشاعر ، وانما زيد شاعر ، وشذ د وهل الاعليك المعول ، وان لم يوهم عكس المقصود .

(الرابعة) : يجب تقديم الخبر في مواضع :

منها : اذا كان المبتدأ نكرة والخبر ظرفا او مجرورا او جملة .

نحو : عندي درهم ، ولى وطر ، واقصدك غلامه رجل ، فيجب حينئذ تقديم الخبر ، اذ لا مسوغ للابتداء بالفكرة غيره .

منها : اذا كان في المبتدأ ضمير يرجع الى الخبر ، نحو : في الدار صاحبها ، اذ لو لم يقدم الخبر لعاد الضمير الى المتأخر لفظا ووثبة وذلك غير جائز الا في مواضع ليس هذا منها .

منها : اذا تضمن الخبر المفرد ماله صدر الكلام ، نحو : اين زيد

منها : اذا كان المبتدأ محصورا فيه ، نحو : ما لنا الا اتباع

احمد (ص) .

منها : اذا كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة المؤولة مع اسمها وخبرها بالمفرد ، اذ في تأخير خوف لبس ان المفتوحة بالمكسورة في التلفظ ، لا مكان الذهول عن الفتحة لخفائها ، او في الكتابة ، نحو :

عندي انك قائم .

١٠

(الخامسة) : قد يعتمد الخبر عن مبتدأ واحد ، وذلك التعذر اما بحسب اللفظ فقط ، نحو : الرمان حلو حامض ، فانهما في المعنى خبر واحد ، اى : مز ، او بحسب اللفظ والمعنى جميعا ، نحو : زيد عادل عاقل فاضل ، ويجوز الاخبار باثنين عن مبتدئين ، نحو : زيد وعمرو كاتب وشاعر ، ثم ان ظهر المعنى اى : يكون هناك قرينة علمي التعمين فهو ، والا جعل الأول للثاني والثاني للأول .

(السادسة) : قد يتضمن المبتدأ معنى الشرط ، وهو سببية الشرط للجزء ، فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر ، نحو سببية الشرط للجزء ، فيصح حينئذ دخول الفاء على الخبر ، ويصح عدم دخوله نظراً الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط ، واما اذا قصد الدلالة على ذلك التضمن فيجب دخول الفاء ، وذلك المبتدأ المتضمن معنى الشرط اما اسم موصول بفعل ، نحو : الذي يزور الحسين (ع) فله الجنة ، او موصول بظرف ، نحو : الذي في المدرسة فله دينار ، واما نكرة موصوفة بفعل او ظرف ، نحو : كل رجل يحضر الامتحان فله راتب ، وكل رجل في المدرسة فله حق البيوتوتة فيها .

ويجوز عند بعضهم هذا الحكم في اسم ان المكسورة - ايضاً - ، نحو : ان الذين كفروا وماتوا وهم كفار فلن يقبل توبتهم ، ومنع بعضهم ذلك واجاب عن الآية : بان الفاء ليست جزائية بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر محذوف ، بدليل : ترك الفاء مع ان في بعض الآيات :

واما ليت ولعل ، فهما مانعان عن دخول الغاء في الخبر ، لأن صحة دخول الغاء انما كانت لمشابهة المبتدأ والخبر للشرط والجزء ، وليت ولعل يزيلان تلك المشابهة ، لأنهما يخرجان الكلام من الخبرية الى الانشائية ، والشرط والجزء من قبيل الاخبار ، وباب كان وفعال القلوب مثلهما في المنع ، وهكذا أن المفتوحة ولكن ، فانهما ملحقان بليت ولعل في المنع المذكور .

(فصل)

(تدخل على المبتدأ والخبر أفعال وحروف ، فتجعل المبتدأ اسما لها ، والخبر خبراً لها ، وتسمى) تلك الأفعال والحروف : (النواسخ) لأنها تزيل الابتدائية وعملها ، والنسخ في اللغة : الازالة ، (وهي) اي: النواسخ ، (خمسة انواع) -خلافاً للمشهور ، حيث جعلوها ستة ، بزيادة أفعال القلوب التي ذكرها المصنف في الحديقة الثالثة ، ولاوجه له

الأفعال الناقصة

النوع (الأول : الأفعال الناقصة) ، وانما سميت ناقصة ، لأنها لاتتم بمرفوعها بخلاف الأفعال التامة ، فانها تتم بمرفوعها .
وقيل : سميت بذلك ، لنقصان مدلولها عن مدلول التامة بالحدث الداخل في التامة دونها ، وفيه نظر ، لأنهم لايسمون أفعال المدح والذم ناقصة ، مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ، فتأمل .
وقيل : انما سميت بذلك ، لنقصان عددها بالنسبة الى الأفعال التامة ، وفيه - ايضاً - نظر ، لانهم قد نقلوا عن سيبويه ما يظهر منه : انها

غير محصورة

(و) لكن (المشهور منها) ثلاثة عشر فعلا :

الأول : (كان) ، وهي لثبوت خبرها لاسمها في الزمان الماضي مطلقا ، اي : من غير دلالة على عدم سابق او انقطاع لاحق ، نحو : كان الله عليما حكيما ، او مع الدلالة على الانقطاع ، نحو : كان زيد عادلا ففسق ، وقد تكون بمعنى « صار » نحو : وفتحت السماء فكانت أبوابا .

(و صار) للتغيير ، اما ذاتا ، نحو : حرقت الشجر فصار رمادا ، او صفة ، نحو : صبغت القرطاس فصار احمر او حالا ، نحو : صار الخمر خلا .

(و اصبحت) ، لاقتران مضمون الجملة بعدها بالوقت الذي يدل عليه بمادتها ، اعني : الصباح ، نحو : اصبحت زيد قائما ، فاصبح تدل على اقتران قيام زيد بوقت الصباح .

قال في - المصباح - : الصباح عند العرب : من نصف الليل الاخر الى الزوال ثم المساء الى آخر نصف الليل الأول ، وقال - ايضا - : الضحى : امتداد النهار .

(و اضحى وامسى) ، مثل اصبحت ، لاقتران مضمون ما بعدهما بالوقت الذي تدلان عليه بموادهما ، نحو : اضحى زيد بائسا ، وامسى عمرو جائعا .

(وظل وبات) لاقتران مضمون ما بعدهما بالنهار في الأول ، وبالليل في الثاني ، قال في - المصباح - : ظل يظل كذا يظل ، من باب

« تعب ، ظموا ، اذا فعله نهارا ، قال الخليل : العرب لاتقول «ظل»
الا لعمل يكون بالنهار .

وقال - ايضا - : بات يبيت ببيتوتة ومبيتا ومباتا ، فهو بائت ،
وتأتي نادراً بمعنى : نام ليلا ، وفي الأعم الأغاب بمعنى : فعل ذلك
الفعل بالليل ، كما اختص الفعل في ظل بالنهار ، فاذا قلت : بات
يفعل كذا ، فمعناه . فعله بالليل ، ولا يكون الا مع سهر الليل ، وعليه
قوله تعالى : « والذين يبيتون لربهم سجدا وقياما » .

وقد تكون ظل وبات بمعنى صاه ، نحو : « وظل وجهه مسودا »
ونحو : بات زيد فقيرا ، اذ ليس المراد اسوداد الوجه في النهار ، ولا
الفقر في الليل .

(وليس) لنفي الحال ، وقيل مطلقا ، اذ قد يقيد بغير الحال ،
نحو : ليس خلق الله مثله ، ونحو : « الا يوم يأتيهم ليس مصروفا
عنهم » .

(و زال) بمعنى : انفصل ، والمراد بها التي مضارعها يزال ،
لا التي مضارعها يزول او يزيل ، فانهما تامين .

(وما برح) بمعنى : ما زال ، ومنه الجارحة لليلة الماضية ، (وما
انفك) - ايضا - بمعنى ما زال ، (وما فتىء) - بالهمزة - وقيل :
بالياء .

وحاصل معنى هذه الأربعة : استمرار ثبوت خبرها لاسمها من وقت
يمكن عادة ثبوته له ، مثلا : معنى ما زال اميرا : استمرار امارته
من زمان قابليته وصلاحيته للإمارة ، اما دلالتها على الاستمرار : فلأن

النفي مأخوذ في معاني هذه الأفعال . فإذا دخلت ادوات النفي عليها - كانت معانيها نفي النفي ، ونفي النفي استمرار الثبوت ، واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا ، او شرعا ، او عرفا ، كل في مقام .

(وما دام) ، لمتعيين شيء في زمان ثبوت خبرها لاسمها ، بأن يجعل ذلك الزمان ظرفا اي : مفعولا فيه لذلك الشيء ، لأن لفظة « ما » مصدرية ، فهي وما بعدها في تأويل المصدر ، فيقدر زمان قبله واذا قدر الزمان قبله : فلا بد ان يكون قبله كلام تام ليفيد فائدة تامة ، لأن مادام مع اسمها وخبرها ظرف ، والظرف فضلة غير مستقلة بالافادة ، نحو : اجلس مادام المدرس على المنبر ، فاذا لم يذكر قبل مادام « اجلس » لم يكن مادام مع اسمها وخبرها كلاما تاما - يفيد فائدة تامة ، بخلاف الأفعال المصدرية بحرف النفي ، او غير المصدرية بها ؛ فانها مع اسمائها واخبارها كلام تام مفيد مستقل بالافادة ، فلا حاجة الى وجود كلام قبلها .

واعلم : انه الحق « بصار » افعال بمعناها ، وهي : آض ، ورجع وعاد ، واستحال ، وقعد ، وحر ، وجاء ، وارثد ، وتحول ، وغدا ، وراح (وحكمها) اي : الأفعال الناقصة وما يلحق بها : (رفع الاسم ونصب الخبر ،) بناء : على ان النواسخ تعمل في جزئي الابتداء ، والا فالنصب فقط .

(ويجوز في الكل توسط الخبر) بين الفعل والاسم ، اي : تقدم الخبر على الاسم فقط ، اذ ليس في ذلك الا تقدم المنصوب على المرفوع

فيما عامله فعل ، ولا غائلة فيه ولا مانع ، وخالف بعضهم في «دام»
وزد بقوله :

لاطيب للعيش مادامت منقصة لذاته باركار الموت والهزم
حيث قدم الخبر ، وهو « منقصة » على الاسم ، وبعض آخر في
« ليس » ورد بقوله :

سلمى ان جهلت الناس عنى وعنهم وليس سـواء عالم وجهول
حيث قدم الخبر وهو « سواء » على الاسم .

ويمتنع التوسط اذا خيف اللبس ، وذلك : اذا لم يظهر الاعراب ،
ولم يكن ثمة قرينة ، نحو : كان غلامى صـديقي ، ونحو : كان موسى
فتاك ، او كان الخبر محصورا فيه ، نحو : ما كان زيد الا شاعراً ،
وانما كان زيد شاعرا ، ونحو : ما كان صلاحهم عند البيت الامكاه .
ويجب التوسط اذا كان الاسم مضافا الى ضمير يعود الى الخبر ،
نحو : كان في الدار صاحبها ، اذ لولا ذلك لزم الاضمار قبل الذكر
لفظا ورتبة ، وذلك لايجوز الا في مواضع تأتي في باب الضمائر - انشاء
الله تعالى - ليس هذا منها .

(و) يجوز (فيما سوى) الأفعال (الخمسة الأواخر تقديمه) ،
اي : الخبر ، (عليها) ، اي : على سوى الأفعال الخمسة الأواخر
نحو : «أهؤلاء اياكم كانوا يعبدون» ونحو : «وانفسهم كانوا يظلمون»
فاياكم وانفسهم ، معمولان لخبر كان ، وقد تقدمـا عليه ، وتقديم
المعمول يؤذن بتقديم العامل ، ورد ذلك بنحو قوله تعالى : « فاما اليتيم

فلا تقهر ، فتقدم معمول الفعل مع ان الفعل لايجوز تقديمه ، لأن اما لايلمها الفعل فتأمل . وانما جاز ذلك لقوتها وعدم مانع من التقديم فيها ، وتلك الأفعال ثمانية ، وانما منع في الأفعال الخمسة الأواخر : لأن فيها مانعا من التقديم وهو « ما النافية » في اربعة منها ، و « ما المصدرية » في الأخيرة منها ، اما ما النافية : فلانها مقتضية للتصدر ، واما ما المصدرية : فلانها متناع تقديم معمول المصدر عليه ، فكذا ما اول به ، وهذا مراد من يقول في المقام : بأن ما مصدرية مقتضية للتصدر ، وكذلك يكل فعل قارنه حرف مقتض للتصدر ، قيل: كذلك « قعد وجاء » لانهما لم تستعمل ناقصين الا مصدرتين : بما النافية او الاستفهامية .

واختلف في « ليس » فاختر جماعة منع سبق خبرها عليها ، مراعاة للذمى فيها وقياسا على عسى ، فانها مثلها في عدم التصرف والاختلاف في فعليتها ، وقد اجمعوا على امتناع تقديم خبر عسى فكذا ليس . و فرق بعضهم بينهما : بأن عسى متضمنة معنى ماله الصدر وهو دلعل ، بخلاف ليس .

ورده بعضهم : بأن ليس - ايضا - متضمنة معنى ما له صدر الكلام وهو « ما النافية » :

وذهب بعضهم الى جواز التقديم ، مستدلا بقوله تعالى : « ألا يوم يأتيهم ليس مصروفا عنهم ، فبوم يأتيهم ، معمول مصروفا ، وقد تقدم على ليس ، واسمها ضمير مستتر عائد الى العذاب ، ومصروفا خبرها ، وتقدم معمول لا يصح الا حيث يصح تقديم عامله ، فلو لا

ان الخبر وهو مصروفا يجوز تقديمه على ليس ، لما جاز تقديم معموله عليها . وبعبارة اخرى : تقديم الم معمول يؤذن بجواز تقديم العامل . (واجيب) بالمنع ، وسنده ما تقدم في « اما اليتيم فلا تقهر » وعلى التسليم اجيب هنا : بأن الم معمول ظرف فيمتنع فيه .

(تمة) ، من الخبر ما يجب تقديمه على الفعل ، ككم ما كان مالك ؟ ومنه ما يجب تأخيره ، نحو : ما كان زيد الا في الدار . والوجه فيهما ظاهر :

(ويجوز فيما عدا فتىء وليس و زال) التي مضارعها ، يزال او يزيل فانهما تامين دائما ، (ان تكون تامة) ، فقتستغني بالمرفوع عن المنصوب .

وقيل : معنى تاماها دلالتها على الحدث ، كما تقدم في اول الباب ان الناقصة سميت ناقصة ، لعدم دلالتها على الحدث .

وكيف كان ، فاذا كانت تامة تستعمل بمعنى فعل لازم ، فكان بمعنى « حضر » كما تقدم في قوله تعالى : « وان كان ذو عسرة » وبمعنى « وجد ، وحصل » نحو : « ما شاء الله كان » اي : وجد وحصل وامسى بمعنى « دخل في المساء » واصبح بمعنى « دخل في الصباح » كما في : « فسمحان الله حين تمسون وحين تصبحون » اي : حين تدخلون في المساء ، وحين تدخلون في الصباح ، « واضحى بمعنى « دخل في الضحى » نحو : اضحى زيد ، اي : دخل في الضحى ودام بمعنى : « بقي » نحو : « خالد بن فيهما ما دامت السموات والارض » اي : بقيت ، وبات بمعنى « نزل ليلا » نحو : بات فلان

بالقوم ، اي : نزل بهم ليلا ، وظل بمعنى : « دام واستمر » نحو :
 ظل البرد ، اي : دام واستمر ، وصار بمعنى « انتقل » نحو : صار
 الأمر الى ريد ، اي : انتقل اليه ، وبمعنى « رجع » نحو : « ألا الى
 الله قصير الامور ، اي : ترجع . وبرح بمعنى « ذهب » نحو :
 « واذا قال موسى لفتاه لا أبرح ، اي : لا اذهب . وانفك بمعنى :
 « انفصل » نحو : فككت الخاتم فانفك ، اي : انفصل ، وقد تجيء
 هذه الأفعال التامة لمعانٍ اخر غير ما ذكرنا ، وموضع ذكرها كتب
 اللغة المبسوطة فليرجع هناك ،

واعلم : ان الأفعال الناقصة على ثلاثة أقسام

الأول : ماض له من الأفعال مضارع وامر ، ومن الأسماء له
 وصف ومصدر ، على اختلاف في المصدر ، وهذا القسم هو كان وبات
 وما بينهما .

الثاني : ماض له من الأفعال مضارع دون أمر ، ومن الأسماء له
 وصف دون مصدر ، وهو زال واخواته الثلاث المصدرية بالنفي ، واما
 الزوال فهو مصدر لزال التامة .

والثالث : ماض ليس له من الأفعال والاسماء شيء ، وهو ليس
 ودام ، واما الدوام فهو مصدر لدام التامة ، والوجه فيهما : ان ليس
 شابهت الحروف في انها لا يفهم معناها الا بذكر متعلقها ، وان دام
 صلة لما الظرفية المصدرية ، والتزم في صلتها عند بعض المضي ، اما
 يدوم ودم ودائم كالدوام من متصرفات التامة .

(و) اذا عرفت ذلك فاعلم : ان (ما تصرف منها) اي : من

الأفعال الناقصة ، (يعمل عملها) ، اي : رفع الاسم ونصب الخبر ،
فالمضارع نحو : « لم أك بقيا ، فأك ، مضارع كان ، واصله : اكون
حذفت ضمة النون للمجازم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للمخفيف
- كما يأتي عن قريب - واسمه مستتر وجوبا - كما تقدم - وبغيا
خبره ، يستوى فيه المذكر والمؤنث ، اصله : بغويا ، اجتمعت فيه
الواو والياء ، والسابق منهما ساكن ، فقلبت الواو ياء ، فادغمت في
الياء ، فقلبت الضمة كسرة .

والأمر نحو : « كونوا حجارة » فالواو اسمه ، وحجارة خبره ،
ومثله « كونوا ربانيين » والمصدر نحو قوله :

ببذل وحلم سار في قومه الفتى وكونك اياه عليك يسير

فكونك مصدر كان الناقصة ، وكاف الضمير اسمه ، واياه خبره .
هذا على القول بأن لكان الناقصة مصدر ، وانكره بعضهم مدعيا : بأنه
ليس للأفعال الناقصة مصدر ، فالمصدر في البيت مصدر لكان التامة ،
واياه حال عن فاعله فتأمل .

واسم الفاعل كقوله :

وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك اذا لم تلهه لك منجدا
وكتوله :

قضى الله يا اسماء ان لست زائلا احبك حتى يغمض العين مغمض
(مسئلتان) ، الاولى : (يختص كان) من بين اخواتها بامور
منها جواز زيادتها بشرطين :

احدهما : كونها بلفظ الماضي دون المضارع ، وشذ زيادتها بلفظ

المضارع في قوله :

انت تكون ماجد نبيل اذا تهب شمال بليل

والشرط الثاني : كوفها بين شيئين متلازمين ليسا جارا ومجرورا ،
 واطردت اي : كثرت زيادتها ، بين ماالتمجيبية وفعل التمجيب ، نحو :
 ما كان اقصر ممره . وبين الموصول والصلة ، نحو : جاء الذي كان اكرمته
 وبين الموصوف والصفة ، نحو : جائي رجل كان كريم ، وبين الفعل
 ومرفوعه ، نحو : لم يوجد مثلك ، وبين المبتدأ وخبره ، نحو : زيد
 كان قائم ، وشذ بين الجار والمجرور ، كقوله :

جواد بني ابي بكر تسامى على كان المسومة العرب

وشذ زيادة اصبح وامسى ، كقولهم : ما اصبح ابردها ، وما

امسى ادفاها .

ومنها : انها تختص (بجواز حذف نون) التي هي لام الفعل

من (مضارعها المجزوم بالسكون) ، وهو اي : الجزم بالسكون ،
 في خمس صيغ لا غير نحو : لم يك ، ولم تك ، مؤنثا ومذكرا ،
 و (نحو : لم أك بغير) ونحو : لم تك .

وانما تحذف النون من هذه الصيغ الخمس تخفيفا ، فان النون

فيها شبيهة باحرف المد واللين في سكونها وامتداد الصوت بها ، فتحذف
 كما يحذفن ، لكن لا مطلقا ، بل (بشرط عدم اتصاله) ، اي :

مضارعها المجزوم (بضمير نصب ولا ساكن) ، فان لم يكن مجزوما
 او كان ولكن اتصل بضمير نصب او ساكن ، لم يعجز الحذف ، (ومن

ثم) اي : من هنا ، اي : من اجل اشتراط ما ذكر : (لم يعجز)

الحذف في نحو : تكون لكما الكبرياء ، لعدم الجزم ، و (في نحو لم تكنه) ، لاتصاله بضمير النصب ، والضمائر تورد الأشياء الى اصولها المستعملة ، (و) في نحو : (لم يكن الله ليغفر لهم) ، لاتصاله بالساكن ، وهو لام التعريف ، فالنون مكسورة لالتقاء الساكنين فهي ابية عن الحذف لقوتها بالحركة .

(و) المسألة الثانية - ايضاً - يذكر فيها بعض ما يختص بها ، وهو انها تختص بجواز حذفها دون اخواتها ، ويقع حذفها على اربعة اوجه :

الوجه الأول : حذفها مع اسمها ، وابقاء خبرها بعد « ان ولو » الشرطيتين ، وانما كثر الحذف بعدهما لأنهما من ادوات الشرط الطالبة لفعلين ، فيطول الكلام فيخفف بحذف كان واسمها ، والما اخص هذا « بان ولو » لأن - ان - ام الباب لأدوات الشرط المجازمة ، و - لو - ام الباب لأدوات الشرط غير المجازمة ، كما ان كان ام الباب للأفعال الناقصة ، وهم يتسعون في امهات الأبواب ما لا يتسعون في غيرها .

والوجه الثاني : حذفها مع خبرها وابقاء اسمها - ايضاً - بعد « ان ولو » والبيان فيه هو البيان في الوجه الأول .

(و) اذا اتقنت هذين الوجهين تعرف : انه يجوز (لك في نحو) قولهم : (الناس مجزيون بأعمالهم ان خيراً فخير ، وان شراً فشر ، اربعة اوجه) :

الأول : (نصب الأول) ، اي : الخير الأول والشر الأول، على

الخبرية لكان المحذوفة مع اسمها ، (ورفع الثاني) ، اي : الخير الثاني والنشر الثاني ، على الخبرية لمبتدأ محذوف ، فالتقدير : ان كان عملهم خيراً فجزاؤهم خير ، وان كان عملهم شراً فجزاؤهم شر .

(و) الثاني : (رفعهما) ، اي : الخير الأول والنشر الأول ، على الاسمية لكان المحذوفة مع خبرها ، والخير الثاني والنشر الثاني كما سبق ، فالتقدير : ان كان في عملهم خير فجزاؤهم خير ، وان كان في عملهم شر فجزاؤهم شر .

(و) الثالث : (فصيها) ، اي : نصب الخير الأول والنشر الأول كالموجه الأول ، ونصب الخير الثاني والنشر الثاني ، على ان يكونا مفعولين ثانيين لفعل مجهول محذوف ، فالتقدير : ان كان عملهم خيراً فيجزون خيراً ، وان كان في عملهم شر فيجزون شراً .

(و) الرابع : (عكس) الوجه الأول ، اي : رفع الخير الأول والنشر الأول - كما سبق في الوجه الثاني - ونصب الخير الثاني والنشر الثاني - كما سبق في الوجه الثالث - فالتقدير : ان كان في عملهم خير فيجزون خيراً ، وان كان في عملهم شر فيجزون شراً .

(فا) لوجه (الاول اقوى) ، لأن فيه حذف كان مع اسمها بعد ان الشرطية ، واضمار المبتدأ بعد فاء الجزاء ، وكلاهما كثير مطرد .
(و) الوجه (الأخير أضعف) ، لأن فيه حذف كان مع خبرها بعد ان الشرطية ، وحذف فعل ناصب بعد الفاء ، وكلا المحذوفين قليل غير مطرد .

(والمنوسطان متوسطان) بين القوة والضعف ، لأن في كل منهما

قوة من جهة وضعف من جهة ، فان في رفعهما قوة رفع الثاني وضعف رفع الأول ، وفي نصبهما قوة نصب الأول وضعف نصب الثاني .

تنبيه : قدر بعضهم في الصور الاربع العامل في الخير والشر الثانيين - ايضا - : لفظه « كان » ، لكننا لم نذكر هذا التقدير ، رفقا على المبتدئين ، وحفظا على ما يفهم من ظاهر عبارة المتن : من مطابقة المشهور .

الى هنا كان الكلام في حذف كان الواقعة بعد ان الشرطية ، واما الواقعة بعد لو الشرطية فكقولوه :

لا يأمن الدهر ذو بغى ولو ملكا جنوده ضاق عنها السهل والجبل
اي : ولو كان الباغى ملكا ، فحذفت كان مع اسمها ، وبقي الاسم
وقل حذفها مع اسمها بدون « ان ولو » نحو : من لدشولا فالى
اتلاؤها ، اي : من لدن كانت شولا .

الوجه الثالث من اوجه حذف كان : ان تحذف وحدها ويبقى اسمها وخبرها ، ويعوض عنها ما الزائدة . وذلك بعد ان المصدرية كمثل : اما انت برأ فاقترب ، والأصل لأن كنت برا ، فحذفت اللام للاختصار ، ثم كان - ايضا - للاختصار ، فانفصل الضمير وزيدت ما للتعويض ، وادغمت النون في الميم للمتقارب ، فصار اما انت برأ ومثله : اما انت منطلقا انطلقت .

والوجه الرابع : ان تحذف مع معموليها جميعا ، وذلك : بعد ان الشرطية ، وذلك كقولهم : افعل هذا امالا ، اي : ان كنت لاتفعل غيره .

(تنمة) ، قد تحذف كان مع معموليها من غير تعويض ، كقوله:
 قالت بنات العم ياسلمى وان كان فقيرا معدما قالت وان
 امي : وان كان فقيرا معدما .

الأحرف المشبهة بالفعل

النوع (الثانى) من النواسخ : (الأحرف المشبهة بالفعل) ، في
 كونها رافعة وناصبة ، وفي اختصاصها بالأسماء ، وفي دخولها على المبتدأ
 والخبر ، وفي بنائها على الفتح ، وفي كونها ثلاثية ورباعية وخماسية
 كعدد الأفعال .

(وهى) على المشهور ستة أحرف ، وعدها بعضهم ثمانية ، بإدخال
 عسى ولا التى لتنفى الجنس ، وعدها بعضهم خمسة ، بإسقاط ان المفتوحة
 لأنها فرع المكسورة .

الأول والثاني : (إن) المكسورة (وأن) المفتوحة ، وهما
 للتأكيد والتحقيق .

(و) الثالث : (كأن) وهى للتشبيه ، (و) الرابع : (ليت)
 وهو للتمني ، وهو طلب ما لا طمع فيه عادة ، كقول ابنهـاء السمين
 وما فوق : ليت الشباب يعود لنا يوما ، او طلب ما فيه عسر ، كقولهم:
 ليمننا نخرج مشيا بالاقدام :

(و) الخامس : (لكن) ، وهو للاستدراك ، وهو دفع توهم خلع
 قلب السامع من كلام سابق ، كقولك : زيد عالم ، فيوهم ذلك انه
 يخاف من الله ، لان من شيمة العلماء الخوف من الله ، فتقول : لكنه

لا يخاف من الله ، ولكونها للاستدراك : لا بد ان يتقدم عليها كلام
كما مثلنا .

(و) السادس : (لعل) ، وهو للمترجي ، وهو لا يكون الا فيما
يمكن وقوعه ، نحو : لعل زيدا يجيء ، واما قول فرعون : « لعلمي
ابلغ الاسباب اسباب السموات » فجهل منه ، او تمويه وتعنت وتضليل .
(وعملها عكس عمل كان) ، اي : نصب الاسم ورفع الخبر ،
وانما عكس عملها : لثلاث تشبيهه بالافعال ، لعموم شباهتها بها كما
بيننا آنفا .

(ولا يتقدم احد معموليها) ، اي : اسمها وخبرها (عليها مطلقا)
اي : ولو كان خبرها ظرفا او جاريا ومجرورا ، وذلك : لعدم تصرنها
لان لها الصدور ، الا أن المفتوحة ، ولكنها حملت على المنكسورة ،
فلم يتقدم احد معموليها عليها - ايضا - مثلها ، وانما كان لها الصدور
ليعلم من اول انه من اي قسم من أقسام الكلام ، اذ كل منها يدل
على قسم منه ، كالكلام المؤكد ، والمشتمل على التشبيه ، والتمني
والاستدراك ، والترجي .

(ولا) يتقدم (خبرها على اسمها) ، لان تقديم خبرها على
اسمها : يذهب صورة ما ارادوا من تقديم المنصوب وتأخير المرفوع ،
ومن عادتهم انهم اذا تركوا شيئا لا يعودون اليه ، كما قال شاعرهم
في هذا المعنى :

اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكن عليه بوجه آخر الدهر تقبل
(الا اذا كان) الخبر (ظرفا) ، نحو : « ان لدينا انكالا »

(او جاراء ومجرورا ، نحو : « ان في ذلك لعبرة ») وانما اغتفر التقديم في الظرف والجار والمجرور : للتوسع فيهما .

ولا يلزم من تجويزهم تقديم الخبر على الاسم ، تجويزه عليها ، لانه لا يلزم من تجويز الاسم تجويز غير الاسم ، بخلاف العكس وقد يجب تقديم الخبر على الاسم ، نحو : ان في الدار صاحبها ، وذلك : لما تقدم في باب المبتدأ والخبر : من لزوم الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة .

(وتلحقها) ، اي : جميع هذه الحروف الستة ، (ما) السكافة (فتكفها) اي : تعزلها (عن العمل) ، على أفصح اللغات ، لزوال اختصاصها بالاشياء ، فتدخل على الجملتين ، نحو : « انما يوحى الي انما إلهكم إله واحد » و (نحو : انما زيد قائم) ، ونحو : « كأنما يساقون الى الموت » ونحو قوله :

ولكنما يسعى لمجد مؤئل وقد يدرك المجد المؤئل امثال
ونحو قوله :

اعد نظرا يا عبد قيس لعلمنا اضاعت لك النار الحمار المقيدا
وقد يبقى العمل في الجميع على اللغة غير الأفصح حكى بعضهم :
انما زيدا قائم بنصب الاسم ، وقس عليه البواقى ، اما « ليت » فقد قام الاجماع على انه يجوز فيه الاعمال والاهمال ، وروي بالوجهين قوله :
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد
روي يرفع الحمام ونصبه ، فالرفع على الاهمال ، والنصب على

الاعمال :

(والمصدر ان حل محل «ان» فنحت همزتها) وجوبا ، وذلك :
 في ثمانية مواضع ، ذكر المصنف واحدا قنبا ، وذكرنا الجميع في
 - المكررات - مع تعليلاتها . (والا) تحل المصدر محلها (كسرت)
 همزتها وجوبا ، وذلك : في عشرة مواضع ، ذكر المصنف - أيضا -
 واحدا منها ، وذكرنا الجميع في - المكررات - كذلك ، (وان
 جاز الأمران) ، اي : الحلول وعدمه ، (جاز الأمران) ، اي :
 الفتح والكسر ، في تسعة مواضع على حدوهما .

اما الموضع الواحد من واجب الفتح - الذي ذكره المصنف -
 فهو : ان تقع فاعلا ، (نحو : « أولم يكفهم انا انزلنا »)
 اي : انزلنا .

(و) اما الموضع الواحد من واجب الكسر - الذي ذكره
 المصنف - فهو : اذا حكيت مع معموليها بالقول ، اي : تقع
 مع معموليها مفعولا للمقول ، وما في معناه ، نحو : (« قال انبي
 عبد الله ») لأن المحكى بالقول لا يكون الاجملة ، او ما يؤدي معناها
 فان وقعت بعد القول غير محكية فنحت ، نحو : اخصك بالقول انك
 فاضل ، ونحو : اتقول ان زيدا مسافر ، فانها في الأول للتعليل ،
 اي : لأنك فاضل ، وفي الثاني مفعول للمقول بمعنى الظن ، فهو من
 افعال القلوب .

(و) اما الموضع الواحد من جواز الأمرين - الذي ذكره
 المصنف - فهو : اذا وقعت ان خبرا عن مبتدأ هو قول ، وخبرها
 - أيضا - قول ، وفاعل القولين شخص واحد ، نحو : (اول قولني

اني احمد الله) ، فيجوز الفتح نظراً الى القول بوصفه العنوانى، اعني :
كونه مبتدأ ، فالأصل في خبر المبتدأ الافراد .

ويجوز الكسر - ايضاً - بناء على الاخبار بالجملة ، نظراً الى
ذات المبتدأ ، اعني : مادة القول ومعناه ، فهذا الاعتبار يجوز الكسر
لأن المحكي بالقول يلزم ان يكون جملة ، وانما لم يجب الكسر لعدم
وجوب هذا الاعتبار .

فان قيل : هذا المثال لا ينطبق على الممثل ، لأن المبتدأ ليس
لفظ « القول » بل لفظه « اول » .

قلت - في الجواب - : ان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة
خصوصاً في امثال هذا المثال .

(والمعطوف على اسماء) كل واحد من (هذه الحروف) السبئية
(منصوب) ، سواء كان قبل مضي الخبر او بعده ، نحو : ان زيدا
ومرراً قائمان ، ونحو : ان زيدا قائم ومرراً ، ونحو قوله :

ان الربيع الجودّ والخريف
يدا أبي العباس والصيوقا

فعطف الخريف بالنصب على الربيع قبل مضي الخبر ، وهو : « يدا
أبي العباس » وعطف الصيوق - جمع صيف - بالنصب على الربيع ايضاً
بعد مضي الخبر ، فلا فرق في العطف بالنصب في جميع هذه الحروف
بين مضي الخبر وعده .

(ز و) لكن (يختص) ثلاثة منها وهي : (د إن وأن ولكن ،
بجواز رفعه) ، اي : المعطوف على اسماء هذه الحروف الثلاثة، لكن
لامطلقاً ، بل (بشرط مضي الخبر) ، نحو : ان زيداً قائم ومرراً

بالعطف على محل اسم ان ، لكونه في الأصل مبتدأ فمحلّه الرفع ، وقيل : على محلها مع -مها ، فان محلها الرفع على الابتدائية فان قولك : ان زيدا قائم ، معناه : زيد مؤكد بما -يأتي له من الحكم قائم ، وقيل : هو مبتدأ حذف خبره ، لدلالة خبران عليه ، فعلى هذا : يكون من قبيل عطف الجملة على الجملة ، لا من قبيل عطف المفرد على المفرد ، وكيف كان ، لا يجوز العطف بالرفع قبل مضي الخبر ، لأنه لو لم يمض الخبر وقيل : ان زيدا ومرا ذاهبان ، لا محالة يكون ذاهبان خبرا عن كل من المعطوف والمعطوف عليه ، فمن حيث انه خبر عن اسم ان : يكون العامل في رفعه ان ، ومن حيث انه خبر المعطوف على اسم ان : يكون العامل في رفعه محلّه ، اعنى : الابداء ، فيلزم اجتماع العاملين ، اعنى : ان والابداء ، وذلك غير جائز .

ولم يشترط جماعة في صحة هذا العطف مضي الخبر ، فان النواسخ عندهم لا تعمل الا فيما يخالف اعرابه محل الابداء ، كما اشرنا اليه سابقا ، فالخبر على هذا مرفوع بالابداء ، كما كان قبل دخول ان عليه ، فلا يلزم اجتماع العاملين .
وهنا اقوال وتفصيل اخر ، اعرضنا عن ذكرها مخافة التلويط .

ما ولا المشبهتان بليس

النوع (الثالث) من النواسخ : (ما ولا المشبهتان بليس) في معنى النفي ، والدخول على المبتدأ والخبر . (و) لأجل هذه الشبهة

(تعملان عملها) ، اي : عمل ليس ، اي : رفع الاسم ونصب الخبر عند اهل الحجاز ، وعلى لغتهم جاء القرآن ، نحو : « ما هذا بشرا » ونحو : « ما هن امهاتهم » .

وانما تعلال هذا العمل (بشرط) أرين في كل واحد منهما : الأول : (بقاء النفي) وعدم انتقاضه بالا ، فان انتقض بها : بطل عملها ، لبطان معنى ليس ، فوجب الرفع ، نحو : « ما هذا الا بشر مثلنا » .

(و) الثاني : (تأخر الخبر عن الاسم) ، وان كان الخبر ظرفا او جاريا ومجرورا ، فان تقدم الخبر على الاسم : بطل العمل ، ووجب الرفع : وذلك لضعف شباهتها ، نحو : ما قائم زيد .

(ويشترط في ما) فقط . (عدم زيادة ان) المافية الزائدة ، مع الشرطين المتقدمين (معها) فان زيدت ان معها : بطل عملها ، ووجب الرفع ، كقوله : بني غدافة ما ان انتم ذهب ولا صريف ولكن انتم خرف برفع ذهب على الاهمال ، وانما لم تعمل حينئذ : لأنها محمولة على ليس في العمل ، وليس لا يقترن اسمها بان .

(و) يشترط (في لا) فقط : (تنكير معموليها) مع الشرطين المتقدمين ، واما ان فلا تزداد بعد لا اصلا ، وانما اقتصر عملها في النكرة : لمقصان مشابقتها بليس ، لأن ليس لنفي الحال ، و « لا » ليس كذلك فانه للنفي مطلقا ، بخلاف « ما » فانه ايضا لنفي الحال فلذا قال بعضهم : يقتصر عمل « لا » على السماع كقوله :

تمز فلا شيء على الأرض باقيا ولا وزر مما قضى الله واقبيا

واجاز بعضهم اعمالها في المعارف ، نحو قوله :
 وحلت سواد القلب لا انا باغيا سواها ولا في حيا متراخيا
 ورده بعضهم بأنه من النوادر .

(فان لحقتها التاء) لتأنيث الكلمة او للمبالغة في النفي او كلاهما
 فحينئذ (اختصت بالأحيان) وما رادفها ، كالساعة ، والأوان ، وذلك
 لضعفها ، (وكثر حذف اسمها) وابقاء خبرها ، (نحو : « ولات
 حين مناص ») بالنصب ، والعكس قليل ، وعليه قراءة بعضهم : « ولات
 حين مناص بالرفع ، ولا يجوز ذكرهما معاً ، وذلك - ايضاً - لضعفها .

لا النافية للجنس

النوع (الرابع) من النواسخ : (لا النافية للجنس) ، وانما يكون لنفي
 الجنس اذا قدر في اسمها معنى « من » الجنسية الدالة على الاستغراق . فاذا
 قلت : لا رجل في الدار - وانت تريد به نفي الجنس كله - لم يصح
 الا بتقدير « من » ولو لم يقدر من لكانت نافية رجلاً واحداً ، وجاز
 ان يكون في الدار اثنان فاكثرت ، ومن هنا قالوا : ان لا رجل جواب لمن
 قال : هل من رجل في الدار ؟ فهو سائل عن كل الجنس . ولو كان لا نفي نفي
 الجنس ، بل لنفي الوحدة . عملت عمل « ليس » فالمتنفي حينئذ الواحد دون الجنس :
 فيصح لك في لا رجل قائماً ان تقول عقبه : بل رجلان ، فيكون المتنفي واحداً
 والمثبت اثنان ، وقد يراد بهذه العبارة عمل ليس الجنس فيمتنع حينئذ ان
 تقول عقبه : بل رجلان ، لكنها لا تنصيص فيه على نفي الجنس ، ويفرق بين ارادة
 الجنس وغيره بالقراءن ، مثل ما ذكرنا من انه اذا اردت غير الجنس تعقبه
 بقولك بل رجلان ، واذا اردت الجنس لم تعقبه بشيء .

وأما التي لنفي الجنس ، فهي نص فيه ، فلا تحتاج الى القرائن (وتعمل عمل « ان » المشبهة بالفعل ، لكن لا مطلقا ، بل بشرط عدم دخول جار عليها) ، وهذا هو المراد بقول بعضهم : ان لا تقع بين عامل ومعمول ، فان دخل عليها جار فمعينئذ لا تعمل شيئا ، فيعمل الجار لقوته فيما بعده ، ولأن « لا » حاجز غير حصين ، لا تحول بين العامل ومعموله ، نحو : جئت بلا زاد وغضبت من لاشيء ، بجر زاد وشيء ، وسيأتي لامعمالها شرطان آخران ، (واسمها ان كان مضافا او شبيها به) ، اي : بالمضاف ، وهو الذي ما بعده من تاممه اي : اتصل به شيء هو من تمام معناه ، سواء كان ذلك الشيء مرفوعا او منصوبا او مجرورا ، وسنذكر الأمثلة (نصب) اسم « لا » اما الأمثلة فمثال المضاف ، نحو : لاصاحب برممقوت ، ونحو : لاغلام زيد حاضر ومثال شبه المضاف ، نحو : لا قبيحا فعلمه محبوب ، ونحو : لا طالعا جبلا عاقل ، ونحو : لا اعلم من زيد عندنا ، فلا في الجميع نافية للمجنس : وما بعدها اسمها منصوب بها ، والمتأخر خبرها ، وفعله في الأول : فاعل قبيحا ، وجبلا في الثاني منعمول طالعا ، ومن زيد في الثالث متعلق بأعلم ، ومن هذا القبيل قوله تعالى : « لا مرحبا بكم » بخلاف « لامقام لكم » فان لكم متعلق بمحذوف خبر لا .

قال في - المغنى - في الجهة الثانية من الباب الخامس : تعليق جماعة الظروف من قوله تعالى : « لا عاصم اليوم ، ولا تثريب عليكم اليوم » ، ومن قوله (ص) « لا مانع لما اعطيت ، ولا معطي لما منعت » باسم لا باطل عند البصريين ، لأن اسم لاجينئذ مطول فيجب نصبه وتنوينه

وانما التعلّق في ذلك هو حذف الاعند البغدادين ، وقد مضى انتهى وقوله
 « قد مضى » اشارة الى ما قاله في الباب الثاني في الجملة المعترضة ،
 وهذا نصه قول البغدادين اجازوا « لاطالع جبلا » اجروم في ذلك
 مجرى المضاف ، كما اجرى مجراه في الاعراب ، وعلى قولهم يتخرج
 الحديث ، « لا مانع لما اعطيت ، ولا معطي لما منعت » ، واما على قول
 البصريين : فيجب تنوينه ، ولكن الرواية انما جاءت بغير تنوين ،
 انتهى . وانما اطلقنا الكلام هنا : لكثرة فائدته ، فلا بأس فيه . وان
 كان خارجا عما التزمنا به في هذا الشرح من الاختصار .
 (تنبيه) انما لم تعمل جرأ : لئلا يتوهم انها بمن المقدرة ،
 لظهور ما في قوله :

تقام يذود الناس عنها بسيفه وقال ألا لامن سبيل الى هند
 ولا رفعا : لئلا يتوهم انه بالابداء ، فتعين النصب ، (والا) يكن
 اسمها مضافا ولا شبيها به ، أي : كان مفردا مقابلا لهما ، وان كان
 تثنية او جمعا : (بني) اسمها (على ما ينصب به) ، اي : على
 الحركة ان كان مفردا لفظا ومعنى ، (نحو : لارجل) في الدار ،
 او لفظا فقط ، نحو : لا قوم ، او جمع تكسير لمذكر او مؤنث ،
 نحو : لارجال ، ولا افراس او جمعا بالالف والتاء ، نحو : لامسلمات
 (و) بالياء ان كان مثنى ، نحو : (لارجلين) ، او جمعا سالما لمذكرين
 نحو : لامسلمين (في الدار) ، وكذلك الملحق بهما على التفضيل
 الذي تقدم في باب تقسيم علائم الاعراب ، في اوائل الكتاب ، الا في
 نحو : مسلمات ، فقيل : انه يبنى على الكسر استصحابا ، والفتح

اولى ، واعلم : انه اما بنى اسمها : لتضمنه معنى من الجنسية على ما اشرنا اليه في اول الباب ، واما بنى على ما ينصب به : ليكون البناء هلى حركة او حرف ، استحقهما النكرة في الأصل قبل البناء .

ولم يبن المضاف والشبيه به : لأن الاضافة تعاضد جانب الاسمية فيصير الاسم مائلا الى ما يستحقه في الأصل ، اي : الاعراب .

فان قلت : فكذا التثنية والجمع ، قلنا : قد اجبنا عن ذلك في المنكرات - فراجع . هذا ككلمة بناء على المشهور ، ورد بعضهم المشهور : بأن المتضمن لمعنى « من » هو « لا » نفسها ، لا الاسم بعدها ثم قال : علمة البناء تركيب اسمها معها : فتركيب خمسة عشر . ويؤيده ما يأتي من اعراب اسمها اذا فصل عنها .

(ويشترط) امران آخران ، اما في اعمالها على ما هو الظاهر من قوله بعيد هذا : « اهلكت » او في بناء اسمها على ما هو الظاهر من تأخير هذا الاشتراط ، عن اشتراط عدم دخول جار عليها ، فتأمل جيدا واما الأمران فاولهما : (تنكيره) ، اي : تنكير اسمها ، لأنه على تقدير « من » الاستغراقية الجنسية ، وهي اي : من الاستغراقية الجنسية ، مختصة بالنكرات ، (و) فانهما (مباشرته) ، اي اسم لا اي : اتصاله بها ، (لها) ، اي : للا ، لأنه على تقدير الانفصال لا يمكن البناء لعدم امكان التركيب . حاصل الأمرين ان يكون اسمها نكرة غير موصول عنها ، (فان عرف) الاسم (او فصل) الاسم عن لا (اهلكت) لاعن العمل ، اي تلقى عنه . (وكررت) ، سواء كان الاسم مفردا او مضافا او مشبها به ، وهي ست صور ، تحصل

من ضرب التعريف والتذكير في الافراد والاضافة وشبهها ، (نحو : لايهد
 في الدار ولا عمرو) ونحو : لا غلام زيد في الدار ولا عمرو . هــذان
 المثالان لانتفاء شرط النكارة فقط ، ونظير مثال المتن قوله تعالى : « لا
 الشمس ينبغي لها ان تدرك القمر ولا الليل سابق النهار » (و) نحو :
 (لا في الدار رجل ولا امرأة) ، ونحو : لا في الدار غلام رجل ولا
 امرأة ، هذان المثالان لانتفاء شرط الاتصال فقط ، ونظير مثال المتن
 قوله تعالى : « لا فيها غول ولا هم عنها ينزفون » ونحو : لا في الدار
 زيد ولا عمرو : ونحو : لا في الدار غلام زيد ولا عمرو ، هذان المثالان
 لانتفاء النكارة والاتصال معا .

فان قلت : قد جاء اسم لامعرفة ، ولم تتكرر لا ، ولم يرفع
 اسمها ، نحو : قضية ولا اباحسن لها ، لا اباحسن كنية مولانا وهولى
 الكونين « علي » عليه الصلوة والسلام .

قلنا في الجواب : انه متأول بالمكرة ، اما بتقدير المثل ، اي :
 ولا مثل ابي حسن لها ، فان مثلاً لتوغله في الابهام : لا يعرف بالاضافة
 الى المعرفة ، وقد ذكرنا هذا التوجيه في - المكررات - في باب الضافة
 في قولهم : تفرقوا ايادي سبا ، فراجع حتى يتضح لك المرام في المقام .
 او بتأويله بغيصل بين الحق والباطل : لاشتهاره (ع) بهذه الصفة ،
 فكأنه قيل : لا فيصل لها ، وهذا التأويل نظير ما قالوا - في توجيه
 دخول لفظة كل على الجزئي الحقيقي - في قولهم : لكل موسى فرعون
 فقالوا : اي لكل محق مبطل : لاشتهار موسى (ع) بلوصف الأول ،
 وفرعون بالوصف الثاني ، ويقوي هذا التأويل فيه دخول كل على

الواحد الشخصي ، وهو غير قابل للمصدق على كثيرين الا بهذا التأويل كما انه يقوي التأويل الثاني في المقام : ايراد حسن بحذف اللام ، لأن الظاهر ان تنوينه للتنكير .

(تبصرة) في الوجوه والتوجيهات التي تجري فيما بعد (لا) وفيها فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ، وكان عقب كل منهما نكرة بلا فصل .

(و) يجوز (لك في نحو . لاحول ولا قوة الا بالله) معناه : لاحول عن المعصية ، ولا قوة على الطاعة ، الا بتوفيق الله ، او لارجوع لنا عن المعاصي ، ولا طاقة لنا من مشقة الدنيا يؤمر لنا في اداء الزكاة والصدقة والصوم والصلاة ، الا بالله . المعنى الأول في - المصباح - والثاني في غيره .

(خمسة اوجه) من حيث التلغظ ، لا من حيث التوجيه ، فان التوجيه ربما تبلغ احد عشر توجيهها ، كما يمر عليك الاشارة اليها اجمالاً .

الوجه (الأول : وتجهما) ، اي الاسمين كلاهما ، (على) ان يكون (لا) في كل منهما لنفي الجنس ، وعطف الاسم الثاني على الاسم الأول ، عطف المفرد على المفرد ، وخبرهما محذوف ، هي : لاحول ولا قوة موجود الا بالله ، او عطف جملة على جملة ، اي : لاحول الا بالله ولا قوة الا بالله ، فحذف خبر الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية ، وهذا الوجه هو (الأصل) : لما فيه من جعل (لا) في كلا الاسمين لنفي الجنس ، كما لو لم تكرر ، وبه قرىء قوله تعالى :

د لا يبيع فيه ولاخلة ، .

الوجه (الثاني : رفعهما على الغاء «لا» في الموضعين ، ورفع الاسمين (بالابتداء) ، بناء على انه جواب قول القائل : أغير الله حول وقوة؟ فجاء بالرفع فيهما مطابقة للسؤال ، قول الرضى : ولا يجب الالغاء في كليهما ، بل يجوز الاختلاف بينهما بالالغاء والاعمال (او نأى الاعمال) في كليهما ، (كليس) ، ويجري قسمي العطف هنا - ايضا - وبهذا الوجه قرىء ايضا الآية المتقدمة .

الوجه (الثالث : فتح) الاسم (الاول ، ورفع) الاسم (الثاني) نظير قوله :

هذا وجدكم الصغار بعينه لا ام لي ان كان ذلك ولا اب
وذلك : على ان «لا» الاولى لنفي الجنس ، واما رفع الثاني : فهو (بالعطف على المحل) ، اي : محل «لا» الاولى مع اسمها ، فان محلهما رفع على الابتداء ، فعلية : تكون «لا» زائدة ، او ملغاة ، اي : مهملة من العمل دون المعنى ، بخلاف الزائدة ، فانها لاتدل على معنى الا التوكيد ، فيفهم نفي الاسم الثاني من «لا» الاولى (او باعمال) لا (الثانية كليس) .

والوجه (الرابع : عكس) الوجه (الثالث) : فرفع الاسم الاول (على اعمال) لا (الاولى : كليس ، او) على (الغائها) ، اي : اهمالها عن العمل دون المعنى ، واما زيادتها ، فلا وجه لها : لأن نفي الاسم الاول مقصود ، ولايقم ذلك الا منها ، اذ لانفى قبلها يدل عليه ، واما فتح الاسم الثاني : فعلى كون «لا» الثانية لنفي

الجنس ، وعليه قول الشاعر :

فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به ابدا مقيم

والوجه (الخامس : ففتح) الاسم (الأول ، ونصب) الاسم (الثاني) ،
 اما فتح الاسم الأول : فعلى كون « لا » الاولى لتقي الجنس ، واما
 نصب الاسم الثاني : فذلك بجعل « لا » الثاني مزيدة لتأكيد النفي ،
 و (بالعطف على لفظه) ، اى : لفظ الاسم الأول ، (لمشابهة الفتح
 النصب) ، هذا التعليل عليل ، لأنه لا يشمل الا ما كان الاسم الثاني
 مما ينصب بالفتحة ، فلا يشمل نحو : لارجلين في الدار ولا امرئتين ،
 الا بتعسف بعيد ، فالأولى ، تعليله : بأن عطف الاسم الثاني على محل
 الاسم الأول ، فان محله القريب النصب ، وكيف كان فقد ورد عليه قوله :

لانصب اليوم ولاخلة . اتسع الخرق على الراق

(تنبيه نبيه) ، اعلم : ان هذه الوجوه الخمسة والتوجيهات
 المذكورة ، انما تجري من حيث الصنعة ، واما جواز القراءة بها في
 كل ما جاء فيه « لا » مكررة ، وبعدها اسم نكرة ، في القرآن والأدعية
 المأثورة عن المعصومين - عليهم السلام - فلا ، بل يجب الاقتصار في
 القرآن على ما ثبت من القراءة قرائنه ، وفي الادعية على ما ثبت عنهم
 عليهم السلام وروده ، وذلك : لما ثبت في علم الفصاحة والبلاغة : من
 ان لكل اعراب من اعراب الألفاظ ، وكل خاصية من خواص الكلام ،
 معنى ليس في غيرها ، وسيأتى اشارة اجمالية الى ذلك في الحكاية الآتية
 في باب الافعال المقاربة ، فبتغيير ما ورد في التنزيل والادعية : تغيير
 للمعنى المراد ، ولاشبهة فيما فيه من الفساد ، بل فيه شبهة التشريع

ومعارضة من هم ساسة العباد والبلاد ، اعازنا الله منهما بحق محمد وآله
الامجاد ، وحشرنا معهم يوم التناد

الافعال المقاربة

النوع (الخامس) من النواسخ : (الأفعال المقاربة) ، تسميتها
بذلك : اما من باب تسمية الكل باسم الجزء ، كتسمية لآله الا الله
- وهو كلام - : كلمة الاخلاص ، او من باب التغليب (و) فرض
ما ليس للمقاربة انه للمقاربة ، كفرض ابليس في قوله تعالى : « واذ قلنا
للملائكة اسجدوا ، ملكا ، اذ (هي) اى : الأفعال المسماة بالمقاربة
ثلاثة انواع :

الأول : (كاد وكرب) - بكسر الراء وفتحها - (واوشك) ،
فهذه الثلاثة (لدنو الخبر) ، اى : لقرب حصول الخبر لاسمها ،
فقولك : كاد زيد ان يجيء ، يدل على قرب حصول المجيء لزيد ،
لجزمك بقرب حصوله .

(و) النوع الثاني : (عسى) ، فهو (لرجائه) ، اى : لرجاء
حصول الخبر للاسم ، اى : لرجاء المتكلم حصوله للاسم ، فالرجاء
مصدر مضاف الى المفعول ، حذف فاعله وهو المتكلم .

(و) النوع الثالث : (انشأ وطفق) ، وهما (للمشروع فيه) ،
اى : لشرع الفاعل ، اى : الاسم في الخبر .

(وتعمل) هذه الأفعال كلها (عمل كان) ، لأنها كما قيل
- ايضا - افعال ناقصة ، لانها - ايضا - لاتكتفي بالمرفوع ، بل تحتاج

الى الخبر ، (و) لكن (اخبارها جمل مبدوة بمضارع) ، ولذلك افردوا لها بابا آخر .

(وينقلب في الاولين) ، اي : كاد ، وكرب ، (تجرده) اي : الخبر او المضارع ، (عن ان) المصدرية ، لانها من ادوات الاستقبال ، والمضارع في خبرهما : يدل على قرب خبرهما من زمان الحال ، باعتبار احد معنييه ، فالجمع بين « ان » والمضارع ، جمع بين المتنافيين ، وسيأتي مثاله .

(فائدة) ، اعلم : ان في كاد اذا دخل عليه نفي اقوال ثلاثة : الأول - وهو الأصح - : انه كسائر الأفعال الداخلة عليه ادوات النفي ، في افادة ادوات النفي : نفي مضمونها مطلقا ، ماضيا كان ، (نحو : قوله تعالى : « وما كادوا يفعلون ») لأنه يدل على انتفاء قربهم للذبح ، بقريفة : تعنتهم في امتثال الأمر ، وقولهم : « اتنخذنا هزوا ، وادع لذا ربك ، الخ واما قوله تعالى : « فذبحوها » فلإدالة فيه على وقوع الذبح منهم في وقت الأمر ، بل يدل على وقوعه منهم بعد التمتع ، ولاتناقض بين انتفاء شيء في وقت ووقوعه في وقت آخر . (او مضارعا) ، نحو قول ذي الرمة :

اذا غير الهجر المحبين لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح
فانه اراد انتفاء قرب زوال هواها ، فمراده نظير قوله بالفارسية :
تو مپندار كه من غير تودلبر گيرم بي وفايي كنم ودلبر ديگر گيرم
بعد صد سال اگر برسر قبرم گذرى كفى پاره كنم زندگى از سر گيرم
(وقوله ايضا) :

عشقت نه سرسر يست كه اؤ سر بدر شود

مهرت نه عارضي است كه جاي دگر شود

عشق تو در درونم مهر تو در دلم

باش-يراندرون شد وبا جان بدو شود

فالنفي الداخِل على « يكدم » كالفني الداخِل على سائر الأفعال :

في دلالتِه على نفي مضمونها . واعلم : ان لهذا البيت حكاية ، وهي : انه روي

عن عنبسة انه : قال : قدم ذو الرمة الكوفة ، واعترض عليه ابن شبرزمة قوله :

« لم يكدم » بتوهم انه يدل على قرب حصول زوال محبتها فغيره بقوله :

« لم اجد » قال عنبسة : حدثت بذلك ابي ، فقال ابي : اخطأ ابن

شبرزمة في انكاره عليه ، واخطأ ذو الرمة حين غيره ، انما هو كقوله

تعالى : « لم يكدم يراها » وانما هو : لم يراها ، انتهى .

الثاني : ان نفيه للإثبات مطلقا ، ماضيا كان او مضارعا ، فهو

نظير زال ، وبرح ، وامثالهما : في كون نفيها اثباتا ، اما في الماضي :

فاستدل هذا القائل بالآية المتقدمة ، زعما منه : ان المراد بها اثبات

الفعل ، اي : الذبح ، بدليل : « فذبحوها » ويؤيده ظاهر ما في

المصباح - وهذا نصه : قال ابن الانباري : قال اللغويون : كدت

افعل ، معناه عند العرب : قاربت الفعل ولم افعله ، وما كدت افعل

معناه : فعلت بعد ابطاء ، قال الأزهري : وهو كذلك ، وشاهده

قوله تعالى : « وما كانوا يفعلون » معناه : ذبحوها بعد ابطاء لتعذر

وجدان البقرة عليهم ، وقد يكون ما كدت افعل ، بمعنى : ما قربت انتهى

واما في المضارع : فاستدل هذا القائل بببيت ذي الرمة : وتخطئة ابن

شبرؤمة له ، وتسليمه التخطئة ، والا لما غيره بقوله : لم اجد .
واجيب عن الآية بما تقدم : من انها تدل على انتفاء الذبح
في وقت الأمر ، وانتفاء قرب حصوله في ذلك الوقت ، واما « فذبحوها »
فلا يدل الاعلى مجرد وقوع الذبح وحصوله ، اما دلالته على وقوعه
وحصوله في ذلك الوقت فلا .

وعن البيت : بما حكيناه من تخطئة ابي الراوي لابن شبرؤمة
بدعوى : انه كفوله تعالى : « لم يكذبها » واهى الراوي من
الفصحاء العارفين بأساليب الكلام وخواصه .

(والثالث) : التفصيل بين الماضي والمضارع ، بدعوى : انه في
الماضى للاثبات - كما في القول الثاني - وفي المضارع كسائر الأفعال
- كما في اول الأقوال - والدليل هو الدليل ، والجواب عن الأول
هو الجواب ، واما الثاني : اي في المضارع فمسلم .

(و يغلب (في الأوسطين) ، اي : او شك ، وعسى ، (اقترانه)
اي : الخبر او المضارع (بها) ، اي : بان المصدرية ، وذلك لتقوية معنى
الترجي ، الذي هو توقع حصول الفعل في الاستقبال ، هكذا قالوا
لكنه غير جار في او شك على ظاهر المتن ، نعم : يصح ذلك على
قول من جعله من قسم الترجي ، وفي المقام اشكال آخر أصعب ، وهو
ان الخبر يتأويل المصدر ، والمبتدأ ذات ، فكيف يصح الحمل ؟؟ وقد
اجيب عنه بوجوه ، احسنها : انه من باب زيد عدل ، فتأمل .

وانما قال هنا : وفي الأولين « يغلب » دون يجب ، لانه قد يدخل
ان على خبر كاد و كرب ، تشبيها لهما باوشك وعسى كما انه قد يحذف ان

عن خبرهما تشبيها لهما بكار و كرب فلما كان كل واحد من الصنفين
مشابها للآخر ، اعطى لكل من الصنفين حكم الآخر من وجه ، اما مثال
الغالب في كاد فقد مضى ، واما مثال غير الغالب فكقوله :

زبع غفاه الدهر طولاً فانمحي قد كاد من طول البلا ان يمصحاً
واما مثال الغالب في كرب ، فكقوله :

كرب القلب من جواه يذوب حين قال الوشاة هند عضوب
واما مثال غير غالبه ، فكقوله :

سقاها ذوو الأحلام سجلاً على الظما وقد كربت اعناقها ان تقطعا
واما مثال الغالب في اوشك ، فكقوله :

ولو سئل الناس التراب لأوشكوا اذا قيل هاتوا ان يملوا ويمنعوا
واما مثال غير الغالب فيه فكقوله :

يوشك من فر من منيته في بعض غراته يواقعها
واما مثال الاغالب في عسى فهو (نحو : عسى وبكم ان يرحمكم)
واما مثال غير غالبه فكقوله :

عسى الكرب الذى امسيت فيه يكون وراه فرج قريب
(وهى) اى : ان المصدرية (في الأخيرتين) ، اى : انشأ و طفق ،
(ممتنعة) : لمنافاة ان - وهى من ادوات الاستقبال - مع ما يدل
على الشروع في زمان الحال ، نحو : انشأ السائق يحدو ، اى : يغنى
للابل ، و (نحو : طفق ليد يكتب) ، اى : شرع في الكتابة ،
وقد يقال : طبق بالبلاء .

واعلم : انه ثلاثة من هذه الأفعال (و) هي : (عسى ، وانشأ)

وكرب ، -اللزمة للمضى) ، فلا مضارع لها ، وماضيه علمي صيغة المبني للفاعل . فلا ماضى مجهول لها - ايضا - هذا ولكن حكى بعضهم يعسو ، ويعسى ، ويكرب .

(و) اما الثلاثة الاخر من هذه الأفعال : فقد (جاء) مضارع كاد من باب خاف يخاف ، نحو : « (يكاد) زيتها يضيء » ، ونحو : « وان يكاد للذين / كفروا » ومن باب قال يقول ، نحو : يكود ، فهو عليهما اجوف واوى ، يقال على الاول : كدت كخفت ، وعلى الثانى : كدت كقلت ، وفي بعض الحواشى : ان بعضهم نقل عن سيويوه ، انه حكى : ان ناسا من العرب يقولون : كيدزيد يفعل ، وهو يدل على ان العين ياء لا واو ، انتهى . اقول : ما استظهره المحشى تام ان لم يثبت لكاد مجهول ، والا فلا :

وجاء ايضا - مضارع اوشك ، (و) هو (يوشك) - بكسر الشين - على وزن يكرم ، وفي بعض الحواشى : انه جاء في لغة رديئة - بفتح الشين - قال بعضهم : فعلى هذا يكون على صورة المبني للمفعول ، وليس مبنيا للمفعول ، انتهى . اقول : ما قاله انما يتم لو لم يثبت انه مجهول .

(تنبيه) ، انكر بعضهم استعمال ماضى يوشك ، ولكن يظهر من - المصباح - قلة استعماله ، وهذا نصه : يوشك ان يكون كذا من افعال المقاربة ، والمعنى : الدنو من الشيء ، قال الفارابى : الايشاك ، الاسراع ، وفي - التهذيب - في باب الحاء : وقال قتادة : كان اصحاب رسول الله (ص) يقولون : ان لنا يوما اوشك ان

نستريح فيه وننعم ، لكن قال النحاة : استعمال المضارع اكثر من الماضي ، واستعمال اسم الفاعل منها قليل .

وقال بعضهم : وقد استعملوا ماضيا ثلاثياً ، فقالوا : وشك مثل :
« قرب ، وشكنا ، انتهى .

وجاء - ايضا - مضارع طفق ، (و) هو : (يطفق) ، من باب ضرب يضرب ، ومن باب علم يعلم .

(تنمة) ، يذكر فيها فرعان : الاول : (يختص عسى واوشك) من بين هذه الأفعال : (باستغنائهما عن الخبر) ، لكن لا مطلقا ، بل (في) حال استنادهما الى المصدر المؤول من ان ، والمضارع (نحو : عسى ان يقوم زيد) ، واوشك ان يرجع عمرو ، « وعسى ان تكثرهوا شيئا وهو خير لكم ، وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم ، فيكونان حينئذ ناقصين ، بناء على ما قاله السيوطي : من جعل هذه الأفعال ناقصة ابدا ، وهو الظاهر من المتن - ايضا - حيث عبر بالاستغناء عن الخبر هنا ، وبمن عن الخبر في الفرع الآتي ، مع التصريح : بأن ان والمضارع اسم له ، فان والفعل في موضع رفع بهما سد مسد الجزئين ، كما سد مسد هما في قوله تعالى : « احسب الناس ان يتركوا ، اذ لم يقل احد : ان حسب بذلك خرجت عما كانت عليه . وذهب جماعة الى انها حينئذ تامان ، مكتمليان بالمرفوع فقط .

(و) الفرع الثاني : انه اذا تقدم على عسى اسم هو المبتدأ لها ، مع تأخر ان والمضارع عنها ، كما (اذا قلت : زيد عسى ان يقوم) ،

(فلك) حينئذ (وجهان) : الأول : (اعمالها) ، اى : اعمال
 عسى (فى ضمير) راجع الى (زيد) المبتدأ ، وهذا الضمير المستتر
 اسم لعسى (فمأ بعدها) ، وهو : ان والمضارع (خبرها) ، فعسى
 على هذا تأممة اتفاقا ، والوجه الثانى ، (تفريغها) ، اى : عسى
 (عنه) ، اى : عن الضمير ، اى : لا يستقر فيها ضمير واجـخ الى
 زيد المبتدأ ، (فما بعدها) ، وهو : ان والمضارع (اسم) لها ،
 (مغن عن الخبر) ، فعسى على هذا - ايضا - ناقصة ، بناء على
 ما استظهرناه من المتن ، وتامة بنا على ما نقلناه عن الجماعة ، فلا فرق
 بين الفرعين من هذه الجهة فتدبر جيدا .

(ويظهر اثر ذلك) الاختلاف الذى فى الفرع الثانى (فى التأنيث
 والثنية والجمع ، فعلى الاول) ، اى : فعلى اعمال عسى فى الضمير الراجع
 الى الاسم المقدم عليها - وهو لغة اهل الحجاز - (تقول : هند عست
 ان تقوم ، والزيدان عسيا ان يقوما ، والزيدون عسوا ان يقوموا) ، ففي
 كل واحد من هذه الأمثلة عملت عسى فى ضمير المبتدأ فطابقه .

(و) تقول (على الثانى) ، اى : على تفريغ عسى عن الضمير :
 (عسى) ، بالافراد والتذكير (فى الجميع) ، اى : فى جميع الاهتلة
 الثلاثة المتقدمة والذى قبلها .

(النوع الثانى) من أنواع المعربات : (ما يرد منصوبا لا غير ،
 وهو ثمانية) اقسام :

المفعول به

القسم (الاول : المفعول به ، وهو) الاسم (الفضلة) ، اي :
الذى ليس احد ركني الكلام ، فخرج به العمدة ، وهو : ما كان
احد ركني الكلام ، كالفاعل ونائبة ، والمبتدأ والخبر ومنسوخهما . (الواقع
عليه الفعل) ، اي : فعل الفاعل ، والمراد بوقوع فعل الفاعل : تعلقه
به بلا واسطة حرف جر ، فانهم يقولون في ضربت زيدا : ان الضرب
واقع على زيد ، ولا يقولون في مررت بزيد : ان المرور واقع عليه
بل يقولون هم ليس به . فخرج المفاعيل الأربعة الأخرى ، اما المفعول المطلق
فلما يفهم من الوقوع عليه من لزوم كونه مغايرا لفعل الفاعل ، لان
الشيء لا يقع على نفسه ، والمفعول المطلق نفس فعل الفاعل .

واما الثلاثة الباقية : فلأنه لا يقال في واحد منها ان الفعل واقع
عليه ، بل يقال : ان الفعل واقع له او معه اوفيه ، مثاله : نحو ضربت
زيدا ، وأعطيت زيدا درهما ، وعلمت زيدا فاضلا ، واعلمت بكرا
زيدا فاضلا ، فان زيدا في جميع هذه الأمثلة قد وقع عليه الفعل
بلا واسطة حرف جر ، وكذلك درهما وفاضلا وبكرا ، فتأمل جيدا .
(والاصل فيه) ، اي : في المفعول به ، (تأخره عنه) ، اي :
عن الفعل وعن الفاعل - ايضا - :

اما عن الفعل : فلأن رتبة المفعول متأخرة عن العامل معنى ،
فينبغي ان يكون كذلك لفظا .

واما عن الفاعل : فلما تقدم في بابيه من انه كالجزء من الفعل .

(وقد يتقدم) المفعول به على الفعل ، فيستلزم تقدمه على الفاعل - ايضاً - وذلك : اما (جوازاً لافادة المحصر ، نحو : (زيدا ضربت)) او لافادة التبرك او الأهمية ، نحو : الله اعبد ، ووجه الحبيب اتمنى ونحو ذلك مما يقتضى التقديم ، وقد بين ذلك في علم المعاني مفصلاً (نحو : زيدا ضربت) فقدم زيدا اما لما ذكر في المتن ، واما لغير ذلك من الامور المذكورة المقتضية للتقديم .

(و) اما يتقدم المفعول به على الفعل والفاعل (وجوبا) ، وذلك : (للزومه) ، اي : المفعول به ، (المصدر) : لتضمنه معنى له المصدر ، كاستفهام (من رأيت) ، والشرط في من تكرم يكرهك :

المفعول المطلق

(الثاني : المفعول المطلق) ، سمي به : لصحة اطلاق اسم المفعول عليه من غير تقييده « بالباء او اللام او مع او في » بخلاف سائر المفاعيل الأربعة ، فانه لا يصح اطلاق اسم المفعول عليها الا بعد تقييدها بواحدة من القيود الأربعة المذكورة ، فيقال : مفعول به ، او له ، او معه ، او فيه ، (وهو) اي : المفعول المطلق ، (مصدر) لفعل مذكور او مقدر مطابق له لفظاً ومعنى ، او معنى فقط ، او لوصف او مصدر ، فالأول نحو : « وكلم الله موسى تكليماً » وقعدت جلوساً ، ونحو الأمثلة الآتية بعد قوله : « يجب » ونحو : قياماً لاقعوداً : اي : لاجتياز قعوداً ، فنأمل .

والثاني : نحو « والصفات صفا » وهو مضروب ضرباً .

والثالث : نحو « فان جهنم جزائكم جزاء موفورا » فخرج به اي : بقولنا : لفعل الخ المصادر التي ليس لها عامل من لفظه ولا معناه نحو : للضرب واقع على زيد .

(واعلم) : انه قد ينوب عن المصدر اشياء تدل عليه ككل مضاف اليه ، نحو : « جيدٌ كل الجيد ، فكل مفعول مطلق نائب عن المصدر ، والأصل جيدٌ جدا كل الجيد ، ومثله : « فلا تميلوا كل الميل » اي : فلا تميلوا ميلا كل الميل .

وكذلك لفظ الجميع ، والعامّة ، نحو : ضربته جميع الضرب ، وعامّة الضرب .

وبعض كذلك نحو : ضربته بعض الضرب ، اي : ضربها بعض الضرب ، او مرادفه وقد تقدم ، او وصفه نحو : سرت احسن السير ، اي : سرت سيرا أحسن السير ، واستشكل بعضهم في هذا المثال : بأنه يلزم فيه وصف النكرة بالمعرفة ، فالأولى بل الواجب : ان يقال : والأصل سرت السير احسن السير ، اللهم الا ان يقال ان اضافة اسم التفضيل ليست معنوية ، فتأمل .

او اشياء اخر ، ذكرناها في - المنكرات - تركناها هنا اختصارا (ثم اعلم) : ان المفعول المطلق ثلاثة اقسام : لأنه اما ان (يؤكد عامله) ، وذلك : اذا لم يكن في مفهومه زيادة علمي ما يفهم من الفعل . (او يبين نوعه) ، اي : نوع العامل ، وذلك : اذا اضيف او وصف ، او اضيف اليه شيء ، او كان على وزن فعلة - بكسر الفاء وسكون العين - (او) يبين (عدده) ، اي : عدد العامل ، اما امثلة

الاقسام الثلاثة فهي : (نحو : ضربت ضربا ، او) نحو : ضربت (ضرب الامير) وضربت ضربا شديدا ، وقدمت خير مقدم ، سيأتي بيان هذا المثال قريبا ، وجلست جلسة ، (او) نحو : ضربت (ضربتين) وضربت ضروبا ، (و) اعلم : ان المصدر (المؤكد مفرد دائما) ، فلا يثنى ولا يجمع ، فلا يقال : ضربت ضربين بالثنائية ، ولا ضربت ضروبا بالجمع ، وذلك لان المصدر المؤكد اسم جنس افرادي مبهم ، يحتمل القليل والكثير ، فهو من قبيل الماء ، والخبز ، والعسل ، والدهن ولانه بمنزلة تكرير الفعل لا يثنى ولا يجمع باتفاق ، فكذلك مؤكده لانه بمنزلة .

والمصدر العددي بخلافه ، فيثنى ويجمع باتفاق - كما تقدم - وذلك : لان المراد به فرد الجنس ، فلا بد من بيان عدده . (وفي) ما يبين (النوع خلاف) ، فالشهور على جواز ثنئيته وجمعه مطلقا ، فيقال : ضربت ضربتين ضربا شديدا وضربا خفيفا ، او يقال : ضربا مختلفا ، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى : « وتظنون بالله الظنونا » يجعل الالف في آخره زائدة ، تشبيها للفواصل بالقوافي وذهب جماعة الى منعه الاقيما سمع كالاتية :

(واعلم) : انه قد يحذف العامل الناصب للمفعول المطلق لقيام قرينة جوازا ، كقولك لمن قدم من سفره : خير مقدم ، اي قدمت قدوما خير مقدم ، فخير اسم تفضيل ، اصله : اخير ، ومصدريته باعتبار الموضوع المحذوف الذي اظهرناه ، اوباعتبار المضاف اليه المذكور اعني : مقدم ، لانه مصدر ميمي ، لان اسم التفضيل كما تقدم في

باب المبتدأ والخبر له حكم ما اضيف اليه .

(و) قد (يجب حذف عامله سماعا) ، اي : سماعيا موقوفا على السماع عن العرب ، ولاقاعدة له يعرف بها ، (في نحو: سقيا) اي : سقاك الله سقيا ، (و) في نحو : (رعييا) ، اي : رعاك الله رعييا ، وفي نحو : عجبيا ، اي : عجبت عجبيا وغير ذلك من المصادر التي استعملوها مفعولا مطلقا ، فانه سمع منهم استعمال هذه المصادر من دون عاملها الناصب لها ؛ وهذا معنى وجوب الحذف سماعا .

واعترض عليه بعضهم : بأنه قد سمع في كلامهم : حمدت الله حمدا وشكرت الله شكرا ، وعجبت عجبيا ، ونحوها فكيف ذلك ؟؟ فاجاب بعضهم : بان ذلك ليس من كلام الفصحاء الذين يحتمل بكلامهم . واجاب بعض آخر : بأن وجوب الحذف انما هو فيما استعمل باللام

نحو : حمدا له وشكرا له وعجبيا له ، فتأمل .

(و) قد يحذف عامله (قياسا) ، اي : حذفاً قياسيا ، له قاعدة كلية ، يعرف هذا الحذف بها ، وذلك في مواضع ، ذكر في المتن سبعة منها . الأول : (في) موضع وقع فيه المفعول المطلق تفصيلا لعاقبة مضمون ما قبله ، اي : الغرض منه والمراد من المضمون : ما يؤول به الجملة ، والمراد من التفصيل : بيان انواعه واقسامه ، بان يقع المفعول المطلق بعد اما التفصيلية (نحو : د فشدوا الوثاق فاعامنا بعد واما فداء) (فقولته تعالى : د فشدوا الوثاق ، جملة ومضمونها شد الوثاق اي ضيق الامر على اسارى الكفار بعد التغطية عليهم ، والغرض من شد الوثاق اما المن عليهم اي : اطلاقهم وفك اسرهم ، بدون اخذ فدية

عنهم ، كما فعل النبي (ص) بأهل مكة بعد الغلبة عليهم ، واليه اشارت الصديقة الصغرى مخاطبة ليزيد لعنه الله : يا بن الطلقاء .

واما الفداء ، اي : اخذ شيء منهم ثم اطلاق شرائحهم وفك اسرهم .
ففضل الله تعالى هذا الغرض المطلوب بقوله : « فامامنا بعد واما فداء »
والتقدير اما تمنون منا بعد الشد ، واما تفدون فداء .

(و) الثاني : في موضع وقع المفعول المطلق فيه مؤكداً لنفسه بان يقع بعد جملة هي نص في معناه لاحتمل سواء ، نحو : (له عليّ الف درهم اعترافاً) ، فاعترافاً مصدر وقع بعد جملة له عليّ الف درهم ، وهي نص في الاعتراف : لانها لا تحتل غيره ، وانما سمي هذا القسم مؤكداً لنفسه : لأنه بمنزلة اعادة ما قبله ، لأن مضمون ما قبله الاعتراف ، فكأن الذي قبله نفسه ، والتقدير : اعترفت اعترافاً .

(و) الثالث : موضع وقع فيه المفعول المطلق مؤكداً لغيره ، وذلك : اذا وقع بعد جملة لمضمونها محتمل غيره ، نحو : (زيد قائم حقاً) ، فحقاً مفعول مطلق وقع بعد جملة زيد قائم ، ولمضمونها محتمل غيره : لأنها خبر ، وكل خبر يحتمل الحق والباطل ، اي : الصدق والكذب ، بخلاف له عليّ الف فانه وان كان - ايضاً - خبراً ، الا ان احتمال كذبه ملغى عند العقلاء ، لأنه اقرار بالضرر ، ولذا قالوا : اقرار العقلاء على أنفسهم جائز وحجة .

وانما سمي هذا القسم مؤكداً لغيره : لأنه من حيث انه مؤكد - بالكسر - منصوب عليه بلفظه ، ومن حيث انه مؤكد - بالفتح - محتمل من الجملة ، فالهؤكد - بالكسر - يغاير المؤكد - بالفتح -

من حيث المنصوصية والمحتملية ، وبعبارة اخرى : سمي بذلك : لأنه يجعل ما قبله نصا ، فهو مؤثر وما قبله متأثر ، والمؤثر غير المتأثر . وان كان المصداق واحدا .

واحتمل بعضهم : ان يكون التسمية لأجل انه يدفع غيره ، لأنه يدفع احتمال الباطل ، اي : الكذب ، ثم قال : وعلى هذا ينبغي ان يكون وجه التسمية في المؤكد لنفسه انه لتأكيد نفسه ، اي : لتكرير نفسه وتقريره ، حتى يحصل التقابل بين القسمين ، ولامشاحة .

(و) الرابع : موضع وقع فيه المفعول المطلق محصورا فيه بالا او بانما ، حال كون العامل فيه خبرا عن مبتدأ ، لا يمكن جعل المصدر خبرا عنه لكونه ذاتا واسم عين ، نحو : (ما انت الأسيرا) (و) نحو : (انما انت سيرا) ، فالتقدير تسير سيرا ، وانما جعل الخبر الفعل المقدر دون المصدر : اذ المصدر لا يخبر به عن اسم عين ، ولا يحصل عليه الا مجازا ، في نحو : لزيد عدل ، فاذا امكنت الحقيقة بجعل الخبر العامل المقدر ، لايجوز المصير الى المجاز بجعل المصدر مرفوعا للخبرية ، فالتقدير : ما انت الا تسير سيرا ، وانما انت تسير سيرا .

واذا امكنت الخبرية : بأن يكون المبتدأ ايضا مصدرا ، فحينئذ يجب الرفع ، نحو : ما سيرى الاسير شديد ، ونحو : انما سيرى سير سريع ، اذ التقدير خلاف الأصل وغير محتاج اليه .

(و) الخامس : موضع وقع فيه المفعول المطلق مكررا ، وعامله خبر عن المبتدأ لا يمكن جعل المصدر خبرا عنه ، لكونه ذاتا واسم عين

(نحو : زيد سيرا سيرا) ، والتقدير : تسير سيرا فحذف « تسير »
واقيم المكرر مقامه .

(و) السادس : موضع وقع فيه المفعول المطلق بعد جملة مشتملة
على اسم بمعناه ، وصاحبه - اي : الذي قام به - معناه ، ويكون
المصدر علاجيا ، اي : من افعال الجوارح ، ويكون المراد به التشبيه
نحو : (مررت به فاذا له صوت صوت حمار) ، فالمصدر الثاني وقع
بعد جملة مشتملة على ما ذكر ، وهو علاجي ، ومشبه به ، ولا يمكن
ان يعمل المصدر الأول فيه ، لأنه لا يحل محله فعل مع ان المصدرية
او ما ، لأن المعنى يأبى ذلك ، لأن المراد : انك مررت به في حال
التصويت ، لا انه احدث التصويت حال مرورك به .

و اذا لم يصلح للعمل فيه : تميز ان يقدر له عامل ، فالتقدير
له صوت يصوت كصوت حمار .

(و) السابع : موضع وقع فيه المفعول المطلق مثنى مضاف ، (نحو :
لبيك) اصله : الب لك البابين ، اي : اقيم لخدمتك وامتنال امرك
ولا ابرح عن مكاني اقامة كثيرة متتالية ، فحذف الفعل واقيم المصدر
مقامه ، ورد الى الثلاثي بحذف ما زيد فيه لباب الافعال ، ثم حذف
حرف الجر من المفعول ، اعنى : من « لك » واضيف المصدر اليه . فصار
لبيك . ويجوز ان يكون من لب بالمكان ، بمعنى : الب ، فلا زائد فيه
حتى يحذف .

هذا ما هو المشهور بينهم : من كونه تشبیه للتكثير ، وقال بعضهم :
انه مفرد ، اصله : لبي بوزن - فعلى - قلبت الفه ياء في الاضافة ،

كانتقلاب الف لدى ، وعلى ، والى .

ورد : بأنه لو كان مفردا جاريا مجري مازكر ، لم تنقلب الفه
الامع المضمر ، كلدی واخويه ، وقد وجد قلبها في قوله :

دعوت لما نأبني مسور فلبى فلبى یدی مسور

(و) اما (سعديك) ، فهو : مثل لبیک في المعنى والاعلال والأقوال
فتدبر جيدا . قيل : لا يستعمل سعديك الا بعد لبیک ، لأن لبیک
هي الأصل في الإجابة ، وسعديك كالتأكيد له ، وسيأتي بعض الكلام
فيهما وفي اخواتهما في - باب المضاف اليه - انشاء الله تعالى .

المفعول له

(الثالث) مما يرد منصوبا لاغير : (المفعول له) ، وقد يسمى
المفعول لاجله ، او من أجله ، (وهو) الاسم (المنصوب بفعل)
مذكور او مقدر ، كتأديبا - في جواب - لم ضربت ؟ (فعل)
ذلك الفعل (لتحصيله) وايجاده بعد ان لم يكن حاصلًا وموجودا ،
(او) بسبب (حصوله) ووجوده قبل الفعل .

فالاول : (نحو : ضربته تأديبا) ، لان الفعل اعنى : الضرب فعل
لغصد تحصيله ووجوده ، اذ التأديب لم يكن حاصلًا وموجودا قبل الضرب ،
بل انما يحصل ويوجد بالضرب وبعده ، ويسمى هذا القسم : « تحصيليا ،
ولأجله » .

(و) الثاني نحو : (قعدت عن الحرب جبنا) ، فإن الفعل اعنى :
القعود عن الحرب فعل بسبب حصول الجبن ووجوده قبل القعود عن

الحرب ، ويسمى هذا القسم : « حصوليا ، ومن اجله ، (ويشترط) في نصبه ثلاثة امور : الأول : (كونه مصدرا) ، والثاني : كونه (متحدا بعامله) ، اى : مع عامله (وقتا) ، بأن يكون زمانهما واحدا ، كالمثال الأول ، اويكون زمان الفعل بعض زمان المصدر ، كالمثال الثاني ، او بالعكس ، نحو : شهدت الحرب اصلاحا بين الفريقين ، (و) الثالث : كونه متحدا مع عامله (فاعلا) .

وان شرط من هذه الشروط الثلاثة فقد : يجب جره بحرف من الحروف المعجمة للتعليل ، (ومن ثم) - بفتح التاء - المثلثة ، اى : من هنا ، اى : من اجل اشتراط النصب بهذه الامور الثلاثة : (جيء باللام - في نحو - : « والأرض وضعها للأنام ») لفقدان المصدرية ، (و) في نحو : (تهيأت للمسفر) ، لفقدان الاتحاد في الوقت ، لأن زمن التهيؤ غير زمن السفر ، (و) في نحو : (جئتك لمجيئك اياى) ، لفقدان الاتحاد في الفاعل .

(تنبيه) : ظاهر المتن : ان الامور الثلاثة المذكورة شرط نصب المفعول له ، لاشترط كون الاسم مفعولا له ، فالمجرور في الأمثلة الثلاث عنده مفعول له ، كما هو مذهب ابن الحاجب ، خلافا لما عليه المشهور ، فتأمل .

المفعول معه

(الرابع) مما يرد منصوبا لاغير : (المفعول معه) ، اى : الذى حصل الفعل ووجد بمصاحبه ، سواء كانت المصاحبة بسبب كون الفاعل

مصاحبا له في صدور الفعل عنه ، كالمثال الاول من الامثلة الآتية فان المتكلم يكون مصاحبا لزيد حين صدور السير عنه .

ام كانت المصاحبة بسبب كون المفعول مصاحبا له في وقوع الفعل عليه ، نحو : كفاك وزيدا درهم ، فان المخاطب يكون مصاحبا لزيد في وقوع الكفاية عليه ، هنكذا مثل بعضهم ، وفيه مناقشة ، يظهر وجهه من وجوب العطف في المثال الاخير من الامثلة الآتية .

(وهو) الاسم (المذكور بعد واو المعية) ، اى : واو تقع في موقع لفظة مع ، بأن تدل على مشاركة الفاعل او المفعول لدخولها في الفعل في زمان واحد ، كالأمثلة الآتية او مع مكان واحد - ايضا -
نحو : لو تركت الناقة وفصيلتها لرضعتها ، فتدبر .

وهذا بخلاف واو العاطفة ، فانها لادلالة لها على هذا المعنى ، وانما وضع الواو موضع مع لتكونها اخصر ، واصلمها واو العطف التي فيها معنى الجمع ، فناسب بهذا معنى المعية ، قال ابن هشام : ان واو المعية لم يأت في القرآن ، اما قوله : (لمصاحبة معمول عامله) فقد اتضح تمام الوضوح بما تقدم .

(واعلم) : انه اختلف في العامل الناصب للمفعول معه على اقوال ، ذكرناها في « المكررات » منها : ما هو الظاهر من المتن ، من ان العامل فيه هو الفعل المتقدم على الواو ، سواء كان مذكورا كالمثال الأول والثالث من الامثلة الآتية ، او مقدرًا كثنانها .

(و) لكون اصل الواو الداخلة على هذا المفعول واو العطف : (لا يتقدم) هذا المفعول (على عامله) ، بخلاف سائر المفاعيل . فلا يقال في

- (نحو : سرت وزيدا) - : زيدا سرت ، لان ما بعد الواو باعتبارها اصلها : يجب ان يكون تابعا لامتيوعا .

فان قلت : قد جاء من كلامهم نحو : (مالك وزيداً) ، ولافعل فيه مقدما علي الواو يكون عاملا فيما بعدها ، فبطل ما قرر من ان العامل فيه هو الفعل المتقدم .

قلت : لما كان لفظة « ما » استفهامية انكارية ، والاستفهام يناسب الفعل ، قدروا بعدها فعلا ، فالتقدير . ما تصنع وزيدا .

- (و) اعلم : انه قد يقع بين المتصاحبين فاصل ، نحو : (جئت انا وزيد) ، (و) اذا عرفت ما قررنا لك فاعلم : ان (العطف في) المثالين (الاولين قبيح) او ممتنع ، لما يأتي في باب عطف النسق : من انه لا يحسن ، بل قيل : يمتنع العطف على الضمير المرفوع المتصل ، بارزا كان او مستترا ، الامع الفصل ، ويأتي تفصيل ذلك مع وجه القبح او الامتناع ، في ثلثي الأولين هناك - انشاء الله تعالى - .

(و) العطف (في) المثال (الأخير سائغ) ، اي : جائز ، لما يفهم مما يذكر في عين هذا المثال في الموضوع المذكور : من انه اذا وجد الفصل بين الضمير المرفوع المتصل وما بعد الواو ، يجوز الأمران ، اي : العطف والنصب على المفعولية ، فراجع ذلك المقام حتى يتضح لك المراد .

(و) العطف (في نحو : ضربت زيدا وعمرا واجب) ، لأن الأصل في واو المعية - كما قلنا - العطف ، وانما يعدل عن اصلها للتنصيص على المعية والمصاحبة ، وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص بالنصب على المعية والمصاحبة ، لكون النصب في العطف الذي هو الأصل

أظهر وأدل ، فيجب الحمل على الأصل .
وكذلك يجب العطف في نحو : تشارك زيد وعمرو ، لافتقاره الى
فاعلين بمادته بل بهيئته ، كما بين في علم التصريف .

المفعول فيه

(الخامس) مما يرد منصوبا لا غير : (المفعول فيه ، وهو)
ثلاثة اقسام :

لأنه اما (اسم زمان) مطلقا ، مبهما كان : كحيناً ومدة ، والضابط
فيه : ان لا يقع جوابا لمتى ولالكم ، او محدودا : بأن يكون مختصا
كيوم الخميس ، واول الشهر ، والضابط فيه : ان يقع جوابا لمتى ،
او محدودا ، نحو : يومين ، او ثلاثة اسابيع ، والضابط فيه : ان يقع
جوابا لكم .

(او) اسم (مسكن مبهم) فقط ، كالجہات الست ، فانها لاتمتعین
بالإضافة ، فان يسار زيد مثلا يتناول جميع ما يقابل يساره الى انقطاع
الأرض ، بل الى آخر تلك الجهة ، فيكون مبهما وان اضيف ، وقس
عليه سائر الجهات .

وانما همموا الزمان دون المكان : لأن المبهم من الزمان جزء من
اجزاء معنى الفعل ، فيصح ان يقع معمولا له ومنصوبا به بلا واسطة
حرف جر ، كالمصدر اي : المفعول المطلق .

وحمل عليه الزمان المعين ، اي : المحدود والمعدود ، لاشتراكهما
معه في الزمانية .

وأما المكان : فحمل المبهم منه على الزمان المبهم ، لاشتراكهما في
صفة الإبهام ، بخلاف المكان المعين ، فإنه لم يحمل عليه لاختلافهما
ذاتا وصفة ، ولنعم ما قيل في المقام بالفارسية :

ظرف زمان مبهم ومحدودي قابل نصبت بتقدير في

ليك مكان إنچه معين بود چاره دراونست بجز ذکر في

(او) ما نزل (بمنزلة أحدهما) ، اي : الزمان والمكان المبهم
وكل واحد من أقسام المفعول فيه (منصوب بفعل) ، اي : بمصدر
اي : يحدث (فعل فيه) ، اي : في المفعول فيه ، (نحو : جئت
يوم الجمعة) ، مثال لاسم الزمان المعين ، وأما الزمان المبهم : فنحو
صمت حيناً وافتطرت مدة ، (و) اما عشرين في قوله : (سرت عشرين
يوماً) ، فهو مثال لما نزل منزلة الزمان ، (و) هو في قوله : سرت
(عشرين فرسخاً) ، مثال لما نزل منزلة المكان ، والوجه فيهما :
ان التمييز يبين المميز ويرفع الإبهام عن ذاته ، ففي المثال الأول يعلم
ان المراد من عشرين « الأيام » وفي الثاني يعلم : ان المراد منه
« الفراسخ » فتدبر جيداً .

وأما نحو : (دخلت الدار) ، وسكنت البيت ، ونزلت المدرسة
وأمثالها من امكانة المعينة الواقعة بعد دخلت وما يقاربه : (فمفعول به
على الأصح) عنده ، فيدخل في القسم السادس الآتي ، وأما الأصح
عند غيره : فهو لكثرة استعماله لا لإبهامه « مفعول فيه » لأنه وان
كان الأصح لكونه معينا استعماله بحرف الجر ، لكنه حذف لكثرة
الاستعمال ، وانتصب على المفعول فيه . وأما على مختار المتن : فانتصابه

على التوسع بإسقاط الخافض بدعوى : ان الأصل دخلت في الدار ،
وسكنت في البيت ، ونزلت في المدرسة ، فلما حذف الخافض نصب على
المفعول به توسعا ، كما يحذف الجار وينتصب ما بعده في نحو: تمررون
الديار ، فليس الانتصاب على المفعول فيه ، فانه لا يطرده عمل سائر
الأفعال في الدار والبيت ونحوهما على المفعول فيه ، لا يقال : صلبيت
الدار ، ولا نمت البيت ، فتأمل جيدا .

المنصوب بنزع الخافض

(السادس) مما يرد منصوبا لا غير : الاسم (المنصوب بنزع الخافض)
اي : المنصوب بإسقاط الجار توسعا ، (وهو) اي : المنصوب بنزع
الخافض : (الاسم الصريح) ، كالمثال الأخير الآتي ، والأمثلة المتقدمة
اعني : دخلت الدار واشباهه ، (او) الاسم (المؤول) كالمثالين الأولين
الآتين ، (المنصوب بفعل لازم بتقدير حرف الجر ،) في كونه منصوبا
خلاف يأتي ، قال ابن هشام - في تعداد الامور التي يتعدى بها الفعل
القاصر - ما نصه : السابع : اسقاط الجار توسعا ، نحو : د ولـكن
لاتواعدوهن سراً ، اي : علي سر ، اي : علي نكاح ، انتهى .
(وهو) اي : النصب بتقدير حرف الجر ، ثلاثة اقسام :
الأول : ما هو (قياسي) ، وذلك : (مع ان) الناصبة المصدرية
(وأن) المشددة المفتوحة مع امن اللبس ، فالاول (نحو : اوعجبتم
ان جائكم ذكر من ربكم) ، اي : عن امر ربكم ، ونحو: «ترغبون
ان تنكحوهن» اي في ان ، او عن ان ، علي خلاف في ذلك بين المفسرين .
فان قلت : معنى ترغبون المتعدى بفي : تريدون ، والمتعدى بعن

لا تتريدون ، فمع احتمال كل واحد من التقديرين : يلزم اللبس ، فكيف ذلك ؟؟

قلت : ذكرنا الجواب عن ذلك في « المكررات » في آخر بحث تمضى الفعل ولزومه ، فراجع هناك .

(و) الثاني نحو : (عجبت ان زيدا قائم) ، اي : من ان ، ومحل ان وان حينئذ نصب عند سيبويه والقراء ، وجر عند الخليل والكسائي ، بناء على ما نقله السيوطي ، خلافا لما قاله الأزهرى من ان محلهما عند الخليل - ايضا - نصب .

(و) القسم الثاني : ما هو (سماعي) مختص بالشعر فقط ، نحو قوله :

وما زرت ليلى ان تكون حبيبة الي ولاين بها انا طالبه
اي : لأن تكون ، بدليل جر المعطوف عليه ، اعني : دين . وبه استدل القائل : بأن محل ان وان جر بعد الحذف .

والقسم الثالث : ما هو سماعي (في غير ذلك) ، اي : في غير إن وأن ، وفي غير الشعر ، (نحو : ذهب الى الشام) ، ونحو : دخلت الدار .

الحال

(السابع) مما يرد منصوبا لا غير : (الحال) ، عينها منقلبة عن الواو ، بدليل جمعها على احوال ، وتصغيرها حويلة ، واشتقاقها من التحول بمعنى الخنقل ، قال في - المصباح - : الحال صفة الشيء

يذكر ويؤنث . فيقال : حال حسن ، وحال حسنة ، وقد يؤنث
بالباء فيقال : حالة ، انتهى .

وقال بعض المحققين : الحال بالتذكير ، ويجوز في الضمير العائد
عليها : التذكير والتأنيث ، وفي لفظها كذلك ، لكن الراجح في
اللفظ التذكير ، وفي المعنى التأنيث .

(وهي) ، اي : الحال في اصطلاح النحويين : (الصفة) ، كالعدة
وزنا واعلا لا ، قال في - المصباح - : يقال : هو مأخوذ من قولهم
وصف الثوب الجسم ، اذا ظهر حاله ، وبين هيئته ، انتهى .

وهو كذلك بدليل قوله : (المبينة للمبيئة) ، قال في - المصباح - :
المبيئة الحالة ، الظاهر والمفهوم من كلام التفتازاني : انها اعم من ذلك
وهذا نصه : المبيئة والعرض متقاربا المفهوم ، الا ان العرض يقال
باعتبار حلوله ، والمبيئة باعتبار حصوله ، انتهى .

وقوله : (غير نعت) ، حال اي : حال كون تلك الصفة المبينة
للمبيئة : غير نعت ، والمقصود منه : اخراج الصفة الاصطلاحية ، اي
النعت ، واما بيان سائر القيود طردا وعكسا : فاعمصنا عنه لأنه يحتاج
الى بسط في الكلام ، وهو خارج عن مقتضى المقام .

(ويشترط) ، اي : يجب (تنكيرها) ، لان الغالب كونها مشتقة
وصاحبها معرفة ، فيجب تنكيرها : لئلا يتوهم كونها نعتا اذا
كان صاحبها منصوبا ، وحمل غيره عليه ، ولان النكرة اصل ، والعرض
منه وهو تقييد العامل ، يحصل بها ، فالتعريف زائد مستغنى عنه ،
فان عرف لفظا ، نحو : لا إله الا الله وحده ، فاعتقد تنكيره ،

اى : اوله بنكرة ، فوحده حال من الله ، وهو مصدر معرفة لفظا بسبب الاضافة الى الضمير ، فيؤول بنكرة من لفظه ، اى : متوحدا او من معناه ، اى : متفردا او فردا ، وفي المقام كلام ذكرناه في « المكررات » .

(والاعلَب) استعمالا : (كونها منتقلة) لاثباته لازمة ، وذلك لما تقدم : من ان اشتقاقها من التحول بمعنى النقل ، نحو : جاء زيد راكبا ، فالركوب حال غير ثابتة له دائما .

والاعلَب ايضا كونها (مشتقة) ، كالمثال المتقدم فتطابق صاحبها كالنعت ، الا فى الاعراب والتعريف ، لانها واجبة النصب والتنكير . فان كانت رافعة لظاهر مضاف الى ضمير صاحبها : فالعبرة في التذكير والتأنيث ، والافراد بذلك الظاهر ، كما فى النعت ، فتقول : جاء زيد ضاحكة امه ، وجاءت هند ضاحكا ابوها .

والاعلَب - ايضا - كونها (مقارنة لعاملها) ، لانها كما اشرنا آنفا قيد لعاملها . فان كان العامل ماضيا : كان الحال - ايضا - ماضيا بحسب المعنى ، وان كان حالا ؛ كان حالا ، وان كان مستقبلا كان مستقبلا .

(وقد تكون) الحال (ثابتة) لازمة لعلاقة بينها وبين صاحبها او عاملها ، عادة او طبعا او عقلا وذلك فى خمسة مواضع :
الاول ان تكون مؤكدة لمضمون جملة قبلها ، نحو : زيد ابوك عطوفا ، فان الابوة ملازمة للعطف عادة .

والثاني : ان تكون مؤكدة لصاحبها ، نحو : لا آمن من فى الارض

جميعاً ، فان العموم ملازم للاجماع طبعاً .

والثالث : ان تكون مؤكدة لعاملها ، نحو : « يوم ابعث حياً ، فان البعث ملازم للحياة عقلاً ، ومنه فتبسم ضاحكاً ، ولا تمشوا في الارض مفسدين .

والرابع : ان يدل عاملها على تجدد ذات صاحبها وحدثه ، نحو « خلق الله الزرافة يديها اطول من رجلها ، فيديها بدل من الزرافة بدل بعض من كل ، واطول حال لازمة من يديها ، والعامل فيها : خلق ، وهو يدل على تجدد المخلوق وحدثه .

واما الموضوع الخامس : فلا ضابط له يعرف بذلك ، بل مرجعه الى السماع ، نحو قوله تعالى : « شهد الله انه لا اله الا هو والملائكة واولوا العلم قائماً بالقسط ، فقائماً حال لازمة من فاعل - شهد - وهو الله تعالى .

(و) قد تكون الحال (جامدة) ، وذلك في عشرة مواضع ، نذكرها اجمالاً والتفصيل في « المكررات » .

الاول : في السعر بالمهملة ، اى : في تعيين قيمة شيء ، نحو : هذا العنب بعه مدا بدرهم ، فمدا حال جامدة للضمير قبله ، اى : مسعراً .

الثانى : فيما يدل على مفاعلة ، نحو : هذا العنب بعه ليداً يدا بيد ، فيبدأ حال جامدة عن الفاعل والمفعول ، اى متقابلين ، اى : نقداً لانسيئة .

الثالث : في الدال على التشبيه ، نحو : كرر زيد اسد ، اى : كاسد في الشجاعة

او مثل اسد فيها .

الرابع : في الدال على الترتيب ، نحو : تعلم الحساب بابا بابا . اي : مرتبا ، بان يتعلم المخاطب او لا الجمع - مع ، ثم التفريق ، ثم الضرب ، ثم التفريق ، هذه الأربعة يكثر استعمالها ، لانها يؤول بالمشقق بلا تكلف ، بخلاف الستة الباقية ، فانها لا تؤول بالمشقق الا بتكلف زائد ، بل قيل : انها لا تؤول اصلا ، خلافا لظاهر قولهم في تعريف الحال : انها صفة ، وكيف كان فالأول من الستة : فيما كان الحال موصوفا بصفة ، نحو : « فتمثل لها بشرا سويا ، فبشرا حال جامدة من فاعل تمثل ، ويسمى هذا الحال : « موطئة » - بكسر الطاء - وقد ذكرنا وجه تسميتها بذلك في اوائل الجزء الأول من « المكررات » .

والثاني : فيما كان دالا على عدد ذي الحال ، نحو : « فتمت ميقات ربه اربعين ليلة » فاربعين حال من الفاعل ، اعنى : ميقات ، وليلا تمييز لأربعين ، هذا وفي المثل مناقشة ذكرناها في « المكررات » .

والثالث : فيما كان شيئا واحدا مفضلا ومفضلا عليه باعتبارين ، نحو : هذا بسر الطيب منه رطبا فبسر أو رطبا حالان جامدتان ، والمراد تفضيل التمر : باعتبار كونه بسرا ، على نفسه : باعتبار كونه رطبا ، وهما شيء واحد ، صدقا . والرابع : فيما كان الحال نوعا لصاحبه ، نحو : هذا مالك ذهباً ، فذهبا حال من المال ونوع منه .

والخامس : فيما كان فرعا لصاحبه ، نحو : هذا حديدك خاتما ، فخاتما حال من الحديد وفرع له .

السادس : فيما كان الحال اصلا له ، نحو : هذا خاتمك حديدا ،

فحديدا حال من الخاتم واصل له فتلك عشرة كاملة ، يأتي الحال فيها جامدة .
 (و) قد تكون الحال (مقدرة) ، وهي المستقبلة ، اى : التى يكون
 زمانها بعد زمان عامله ، فلا يقرن زمانها بزمانه الا فى النية والتقدير ،
 نحو : جاء زيد معه صقر صائدا به غدا ، اى : مقدر : اى ناويا
 حين المجيء الصيد به غدا ، وقد اوضحناه فى اوائل الجزء الاول من
 « المتكررات » .

(والاصل) فى الحال (تاخرها عن صاحبها) ، لأنها بمنزلة الوصف
 والخبر لصاحبها .

(ويجب) تأخرها عن صاحبها (ان كان) صاحبها (مجرورا) بحرف ،
 كمررت بهند جالسة فجالسة حال من هند ، فيجب تأخرها عنها ، ولا يجوز
 تقديمها عليها ، لأن تعلق العامل بالحال فى الـرتبة الثانية من تعلقه
 بصاحبها ، فحقه اذا تعدى لصاحبها بواسطة حرف الجر : ان يتعدى الى
 الحال - ايضا - بتلك الوسطة ، لكن منع من ذلك : لأن الفعل
 لا يتعدى بحرف جر واحد الى شيئين ، فجمعوا عوضا عن الاشتراك فى
 الوسطة : التزام التأخر ، وفى المسألة كلام ذكرناه فى « المتكررات »
 مع تعليلين آخرين .

(ويومتنع) تأخرها عن صاحبها ، فيجب تقديمها عليه (ان كان)
 صاحبها (نكرة محضة) ، اى : غير مخصصة بواحد من مسوغات
 الابتداء بالنكرة ، التى تقدم فى بابه ، وانما يجب تقديمها حينئذ ليتخصص
 صاحبها بالنكرة ، لان الحال وصاحبها بمنزلة المبتدأ والخبر ، فكما
 لا يجوز الابتداء بالنكرة الا بمخصص كذلك : لا يجوز كون ذى الحال

نكرة الایمخصص ، والتقديم من جملة المخصصات ، وعمل بعضهم وجوب التقديم بدفع الالتباس الحال بالصفة في صورة نصب صاحبها ، وحمل غيرها عليها طرداً للباب ، نحو : جاءني راكباً رجل ، (وهو) ای : كون صاحبها نكرة محضة غير مخصصة بواحد من مسوغات الابتداء بالنكرة : (قليل) ، والاكثر كون صاحبها نكرة مخصصة بواحد من المسوغات ، فلا يحتاج الى مخصص آخر ، فلا يمتنع تأخر الحال عنه ، وذلك : ككون صاحبها النكرة بعد نفي او مضاهيه ، وهو النهي والاستفهام ، نحو : ما أملكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم ، ونحو : لا يبلغ امرء على امرء مستسهلاً ، ونحو : هل اتاك رجل راكباً ، وككونه نكرة موصوفة ، نحو : جائني رجل نجفی عادلاً ، او مضافة ، نحو : د في اربعة ايام سواء للسائلين ، .

وقد يقع صاحب الحال نكرة من غير وجود شيء بما ذكر نظير ما تقدم في الابتداء بالنكرة ، ومنه : صلى رسول الله جالساً وصلى وراءه قوم قياماً ، هذا ولكن قال الازهري : وذهب بعضهم الى عدم الاستدلال بالحديث ، لاحتمال كونه مروياً بالمعنى ، انتهى :

(ويجب تقديمها) ، ای : الحال (على العامل ، ان كان لها) ای : للحال (الصدر ، نحو : كيف جاء زيد) ای : في أي حال ، او على أي : حال جاء زيد ، ونحو : أراكبا جاء زيد .

(ولا تجيء) الحال (عن المضاف اليه) ، لأن المضاف اليه معمول للمضاف او حرف الجر او الاضافة ، وشيء من ذلك لا يعمل في الحال فلا يحصل اتحاد عامل الحال وصاحبها ، (الا) في صور ثلاث ، يحصل فيها الاتحاد ولو تنزيلاً

الاولى : (اذا صح قيامه) ، اى : المضاف اليه (مقام المضاف) .
 وذلك : بأن يكون المضاف مثل جزء المضاف اليه وبمنزلته ، لشدة
 الاتصال بينهما عقلا ، كقوله تعالى : « بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا »
 فحنيفا حال من المضاف اليه ، اعنى : ابراهيم ، والعامل في المضاف
 - وهو نتبع - كأنه عامل في ابراهيم ، لشدة اتصال ملة كل نبي به .
 والثانية : (او كان المضاف بمضه) ، اى : بعض المضاف اليه
 حقيقة وحسا ، (نحو : اعجبني وجه هند راكبة) ، فراكبة حال من
 هند المضاف اليه وجه ، والوجه جزء من المضاف اليه حقيقة وحسا ،
 فالعامل في الوجه - وهو اعجبني - كأنه عامل في هند ، لشدة اتصال
 الجزء بالكل حسا .

والثالثة : (او كان) المضاف (عاملا في) المضاف اليه و (الحال)
 معا ، (نحو : اعجبني ذهابك مسرعا) ، فمسرعا حال من الكاف ،
 والعامل فيه وفي مسرعا : الذهاب ، فالعامل فيهما واحد حقيقة .

التمييز

النوع (الثامن) مما يرد منصوبا لاغير : (التمييز) ، ويسمى مميذا
 ومفسرا ومبينا - ايضا - كما انه قد يسمى بالتيين والتفسير - ايضا -
 والكل بمعنى واحد .

(وهو) اى : التمييز في اللغة ، مصدر « ميز » : اذا خلص شيئا
 من شيء ، وفرق بين متشابهين ، وفي - الاصطلاح - : الاسم (النكرة
 الراجعة للابهام المستقر) في التمييز ، وهو اى : التمييز على قسمين :

الاول : ما يرفع الابهام (عن ذات) ، والثانى . (او عن نسبة)
 قامة او ناقصة - كما يأتى - (ويفترق التمييز عن الحال) باوور سبعة
 - كما في المغنى - ذكر في المتن ثلاثة منها .

الأول : (بأغلبية جموده) ، اى : التمييز ، بخلاف الحال ، فان
 الأغلب فيها الاشتقاق ، وقد يتما كسان ، فتقع الحال جامدة - كما
 تقدم - ويقع التمييز مشتقا - كما يأتى - .

(و-) الثانى : (عدم مجيئه جملة) ، فهو لا يكون الا اسما مفردا ،
 بخلاف الحال : فانها تكون جملة ، كجاء زيد وهو ناوورحمة ،
 ونحو : جاء زيد يضحك ، وتكون ظرفا ، نحو : رأيت الهلال بين
 السحاب ، وجاراً ومجروراً ، نحو : فخرج على قومه في زينته .

(و) الثالث : (عدم جواز تقدمه على عامله) ، اسما كان العامل
 او فعلا ، اما الاسم : فبالاشتقاق ، فلا يقال : هندي درهما عشرون ،
 ولازيتا زطل ، لان العامل حينئذ اسم جامد ضعيف العدل ، مشابه للفعل
 مشابهة ضعيفة يأتى بيانها ، فلا يقوى ان يعمل فيما قبله .

اما الفعل : فانما هو اى : عدم جواز التقدم (على الأصح) من
 المذهبين ، لكونه من حيث المعنى فاع-لا للفعل ، لأن نحو : طاب
 زيد ابا ، معناه : طاب أبوه ، والفاعل لا يتقدم على الفعل ، فكذا
 ما هو بمعنى الفاعل ، وقيل : لأن التمييز كالنعت في الايضاح . والنعت
 لا يتقدم على عامله فكذلك ما اشبهه .

واما على غير الأصح من المذهبين : فيجوز التقديم ، كقوله :

انفسا تطيب بنيل الطنى وداعي المنون ينادى جهاراً

هذا كله في التمييز .

واما الحال : فتتقدم على عاملها ، نحو : « خشعا ابصارهم يخرجون »
ونحو قوله :

عدس مالعبار عليك حكومة نجوت وهذا تحمليين طليق
بناء على كون تحمليين حالا من المستتر في طليق ، بل قد يجب
تقدم الحال على عاملها - كما تقدم - هذه هي الثلاثة من السبعة ؛
والاربعة الباقية تطلب من محلها المذكور ، (فان كان) التمييز
(مشتقا) كالمثال الأخير في المتن - ويجيء بيانه - ونحو : طاب زيد
فارسا ، (احتمل) ذلك المشتق (الحال) ، اى : يصح ان يكون
ذلك المشتق حالا ، كما يصح ان يكون تمييزاً لاستقامة المعنى على
كلا الوجهين ، فمعنى المثال على التمييز : طاب زيد من حيث كونه فارسا
وعلى الحالية : حال كونه فارسا ولكن دخول من على المشتق نحو : قولهم عز
من قائل يؤيد التمييز ، لأنها تدخل على التمييز - كما يأتى - لا على الحال .
(والأول) من قسيمي التمييز : يرفع الأبهام (عن مقدار غالبا)
والمقدار : ما يعرف به قدر الشيء ، وهو اربعة اقسام :

الأول : العدد ، نحو : « أحد عشر كوكبا » .

الثانى : المساحة ، وهو تعيين ما في السطح او الجسم من ذراع ،

وجريب ومتر ونحوها ، نحو : عندى ذراع حريرا ، وجريب ارضا
ومتر خشبا ، وشبر خيطا .

والثالث : الكيل ، وهو ظرف معين عند كل طائفة بنحو خاص

كالجام ، والقصة ، والقفيز ، وشبهها ، نحو : عندى جام ماء ، وقصة
عسلا ، وقفيز حنطة .

والرابع : الوزن ، وهو ثقل معين عند كل طائفة بنحو خاص .

كالمن ، والحقة ، والكيلو ، والمثقال الشرعي ، والصيرفي ، نحو :
 عندي من تمرأ ، وحقة عسلا ، وكيلو سكرأ ، ومثقال ذهبأ ، ويظمر
 من الرضى : الحاق شبه المقدار بهذه الأربعة ، لأنه قال : والمقادير
 اما مقاييس مشهورة موضوعة ؛ ليعرف بها قدر الأشياء ، ثم قال : او
 مقاييس غير مشهورة ولا موضوعة للتقدير ، كقوالك : ملأ الأرض ذهبأ
 وقوالك عندي مثل زيد رجلا ، انتهى :

(والخفض) اى : جر التمييز باضافة المقدار وشبهه مطلقا جائز
 لما يأتي . لكنه (قليل) عنده ، واما عند غيره : فغية تفصيل ، خلاصة
 انه ان كان المقدار او شبهة تاما بالتنوين او بنون التثنية ، جاز كثيراً
 خفض التمييز باضافة المقدار وشبهه اليه ، اضافة بيانية ، باسقاط التنوين
 ونون التثنية .

وانما جاز الخفض كثيراً لوصول الغرض ، وهو رفع الإبهام بالاضافة
 مع التخفيف بحذف التنوين ونون التثنية ، نحو : رطل زيت ، ومنوا
 سمن ، وان لم يكن المقدار وشبهه تاما بالتنوين ونون التثنية : بأن
 يكون تاما بنون الجمع او الاضافة : فحينئذ الخفض قليل في نون
 الجمع فقط ، نحو : عشر ودرهم ، اما في الاضافة فلا ، وذلك : لئلا يلزم
 اضافة المضاف وانما قل في نون الجمع ، لأنه قد يضاف الى غير التمييز اتفاقاً .

نحو : عش-ريك وعشرى رمضان ، اى : يوم العشرين منه ، فلو
 اضيف الى التمييز : لزم الالتباس في نحو المثال الثانى ، لأنه لا يعلم
 منذ اضافة عشرين الى رمضان : انه اراد عشرين رمضان من عشرين
 سنة ، او اراد يوم العشرين ، فلذلك قالوا : الخفض قليل في صورة

الالتباس وغيرها طرداً للباب ، ويأتى بعض الكلام فيه في - باب أسماء العدر - ان ساعدنا التوفيق انشاء الله تعالى .

واما قوله : (وعن غيره قليلا) ، فهو عطف على قوله : عن مقدار اى : القسم الاول من قسمي التمييز ، كما يرفع الابهام عن المقدار وشبهة ، كذلك يرفعه عن غير المقدار وشبهه (قليلا ، والخفض) اى : جن التمييز باضافة غير المقدار اليه (كثير) عنده ، وأكثر عند غيره ، فالنصب فيه قليل او اقل ، وذلك : لما تقدم من حصول الغرض بالخفض مع الخفة ، ولقصور غير المقدار عن طلب التمييز ، لان الاصل في المبهمات المقادير وشبهها ، واما غيرها فليس بهذه المشابة .

(والثانى) من قسمي التمييز : : يرفع الابهام (عن نسبة) تامة حاصلة (في جملة ، او) عن نسبة ناقصة حاصلة في (نحوها) ، اى : نحو الجملة ، اى : ما شابه الجملة ، كاسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ، ونحوها . (او) حاصلة في (اضافة ، نحو : رطل زيتا) ، مثال للمقدار ، (وخاتم فضة) ، مثال لغير المقدار ، (واشتمل الرأس شيئا) ، مثال للجملة ، اما مثال ما شابه الجملة : فنحو الحوض ممتليء ماء ، (ولله دره فارسا) ، مثال للاضافة ، لان الابهام في اضافة الدر الى الضمير قال الرضى : الدر في الاصل : ما يدثر ، اى : ما ينزل من الضرع من اللبن ، ومن القيم من المطر ، وهو كناية عن فعل الممدوح الصادر عنه ، وانما نسب فعله اليه تعالى : قصدا للتعجب منه ، لان الله تعالى منشيء العجائب ، وكل شيء عجيب يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ، ويضيفونه اليه ، فمعنى : لله دره ، ما اعجب فعله ، انتهى . والفارس اسم فاعل من الفراسة - بالفتح - مصدر

فرس - بالضم - اى : حاذق بأمر الخيل ، واما الفراسة - بالكسر - من التفرس ، ومنه قوله (ص) : « اتقوا فراسة المؤمن » فانه ينظر بنور الله .

والعامل (الناصب) للمقسم الاول من التمييز ، اى : (لمبين الذات هي) اى : نفس الذات ، سواء كانت تملك الذات العامل في التمييز مقداراً ، او غيره .

وانما عمل الذات في التمييز : لان الاسم المبهم اذا تم بأحد الأشياء الأربعة ، اعني : النونين ، ونوني التثنية والجمع ، والاضافة ، شابه الفعل اذا تم بالفاعل وصار به كلاماً تاماً ، فيشابه التمييز الآتى بعده المفعول لوقوعه بعد تمام الاسم ، كما ان المفعول حقه ان يقع بعد تمام الكلام ، فينصبه ذلك الاسم المبهم التام قبله ، طشاً بهته بالفعل التام بفاعله ، وهذه الاشياء انما قامت مقام الفاعل : لكونها في آخر الاسم ، كما كان الفاعل عقيب الفعل ، بخلاف لام التعريف الداخلة على أول الاسم ، لانها وان كان يتم بها الاسم ، لكن الاسم المعلوم بها لا يعمل في التمييز ، فلا يقال : عندي المن تمر ، وليعلم : ان معنى تمام الاسم : ان يكون على حالة لا يمكن اضافته معها ، والاسم مستحيل الاضافة مع اللام والنونين ، ونوني التثنية والجمع ، ومع الاضافة لان المضاف لا يضاف ثانياً ، فتأمل . فالناصب « لزيتا » في المثال الاول في المتن هو : « رطل » وقس عليه المثال الثاني .

(و) العامل الناصب للمقسم الثاني من التمييز ، اى : (لمبين النسبة هو المسند من فعل) ، نحو : « اشتعل » في المثال الثالث ، (او شبهه) نحو : « مملىء » في المثال الذى ذكرناه ، ونحو : « الدر » في المثال

الآخر . لانه كناية عن المصدر ، اى : الفعل والعمل ، فتنبيه .

المضاف اليه

(النوع الثالث) من المعربات : (مايرد مجروراً لا غير ، وهو اثنان) اى : قسمان .

القسم^١ (الأول : المضاف اليه ، وهو ما) اى : اسم حقيقة او حكما ليشمل الجمل التي يضاف اليها : (نسب اليه شيء بواسطة حرف جرمقدر) حال كون ذلك الحرف : (مرادا) معنى ومملا ، بحيث يبقى أثره وهو الجر ، كضرب اليوم ، بخلاف صمت يوم الجمعة ، فان يوم الجمعة : لم يقدر فيه حرف الجر ، اعني : « في » الامعنى فقط ، فليس مراداً مملا ، والا انجر ، وليعلم : ان ظاهر هذا التعريف بقريفة ما يأتي : انه تعريف لكلا قسمي الاضافة ، وهذا مخالف لما عليه معظم القوم ، لأنهم ليسوا قائلين بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية فتصحيح التعريف يحتاج الى بسط كلام لا يناسبة المقام .

واعلم : ان الغالب في الأسماء ان تكون صالحة للاضافة والافراد كثوب ، وغلام ، وفرس ، ونحوها ، فتارة تضاف كثوب زيد طويل وتارة لاتضاف ، نحو : عندي ثوب .

(ويمتنع اضافة) بعضها ، اى : (المضممرات ، واسماء الاشارة واسماء الاستفهام ، واسماء الشرط ، والموصولات) ، وسياتي تفصيل جملة من هذه المذكورات في باب المبنيات ، وبعضها الآخر في باب الجوازم ، وشرط منها في حديقة المفردات - انشاء الله تعالى - وانما لم تضاف هذه المذكورات : لملازمة المضممرات واسماء الاشارة والموصولات

للتعريف ، ولشباهاة عامة المذكورات بالحروف - كما يأتي في باب
المبنيات - والحرف لا يضاف فكذا ما يشبهها ، (سوى «اي» في الثلاثة)
اي : في «اي» الاستفهامية ، والشرطية ، والموصولة ، فانها تضاف ،
وذلك : لضعف الشبه فيها ، بما عارضه من افتقارها غالباً الى مفرد
مضاف اليه ، ويجهى امثلتها في حديقة المفردات .

(وبعض الأسماء يجب اضافتها اما الى) مطلق (الجمل) اسمية
كانت او فعلية ، (وهو) اي : ما يجب اضافتها الى مطلق الجمل ،
(اذ) نحو : « اذ انتم قليل » « اذ اذكروا اذ كنتم قليلا » وقد تقدم
في اوائل الكتاب ، في بحث مختصات الاسم ان اذ قد ينون : فيجوز
افرادها عن الاضافة ، بجمل النون عوضاً مما تضاف اليه نحو : « وانتم
حينئذ تمظرون » .

(وحيث) مع الباء ، مثلث الراء ، ومع الواو كذلك ، نحو :
جلست حيث زيد جالس ، و « من حيث امركم الله » وشذ اضافته
الى المفرد ، كقوله :

أما ترى حيث سهيل طالما نجما يضيء كالشهاب لامعا

(و) اما الى الجمل الفعلية فقط ، وهو (اذا) نحو : « من اذا
اعتلى ، اي : تواضع اذا تعاطم وتكبر ، واجاز الأخفش والكوفيون
وقوع المبتدأ بعدها ولم يسمع ، ونحو : « اذا السماء انشقت » من
باب « وان احد من المشركين استجارك » فالتقدير : اذا انشقت السماء
واما قوله :

اذا باهلى تحته حنظلية له ولد منها فذاك المدرع

فهو على اضمار كان ، فالتقدير : اذا كان باهلى تحته حنظلية

(او) يجب اضافتها (الى المفرد) المقابل للمجملة ، بقرينة قوله :

اما الى الجمل حال كون ذلك المفرد (ظاهرا ، او مضمرا ، وهو)
أي : ما يجب اضافتها الى المفرد : (كلا ، وكلتا) ، تقدم بيانهما
في بحث علائم الاعراب .

وليعلم : ان المضاف اليه فيهما يجب ان يكون معرفا ومثنى ، لفظا
ومعنى بلا تفرق بعطف ، نحو : جائني كلا الرجلين وكلتا المرأتين ،
او معنى فقط ، كقوله :

ان للخير وللشر مدى وكلا ذلك وجه وقيل

فذلك مفرد لفظا ، ومثنى معنى ، لأنه اشارة الى كل واحد
من الخير والشر ، فلا يضافان الى مفرد لفظا ومعنى ، فلا يقال : كلا
الرجل ، ولا كلتا المرأة ، ولا الى منكر ، فلا يقال : كلا رجلين
ولا كلتا امرأتين ، ولا للمفروق ، وشذ قوله :

كلا اخي وخليبي واجدي عضدا في النائبات والمام الملمات
(وعند) ، وهو : كما قال في - المصباح - : ظرف مكان ، ويكون
ظرف زمان اذا اضيف الى الزمان ، نحو : عند الصبح ، وعند طلوع الشمس
ويدخل عليه من حروف الجر « من » لا غير ، تقول : جئت من عنده
وكسر العين هو اللفظة الفصحى ، وتكلم بها اهل الفصاحة ، وحكى الفتح
والضم ، والأصل استعماله فيما حضر من اي قطر كان من اقطارك
او دنا منك ، وقد استعمل في غيره فتقول : عندي مال ، لما هو بحضرتك
ولما غاب عنك ، ضمن معنى الملك والسلطان على الشيء ، ومن هنا
استعمل في المعاني ، فيقال : عنده خير وما عنده شر ، لأن المعاني ليس
لها جهات ، ومنه قوله تعالى : « فان اتممت عشرا فمن عندك » اي :

من فضلك ، وتكون بمعنى الحكم ، فتقول : هذا عندي أفضل من هذا ، اي : في حكمي انتهى .

(ولدى) - بفتحين والفاء مقصورة - وفيها تسع لغات اخرى ،

لدى - بفتح فضة فسكون - ولدى بفتح فكة فسكون - ولدن -

بضم فسكون فكة - ولدن - بفتحين فسكون - ولد - بفتح

وسكون - ولد - بضم فسكون - ولد - بفتح فضة - ولت - بفتح

اللام وابدال الدال تاء - فقلك عشرة كاملة ، وهو كما قال في - المصباح -

ظرف مكان بمعنى « عند » الا انه لا يستعمل الا في الحاضر ، يقال :

لديه مال اذا كان حاضرا ، ولديه مال كذلك . وجاء « من لدنا

رسول » اي : من عندنا ، وقد يستعمل لدى في الزمان ، واذا اضيفت

الى مضمرة لم تقلب الالف في لغة بني الحرث بن كعب ، تسوية بين

الظاهر والمضمرة ، فيقال : لداه ولدك ، وعامة العرب تقلبها ياء ،

فتقول : لديك ولديه ، كأنهم فرقوا بين الظاهر والمضمرة : بأن المضمرة

لا يستقل بنفسه بل يحتاج الى ما يتصل به ، فنقلب لينصل به الضمير

ولدى اسم جامد لاحظ له في التصريف والاشتقاق ، فأشبه الحرف ،

نحو : اليه وأليك ، وعليه وهليك ، واما ثبوت الألف في نحو : رماه

وعصاه فعلا واسما ، فلأنه اعل مرة قبل الضمير فلا يعمل معه ، لأن

العرب لا تجمع اعلالين على حرف واحد ، انتهى . وهو مبنى الا في

لغة قيس ، وقد يفرد عن الاضافة ، فينصب بعده غدوة على التمييز

او التشبيه بالمفعول به ، او اضمار كان واسمها كقوله :

وما زال مهري مزجر الكلب فيهم لدن غدوة حتى دنت لغروب

وفيه كلام ذكرناه في « المكررات » .

(وسوى) - بكسرة فمّوحة ، والّف مقصورة - وفيها ثلاث لغات اخرى ، وهي : سواء - بالضبط المتّقدم والّف ممدودة - وسوى - بضمّة فمّوحة والّف مقصورة - وسواء - بفتحّين والّف ممدودة - وهو بجميع هذه اللغات بمعنى غير ، نحو : جائئني القوم سوى زيد ، اي : غير زيد .

(او) يجب اضافتها الى المفرد حالكون ذلك المفرد (ظاهرا فقط وهو) اي مايجب اضافته الى المفرد الظاهر فقط : (ذو) ، بمعنى : صاحب ، (واولو) بمعنى : اصحاب ، وقد تقدم الكلام فيهما في أوائل الكتاب ، في باب العلام ، (وفروعهما) اي : ذوا ، وذووا ، وذات وذواتا ، وذوات ، واولات .

(او) يجب اضافتها الى المفرد حالكون ذلك المفرد (مضمرا فقط ، وهو : وحده) نحو : اذا دعى الله وحده ، وتقدم شطر من الكلام فيه في باب الحال ، وكقوله :

وكنّت اذ كنت الهى وحدا كما لم يك شيء يا الهى قبلها
وكتـولة :

والذئب اخشاه ان مررت به وحدي واخشى الرياح والمطر
(ولبيك) قد تقدم الكلام فيه وفي سعديك ، في باب الّطغول المطلق .
(واخواته) وهى سعديك وحنانيك - بفتح الحاء المهملة والنون - بمعنى تحننا عليك بعد تحنن ، ودوايك بمعنى تداولنا لطاعتك بعد تداول ، وهذا ذيك - بذالين معجمتين - بمعنى اسراعا لك بعد اسراع ، قيل : عامل لبيك من معناه كقعدت جلوسا ، اي : اسرع وااجيب ، وعوامل الباقي من لفظه ، فتأمل

(تكميل) للبحث السابق ، (يجب تجرد المضاف عن التنوين)
ولو تقديرا ، كموسى ودرهم ، (ونونى المثنى والجمع وملحقتهما) ،
وعن اللام - ايضا - .

وانما وجب تجرده عن المذكورات : لأنها كما تقدم في بحث التمييز
دليل تمامية الاسم ، فلما أرادوا ان يمزجوا الاضمين بحيث يصيرا
كالكلمة الواحدة : حذفوا من الأولى علامة تمام الكلمة فتمموها بالثانية ،
ومزجوهما معنى - ايضا - بأن جعلوا الأول مخصصا او معرفا
بالثانى ، فتأمل .

واما ما اجازته جماعة من نحو : الثلاثة الأثواب وشبهه من العدد
المعرف باللام المضاف الى المعدود ، نحو : الخمسة الدراهم ، والمائة
الدينار ، فضعيف قياسا واستعمالا .

اما قياسا : لان المضاف اليه ان كان نكرة لكان طلبا للادنى ،
وهو التخصيص ، مع حصول الأعلى ، وهو التعريف باللام .
وان كان المضاف اليه معرفة : لكان تحصيل الحاصل ، فتضيق
الاضافة ، لأنها لاتفيد حينئذ تعريفا ولا تخصيصا .

واما استعمالا : فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام كقوله :
وهل يرجع التسليم او يكشف العمى

ثلاث الأنافى والديار البلاقع

واما ما جاء في الحديث من قوله (ص) : « بالآلف الدينار » فعلى البدل
دون الاضافة .

واما اجازتهم ذلك في الاضافة اللفظية : كالجمع الشعر ، فسيأتى
الكلام فيه عن قريب .

(فان كانت) الاضافة (اضافة صفة) ، احتراز عما اذا لم يكن صفة ، نحو : غلام زيد ، ويأتى الاشارة الى اشتراط كون الصفة بمعنى الحال او الاستقبال . (الى معمولها) ، احتراز عما اذا كانت مضافة الى غير معمولها ، فخرج نحو : ضارب القاضى ، اى الذى يضرب بأمر القاضى ، لا الذى القاضى مضروب به ، ونحو : مضروب زيد ، لأن زيدا ليس مفعولا قبل الاضافة ، ونحو : انا ضارب زيد امس ، لأن اسم الفاعل لا ينصب المفعول به اذا كان بمعنى الماضى ، ومنه قوله تعالى : « الحمد لله فاطر السموات والأرض » وقوله تعالى : « الحمد لله رب العالمين » ونحو : مصارع البلد ، وكريم القوم ، لأن البلد والقوم ليسا بمعمولين للمصارع والكريم فالاضافة في هذه المواضع معنوية .

(فلفظية) ، اى : فالاضافة لفظية ، نحو : ضارب زيد الآن او غدا ، ونحو : حسن الوجه ، (و) انما سميت لفظية لأنها (لاتفيد الاتخفيفا) في لفظ المضاف فقط ، بحذف التنوين حقيقة ، نحو : ضارب زيد ، او حكما ، نحو : حواج بيت الله ، او بحذف نونى التثنية والجمع ، مثل : ضاربا زيد ، وضاربوا زيد ، واما في لفظ المضاف اليه فقط ، بحذف الضمير واستناره في الصفة كالقائم الغلام ، فان اصله : القائم غلامه ، واما في المضاف والمضاف اليه معا ، نحو : زيد قائم الغلام ، فان اصله قائم غلامه بتنوين قائم . ولاتفيد تعريفا ولا تخصيصا ، ولذلك قالوا : ان هذه الاضافة بتقدير الانفصال ، ولذلك جاز قوله تعالى : « هديا بالغ الكعبة » باضافة الصفة الى معمولها المعرفة ، فمن جهة انها لاتفيد الاتخفيفا لاتعريفا : وقع بالغ صفة للمنكرة ، فلو كانت تفيد التعريف لما وقع صفة للمنكرة ، لاشتراط المطابقة بين الصفة والموصوف .

ولذلك - ايضا - جاز قولہ تعالى : « ثاني عطفه » بنصب « ثاني » وجعله حالا عن الضمير المستتر في يجادل ، من قوله تعالى : « ومن الناس من يجادل في الله بغير علم » ولو كانت تفيد تعريفا لما وقع ثاني حالا ، لأن الحال كما تقدم لا يكون الانكارة .

ولذلك - ايضا - امتنع نحو : مررت بزيد حسن الوجه على الوصفية ، فلو كانت تفيد تعريفا لجاز ذلك ، ومن جهة انها تفيد التخفيف : جاز نحو : الضاربا زيد ، والضاربوا زيد ، لحصول التخفيف بحذف النون .

واختلف في نحو : الضارب زيد ، فمنعه بعضهم لعدم حصول التخفيف فيه ، بدعوى : ان تنوين « الضارب » انما سقط بدخول اللام قبل الاضافة لا للاضافة .

وجوزوه بعض آخر ، بدعوى : ان دخول اللام انما هو بعد الاضافة ، فحصل التخفيف بحذف التنوين بسبب الاضافة .

ورده بعضهم : بأنه غير مستقيم ، لأن القول بتأخر اللام المتقدمة حسا على الاضافة ، مجرد ادعاء مخالف للمظاهر .

وانما جاز الضارب الرجل ، وان كان مقتضى التماس عدم جوازه : لانقضاء التخفيف ، لزوال التنوين باللام ، لحمله على الصفة المشبهة المعرفة باللام المضافة الى فاعلها المعرف باللام ، نحو : الحسن الوجه ، بجر الوجه ، فانه جائز كما يأتي بيانه في باب الصفة المشبهة ، وكذلك الضارب الرجل ، وان كان الاضافة فيه الى المفعول لا الى الفاعل ، ووجه الحمل اشترآ كما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفا باللام . وهذا الاشتراك مفقود بين الضارب زيد ، والحسن الوجه ، بقياسه

عليه قياس مع الفارق .

واعلم : انهم اذا وصلوا اسم الفاعل المجرد عن اللام الى مفعول الضمير ، نحو : ضاربك وضاربه وضاربي ، لم ينظروا الى حصول التخفيف بالاضافة ، لانه يحصل باتصال الضمير ، فجازوا فيه الاضافة وان لم يحصل التخفيف بها ، ثم لما اجازوا الاضافة في المجرد عن اللام : حملوا المعرف باللام ، نحو : الضاربك والضاربه والضاربي عليه ، ووجه : انهما من باب واحد ، حيث كان كل واحد منهما اسم فاعل ، مضافا الى ضمير متصل ، محذوفا منه التنوين قبل الاضافة لا بالاضافة ، ولم يحملوا الضارب زيد عليه ، لانهما ليسا من باب واحد ، لأن المضاف اليه في احدهما الضمير وفي الآخر الاسم الظاهر .

والدليل على ان سقوط التنوين في ضاربك لاتصال الكاف بالاضافة : انها لو سقطت للاضافة لكان ينبغي ان يتصور ذلك اولا على وجه يكون الضمير منصوبا بالمفعولية ، ثم يضاف ويقال : ضاربك ، كما يتصور ضارب زيدا ، ثم يضاف ويقال : ضارب زيد بالاضافة ، ولا يمكن ان يتصور ضاربك ، بتنوين ضارب ، لأن التنوين يقتضى الانفصال ، والضمير يقتضى الاتصال ، وبينهما تناقض اوتناف ، فعلم : ان التنوين سقطت لاتصال الضمير بالاضافة .

(والا) اى : وان لا يمكن اضافة صفة الى معمولها : (فمعنوية) ،

اى : فالاضافة معنوية ، كالأمثلة المتقدمة على قوله فلفظية ، وانما سميت معنوية : لأنها افادت امراً معنوياً ، لأنها افادت المضاف معنى لوجوده قبل الاضافة ، وهو تعرفه اذا كان المضاف اليه معرفة ، وتخصصه اذا كان نكرة ، وهذا هو المراد بقوله : (وتفيد تعريفاً مع المعرفة ، وتخصيصاً

مع الذكرة) ، وقد تسمى هذه الاضافة : محضة وخالصة ، لأنها خالصة عن نية الانفصال ، بخلاف اللفظية : فانها في نية الانفصال ، فان زيد ضارب عمرو بالجر ، في تقدير : ضارب عمرا بالنصب ، (والمضاف اليه فيها) اى : في الاضافة المعنوية (ان كان جنسا للمضاف) ، اى : اصلا للمضاف كما تقدم في باب التمييز ، اى : كان المضاف بعض المضاف اليه ، وصح الاخبار بالمضاف اليه عن المضاف اليه ، نحو : خاتم فضة ، الأتري ان الخاتم بعض الفضة ، وهى اصله ، ويصح الاخبار بها عنه ، بان يقال : هذا الخاتم فضة ، (فهى) اى : فالاضافة (بمعنى من) البيانية ، وعلاقتها : ان يكون بين المضاف والمضاف اليه عموم وخصوص من وجه .

(او كان) المضاف اليه (ظرفا له) ، اى : للمضاف ، نحو : ماء البحر ، ومكر الليل ، (فبمعنى : في) الظرفية ، اى : فالاضافة بمعنى (في الظرفية) ، (او كان) المضاف اليه (غيرهما) ، اى : غير جنس المضاف وظرفه ، نحو : يزيد ، و غلام خالد ، و حواج بيت الله ، (فبمعنى - اللام -) اى : فالاضافة بمعنى « اللام » الاختصاصية او الملكية ، سواء صح اظهارها كالأمثلة الثلاثة المتقدمة ، فانه يصح ان يقال : غلام لخالد ، ام لم يصح اظهارها ، نحو : ذى مال ، وعند زيد ، ومع بكر ، ويوم الأحد : وعلم الفقه ، فعلاقتها افارة الاختصاص والملك ، الذى هو مدلول اللام .

ولا يذهب عليك : انه قد علم مما ذكر هنا : ان التعريف الذى ذكره المصنف غير شامل للمضاف اليه بالاضافة اللفظية ، لكن الظاهر من تقسيمه شموله له ، وهو مخالف لكلام القوم ، لأنهم ليسوا قائلين : بتقدير حرف الجر في الاضافة اللفظية .

(وقد يكتسب المضاف المذكور من المضاف اليه المؤنث تأنيثه) ، اى :

تأنيث المضاف اليه ، فيجرى على المضاف المذكور احكام المؤنث ،
 (وبالعكس) ، اي : قد يكتسب المضاف المؤنث من المضاف اليه المذكور
 تذكيره ، فيجرى على المضاف المؤنث احكام المذكور ، لكن (بشرط
 جواز الاستغناء عنه) ، اي : عن المضاف في صورتين (بالمضاف اليه) ،
 حاصله : ان لا يخل معنى الكلام بحذف المضاف ، فالأول كقوله :

وتشرق بالقول الذي قد اذعته كما شرقت صدر القناة من الدم

فاكتسب المضاف المذكور ، اعنى : الصدر ، التأنيث من المضاف اليه
 المؤنث ، اعنى : القناة ، فاجرى على الصدر احكام المؤنث ، حيث
 الحقت التاء بالفعل المسند اليه ، اعنى : شرقت ، والا كان القياس
 شرق بدون التاء ، وذلك : لجواز الاستغناء عن الصدر ، بأن يقال :
 شرقت القناة ويصح المعنى ، ولو مجازا من باب اسناد ما للجزء الى
 الكل ، كما يأتى في آخر بحث ما تشرق به الصفة المشبهة عن اسم الفاعل .

(و) الثانى : نحو (قوله) :

(انارة العقل مكسوف بطوع هوى) وعقل عاصي الهوى يزداد تنويرا

فاكتسب المضاف المؤنث ، اعنى : الافارة ، التذكير من المضاف اليه
 المذكور ، اعنى : العقل ، فاجرى على الافارة احكام المذكور ، حيث
 جعل خبره ، اعنى : مكسوف ، مذكرا ، والا كان القياس مكسوفة ،
 وذلك لجواز الاستغناء عن الافارة ، بان يقال : العقل مكسوف ، ويصح المعنى ،
 ولو كان مجازا من باب اسناد ما لل لازم الى الملزوم .

(ومن ثم) اي : من هنا ، اي : من اجل اشقراط جواز الاستغناء
 عن المضاف مع صحة المعنى ، (امتنع) ان يقال : (قامت غلام هند) ،
 اذ لا يجوز الاستغناء عن المضاف ، اعنى : الغلام ، بأن يقال : قامت هند ،

اذ ليس بين الغلام وبين هند احدى الملاقات المعتبرة في المجاز ، فلا يصح اسناد القيام الصادر من غلام هند الى هند نفسها .

المجرور بالحرف

(الثاني) مما يرد مجروراً لا غير : (المجرور بالحرف) الجاز ، (وهو) اى : المجرور . (ما) ، اى اسم (نسب اليه شيء بواسطة حرف جر ملفوظ) ، اى : مذكور ، نحو : زيد ، فى مرتت بزيد ، فانه نسب اليه مرتت بواسطة الباء ، ونحو : الله ، فى صمت لله تعالى فانه نسب اليه صمت بواسطة اللام ، ومن اجل ذلك ، يسمى جماعة حروف الجر : حروف الاضافة ، لأنها تضيف الفعل الى الاسم ، اى : تنسب معنى الفعل اليه ، فان الباء فى المثال الأول : اضافت معنى مرتت الى زيد ، واللام فى المثال الثانى : اضافت معنى صمت الى الله تعالى . وبعضهم يسميها : حروف الصفات ، لأنها تحدث فى مجرورها صفة من مفعولية وظرفية وملكية ونحوها . وبعضهم يسميها : روابط ، لأنها تربط بين الفعل ومجرورها ، (والمشهور من حروف الجر اربعة عشر) ، وهى التى ذكرت فى الملتقى ، وزاد بعضهم سبعة اخرى ، وهى : خلا ، وحاشا وعدا ، وكى ، ولعل ، ومتى ، ولولا ، فالمجموع واحد ، وعشرون ، (سبعة منها تجر) الاسم (الظاهر والمضمر ، وهى : من) وقد ذكروا لها خمسة عشر معنى احدها : ابتداء الأمكنة ، نحو : شرت من البصرة الى الكوفة ، ومنه قوله تعالى : « سبحان الذى اسرى بعبده ليلا من المسجد الحرام » وقد تأتى لبده الأزمنة ، نحو : صمت من يوم الجمعة ، ومنه قوله

- تعالى : « لمسجد اسس على التقوى من اول يوم » .
- الثاني : التبويض ، نحو : اخذت من الدراهم ، اي : بعض الدراهم
ومنه قوله تعالى : « لن تناولوا البر حتى تنفقوا مما تحبون » .
- الثالث : التبيين ، اي : لظهار المقصود من شيء مبهم ، نحو :
فاجتنبوا الرجس من الأوثان ، اي : الذي هو الأوثان .
- الرابع : التعليل ، نحو قوله :
يفضى حياء ويفضي من مهابته فما يكلم الا حين يبتسم
ومنه قوله تعالى : « كلما أرادوا ان يخرجوا منها من غم » .
- الخامس : البديل ، نحو قوله تعالى : « ارضيتهم بالحياة الدنيا من
الآخرة » اي : بدل الآخرة .
- السادس : بمعنى عن ، نحو : « ياويلتنا قد كنا في غفلة من هذا »
اي : عن هذا .
- السابع : بمعنى الباء ، نحو : « ينظرون اليك من طرف خفي »
اي : بطرف .
- الثامن : بمعنى في ، نحو : « اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة »
اي : في يوم الجمعة .
- التاسع : بمعنى عند ، نحو : « لن تغني اموالهم ولا اولادهم من
الله شيئاً » اي : عند الله .
- العاشر : بمعنى ربما ، وذلك اذا اتصلت بما ، نحو قوله :
وانا لما نضرب الكعبش ضربة علمي رأسه تلقى اللسان من الغم
اي : ربما نضرب الكعبش .
- الحادى عشر : بمعنى على ، نحو : ونصرناه من القوم ، اي :

علمى القوم .

الثاني عشر : بمعنى الفصل والتمييز ، نحو : « والله يعلم المفسد من المصلح » « حتى يميز الخبيث من الطيب » ونحو : « قد تبين الرشد من الغي » .

الثالث عشر : الغاية ، نحو : رأيتـه من ذلك الموضوع ، فذلك الموضوع غايه لرؤيتك .

الرابع عشر : التنصيص علمى العموم ، وذلك : اذا كانت الزائدة نحو : ماجائنى من رجل ، فانه قبل دخولها يحتمل نفي الجنس ونفى الوحده ، ولهذا يصح ان تقول : بل رجلا ، ويمتنع ذلك بعد دخول من .

الخامس عشر : توكيد العموم . وهي الزائدة في نحو : ماجائنى من احد ، ومن ديار ، فان احدا وديارا صيغتا عموم .
وشرط زيادتها في النوعين ثلثة امور : تقدم نفي او نهي او استفهام نحو : « وما تسقط من ورقة الا يعلمها » ونحو : « ما ترى في خلق الرحمن من تفاوت » ونحو : « فارجع البصر هل ترى من فطور » ونحو : لا يقيم من احد .

(والى) وقد ذكروا لها ثمانية معان :

الأول : انتهاء الغاية زمانا ومكانا ، نحو : « ثم اتموا الصيام الى الليل » ونحو : « من المسجد الحرام الى المسجد الأقصى » .

واذا دلت قرينة علمى دخول ما بعدها ، نحو : قرأت القرآن من اوله الى آخره ، او علمى خروجه ، نحو : « اتموا الصيام الى الليل » ونحو : « فنظرة الى ميسرة » عمل بها ، والافقيل : يدخل ان كان

من جنس ما قبلها ، وقيل : مطلقا ، وقيل : لا يدخل مطلقا ، والنكلام فيه موكول الى باب المفاهيم من علم الاصول .

الثاني : بمعنى مع ، وذلك اذا ضمنت شيئا الى آخر ، نحو : الذود الى الذود ابل ، والذود من الثلاثة الى العشرة ، والمعنى : اذا جمع القليل الى مثله صار كثيرا .

والثالث : التبيين ، وهي المبينة لتفاعلية مجرورها بعدما يفيد حبا او بغضا ، نحو : « رب السجن احب الي » .

الرابع : بمعنى اللام ، نحو : والامر اليك ، اي : لك .
الخامس : بمعنى في ، نحو : « ليجمعنكم الى يوم القيامة » اي : في يوم القيامة .

السادس : بمعنى من الابتدائية ، كقوله :

تقول وقد عاليت بالكور فوقها ايسقى فلا يروى الي ابن احمر
اي : منى .

السابع : بمعنى عند كقوله :

ام لا سبيل الى الشباب وذكره اشهى الي من الرحيق السلسل
اي : اشهى عندي من الرحيق .

الثامن : التوكيد ، وهي الزائدة ، نحو : « افئدة من الناس تهوى

اليهم » بفتح التاء ، اي : تهوؤهم .

(وعلى) ، وذكروا لها تسعة معان :

الأول : الاستعلاء الحقيقية ، نحو : زيد على السطح ، ومنه قوله

تعالى : « وعليها وعلى الفلك يحملون » .

او المجازية ، نحو : « ولهم على ذنب » ونحو : « فضلنا بعضهم

على بعض .

الثاني : المصاحبة - كمع - نحو : « وآتى المال على حبه ،
اي : مع حبه .

الثالث : بمعنى عن ، كقوله :

إذا رضيت علي بنو قشير لعمر الله اعجبني رضاها

اي : رضيت عني بنو قشير :

الرابع : بمعنى اللام ، نحو : « ولعكبروا الله على ما هديكم ،
اي : لما هديكم ، اي : لهدايته اياكم .

الخامس : بمعنى في ، نحو : « ودخل المدينة على حين غفلة ،
اي : في حين غفلة .

السادس : بمعنى من ، نحو : « اذا اختلفوا على الناس يستوفون ،
اي : من الناس ، ومنه قوله (س) : « بني الاسلام على خمس : شهادة
ان لا إله الا الله .. الخ » .

السابع : بمعنى الباء ، نحو : « وقالوا اركب على اسم الله ، اي :
باسم الله .

الثامن : الزيادة كقوله :

ان الكريم وابيك يعتمل ان لم يجد يوما على من يتكل

اي : لم يجد يوما من يتكل .

التاسع : الاستدراك والاضراب ، كقولك : فلان لا يدخل الجنة

لسوء عمله على انه لا يأس من رحمة الله .

(وفي) ، وقد ذكروا لها تسعة معان :

الأول : الظرفية الحقيقية المكانية او الزمانية ، وقد اجتمعنا في

قوله تعالى : « اَلَمْ يَغْلِبَ الرُّومُ فِي اُدْنَى الْاَرْضِ وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ فِي بَضْعِ سِنِينَ » .

او المعجزة ، نحو : « ولكم في القصص حياة يا اولي الالباب »

الثاني : بمعنى مع ، نحو : « ادخلوا في امم » اي : مع امم ،

ونحو : « فخرج على قومه في زينته » اي : مع زينته .

الثالث : التعليل ، نحو : « فذلكن الذي لم تمنني فيه » اي : لم تمنني

له ، ونحو : ان امرأة دخلت النار في هرة جسستها ، اي : لهزة .

الرابع : الاستعلاء ، نحو : « لاصليبتكم في جذوع النخل » اي :

على جذوع النخل .

الخامس : بمعنى الباء ، كقوله :

ويركب يوم الروح منا فوارس بصيرن في طعن الأباهر والكلبي

السادس : بمعنى الى : « فردوا ايديهم في أفواههم » اي : الى أفواههم

السابع : بمعنى من ، كقوله :

وهل يعمن من كان احدث عهده ثلثين شهرا في ثلثة احوال

اي : من ثلثة احوال .

الثامن : المقايسة ، وهي الداخلة بين مفضول سابق وفاضل لاحق

نحو : فما متاع الحياة الدنيا في الآخرة الا قليل ، اي : بالمقياس

الى الآخرة ، اي : بالنسبة اليها .

التاسع : الزائدة للتأكيد ، نحو : « وقال اركبوا فيها » اي :

اركبوها .

(والباء) ، وقد ذكروا لها اربعة عشر معنى :

الأول : الاصاق الحقيقي ، نحو : امسكت يزيد ، اذا اخذت

- بشيء من جسمه أو ثوبه ، أو المجازى ، نحو : مررت بزيد .
- الثاني : التعدية ، نحو : ذهبت بزيد .
- الثالث : الاستعانة ، وهي الداخلة على آلة الفعل ، نحو : كتبت بالقلم ، وبخرت بالقدم .
- الرابع : السببية ، نحو : « فبظلم من الذين هادوا » اي : بسبب ظلم .
- الخامس : بمعنى مع ، نحو : اهبط بسلام ، اي : مع سلام .
- السادس : بمعنى في ، نحو : « نجيناهم بسحر » اي : في سحر .
- السابع : المقابلة ، وهي الداخلة على الأعواض ، نحو : اشترت الدار بالف ، ومنه قوله تعالى : « ادخلوا الجنة بما كنتم تعملون » .
- الثامن : بمعنى عن ، نحو : « فاسئل به خيرا » اي : عنه خيرا .
- التاسع : الاستعلاء ، نحو : « من ان تأمنه بقنطار » اي : على قنطار .
- العاشر : التبعية ، نحو : « عينا يشرب بها عباد الله » اي : بعضها ، ومنه : « وامسحوا برؤوسكم » .
- الحادي عشر : القسم ، نحو : اقسم بالله لأفعلن .
- الثاني عشر : بمعنى الى ، نحو : احسن بي ، اي : الي .
- الثالث عشر : الزيادة للتوكيد ، نحو « كفى بالله شهيدا » ونحو : بحسبك درهم
- الرابع عشر : البدل ، كقوله :
- فليت لي بهم قوما اذاركبوا شداوا الاغارة فرسانا وركبانا
اي : فليت لي بدلهم قوما ،
- (واللام) ، وقد ذكروا لها اثنين وعشرين معنى :
- الأول : الاستحقاق ، وهي الواقعة بين معنى وذات ، نحو : « الحمد لله »
- الثاني : الاختصاص ، نحو : الجنة للمؤمنين ، والمدرسة للمحصلين
والسرج للدابة ، والنار للكافرين .

الثالث : الملك ، نحو : « له ما في السموات وما في الأرض » ، ونحو :
الدار لزيد .

الرابع : التمليك ، نحو : وهبت لزيد ديناراً .
الخامس : شبه التمليك ، نحو : « جعل لكم من أنفسكم أزواجاً »
السادس : التعليل ، نحو : ضربته للتأديب ، ومنه : « وجعلناهم
ائمة يهدون بأمرنا لما صبروا » .

السابع : توكيد النفي ، وهي الداخلة على فعل مسبوق بنفى كان
ولذلك يقال لها : لام الجحود ، اي : النفي ، نحو : « لم يكن الله
ليغفر لهم » .

الثامن : بمعنى الي ، نحو : « كل يجرى لأجل مسعى » ، اي :
الى اجل .

التاسع : الاستعلاء ، نحو : « وتله للجبين » ، اي : على الجبين ،
ونحو : « ان اسأتهم فلها » ، اي : فمليها .

العاشر : بمعنى في ، نحو : « ونضع الموازين بالقسط ليوم القيامة » ،
اي : في يوم القيامة .

الحادى عشر : بمعنى عند ، نحو : « بل كذبوا بالحق لما جاؤهم » ،
على قرائة لما - بكسر اللام ، وتخفيف الميم - اي : عند ما جاءهم .
الثاني عشر : بمعنى بعد ، نحو : « اقم الصلاة لادلوك الشمس » ،
اي : بعد دلوك الشمس .

الثالث عشر : بمعنى مع ، نحو قوله :

فلما تفرقنا كافي ومالك
اي : مع طول اجتماع .

الرابع عشر : بمعنى من ، نحو : سمعت له صراخا ، اى : منه
وكقوله :

لنا الفضل في الدنيا وانفك راغم ونحن لكم يوم القيامة افضل
اى : منكم .

الخامس : التبليغ ، وهي الداخلة على من كان سامعا لقول او ما
في معناه ، نحو : قلت له ، واذنت له ، وفسرت له ، وشرحت له .
السادس عشر : بمعنى عن ، نحو : « وقال الذين كفروا للذين
آمنوا لو كانوا خيراً ما سبقونا اليه » اى : عن الذين .

السابع عشر : الصيرورة ، وتسمى : لام العاقبة ، والمآل ، كقوله :
له ملك ينادى كل يوم لدوا للموت وابنوا للخزاب

الثامن عشر : القسم والتعجب معا ، ويختص باسم الله تعالى كقوله :
لله لا يبقى على الأيام ذو حيد بمشخر به الطيبان والاس

التاسع عشر : التعجب المجرد عن القسم ، وهذا يستعمل في النداء
وغيره ، كقولهم : ياللماء وللعشب ، اذا تعجبوا من كثرتهم ، وكقوله :

شباب وشيب وافتقار وثروة فله هذا الدهر كيف ترددا

الطتم العشرين : التقيدية ، نحو : ما اضرب زيداً لعمرى ، وما
احبه ليكر .

الحادى والعشرين : الزيادة للمتأكيد والتقوية ، نحو : « ان كنتم
للمرؤيا تعبرون » ونحو : ضربى لزيد حسن .

الثانى والعشرون : التبيين ، وذلك : اذا وقع بعد فعل يدل على
الحب او البغض ، نحو : ما احببني وما ابغضني ، فان قلت « لزيد »
فانت فاعل الحب والبغض ، وزيد مفعولهما ، وان قلت « الى زيد »

فالأمر بالعكس .

(وسبعة منها) ، اى : من الأربعة عشر ، (تجر) الاسم (الظاهر فقط) ، فلا تدخل على الضمير الأنادرا ، (وهى) ، اى : السبعة التى تجر الظاهر فقط : (منذ ، ومنذ ، وتختصان بالزمان) غير المستقبل ، وهما بمعنى « من » ان كان الزمان ماضيا ، نحو : مارأيته منذ يوم الجمعة ، وبمعنى « في » ان كان حاضرا ، نحو : مارأيته منذ يومنا ، وقد يكونان اسمين ، وذلك : حيث رفعا ، نحو : مارأيته مذيومان ، وهما حينئذ فى الماضى بمعنى اول المدة ، وفي غيره بمعنى جميع المدة ، والصحيح : انهما حينئذ مبتدعان ، ما بعدهما خبر ، وقيل : بالعكس .

وقيل : ظرفان ، وما بعدهما فاعل لكان تامة محذوفة ، فالتقدير فى المثال المذكور : مذ كان يومان .

(ورب) ، وهى للتكثير ، وقد يأتى للتقليل ، ولها صدر الكلام ، كما ان كم الخبرية لها صدر الكلام ، لأنهما لانشاء التكثير ، و (تختص بالانكرة) الموصوفة ، ويكون الفعل الذى تتعلق به ماضيا ، نحو : رب رجل كريم لقيته ، او رب رجل كريم لم افارقه ، ويحذف فعله غالبا ، نحو : رب رجل كريم ، اى : لقيته ، وما رووا من ادخال رب على الضمير ، نحو : ربه رجلا : شاذ من وجهين : ادخالها على الضمير وعلى معرفة :

(والتاء) القسمية (تختص باسم الله تعالى) كقوله :

تالله ياظبيات القاع قلن لنا . ليلاي منكن ام ليلى من البشر ، وقد تدخل على الرب مضافا الى الكعبة او الياء ، نحو : ترب الكعبة ،

وتربى ، وسمع - ايضا - تالرحمن .

(وحتى ، والكاف ، والواو) القسمية ، او واورب على احتمال بعيد ،
(لاتختص بالظاهر المعين) ، فتدخل على أي ظاهر كان ، واما دخول
حتى على الضمير في قوله :

فلا والله لا يلقي اناس فنى حتاك يا بن ابى ذبياد

فشاذ ، وكذا دخول الكاف على الضمير في قوله :

لئن كان من جن لأبرح طارقا وان يك انسا ما كها الانس يفعل

وكذلك قوله :

ولا ترى بعلا ولا حلائلا كـو ولا كمن حاظلا

(النوع الرابع) من انواع المعربات : (ما) أي اسم (يرد منصوبا)

تارة (وغير منصوب) تارة اخرى ، (وهو) أي : هذا النوع (اربعة) اقسام :

المستثنى

القسم (الأول) : اسم يقال له : (المستثنى ، وهو) الاسم (المذكور

بعد (الاء) واخواته) ، أي : اخوات الا ، وهي ما يذكر في قوله تنمة .

وانما يذكر المستثنى بعد ما ذكر : (للدلالة على عدم اتصافه) ،

أي : المذكور بعد - الا - (بما) ، أي : بحكم ، كالمجيء في

جائني القوم الا زيدا ، (نسب) ذلك الحكم (الى سابقه) ، أي :

سابق ما ذكر ، أي : الا واخواته ، أي : الى المستثنى منه ، كالقوم

في المثال المذكور ، فزيد فيه ذكر بعد الا : للدلالة على عدم اتصافه

بالمجيء الذي نسب الى القوم ، الذي هو سابق الا . (ولو حكما)

أي : ولو كان السابق حكما ، أي : ولو كان مقدرًا ، كما في المستثنى

المفرغ ، نحو : ما جائني الا زيد ، فزيد في هذا المثال : ذكر

بـعد - الا - للدلالة على عدم اتصافه بالمجهيء الذى نسب الى السابق المقدر ، وهو احد ، اذ التقدير : ما جائني احد الا زهد .

(فان كان) المستثنى (مخرجا) عن الحكم الذى نسب الى المستثنى منه ، بان كان من جنس المستثنى منه وداخلا فيه ، لو لم يخرج بالا كالمثاليين المتقدمين : (فمتصل) ، اي : فالاستثناء متصل .

(والا) يمكن المستثنى مخرجا عما نسب الى المستثنى منه ، بان لم يكن من جنس المستثنى منه ، نحو : جائني القوم الا حمارا ، او كان من جنسه لكن لم يكن داخلا فيه ، كقولك : جائني القوم الا زيدا ، مريدا بالقوم جماعة لا زيد فيهم (فمتقطع) ، اي : فالاستثناء في صورتين منقطع .

اذا عرفت ذلك : (فالمتثنى بالا) متصل الا كان او منقطعا ، (ان لم يذكر معه) اي : مع المستثنى (المستثنى منه) ، بان كان مقدرا : (اعرب) المستثنى حينئذ (بحسب العوامل) ، نحو : ما جائني الا زيد ، وما رأيت الا زيدا ، وما مررت الا بزيد .

(وسمى) المستثنى حينئذ (مفرغا) ، لأنه فرغ له العامل عن المستثنى منه ، فالمراد بالمفرغ المفرغ : له ، كما يراد من قولهم : اللفظ المشترك : المشترك فيه .

(والكلام معه) ، اي : مع المفرغ (غير موجب غالبا) ، ليفيد فائدة صحيحة كالأمثلة الثلاثة المتقدمة آنفا ، اذ يصح ان لا يجيء احد الا زيد ، وكذلك يصح ان لا يرى المتكلم احدا الا زيدا ، وان لا يمر بأحد الا بزيد .

وانما قال : غالبا ، لأنه قد يصح الاستثناء المفرغ في الكلام الموجب

- أيضا - وذلك : اذا قام قرينة على ان المراد بالمستثنى منه بعض
 معين ، يدخل فيه المستثنى قطعا . نحو : صمت الا يوم الجمعة ،
 لظهور انه لا يريد المتكلم جميع ايام الدنيا ، بل ايام الاسبوع او
 الشهر ، او نحو ذلك ، فتحصل مما بينا : ان المستثنى المفرغ يعرب
 بحسب العوامل مطلقا ، اى : سواء كان الكلام موجبا ام غير موجب .
 (وان ذكر) معه المستثنى منه : يسمى المستثنى حينئذ تاما ،
 (فان كان الكلام موجبا : نصب) المستثنى على الاستثناء وجوبا
 مطلقا ، اى : سواء كان متصلا ام منقطعا ، نحو : جائى القوم الا
 زيدا ، ونحو : جائى القوم الا حمارا ، (والا) يمكن الكلام موجبا
 بان كان منقيا او شبهه من النقي والاستفهام ، (فان كان) المستثنى
 (متصلا : فالأحسن اتباعه على اللفظ) على البدلية ، بدل بعض من
 كل ، ويجوز النصب على الاستثناء - أيضا - (نحو : ما فعلوه الا
 قليل) والا قليلا ، ونحو : ما مررت بأحد الا زيد بالجرح على البدلية
 والا زيدا بالنصب على الاستثناء ، وما رأيت احدا الا زيدا ، اما على
 البدلية - وهو الأحسن - او على الاستثناء - وهو جائز غير احسن - .
 (وان تعذر) اتباعه على اللفظ : (فعلى المحل) ، اى : فاتباعه
 على المحل البعيد للمستثنى منه ، لا على لفظه ولا على المحل القريب
 للمستثنى منه ، (نحو : لا إله الا الله) ، وانما تعذر اتباع الله على
 لفظ إله وعلى محله القريب ، لأن اتباعه كذلك على البدلية ، والبدل
 فى حكم تكرار العامل ، فيجب ان يقدر لا للعمل فى الله وهو غير
 ممكن ، لأن لا التى لنفس الجنس لا تعمل فى المعرفة ، فلا بد من
 اتباعه على محله البعيد ، اعني : الابتدائية ، فلا يجوز نصبه ، بل

يجب رفعه اتباعا على المحل البعيد ، هذا ما يقتضيه ظاهر المتن ، وفي هذه الكلمة الطيبة اقوال مشتتة ، ووجوه متفرقة ، لا يسع المقام ذكر جميعها ، فنكتفى بذكر ما قاله الشهيد في شرح خطبة اللمعة الدمشقية ، وهذا نصه : « لا » فيها : هي النافية للجنس ، وإله اسمها قيل : والخبر محذوف ، تقديره : موجود ، ويضاف : بانه لا ينفي امكان إله معبود بالحق غيره تعالى ، لأن الامكان اعم من الموجود . وقيل : ممكن ، وفيه : انه لا يقتضي وجوده بالفعل .

وقيل : مستحق للعبادة ، وفيه : انه لا يدل على نفي التعدد مطلقا . وذهب المحققون : الى عدم الاحتياج الى الخبر ، وان « الا الله » مبتدأ ، وخبره لا إله ، اذ كان الأصل : الله إله ، فلما اريد الحصر : زيد لا والا ، ومعناه : الله إله ومعبود بالحق لا غيره ، او انها نقلت شرعا الى نفي الامكان والوجود عن إله سوى الله ، مع الدلالة على وجوده تعالى وان لم تدل عليه لغة ، انتهى .

ولا يخفى عليك : ان التحقيق بالقبول ، والمعلوم من نيرة الرسول (ص) هو هذا الأخير ، اعني : النقل شرعا ، لأن علم اكثر من تلفظ بهذه الكلمة الطيبة بما ذكروا من التوقيعات العقلية ، والاحتمالات الفلسفية غير ظاهر ، لاسيما في صدر الاسلام ، فلو اعتبرنا في القائل والمنكلم بهذه الكلمة الطيبة : الالتفات الى هذه التوقيعات والاحتمالات ، وفهمها وارادتها : لكان الحكم باسلام كل قائل ومتكلم بها مشكلا ، والمعلوم من سيرته (ص) : الحكم باسلام كل قائل ومتكلم بها وان لم يكن ملتفتا الى تلك التوقيعات والاحتمالات ، يدل على ذلك قوله (ص) : قولوا لا إله الا الله تفلحوا ، فنأمل جيدا .

(وان كان) المستثنى (منقطعا ، فالحجازيون يوجبون النصب) على الاستثناء ، ولا يجوزون الاتباع ، اذ لا يتصور فيه حينئذ الابدل الغلط ، وهو لا يقع في كلام المتكلم الفصيح ، لأن الغلط لا يصدر من المتكلم الا بطريق السهو والغفلة ، والمستثنى المنقطع انما يصدر منه بطريق الروية والغفانة .

(و) اما (التميميون) فهم (يجوزون الاتباع ، نحو : ما جائني القوم الاحمارا) ، بالنصب على اللغة الحجازية ، (او حمار) بالرفع على اللغة التميمية ، الى هنا كان الكلام في احكام المستثنى بالا .
(تنمة) يذكر فيها احكام المستثنى « بغير الا » فلذلك قال :
(والمستثنى بخلا ، وعدا ، وحاشا ،) حال كونها بدون ما : (ينصب) تارة ، وذلك : (مع فعليتها) ، اى : مع كونها افعالا ، بأن كان الأول من خلا يخلو خلوا .

وهو في الأصل لازم يتعدى الى المفعول بمن ، نحو : خلا المنزل من اهله ، كما في - المصباح - وقد يتضمن معنى جاوز ، ويحذف « من » ويوصل الفعل اليه ، فيعدى بنفسه ، والتزموا هذا التضمن والايصال في - باب الاستثناء - ليكون ما بعدها منصوبا ، كما في صورة الاستثناء « بالا » التي هي ام الباب لاداة الاستثناء ، نحو :
جائني القوم خلا زيدا .

والثاني : من عدا يعدو عدوا ، بمعنى : جاوز ، نحو : جائني القوم عدا زيدا .

والثالث : مفاعلة من حشا يحشو حشوا ، نحو : جائني القوم حاشا زيدا .

واعلم : ان فاعل هذه الأفعال الثلاثة : ضمير راجع اما الى مصدر الفعل المقدم ، او الى اسم الفاعل منه ، او الى بعض من المستثنى منه ، فالتقدير : خلا ، وعدا ، وحاشا ، مجيئهم ، او الجائى منهم أو بعض منهم زيدا .

ثم اعلم : ان هذه الأفعال في محل النصب ، على الحالية من مرجع الضمير .

(ويجوز) المستثنى بهذه الثلاثة (مع حرفيها) ، اى : مع كوفها حروفا جارة ، وذلك واضح .

(و) المستثنى (بليس ، ولايكون ، منصوب على الخبرية) لهما ، (واسمهما مستقر) فيهما (وجوبا) عنده - كما تقدم في باب الفاعل مع كلام منا - فعلى مختاره : يلزم اضرار اسمهما في باب الاستثناء ، وهو ضمير راجع الى اسم الفاعل من الفعل المذكور قبلهما ، او الى بعض من المستثنى منه حسبما عرفت ، وهما ايضا في محل النصب على الحالية كما تقدم ، نحو : جائى القوم ليس زيدا ، او لا يكون زيدا ، وانما لم يجز فيهما ان يكون اسمهما واجبا الى مصدر الفعل المتقدم : لعدم صحة ان يكون زيدا خبرا عن المصدر ، فتأمل جيدا .

(و) اما المستثنى (بما خلا ، وبما عدا) ، فهو (منصوب) فقط ، ولا يجوز كونه مجرورا ، اذ ليسا حينئذ حرفي جر ، لان ما الداخلة عليهما تمنع حرفيتهما ، لأنها مصدرية مخصصة بالأفعال ، نحو : جائى القوم ما خلا زيدا ، وما عدا عمرا ، فالجملة بتأويل مصدر منصوب على الظرفية بتقدير مضاف ، اى : وقت خلو زيد ، وعدو عمرو ، او وقت خلو مجيئهم من زيد ، ووقت مجاوزتهم عمرا ، او على الحالية : يجعل

المصدر بمعنى اسم الفاعل ، اى : جاءوا خاليا مجيئهم او بعضهم عن زيد ، ومجاوزا مجيئهم او بعضهم عمرا ، هذا ما يقتضيه المتن ، ولكن اجالى بعضهم الجربهما ، بناء على ان ما الداخلة عليهما زائدة .

واعلم : ان حكم «ماحاشا» حكمهما في جميع ما ذكر فلاتفعل .
ثم اعلم : ان هذه الأفعال المذكورة لاتستعمل الا في المستثنى المتصل التام ، ولايتصرف فيها : لأنها قائمة مقام «الا» وهى غير متصرف فيها .

(و) المستثنى (بغير ، وسوى ، مجرور بالاضافة) ، اى :
باضافتها اليه ، (ويعرب «غير» بما) اى : باعراب (يستحقه المستثنى بالا) ، على التفصيل المتقدم : من انه ينصب وجوبا تارة ، ويعرب بحسب العوامل تارة اخرى ، وقد يقبع ، (و) اما لفظة (سوى) ، فمى : (كغير) ، اى : يعرب بما يستحقه المستثنى بالا ، على التفصيل المشار اليه ، وذلك : (عند قوم) ، (و) هى (ظرف) غير متصرف (عند) قوم (آخريين) ، فهى لاتستعمل الا ظرفا ولاتخرج عنه الا في الضرورة .

وقال قوم : انها ظرف متصرف ، لورودها مجرورة بمن في قوله (س) :
دعوت ربي ان لايسلط على امتى عدوا من سوى أنفسهم : وفاعلا في قوله :
فلما صرح الشر وامسى وهو عريان ولم يبق سوى العدوان دناهم كما دانوا
ومبتدأ في قوله :

واذا تباع كريمة او تشتري فسواك بائعها وانت المشـنري
واسما لليس ، في قوله :

أترك ليلى ليس بيني وبينها سوى ليلة انى اذا لصبوه

وقال بعض آخر : انها تستعمل ظرفا غالبا ، وكغير قليلا .

المشتغل عنه العامل

(الثاني) مما يرد منصوبا وغير منصوب : الاسم (المشتغل عنه العامل) ، فعلا كان ذلك العامل او شبهه ، (اذا اشتغل عامل عن اسم مقدم) ، اى : عن العمل في ذلك الاسم المقدم ، (بنصب ضميرة) اى : ضمير ذلك الاسم المقدم ، نحو : زيد ضربته ، (او) بنصب (متعلقه) ، اى : متعلق ذلك الاسم المقدم ، نحو : زيد ضربت غلامه (كان لذلك الاسم) المقدم (خمس حالات) :

الحالة الاولى : (فيجب نصبه) ، اى : الاسم المقدم ، (بمعامل مقدرة) قبل الاسم المقدم ، (يفسره) العامل (المشتغل) بنصب ضمير الاسم المقدم او متعلقه ، وذلك : (اذا تلى) الاسم المقدم ، اى : وقع بعد (ما لا يتلوه الا فعل ، كأداة المنحضيض) ، وهى : هلا والا ، ولولا ، ولوما ، والنحضيض : طلب بازعاج وتحريض ، (نحو : هلا زيدا اكرمه) ، اى : هلا اكرمت زيدا اكرمه ، (وكأداة الشرط ، نحو : اذا زيدا لقيته فاكرمه) ، اى : اذا لقيت زيدا لقيته فاكرمه ، وانما وجب النصب بعدهما : لوجوب دخولهما على الفعل لفظا او تقديرا ،

(و) الحالة الثانية : انه يجب (رفعه) ، اى : رفع الاسم المقدم (بالابتداء) ، اى : بكونه مبتدأ (اذا تلى) ، اى : اذا وقع الاسم المقدم بعد (ما لا يتلوه الا اسم كذا الفجائية) ، نحو : خرجت فاذا زيد يضربه همرو) ، فيجب رفع زيد لأنه وقع بعد اذا

الفجائية ، واذا الفجائية لا يُقع بعدها الله مبتدأ ، نحو : « فاذا هي
بيضاء » ار خبر ، نحو : « فاذا لهم مكر في آياتنا » ولا يليها فعل
اصلا ، (او فصل بينه) ، اى : بين الاسم المقدم (وبين) العامل
(المشتغل) بالضمير : (ما) ، اى : شيء (له الصدر) ، كأداة
الاستفهام ، وما النافية ، واداة الشرط ، (نحو : زيد هل رأيت) ،
ونحو : خالد ما صحبته ، وعبد الله ان اكرمه اكرمك : فالاسم المقدم
في هذه الأمثلة الثلاث ، اعنى : زيد ، وخالد ، وعبد الله ، يجب
رفعه ، وانما وجب الرفع : لأن ماله الصدر لا يعمل ما بعده فيما قبله
فلا يمكن تقدير عامل ناصبٍ للاسم المقدم ، يفسره العامل المشتغل
بالضمير ، اذ من شرائط التفسير : جواز عمل المفسر - بالكسر - فيما
عمل فيه - المفسر - بالفتح ، وهما ليس كذلك .

(و) الحالة الثالثة : انه (يترجح نصبه) ، اى : نصب الاسم
المقدم ، (اذا تلى) الاسم المقدم (مظان الفعل) ، قال في - المصباح -
المظنة - بكسر الظاء - للمعلم ، وهو حيث يعلم الشيء ، قال النابغة
فان مظنة الجهل : الشـباب ، والجمع المظان . وقال ابن فارس :
مظنة الشيء : موضعه ومألفه ، انتهى .

فحاصل معنى المتن : انه يترجح نصب الاسم المقدم ، اذا وقع
بعد امور يكون وقوع الفعل بعدها اكثر واغلب ، كهمزة الاستفهام
وكما ، ولا ، وان ، النافيات ، (نحو : أريدا ضريقه) ، ونحو :
ما زيدا رأيت ، فيترجح في هذين المثالين نصب الاسم المقدم ، اعنى
زيدا ، لأن ما بعد همزة الاستفهام ، واداة النفي المذكورة من مظان
الفعل ، اذ وقوع الفعل بعدها اكثر واغلب ، فاذا نصب الاسم المقدم

الواقع بعدها بفعل مقدر بحيث يتحقق ما هو الغالب ، اعني : وقوع الفعل بعدها ، وقد ثبت في محله : ان تحقق ما هو الغالب أولى ، لأنه افصح (او حصل بنصبه) ، اى : بنصب الاسم المقدم (تناسب الجملتين) المتعاطفتين (في العطف ، نحو : قام زيد وعمرا اكرمته) ، فيترجح نصب الاسم المقدم ، اعني : عمرا ، بفعل مقدر يفسره الفعل المذكور اعني : اكرمته ، لرعاية التناسب والتشاكل بين جملة « قام زيد » وجملة « عمرا اكرمته » في كونهما فعليتين ، وتناسب الجملتين المتعاطفتين وتشاكلهما اولى من تخالفهما ، فالقدير حينئذ : قام زيد ، واكرمت عمرا اكرمته .

(او كان) العامل (المشتغل) بالضمير (فعل طلب) ، امرا كان ذلك الفعل ، (نحو : زيدا اضربه) ، او فهيا ، نحو : زيدا لا تضربه ، وانما يترجح النصب حينئذ : لأن الرفع بالابتداء يستلزم الاخبار بالجملة الانشائية الطلبية ، والاخبار بها قليل ، بل قـيـل : انها ممنوع .

(و) الحالة الرابعة ؛ انه (يتساوى الأمران) ، اى : النصب والرفع ، فللمتكلم ان يختار كل واحد منهما بلا تفاوت ، وذلك : (اذا لم تفت المناسبة) بين الجملتين المتعاطفتين (في العطف على التقديرين) ، اى : النصب والرفع ، وذلك : اذا عطف الجملة التي وقع فيها الاسم المقدم على جملة ذات وجهين ، اى : جملة اسمية خبرها جملة فعلية ، ويسمى مجموع هذه الجملة - كما يأتي في الحديث الرابعة - : كبرى ، والخبر وحده صغرى ، (نحو : زيد قام وعمرا اكرمته) ، فيصح رفع عمرو بالابتداء ونصبه بتقدير فعل ، (فان

رفعت (عمرا على الابتداء ، وجعلت اكرمته خيرا عنه لتصير جملة اسمية (فالعطف) ، اى عطف عمرو اكرمته (على) الجملة (الاسمية) ، اى : على الجملة الكبرى ، اى : على مجموع « زيد قام ، زعاية للمناسبة بين الجملتين المتعاطفتين ، (او نصبت) عمرا بفعل مقدر ، لتصير جملة فعلية ، (فعلى الفعلية) ، اى : فالعطف ، اى : عطف عمرا اكرمته ، على الجملة الفعلية ، اى : على التصغرى ، اى : على قام فقط ، رعاية للتناسب ، هذا ، ولكن هنا مناقشة في المثال ، تذكر في المطولات .

(و) الحالة الخامسة : (يترجح الرفع) ، اى : رفع الاسم المقدم بالابتداء ، (فيما عدى ذلك) المذكور من الحالات الأربع المتقدمة لأن تجرده عن العوامل اللفظية يصحح رفعه بالابتداء ، (و) انما يرجح ذلك (لأولوية عدم التقدير ، نحو : زيد ضربته) .

المنادى

(الثالث) مما يرد منصوبا وغير منصوب : (المنادى ، وهو) : الاسم (المدعو بايا ، او هيا ، او اى ، او آ مع البعد) ، اى : مع كون المدعو بهذه الحروف الأربعة بعيدا ، (و) المدعو (بالهمزة مع القرب) ، اى : مع كون المدعو بها قريبا ، (و) المدعو (بيا مطلقا) ، اى : سواء كان المدعو بها مع البعد او مع القرب .

وليعلم : ان الغرض من النداء بهذه الحروف المتقدمة : توجه المنادى - بالفتح - الى المنادى - بالكسر - بوجهه او بقلبه حقيقة ، نحو : يا زيد ، او حكما ، نحو : يا سماء ويا ارض ، ونحو قوله .

ايا جبلى نعم - ان بالله خليا نسيم الصبا يخلص الي نسيمها

ومن هذا القبيل نداؤه تعالى وتقدس ، لتنزهه جل جلاله عن الاقبال بمعناه الحقيقي ، اذ لا وجه له ولا قلب ، كقوله :

فاصاخ يرجو ان تكون حيا وبقـول من فرح هيا ربا
(ويشترط كونه) ، اى : المنادى اسما (مظهرا) ، فلا يجوز كون
المنادى مضمرا ، (و) اما (يا انت) في قوله :

يا بجر بن ابجر يا انت انت الذي طلقت عام جمع
فهو (ضعيف) ، اى : ليس مطردا بل استعمل في قليل من الكلام ،
بحيث انكر ذلك بعضهم .

(و) يشترط ايضا (خلوه) ، اى : المنادى (عن اللام) المعرفة ،
فلا يقال : الرجل ، لأن حرف النداء يفيد التعريف ، واللام تفيد التعريف ،
فلا يجمع بين أداتى التعريف (الا في لفظة الجلالة) ، فانهم اجمعوا
على جواز ندائه ، وعلى ذلك : بأن اللام لاتفارقها ، وهي عوض من
همزة إله ، فصارت بذلك كأنها من نفس الكلمة ، فلذلك : جاؤ
اثبات الف الجلالة في النداء ، كما ان الفعل المبدو بهمزة الوصل اذا
سمى به قطعت همزته ، فيقال جائني انصر واضرب بثبوت الهمزة
المضمومة في الأول ، والهمزة المكسورة في الثانى .

(و) اما اذا سمي احد بالموصول فنودى ، نحو : (يا لتي) ، فهو
(شاذ) خلاف للمقياس ، وكذلك قوله :

فيا الغلان اللذان فـرا اياكما ان تكسبا سرا

(وقد يحذف حرف النداء) ، نحو : « يوسف اعرض عن هذا » والتقدير
يا يوسف ، (الإمع اسم الجنس) ، والمراد به : ما كان نكرة قبل النداء
سواء تعرف بالنداء كالنكرة المقصودة ، نحو : يا رجل ، او لم يتعرف ،

كالشكرة غير المقصورة ، كقول الأعمى : يارجلا خذ بيدي ، ونحو :
ياغافلا والموت يطلبه والغفلة الحجاب بين عقول
وانما لم يحذف حرف النداء حينئذ : لان نداء اسم الجنس قليل ،
فلو حذف منه حرف النداء لم يسبق الذهن الى انه منادى ، الا اذا كان
هناك قرينة .

(و) الامع (المندوب) ، وهو المتفجع عليه وجودا او عدما ،
اما المتفجع عليه عدما : فهو ما يتفجع على عدمه ، كالميت الذى يبكى
عليه النارب ، نحو : وااماما ، واحسينا ، والمتفجع عليه وجودا :
ما يتفجع على وجوده ، كالمصيبة والحسرة والويل ، اللاحقة للمنارب
لفقد الميت ، نحو : يا حسرتا ، وامصيبتا ، واويلا .

(و) الامع (المستغاث) ، وهو : الذى يناديه المتكلم ، لأن يخلص
المتكلم او غيره من شدة ، او لان يعين على دفع مشقة ، نحو : يا اعلى
ادركنى ، يا ابا الفضل العباس .

وانما لم يحذف حرف النداء من المندوب والمستغاث : لأن المطلوب
فيهما مد الصوت وتطويله ، والحذف ينافى ذلك .

(و) الامع (اسم الاشارة) ، نحو : يا هذا ، فلا يحذف منه حرف
النداء لما تقدم في اسم الجنس ، وجوزه جماعة استشهادا بقوله تعالى :
« ثم انتم هؤلاء » ورده بعض المحققين : باحتمال كون هؤلاء خبر انتم ،
لامنادى ، وهو بعيد .

(و) الامع (لفظ الجلالة ، مع عدم) تعويض (الميم) المشددة ،
نحو : اللهم ، اصله : يا الله ، فحذف حرف النداء ، وعوض عنه ميم
مشددة ، ولم تزد الميم في مكان المعوض عنه : لئلا يجتمع زيادتان ،

اي : الميم ولام التعريف في ازل الكلمة ، وخصت الميم بالتعويض لأنها عهدت زيادتها في الآخر في نحو : ذرقم ، هذا (في الأغلب) وقد يحذف حرف النداء منه بدون التعميض ، (فان وجدت) الميم (لزم الحذف) ، اي : حذف حرف النداء ، وذلك لئلا يلزم الجمع بين العوض والمعوض ، وقد يجمع بينهما في الضرورة ، كقوله :

وانى اذا ما حدث الما اقول يا اللهم يا اللهم

(تفصيل) في اقسام المنادى من حيث البناء والاعراب ، فاعلم ان المنادى (المفرد) ، اي : ما ليس مضافا ولا شبهه ، (المعرفة) قبل النداء (و) كذلك المعرفة بعد النداء ، اعني (النكرة المقصودة يبنيان) لفظا او تقديراً او محلا ، (نحو : يا زيد) ، ويا موسى ويا هذا ، (و) نحو : (يارجلان) ، ونحو : يازيدون ، وانما بنى المفرد المعرفة : لوقوعه موقع الكاف الضمير المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية ، وذلك : لأن يازيد بمنزلة ادعوك ، وهذا الكاف ككاف ذاك لفظا ومعنى ، وانما قلنا ذلك : لأن الاسم كما يأتي في باب الميبيات لا يبنى الا بمشابهة الحرف ، ولا يبنى لمشابهة الاسم المبنى .

(و) المنادى (المضاف وشبهه) ، اي : شبه المضاف ، وهو الذي مابعده من تمامه ، (و) النكرة (غير المقصودة : ينصب) لفظا او تقديراً ، بحرف النداء او بادعو ، (مثل : يا عبد الله) ، وياغلامي (وياطالعا جبلا ، ويارجلا) ، ويافتى ، (و) المنادى (المستغاث يخفض) ، اي : يجر (بلامها) ، اي : بلام الاستغاث ، وهي لام التخصيص ، ادخلت على المستغاث للدلالة على انه مخصوص من بين امثاله بالطلب ، (ويفتح) المستغاث ، (و) الحال انه (لالام فيه)

فالأول ، (نحو : يا يزيد) بجر زيد ، (و) الثاني نحو : (يا زيدا)
 وإنما اعرب المنادى بعد دخول لام الاستغاثة : لأن علة بنائه كانت
 مشابهته للمحرف ، واللام الجارة من خواص الاسم ، فتعارض الشبابة
 فتضعف مشابهته للمحرف ، فتعرب على ما هو الأصل في الاسم .
 (و) المنادى (العلم المفرد الموصوف بابن او ابنة) ، حال
 كون الابن او الابنة (مضافا الى علم آخر) ، يجوز فيه الضم :
 لما تقدم من بناء المنادى المفرد المعرفة على ما يرفع به ، ولكن
 (يختار فتحه ، نحو : يا زيد بن عمرو) ، فيجوز في زيد الضم والفتح .
 وإنما اختير فتحه : لكثرة وقوع المنادى الجامع بهذه الصفات
 والكثرة مناسبة للتخفيف ، فحذفوا بالفتحة التي هي حر كته الأصلية
 لكونه من المنصوبات .

(و) المنادى المستحق للضممة البنائية ، (المنون ضرورة) ، اي :
 للضرورة الشعرية ، (يجوز) ابقاء (ضمه) بناء ، (و) يجوز
 (نصبه) اعرابا ، (نحو) قوله :

سلام الله يامطرا عليها وليس عليك يامطر السلام

(و) المنادى (المكرر المضاف : يجوز ضمه ونصبه ، كتيم الأول

في نحو :

يا تيم تيم عدى لا ابا لكم لا يلقينكم في سوثة عمر

أما الضم في التيم الأول : فلأنه منادى مفرد معرفة ، كما هو
 الظاهر ، وأما النصب : فعلى انه مضاف الى عدى المذكور ، وتيم الثاني
 تأكيد لفظي فاصل بين المضاف والمضاف اليه ، او يكون تيم تيم
 الثاني مضافا الى عدى المحذوف بقرينة المذكور .

واما تيم الثاني : فيتمين فيه النصب ، لانه اما تابع لمنادى مضاف او هو نفسه تابع مضاف ، كما صرح في قوله :

(تبصرة) في احكام توابع المنادى : (وتوابعه المضافة تنصب مطلقا) ، اي : سواء كان المنادى معربا او مبنيًا ، (اما) التوابع (المفردة : فتوابع) المنادى (المعرب تعرب باعرابه) ، اي : باعراب المنادى ، اي : تنصب ، (وتوابع) المنادى (المبني على ما يرفع به) والمراد من التوابع ليس جميعها ، بل ما بينه بقوله : (من التأكيذ والصفة وعطف البيان ، ترفع حملا على لفظه) ، اي : على لفظ المنادى ، لأن بناء المنادى عرضي ، فيشبه المعرب ، فيجوز ان يكون تابعه تابعا للفظه . (وتنصب) حملا (على محله) ، لأن حق تابع المبني ان يكون تابعا لمحله ، وهو هاهنا منصوب المحل ، نحو : ياتميم اجمعون واجمعين في التأكيذ ، ويازيد العاقل والعاقل في الصفة ، ويازيد بشر وبشرا في عطف البيان ، (وللبدل) حكمه (كالمستقل) ، اي : كتنفس المنادى ، لأن البدل هو المقصود ، فيقدر فيه حرف النداء والمبدل منه توطئة له (مطلقا) ، اي : سواء كان المنادى معربا او مبنيًا ، فيضم البدل بناء ، ان كان مفردا ، نحو : يا عبد الله بشر ، ويازيد بشر ، وينصب البدل ان كان مضافا او شبهه ، نحو : يا عبد الله اخاء عمرو ، ويازيد اخاء عمرو ، ويا عبد الله طالما جبلا ، ويازيد طالما جبلا ، فتأمل .

(اما المعطوف) ، اي : التابع المعطوف بحرف ، (فان كان مع ال) ، سواء كان ال للمح معنى الذي نقل عنه المعطوف ، بأن لم يؤثر في التعريف ، نحو : يازيد والحارث ، فان ال في الحارث

للمح ما نقل عنه لفظ حارث ، فلا تأثير له في تعريفه ، لأنه معرفة بالعلمية ، لا باللام ، قال السيوطي : سمي بالحارث : من يتغافل بأنه يعيش ويحترث ، فذكر ال وحذفه بالنسبة الى التعريف سواء ، او كان ال للتعريف ، نحو : يازيد والرجل ، فان ال في الرجل للتعريف اذ الرجل بدون ال نكرة ، (فالخليل) بن احمد استاد سيبويه في كلمتا الصورتين المذكورتين : (يختار رفعه) اي : رفع المعطوف ، اي : الحارث في المثال الأول ، والرجل في المثال الثاني ، مع تجويزه النصب فيهما ايضا ، (ويونس) وابوعمر و ابن العلاء النحوي احد القراء السبعة المقدم على الخليل يختاران (نصبه) اي : نصب المعطوف في كلمتا الصورتين ، مع تجويزهما الرفع فيهما ايضا (و) ابو العباس (المبرد) : فرق بين الصورتين ، فقال : (ان كان) المعطوف (كالخليل) والحارث ، يعني : ان كان ال فيه للمح معنى الذي نقل عنه ، ولم يؤثر في التعريف ، (فكالخليل) يعني : يختار المبرد حينئذ ما قاله الخليل : من رفع المعطوف ، (والا) ، اي : وان لا يمكن كالخليل والحارث ، بأن كان ال في المعطوف للتعريف ، نحو : الرجل (فكيونس) وابى عمرو ، يعني : يختار المبرد حينئذ ما قاله يونس وابو عمرو بن العلاء : من نصب المعطوف .

هذا كله اذا كان المعطوف مع ال ، (والا) اي : وان لا يمكن المعطوف مع ال ؛ (فكالبديل) ، يعني : حكم المعطوف كالبديل : من حيث انه كالمستقل ؛ اي : في نية تكرار العامل عند الجميع مطلقا ، اي : سواء كان المنادى مفردا معرفة ، او نكرة مقصودة

او مضافا وشبهه ، او نكرة غير مقصودة ، فيبنى المعطوف على ما يرفع به : ان كان مفردا معرفة او نكرة مقصودة ، نحو : يا زيد وعمرو ويا عبد الله وعمرو ، ويا طالعا جبلا وعمرو ، ونحو : يا زيد ورجلان ويا عبد الله ورجلان ، ويا طالعا جبلا ورجلان ، وينصب : ان كان مضافا وشبهه ، او نكرة غير مقصودة ، نحو : يا زيد وعبد الله ، وطالعا جبلا ورجلا ، ونحو : يا عبد الله وابا القاسم ، وطالعا جبلا ورجلا ، ونحو يا رجلا وعبد الله ، وطالعا جبلا وغافلا .

هذا كله في توابع المنادى المبني على ما يرفع به بسبب النداء (و) اما (توابع ما) اي : منادى (يقدر ضمنه) البنائي (كالمعتل) نحو : يا مصطفى العالم ، ويا مرتقي العادل ، (و) كما (لمبنى قبل النداء) لا بسبب النداء ، نحو : يا هذا العالم ، فهي : (كتوابع) المنادى (المضموم لفظا ، فترفع) التوابع (للمبناء) على الضم (المقدر على اللفظ) ، اي : حملا على اللفظ ، اذ لفظ المنادى حينئذ مضموم تقديرا ، فترفع توابعه حملا على لفظه المضموم تقديرا ، (وتنصب) التوابع (للمنصب المقدر على المحل) ، اي : حملا على المحل ، اذ المنادى منصوب محلا ، لأنه مفعول .

مميز اسماء العدد

القسم (الرابع) مما يرد منصوبا وغير منصوب : (مميز اسماء العدد) ، وسيأتي ان اصول اسماء العدد اثنتا عشرة كلمة ، (فمميز الثلاثة الى العشرة) ، اي : مع العشرة : (مجرور ومجموع) لفظا نحو : ثلاثة رجال ، وعشرة اثواب ، او مجموع معنى ، نحو : ثلاثة

رھط ، وعشرة كلم ، اذ هما اسما جمع على الأصح ، اما كونه
مجرورا : فلأنه لما كثر استعمال هذا الصنف من العدد : اختاروا فيه
جر مميزه ، باضافته اليه للتخفيف بحذف الثنوين من العدد ، كما
بيناه في « المكررات » في هذا الباب . واما كونه مجموعا : فلمطابقة
المعدود العدد .

واعلم : انه اذا لم يكن للتمييز الا جمع قلته فيؤتى بها ، وان
لم يكن له الا جمع كثرة فكذلك ، وان كان له كلاهما فأغلب
استعمالا ان يؤتى بجمع القلة ليطابق المعدود العدد ، لأن جمع القلة
على المشهور من الثلاثة الى العشرة ، وان لم يكن له جمع منكسر
يؤتى بجمع المصحح ، نحو : ثلاث عورات ، وقد جاء المصحح مع
وجود المنكسر ، فهو قوله تعالى : « سبع سنبلات » مع وجود سنابل .
ثم اعلم : ان كون تمييز هذا الصنف من العدد جمعا : انما هو
فيما لم يكن التمييز لفظة مائة ، والا فيجب كونه مفردا ، وقد بينا
وجهه في « المكررات » فراجع .

(ومميز ما بين العشرة والمائة) ، اي : من احد عشر الى تسعة
وتسعين (منصوب مفرد) ، نحو : « احد عشر كوكبا » و « تسعة
وتسعين نجمة » و « اربعين ليلة » اما النصب في العقود ، اي : عشرين
واخواتها ، فلتعذر الاضافة فيها ، اذ لا يستقيم ابقاء النون مع الاضافة
اذ النون فيها تشبه نون الجمع ، ولا يستقيم حذف النون ايضا ، اذ
ليست هي في الحقيقة نون الجمع ، وقد بينا في « المكررات » ان
ما جاء في كلامهم من نحو : عشر ودرهم ، واربعو ثوب ، بالاضافة
وحذف النون : فهو قليل ، وقد تقدم الاشارة اليه في باب التمييز - ايضا .

فان قلت : قد يقال : ارضو زيد ، ونون عشرون واخواتها مثلها
 قلت : بل نون عشرون واخواتها ، ابعده من نون الجمع من نون
 ارضون ، لأن ارضون جمع حقيقة وان كان شاذاً ، بخلاف عشرون
 واخواتها فانها ليست بجمع .
 واما في ما عدا العقود : فلأنهم كرهوا ان يصيروا ثلاثة اسماء
 كالاسم الواحد .

فان قلت : قد جاء في كلامهم هذه خمسة عشر ونحوه ، فكيف
 ذلك ؟ قلنا : لما لم يكن المضاف اليه ، اعني : الكاف الضمير ، تميزا
 حتى يكون عين المميز ، فلم يمتزج امتزاج التميز مع المميز ، فلم
 يلزم صيرورة ثلاثة اسماء كالاسم الواحد .

وانما جوزوا ثلاثمائة امرأة ، مع ان فيها صيرورة ثلاثة اسماء
 اسما واحدا ، قياسا بمائة امرأة .

واما افراد التمييز : فلأنه لما صار في هذا الصنف من العدد منصوبا
 صار فضلا ، فافرد تقليلا للفضلة ، وفيه وجه آخر دقيق ، ذكرناه
 في « المكررات » فراجع .

واما قوله تعالى : « وقطعناهم اثنتي عشرة اسباطا امما » حيث
 جاء التميز ، اعني : اسباطا ، جمعا ، ففيه كلام ذكرناه هناك .
 (ومميز المائة والألف ومشاهاهما وجمعه) ، اي : جمع الألف (مجرور
 مفرد) ، وانما أتى تميز هذا الصنف كذلك ، اي : مجرورا مفردا
 لأن هذا الصنف - كما يأتي عن قريب - من اصول الأعداد ، كالأحاد
 فالمناسب ان يكون تمييزه على طبق تمييزها ، لكن لما كانت الأحاد
 في جانب القلة ، وهذا الصنف في جانب الكثرة : اختير في تميز

الأحاد الجمع الموضوع للكثرة ، وفي تمييز هذا الصنف المفرد الدال على القلة ، رعاية للتعادل .

(تنبيه ، و) انما لم يقل : وجمعهما ، كما قال : ومثناهما ، لأنهم (رفضوا جمع المائة) ، فلا يقال : ثلاث مآت رجل ، كما يقال : « ثلاثة آلاف من الملائكة مردفين » بخلاف التثنية ، فإنه يقال : مأتا رجل ، كما يقال : الفا رجل .

هذا ، ولكن قال الرضى : ان لم تكن مائة مضافا اليها ثلاث واخواتها : جمعت واضيفت الى المفرد - ايضا - انتهى . وايضا قد يأتي تمييز هذا الصنف جمعا ، نحو : مائة رجال ، وقد يفرد منصوبا كقولہ :

إذا عاش القتي مأتين عاما فقد ذهب المذاذة والفتاه

وقد يجمع ، نحو قراءة الكس-ائي وحمزة : « ولبثوا في كهفهم ثلاثمائة سنين » بإضافة مائة الى سنين ، وقد ذكرنا وجه الجميع في « المكررات » .

(واصول اسماء العدد) التي يتفرع منها ، اى : من تلك الاسماء باقى اسماء العدد : (اثنتا عشرة كلمة) ، وهي : (واحد الى عشرة ومائة والف) ، وباقى اسماء العدد يتفرع منها : اما بزيادة التاء ، كواحدة واثنان ، او باسقاطها : كثلاث الى تسع ، او بعلامة التثنية كمأتين والفين ، او بعلامة الجمع : كمآت وآلاف ، وعشرين ومئين والوف ، او بالتركيب الاضافي : كأربعمائة ، او المزجى : كخمسة عشر ، او بالعطف : كأربع وعشرين .

(فالواحد والاثنان) على طبق القياس المشهور ، يعنى : (يذكران

مع المذكر ، ويؤنثان مع المؤنث ، ولايجامعهما المـدود ، بل يقال رجل ورجلان) ، هذا في الاثنان مسلم ، اما في الواحد فلا ، قال نجم الأئمة : الواحد بمعنى المنفرد ، اي ؛ العدد المنفرد ، ويستعمل في المعداد كسائر الفاظ العدد ، فيقال : رجل واحد ، وقوم واحدون انتهى . وعلى هذا : فالاثنين ايضا غير مسلم ، لقوله تعالى : « لاتتخذوا آلـهين اثنين » وقد بينا في « المكررات » نكتة الاجتماع فراجع (والثلاثة الى العشرة بالعكس) ، اي : على خلاف القياس ، فيقال ثلاثة الى عشرة بالتاء للمذكر ، وتأويلا له بالجماعة ، ويقال : ثلاث الى عشر بدون التاء للمؤنث ، فرقا بين المذكر والمؤنث ، (نحو قوله تعالى : « سخرها عليهم سبع ليال وثمانية ايام ») فجيء بالسبع بدون التاء في ليال : لانه مؤنث ، وبالثمانية مع التاء : لأن الايام مـذكر .

قال في - المصباح - : الليل معروف ، والواحدة ليلة ، وجمعه الليالى بزيادة الياء على غير قياس ، والليـلة من غروب الشمس الى طلوع الفجر ، وقياس جمعها : ليلات ، مثل بيضة وبيضات ، وقيل الليل مثل الليلة ، كما يقال : العشي والعشية ، انتهى .

وقال ايضا : اليوم اوله من طلوع الفجر الثاني الى غروب الشمس الى ان قال : واليوم مذكر ، وجمعه : ايام ، واصلمه : أيوام ، وتأنيث الجمع اكثر ، فيقال : ايام مباركة وشريفة ، والتذكير على معنى الحين والزمان ، والعرب قد تطلق اليوم وتريد الوقت والحين ، نهارا كان او ليلا ، فتقول : زخرتك لهذا اليوم ، اي : لهذا الوقت الذي اقتقرت فيه اليك ، انتهى .

وانما لم يعكس : بأن يؤتى التاء في المؤنث : لأن المذكر اسبق
لأنه الأصل ، كما بين ذلك في باب غير المنصرف .
هذا (تتميم) ، يبين فيه بقية اسماء العدد ، (و) ذلك : انك
(تقول : احد عشر رجلا) ، بلا علامة التأنيث في الجزئين ، (واثني
عشر رجلا) كذلك (في المذكر) ، وتقول : (احدى عشرة امرأة)
بعلامة التأنيث في الجزئين ، (واثنتا عشرة امرأة) كذلك (في المؤنث)
فهذان العددان على طبق الأصل ، يعني : يذكر مع المذكر ، ويؤنث
مع المؤنث .

تنبيه ، الأحد اصله : وحد ، على وزن حسن ، صفة مشبهة من
وحد يعد ، قلبت واوه الفاعلى سبيل الشذوذ عند الجميع ، وفي احدى
كذلك ، اذ اصله : وحدى - بكسر الواو - على وزن ذكري ،
وقال بعضهم : قلب الواو المكسورة في الاول قياس كالمضمومة ،
وقال بعض آخر : اصل احد واحد ، واصل احدى واحدة ، وانما
غيرا للتخفيف ، ولذلك قيل : لا يستعمل احد واحدى الا في النيف ،
كالمثاليين المذكورين ، او مضافين ، نحو : احدى واحديين ، واما
قوله تعالى : (قل هو الله احد) و (لستن كأحد من النساء)
ففيه كلام ، ذكره التفغنازاني في بحث تقديم المسند اليه ، فراجع .
(و) تقول : ثلاثة عشر رجلا ، الى تسعة عشر رجلا ، في المذكر
وثلاث عشرة امرأة الى تسع عشرة امرأة في المؤنث (ابقاء الجزء
الأول فيهما بحاله قبل التركيب ، واما تذكير الثاني في المذكر :
فلكراهة اجتماع تأنيثيين من جنس واحد ، اعني : التاء فيما هما
كالكلمة الواحدة بالتركيب :

وهذا بخلاف إحدى عشرة ، فإن التأنيت فيهما من جنسين ، واما اثنتا عشرة فقد بينا الوجه فيه في «المكررات» مستوفى ، فراجع .
 واما الجزء الثاني من احد عشر واثنا عشر ، حيث لم يبق على حالة قبل التركيب : فذلك لأنه محمول على الجزء الثاني في ثلاثة عشر ، لأنه مثله في التركيب ، فتأمل . والشين من عشر يكسر ، والفتح افصح .

(و) المذكر والمؤنث (يستويان في عشرين واخواتها) ، تقول عشرون رجلا ، وكذلك امرأة ، الى تسعين رجلا او امرأة ، (ثم تعطفه) ، اي : العشرين واخواتها ، على ما زاد عليها ، مراعى في المعطوف عليه حاله قبل العطف من التذكير والتأنيت ، (فتقول : احد وعشرون رجلا ، واحدى وعشرون امرأة ، واثنان وعشرون رجلا ، واثنتان وعشرون امرأة ، وثلاثة وعشرون رجلا ، وثلاث وعشرون امرأة وهكذا الى تسع وتسعين امرأة) ، وتسعة وتسعين رجلا ، فيراعى في المعطوف عليه : حاله قبل العطف بعينه من غير تغيير .

(تكميل) ، وتقول فيما زاد على تسعة وتسعين ، او على تسع وتسعين : مائة والـ في الواحد ، ومائتان وألفان في التثنية ، من غير فرق بين المذكر والمؤنث ، وكذلك المئات والآلاف ، او الألوف ، فتأمل .

ثم تعطف فيما زاد على ذلك من غير تغيير في الزائد ولا تبديل فتقول : مائة وواحد او واحدة ، وكذلك مائة واثنان او اثنتان ، ومائة وثلاثة رجال او ثلاث نساء ، ومائة واحد عشر رجلا واحدى عشرة امرأة ، ومائة واحد وعشرون رجلا واحدى وعشرون امرأة ،

ومائة وثلاثة وعشرون رجلا وثلاث وعشرون امرأة ، الى مائة وتسعة وتسعين رجلا ، او تسع وتسعين امرأة . وكذا الحال في ثمانية المائة والالف وجمعه ، ويجوز ان يعكس العطف في الجمع ، فنقول: واحد ومائة ، الى آخر الأمثلة فتنبه .

(فائدة) ، اصل مائة : مئبة ، على وزن سدره ، حذفت الياء التي هي لام الفعل ، فلزمتها التاء عوضا عن اللام ، كما في غزة وثبة وانما زادوا فيها الفاء خطأ لا تلفظا ، حتى لا يشتمه خطأ بمنه ، واما لفظا فالتلفظ بالألف خطأ من لحن المولدين ، ويألمهم من الحمان ، والحق في ذلك التثنية بالمفرد دون الجمع .

واعلم : ان الأفصح في ثماني عشر ، فتح الياء ، لبناء جزء الاول من الأعداد المركبة على الفتح ، وجازا سكاها : لتناقل المركب بالتركيب نحو : معديكرب ، وشذ حذفها مع فتح النون : لأنها اذا حذفت فالوجه كسر النون ، ليدل على الياء المحذوفة ، هذا ولكن قال نجم الأئمة : يجوز كسرها ليدل على الياء المحذوفة ، لكن الفتح اولى ليوافق اخواته ، لأنها مفتوحة الأواخر ، مركبة مع العشر ، انتهى . فتأمل ولا يذهب عليك : ان الجزء الأول من اثني عشر معرب - كما سيأتي عن قريب - بخلاف سائر المركبات .

المبنيات

هذا باب (المبنيات) ، وهي على قسمين : الأول ما هو مبني بالأصالة ، وهو : الحرف ، والفعل الماضي ، والأمر بغير اللام على الأرجح ، اما الفعل المضارع والأمر باللام : فهما وان كانا مبنيان

بالإصالة ، لكن عرض عليهما الأعراب ، فأعربها إلا إذا اتصل بهما -
نون التأکید ، او نون الاناث ، كما تقدم بيانه في اوائل الكتاب .
الثاني المبني بالعرض ، وهو الاسم الذي شابه المبني الأصل مطلقا
او الحرف على اختلاف الرأيين .

والمشابهة : اما يتضمن الاسم معنى المبني الأصل ، كأين ، فانه
يتضمن معنى همزة الاستفهام ، او بوقوعه موقعه : كنزال ، فانه واقع
موقع انزل ، او بافتقاره الي الجملة : كالموصلات ، فانها تشبهه
الحرف في الافتقار الي الجملة ، او بوقوعه موقع ما يشبهه : كالمنادى
المبني ، فانه واقع موقع كاف الضمير المشابه لحرف الخطاب ، او بغير
ذلك مما ذكرناه في اول هذه الحديقة .

وانما سمي المبني مبنيا : تشبيها له ببناء الدار والقصور ، في البقاء
على حالة واحدة في مدة من الزمن والعصور ، والى هذا يشير قولهم
وحكمه ، اي : المبني ان لا يختلف آخره باختلاف العوامل ، بخلاف
المعرب ، فانه يختلف آخره باختلاف العوامل .

المضمر

واعلم : انه لما كان المبنيات كثيرة ، ولم يذكر المصنف الا
بعضا منها ، جاء بمن التبعيضية فقال : (منها المضمر ، وهو : ما وضع
لمتكلم) ، نحو : انا ، فانه وضع لمن يتكلم به ، اي : بخصوص
لفظة انا ، وكذلك لفظة : نحن ، (او) وضع (لمخاطب) كذلك
نحو : انت ، وفروعه ، فانه وضع لمن يخاطب بخصوص لفظة انت
او احد فروعه ، (او) وضع (لغائب تقدم ذكره) لفظا ، نحو :

ضرب زيد اخاه ، وكذلك نحو : ضرب اخاه زيد ، فانه - ايضا -
من قسم المتقدم اللفظي ، ووجهه ظاهر ، او تقدم ذكره معنى ، وهذا
على قسمين :

الأول : ان يكون المعنى المتقدم مفهوما من لفظ مقدم معين ،
نحو قوله تعالى : « اعدلوا هو أقرب للمتقوى » فان مرجع الضمير
هو العدل ، المفهوم من قوله : « اعدلوا » .

الثاني : ان يكون المعنى المتقدم مفهوما من سياق كلام متقدم
على الضمير ، نحو قوله تعالى : « ولأبوية » فانه لما تقدم ذكر الميراث
دل على ان في المقام ميت يرثه الأبوان ، فيعلم : ان مرجع الضمير
هو الميت المورث ، ومن هذا القبيل : اذا كان المعنى مفهوما من
سياق الكلام الواقع فيه الضمير ، ولو كان فهم المعنى بضميمة قرينة
خارجية ، نحو قوله تعالى : « انا أنزلناه في ليلة القدر » فان كون
ليلة القدر في شهر رمضان ، مع قوله تعالى : « شهر رمضان الذي انزل
فيه القرآن » قرينة يعلم بها : ان مرجع الضمير في انزلناه : هو
القرآن .

واما قول المصنف : (ولو حكما) ، فنكضمير الشان ، والقصّة
وقد يأتي وجه تقدم مرجعه « حكما » في المسألة الآتية .
واعلم : انه قد اشرنا سابقا : ان الأصل في الاسماء « الاعراب » ،
فلا بد للمبني منها من علامة البناء ، والأصل في المبني مطلقا : السكون
واذا كان مبنيا على الحركة : فلا بد فيه من علامتين اخريين ، احديهما
للبناء على الحركة ، والاخرى للمحركة المعينة : انها لم اختيرت دون
غيرها ، لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح .

وانما بنيت الضمائر : لشبهها بالحروف في المعنى ، اى : انها متضمنة معنى الحروف ، لأن التكلم والخطاب والغيبة من معاني الحروف ، والمراد من التكلم واخويه هاهنا : هو الخاص ، اى : التكلم بخصوص لفظة انا او نحن ، والخطاب بخصوص لفظة انت او فروع ، والغيبة بلفظة هو او فروع ، لا العام ، اى : التكلم والخطاب والغيبة باى لفظ كانت ، لأنها حينئذ معانى اسمية .

وقيل : انها بنيت لشبهها بالحروف في الافتقار ، لافتقار كل من هذه الأقسام الثلاثة الى شيء ، اى : متكلم ومخاطب وغائب ، يكون مرجعا لها .

وقيل : لشبهها بالحروف في الوضع في كثير ، لأن اكثر المضمرات وضع على حرف او حرفين كالحروف ، وحمل الباقي على الكثير .
وقيل : لاستغنائها عن الاعراب كالحروف ، لأنها تختلف صيغتها في الرفع والنصب والجر - كما سيأتي - فلا تحتاج الى الاعراب .

(فان استقل) الضمير ، اى : يصح ان يتلفظ به وحده ، من دون ان يعصل بعامله او بما يتصل بالعامل : (فمتصل) ، اى : فهو متصل ، ويأتي امثله ، (والا) ، اى : وان لا يستقل ، بان لا يصح ان يتلفظ به وحده ، بل يجب أن يتصل بعامله ، نحو : ضربت وانك ، ولك ، او بما يتصل بالعامل ، نحو : اعطيتكه : (فمتصل) اى : فهو متصل ، (و) الضمير (المتصل) ثلاثة اقسام : (مرفوع) نحو : كان كانا الخ ، (ومنصوب) ، نحو : انه انهما الخ ، (ومجرور) نحو : له لهما الخ ، (و) اما الضمير (المنفصل) : فهو قسمان ، لأنه لا يستعمل الا (غير مجرور) ، اى : مرفوع ، نحو : هو هما الخ

او منصوب ، نحو : اياه اياهما الخ ، وليس في اللفظة مجرور منقصل (فهذه خمسة) اقسام حسبما بينهاها مع امثلتها .

(و) اذا عرفت ذلك فاعلم : انه (لايسوغ) ، اي : لايجوز استعمال الضمير (المنفصل الالتمذر) استعمال الضمير (المتصل) ، وذلك لأن في استعمال « المتصل » الاختصار المطلوب غالباً عند العتلاء ، الموضوع لأجله مطلق الضماير ، فلا يقال في اكرمتك : اكرمتاياك لأنه يمكن الاتيان بالمتصل ، فيقال : اكرمتك . واما مواضع تعذر استعمال الضمير المتصل ، فهي احد عشر موضعا :

الأول : ان يكون الضمير محصوراً كقوله تعالى : « وقضى ربك الا تعبدوا الا اياه » اذ بالاتصال يفسد المعنى .

والثاني : ان يكون الضمير مرفوعاً بمصدر مضاف الى المفعول به نحو : عجبت من ضربك هو ، اذ الاتصال مستلزم للفصل بين شيئين هما كالكلمة الواحدة .

الثالث : ان يكون عامل الضمير محذوقاً ، نحو : « ان هو استجارك فاجره » اذ التقدير : ان استجارك ، فحذف الفعل وحده ، فابرز الضمير وانفصل .

الرابع : ان يكون عامله متأخراً عنه ، نحو قوله تعالى : « اياك نعبد واياك نستعين » اذ بالاتصال بان يقال : نعبدك ، ونستعينك ، يفوت الحصر المستفاد من التقديم .

الخامس : ان يكون عامله معنوياً ، وذلك : اذا كان مبتدأ ، بناء على القول بان العامل في المبتدأ : الابتدائية ، التي هي من العوامل المعنوية ، نحو : انا قائم ، اذ لايمكن اتصال الضمير بالعامل ، لأنه

امر معنوي .

السادس : ان يكون الضمير معمولاً للحرف نفى ، كقوله تعالى :

« وما انا بطارد المؤمنين » ونحو قول الشاعر :

ان هو مسئوليا على احد الاعلى اضـمف المجانين

السابع : ان يفصل بين الضمير وعامله بمعمول يكون اسماً ظاهراً

نحو قوله تعالى : « يخرجون الرسول واياكم » .

الثامن : ان يقع الضمير بعد واو المعية ، نحو : كنت واياه

في الداء .

التاسع : ان يقع بعد اما - بفتح الهمزة - نحو : اما انا فنحوى

واما انت فصرفي ، واما هو فمنطقي .

العاشر : ان يقع بعد اللام الفارقة ، نحو : ان زيد لهو .

الحادي عشر : ان يكون الضمير فاعلاً لصفة تكون خبراً عن غير

مرجع الضمير ، نحو : زيد عمرو ضاربه هو ، فانه لولم يفصل الضمير

اعني : هو ، لزيد عمرو ضاربه ، باستتار هو في ضارب ، فحينئذ

يلتبس مرجع الضمير المستتر في ضارب ، فلا يعرف المخاطب : ان

مرجعه زيد او عمرو ، بل المتبادر بقاعدة الأقرب للأقرب ، والأبعد

للأبعد ، ان المرجع هو عمرو ، لأنه اقرب الى الضمير المستتر في ضارب

فيصير المعنى : ان عمرا ضارب ، وزيدا مضروب ، وهذا عكس المقصود

لأن المقصود : ان زيدا ضارب ، وعمرا مضروب .

الثاني عشر : ان يقع الضمير بعد اما - بكسر الالف - نحو :

كتب لي اما انت او اخوك :

الثالث عشر : ان يكون ثاني مفعولي اعطيت ويوجب اتصاله التباسه

بالمفعول الأول ، كما اذا اخبرت عن عمرو في - اعطيت زيدا عمرا -
 بالذي ، فقلت : الذي اعطيت زيدا اياه عمرو ، اذ لو وصلت الضمير
 وقلت : الذي اعطيته زيدا عمرو ، لتوهم السامع : ان عمرا آخذ
 وزيدا مأخوذ ، وهذا عكس المقصود .

الرابع عشر : ان يكون الضمير منصوبا بمصدر مضاف الى الفاعل
 نحو : عجبني من ضرب الأمير اياك ، فتأمل .

الخامس عشر : ان يكون ثاني ضميرين منصوبين ، متحدى الرتبة
 بان يكونا للمتكلم او المخاطب او الغائب ، نحو قول العبد لمولاه :
 ملكتني اياي ، ونحو قول المولى لعبده : ملكتك اياك ، ونحو قول
 المولى اذا اخبر زيدا انه ملك عبده نفسه : ملكته اياه ، فهجب حينئذ
 انفصال الضمير الثاني كما مثلنا ، ولا يجوز اتصاله : حذرا من تقدم
 احد المتساويين من دون مرجح في باديء النظر ، والا ففى جميع
 الصور للأول مرجح ، لأنه فاعل معنى ، الا اذا كانا غائبين وكان
 بينهما اختلاف ما ، كأن يكون احدهما مثنى والاخر مفردا ،
 او يكون احدهما مؤنثا والاخر مذكرا ونحوهما ، نحو قول الشاعر :

لوجهك في الاحسان بسط وبهجة انا لهما قفوا كرم والد

البسط بمعنى البشاشة وطلاقة الوجه ، مبتدأ مؤخر ، خبره لوجهك
 والبهجة بمعنى الحسن والسرور ، معطوف على بسط ، وانال فعل ماض
 متعد لمفعولين ، او لهما ضمير التثنية الراجع الى البسط والبهجة ، وثانيهما
 ضمير المفرد الراجع الى الوجه ، والقفو : بمعنى المتابعة ، فاعل انال
 واكرم والد من اضافة الصفة الى الموصوف ، اي : والد اكرم ، اي :
 أنجب من كل والد ، والشاهد في ضمير المفرد ، حيث أتى به متصلا

والأولى الاتيان به منفصلاً ، بأن يقال : انا لهما اياه - حذرا عما سبق ، فنأمل .

وقد يجوز الانفصال في موضعين ، ذكر احدهما المصنف بقوله : (وانت في) ثاني ضميرين يكونان منصوبين ، اولهما اعرف ، نحو : (هاء سلمنيه ، وشبهه) ، نحو : الدرهم اعطيتك ، (بالخيار) اذا شئت اوردت الهاء متصلاً كالمثاليين ، وذلك : نظراً الى ان الأصل في الضمائر : الاتصال كما اشرنا اليه فيما تقدم ، وان شئت اوردته منفصلاً ، نحو : البحث سلمني اياه ، ونحو : الدرهم اعطيتك اياه ، وذلك هرباً من توالي اتصاليين في فضلتين ، وكذلك اذا كان احدهما مجروراً والآخر منصوباً ، نحو : عجبك من حبيبك على الاتصال ، وحبي اياك على الانفصال ، فالضمير الأول : مجرور بالاضافة ، والثاني : منصوب بالمفعولية .

واما اذا لم يكن او لهما اعرف ؛ بأن يكونا متعدي الرتبة كما سبق ، او يكون الثاني منهما اعرف ، نحو : الدرهم اعطيته اياك ، فحينئذ يجب الفصل ، اما في صورة اتحاد الرتبة : فلما تقدم ، واما في صورة كون الثاني اعرف : فلكرامة تقديم الناقص على الكامل .

واما اذا كان الأول مرفوعاً والثاني منصوباً ، نحو : اكرمك فحينئذ يجب الاتصال في الثاني ، لأن الأول كالجزء من الفعل ، فكأنه لم يتحقق فصل بين الفعل والضمير الثاني .

والموضع الثاني : ان يكون ثاني الضميرين خبراً لكان او احدى اخواتها ، او مفعولاً ثانياً لعلمت او احدى اخواتها ، فالمختار عند بعضهم : الاتصال ، لانه الأصل في الضمائر ، نحو قوله (س) : ان يكنه فلن تسلط عليه ، وان لا يكنه فلا خير لك في قتله ، ونحو قوله تعالى :

« اذ يريدكم الله قليلا ولو أواكم كثيرا لفشلتم » .

والمختار عند بعض آخر : الانفصال ، لأنه كان خبرا في الاصل وحقه الفصل ، لكون عامله معنويا ، فابقاؤه على ما كان هو الاولى .

وقد يأتي الانفصال مع امكان الاتصال في الضرورة ، كقوله :

بالباءث الوارث الاموات قد ضمت اياهم الارض في دهر الدهارير

والشاهد في ضمت اياهم ، حيث عدل الشاعر من الوصل ، بان

يقول : ضمتهم ، الى الفصل بما تراه ، ولا يجوز ذلك الا في الضرور :

هاهنا (مسألة ، وقد يتقدم على الجملة ضمير غائب مفسر بها)

اي : بالجملة المتأخرة عنها .

واعلم : ان المتحصل من كلامهم في مرجع هذا الضمير أقوال

ثلاثة :

الاول : انه راجع الى الشان ان كان مذكرا ، والى القصة ان كان

مؤنثا .

الثاني : انه راجع الى الجملة بعدها ، فهي متقدمة عليه حكما .

الثالث : انه لا مرجع له ، فان عود الضمير الى الجملة خلاف

معاليه شان الضمير ، واثبات عود الضمير الى الشان او القصة : دونه

خرط القنار .

و (يسمى ضمير الشان والقصة ، ويحسن) تذكيره ان كان المذكر

عمدة في الجملة بعدها ، نحو : « قل هو الله احد ، ويحسن) تأنيثه

ان كان المؤنث فيها عمدة) ، نحو قوله تعالى : « فانها لاتعمى الابصار ،

وبهذا يستدل على عدم كون المرجع الشان ، وربما قيل : انه انما

سمي ضمير الشان : لان هذا الضمير لايجوز دخوله الاعلى جملة لها

شان عظيم ، كما يجيء في اواخر المبحث ، فلا يقال : هو زيد قائم الا اذا كان قيام زيد امراً عظيماً ، ومن ذلك : يعرف وجه تسميته بضمير القصة ، ويكون هذا الضمير منفصلاً كما مثلنا ، ومنفصلاً بارزاً كما مثلنا ايضاً .

(وقد يستقر) ، نحو : كان زيد قائم ، برفع قائم ، (ولا يعمل فيه) ، اي : في ضمير الشان والقصة ، (الا الابتداء او فواسخه) ، وقد مثلناهما مكرراً ، (ولا يثنى ولا يجمع) ، بل يجب ان يكون مفرداً دائماً : وان كان العمدة في الجملة غير مفرد ، كما تقدم في قوله تعالى : « فانها لا تعمى الابصار » .

(ولا يفسر بمفرد) ، بل لا بد من تفسيره بجملة واقعة بعده تكون خبراً عنه ، وذلك : لان هذا الضمير كناية عن الشان والقصة وهما بمعنى الجملة ، لان المراد بهما الحكم ، كما يظهر من بعض حواشى المطول في نفس الباب ، فان قلت : كيف يجوز ذلك مع انه لا رابط في الجملة يربطها بالمبتدأ ؟ قلت : لان هذه الجملة عين المبتدأ فلا تحتاج الى رابط .

(ولا ينبع) بشيء من التوابع ، اما الصفة : فلأن الضمير لا يوصف ولا يوصف به ، وذلك لكونه اعرف المعارف ، ولا يوجد في المعارف شيء يساويه في التعريف ، حتى يوصف الضمير بذلك الشيء ، او يوصف ذلك الشيء بالضمير .

واما عطف النسق : فلأن الجملة التي هي خبر ضمير الشان ، قد ذكرنا انها لا تحتاج الى رابط ، لانها عين المبتدأ فلو عطف عليه شيء لشاركه المعطوف في الاخبار عنه بتلك الجملة الخالية عن الرابط ،

فيلزم خلو خبر المعطوف من الرابط ، وذلك ممنوع الا في مواضع ليس هذا منها .

واما التوكيد : فلأن هذا الضمير وان كان مفرفة لكنه لا بهامه فكرة معني ، والتمكرة لا تؤكد عند المحققين .

واما عطف البيان والبدل : فلهذا يزول الابهام المقصود من ه ذا الضمير .

قال في « المطول » ما خلاصته : قد يوضع المضمر موضع المظهر كقولهم : هو او هي ، مكان الشأن او القصة ، ليحصل به الابهام وليتمكن الجملة التي بعده في ذهن السامع ، لانه اذا لم يفهم من الضمير شيء انتظر الجملة ليفهم منها معني ، كما جيل الله النفوس عليه من التشوق الى معرفة ما قصد ابهامه ، فيتمكن الجملة المسموعة بعد الضمير المبهم في ذهنه فضل تمكن ، لان ما يحصل بعد مقاساة التعب ومعاناة الطلب ، له في القلب محل ومكانة ، لا يكون لما يحصل بسهولة ولهذا يشترط ان يكون مضمون الجملة شيئاً عظيماً ، فلا يقال : هو الذباب يطير . وهذا اي : قصد الابهام ، ثم التفسير بالجملة بعده ليدل على التفعييم والتعظيم ، هو السر في كونه ذا صدارة ، بحيث يجب تقديمه على الجملة ، فلا يجوز تقديمها ولا شيء من اجزائها عليه عند المحققين ، انتهى ملخصاً ، واعلم : ان هذا التعليل ، اي : الاضمار بدون تعيين المرجع ، للمنشوق والتفعييم والتعظيم ، يجري في جميع صور الاضمار قبل الذكر ، كما نذكرها عن قريب . ونحن اغنيك عن الامثلة فيما تقدم ، فلا تحتاج الى ما مثل المصنف بقوله : (نحو : هو الامير واكب ، وهي هند كريمة) ، هذان مثالان للضمير

المتنصل العامل فيه الابتداء ، (و) نحو : (انه الأمير واكب)

مثال للمضمير البارز ، (و) نحو قول الشاعر :

اذا مت (كان الناس صنفان) شامت وآخر مـثن بالذي كنت اصنع

مثال للمضمير المتصل المستتر ، ففي كان ضمير الشأن مستتر اسمها

والناس مبتدأ ، صنفان خبره ، والجملة خبر كان ، وشامت خبر مبتدأ

محذوف ، اي : احد الصنفين شامت ، ويجوز ان يكون بدلا من

صنفان ، ويسمى بدل تقسيم ، ووجه التسمية ظاهر ، ومعنى البيت واضح

لا يحتاج الى البيان :

واعلم : ان من خصائص هذا الضمير ، غير ما ذكره المصنف ،

واوضحناه نحن مفصلا : انه اذا كان منصوبا يجوز حذفه مع ضعف ، اما

جواله : فلكونه على صورة الفضلات ، واما ضعفه : فلأنه حذف

ضمير مراد بلا قرينة عليه ، مع ان الخبر كلام قام ، فلا يعلم : انه

أحذف منه شيء ام لا ؟ الامع أن المفتوحة ، فالحذف معه واجب ،

وان كان منصوبا ، نحو قوله تعالى : « د وآخر دعويهم ان الحمد لله

رب العالمين » وذلك : لأنه قد خففت إن المكسورة ، وأن المفتوحة

لثقلهما بالتشديد ، وبعد تخفيفهما : وجدوا إن المكسورة المخففة عاملة

في الملفوظ ، كقوله تعالى : « إن كلا لما ليوفينهم » ولم يجد أن

المفتوحة المخففة عاملة في الملفوظ ، مع كونها أشبه بالفعل من المكسورة

لفتح اولها ، فهي أولى بان يعمل . فاذا لم يجدوها عاملة في اللفظ

قدروا محلها في ضمير الشأن ، لثلا يزيد المكسورة عليها مـمـلا ، مع

انها أولى بالعمل ، ولم يجوزوا اظهار ذلك الضمير : لثلا يفوت المقصود

يعني : التخفيف ، ولأنه لو ذكر لوجب التشديد ، اذ الضمائر ترد

الأشياء الى اصولها ، ألا ترى ان من يقول : لد ولم يك يقول : لدنك ولم يكنه ، ولا يرد يدك ودمك وفمك لأن المراد الردالى الاصول المستعملة ، فتدبر .
 واما اذا كان مرفوعا ؛ فلا يجوز حذفه مطلقا ، لكونه حينئذ عمدة .
 (تنبيه) ، جعل بعضهم من خصائص ضمير الشأن : ان الجملة بعده لا محل لها من الاعراب ، وهذا مع القول : بانه اسم مبتدأ ، والجملة بعده خبره - كما عليه الجمهور - تناقض صريح ، اذ من الجمل التي لها محل من الاعراب : الجملة الواقعة خبرا ، نعم : يصح ذلك على القول بكونه حرفا ، فحينئذ يلزم في مثل كان زيد قائم ، الغاء كان وكذلك في نحو : ان زيد قائم ، وانه زيد قائم ، فتدبر جيدا .
 هنا (فائدة) ، اعلم : انه (ذكر بعض المحققين) وهو - فجم الائمة - : انه يجوز (عود الضمير على المتأخر لفظا ورتبة في خمسة مواضع) :

الأول : اذا كان مرفوعا بأول المتنازعين ، و (ذلك : اذا (عملنا الثاني) في المتنازع فيه موافقا لما اختاره البصريون ، (نحو : اكرماني واكرمت الزيدين) ، فالزيدين تنازع فيه اكرمني ، لانه يطلبه فاعلا ، واكرمت ، لانه يطلبه مفعولا ، فأعملنا فيه الثاني ، اعني : اكرمت ، فاضمر في الأول ، اعني : اكرمني الفاعل ، فصار اكرماني فالألف في اكرماني ضمير مرفوع به على الفاعلية ، عايد الى المتنازع فيه ؛ اعني : الزيدين المنصوب على المفعولية بأكرمت ، وهو متأخر لفظا ، وكذلك رتبة ، لا لأنه مفعول به ، كما توهمه الفاضل الشارح بل لأنه جزء الجملة المعطوفة المتأخرة رتبة عن الجملة المعطوفة عليه فتدبر . ومنع جواز مثل هذا الكوفيون ، وجوز الكشائي : اكرمني

واكرمت الزيدين ، بناء على مذهبه : من جواز حذف الفاعل ، وجوره
 القراء بناء على مذهبه من توجه العاملين معا الى المتنازع فيه : ان
 استوى العاملان في طلب المرفوع ، وفي مذهبه كلام ليس هنا محل
 ذكره ، وقد ذكرناه في « المكررات » فراجع .

الموضع الثاني : (او) كان الضمير (فاعلا في باب نعم) وبئس
 وما جرى مجريهما في المدح او الذم ، من الفعل المضموم العين ، وان
 لم يكن في الأصل كذلك ، ومثله ساء ، والوجه في عود هذا الضمير
 الى المتأخر لفظا ورتبة : انه لا يكون الا (مفسراً بتمييز) ، والتمييز
 متأخر لفظا ورتبة عن مميزه ، (نحو : نعم رجلا زيد) ، ونحو :
 « كبرت كلمة تخرج من أفواههم » وظرف رجلا زيد ، ونحو : ساء
 مثلا القوم الذين .

ففى كل واحد من هذه الأفعال : ضمير مبهم ، فاعل يفسره التمييز
 المذكور بعده ، ورتبة التمييز كما قلنا : التأخير ، فعاد الضمير الى
 المتأخر لفظا ورتبة ، هذا ، ولكن يظهر من التفتازاني في نفس المسألة
 ان الضمير راجع الى متعقل معهود في الذهن ، مبهم باعتبار الوجود
 كالمظهر في نعم الرجل ليحصل به الابهام ، ثم تفسيره المناسب لوضع
 هذا الباب ، الذي هو للمدح العام ، او الذم العام ، اعني : من غير
 تعيين خصلة ، والتزم تفسيره بنكرة ليعلم جنس المتعقل في الذهن ،
 ويكون في اللفظ ما يشعر بالفاعل ، ولئلا يلتبس المخصوص بالفاعل
 في مثل : نعم رجلا السلطان .

واحتمل هو - ايضا - ان يكون الضمير عائدا الى المخصوص ،

وهو متقدم رتبة .

فان قلت : لو صح هذا الاحتمال : لوجب ان يقال : نعم الرجلين الزيدان ، ونعموا رجالا الزيدون ، ليطابق المضمير المرجع ، وانفادت الابهام المقصود في وضع هذا الباب ، لتعين المرجع حينئذ ، ولما صح تفسيره بالنكرة ، اذ يعد العلم بالمرجع وتعيينه لا معنى للتفسير .

قلت : قد انفرد هذا الباب بخواص ، فيجوز ان يكون من خواصه : التزام كون ضميره مستترا من غير ابراء ، سواء كان مفرد او مطننى او مجموع ، لمشابهته الاسم الجامد في عدم التصرف ، حتى ذهب بعضهم الى انه اسم ، واما الابهام ثم التفسير : فيكون حاصله من التزام تأخير المخصوص في اللفظ الا نادرا : كالعلم نعم المقتنى ، بناء على القول : ان العلم مخصوص مقدم ، لانه مشعر بالمخصوص ، وبهذا الاعتبار : يصح تمييزه بالنكرة ، وايضا يجوز ان يكون التمييز للتأكيد ، كما هو كذلك في نعم الرجل رجلا ، قال الله تعالى : « ذوعها سبعون ذراعا » او لدفع لبس المخصوص بالفاعل .

وقال الكسائي : ان المخصوص هو الفاعل ، ولا ضمير في الفعل ، ولكنه مردود بنحو : نعم رجلا كان زيد ، لأن الناسخ لا يدخل على الفاعل ، وبان المخصوص : قد يحذف ، نحو : « وبئس المظالمين بدلا » وقد قالوا : لا يحذف الفاعل اصلا ، فتأمل .

الموضع الثالث : (او) كان المضمير (مبدلاً منه) ، اي : من الضمير ، اسم (ظاهر) يتكون مفسراً له ، اي : للمضمير ، (نحو : ضربته ثيدا) ، فالضمير في ضربته : عايد الى بدله ، وهو زيد المنصوب بالبدلية منه ، وقد جعل منه : قاما اخواك ، وقوله تعالى : « واسروا النجوى الذين ظلموا » وقمن نسوتك ، وقيل : ان الألف والواو والنون

أحرف كالتاء في قامت هند ، وقيل : انها على التقديم والتأخير ،
والأصل اخواك قاما ، والذين ظلموا اضرُوا النجوى ، ونسوتك قمن
وكذلك قالوا : في اللهم صل عليه الرؤف الرحيم ، ان الضمير المجرور
عائد الى الرؤف الرحيم المجروران على البدلية منه ، وقال بعضهم :
هما نعمتان للمضمر ، وهذا ممنوع ، لما قلنا آتينا : من ان الضمير لا يوصف
ولا يوصف به

الموضع الرابع : (او) كان الضمير (مجرورا برب على ضعف)
اي : على ضعف وشدوذ : في كون مجرور رب ضميراً ، لأن الجمهور
قالوا : انها لا تجر الا اسما ظاهرا نكرة ، ففيها على قولهم شدوذان
اللهم الا ان يقال : ان الضمير الراجع الى النكرة نكرة ، فحينئذ
فيه شدوذ واحد ، وذلك (نحو : ربه رجلا) ، فالضمير المجرور
برب عايد الى تمييزه ، اعنى : رجلا ، وقد تقدم ان رتبة التمييز التأخر
هذا ولكن ظاهر الجامي بل صريحه : ان هذا الضمير لا مرجع له
وهذا نصه : وقد تدخل ، اي : رب ، على مضمر لا مرجع له ، مميز
بنكرة منصوبة على التمييز ، انتهى .

ويؤيده قولهم : ان حكم هذا الضمير : حكم ضمير نعم وبئس :
في وجوب كونه مفردا ، وان كان تمييزه مثنى او جمعا ، نحو :
ربه رجلا او رجلين او رجالا ، وكذلك : ان كان مؤنثا ، نحو :
ربه امرأة او امرأتين او نساء ، خلافا للمكوفيين ، حيث : يوجبون
مطابقتة للتمييز ، فتأمل .

الموضع الخامس : (او كان) الضمير (للشان او القصة ، كما
مر) معظم احكامه منفصلا مشروحا ، وقد لخص بعضهم احكامه فقال :

خصائص ضمير الشأن اثنا عشر .

الأول : انه لا يحتاج الى تقديم ما يفسره ، الثاني : انه لا يعطف عليه ، الثالث : انه لا يؤكد ، الرابع : انه لا يبدل منه ، الخامس : انه لا يجوز تقديم خبره عليه ، السادس : انه لا يحتاج الى عائدين الخبر اليه ، لأنه عينه ، السابع : انه لا يفسر الا بجملة ، الثامن : ان الجملة بعده لا محل له من الاعراب ، التاسع : انه لا يقوم الظاهر مقامه ، العاشر : انه لا يكون الا غائبا ، الحادى عشر : انه مفرد دائما ، الثاني عشر : انه لا يستعمل الا في موضع يراد منه التعظيم والتفخيم ، انتهى .

واعلم : انه قد ذكر ابن هشام موضعين آخرين ، يجوز فيهما عود الضمير الى متأخر لفظا ورتبة .
الموضع الأول : ان يكون الضمير متصلا بمفاعل مقدم ، ومفسره مفعول مؤخر ، كضرب غلامه زيدا .

الموضع الثانى : ان يكون الضمير مخبرا عنه فيفسره خبره ، نحو :
« ان هي الا حياتنا الدنيا » قال الزمخشري : هذا ضمير لا يعلم ما يعنى به الا بما يتلوه ، واصله : ان الحياة الا حياتنا الدنيا ، ثم وضع هي موضع الحياة ، لأن الخبر يدل عليها ويبينها .

(اكمال) ، من اقسام الضمير : ضمير يسمى : « فصلا ومهاداً » وانما سمي بذلك : لأنه فصل بين الخبر والصفة في نحو : زيد هو القيم ، لأنه لولاه يتوهم كون القائم صفة لا خبرا ، فمعنى الكلام يعتمد عليه ، فهو عماد لمعنى الكلام .

قال الرضي : والكوفيون يسمونه عماداً ؛ لكونه حافظاً لما بعده

حتى لا يستط عن الخبرية ، كالعما در في البيت الحافظ للسقف ، انتهى .
 وفائده عند البيانين : المحصر والتأكيد ، قال الزمخشري في قوله تعالى
 « اولئك هم المفلحون » فائده : الدلالة على ان الوارد بعده خبر
 لاصفة ، والتوكيد ، وايجاب ان فائدة المسند ثابتة للمسند اليه دون
 غيره ، انتهى .

والأكثر : على انه حرف ، فلا جعل له من الاعراب ، قال الرضي :
 لما كان الغرض من الايتان بالفصل دفع التباس الخبر الذي بعده بالصفة
 وهذا معنى الحرف ، اعني : افادة المعنى في غيره ، صار حرفا ،
 وانخلع عنه لباس الاسمية ، فلزم صيغة معينة ، اي : صيغة الضمير
 المرفوع ، وان تغير ما بعده عن الرفع الى النصب ، (نحو : « كنت
 انت الرقيب ») ونحو : (« ان كنا نحن الغالبين ») لأن الحروف
 عديمة النصرف ، لكنه بقي فيه تصرف واحد كان فيه حالة الاسمية
 اعني : كونه مفردا او مثنى او جمعا ، ومذكرا ومؤنثا ، ومتكلما
 ومخاطبا ، وغائبا ، لعدم عراقته في الحرفية ، ومثله : كاف الخطاب
 في هذا النصرف ، لما تجرد عن الاسمية ودخله معنى الحرفية ، اي :
 افادته في غيره ، وتلك الفائدة كون اسم الاشارة الذي قبله مخاطبا
 به واحدا او مثنى او مجموعا ، مذكرا او مؤنثا ، فانه صار حرفا مع
 بقاء النصرف المذكور ، انتهى .

وزعم جماعة : انه اسم ، فقال بعض هؤلاء : مع ذلك انه لا عمل
 له من الاعراب ، فهو نظير اسماء الأفعال على القول بانها غير معمولة
 وكذلك ال الموصولة ، وقال بعض آخر من هؤلاء : له عمل ، فقال
 بعضهم : محله بحسب ما بعده ، وبعض آخر : انه بحسب ما قبله ،

فمحلّه بين المبتدأ والخبر : رفع ، وبين معمولى ظن نصب ، وبين مفعولى ان : رفع عند الأول ، ونصب عند الثاني ، وبين معمولى كان : بالعكس ، والمقام يحتاج الى بسط مقال ليس هنا محله .

ويشترط : كون ما قبله مبتدأ او منسوخه ، وكونه معرفة ، وقد تقدم مثالهما ، واجاز بعضهم : وقوعه بين الحال وذبيها ، نحو : جاء لزيد هو صاحبكنا ، وجعل منه قوله تعالى : « هؤلاء بناتى هن أطهر لكم » في قراءة نصب اطهر ، واجاز بعض آخر : كونه نكرة ، نحو : ما رأيت احدا هو القائم ، وجعل منه قوله تعالى : « ان يكون امة هي أربي من امة » وقد علم مما ذكر : انه يشترط فيما بعده : ان يكون خبرا او منسوخه ، وان يكون معرفة كما تقدم ، او كالمعرفة : في انه لا يقبل ال ، نحو قوله تعالى : « ان ترن انا اقل منك مالا » ونحو قوله تعالى : « تجدوه عند الله هو خير » .

واجاز بعضهم : كون ما بعده فعلا مضارعا ، لشبهه بالاسم ، فجعل منه قوله تعالى : « ومكر اولئك هو يبور » و « انه هو يبدى ويعيد » ، واجاز بعض آخر : كونه فعلا ماضيا ، فجعل قوله تعالى :

« انه اضحك وابكى * وانه هو امات واحيي » وانه خلق الزوجين »

فقال : إنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث : لأن بعض الجهال قد يشيت هذه الأفعال لغير الله تعالى ، كقوله : ابكاني الدهر ويا وبما اضحككني بما يرضى ، وكقول نمرود : « انا احيي واميت » واما الثالث : فلم يدعه احد من الناس ، فتأمل .

اسماء الاشارة

(ومنها) ، اي : من المبنيات : (اسماء الاشارة ، وهي) في الاصطلاح : (ما) اي اسم (وضع للمشار اليه المحسوس) المشاهد ، لأن الاشارة عند اطلاقها حقيقة في الاشارة بالجوارح والأعضاء ، اشارة حسية ، وهي الامتداد المتخيل الواصل بين المشير والمشار اليه ، فلا يرد لام العهد وضمير الغائب ونحوهما ، فانها وان وضع للاشارة الى شيء اشارة لغوية لكنه لم يقصد فيها ذلك ، بل قصد كونها كناية عن غائب متقدم بنحو من التقدم ، واما نحو : « ذلكم الله ربكم » ، مما ليس الاشارة فيه حسية ، فهو محمول على التجوز بتنزيله منزلة المحسوس المشاهد ، لنكتة مناسبة يعتبرها المشير ، والنكتة في الاشارة اليه جل جلاله : ان المخلوقات بأسرها دالة عليه ، وفي كل شيء له آية ، فهو جل جلاله محسوس ومشاهداتم المشاهدة ، لمن كان له بصر وبصيرة .

وانما بنيت اسماء الاشارة : لتضمنها معنى الاشارة ، الذي كان من حقه ان يوضع له حرف ، لأنه كالخطاب : في كونه معنى حرفيا . وقيل : بنيت لشبهها الحرف في الافتقار ، لأنها مفتقرة الى مشاهد اليه ، وليس بشيء ، اذ الافتقار الموجب المبناء : هو الافتقار الى الجملة لا الى المفرد ، اذ الافتقار الى المفرد مشترك بين الكلم الثلاث .

واعلم : ان اصول اسماء الاشارة خمسة : (فللمفرد المذكور ذا ولثناه ذان ، مرفوع المحل) ، ان قلنا بينائه ، والا فهو مرفوع لفظا وهو الأقوى ، لأن شبه الحرف عارضه ما يقتضى الاعراب ، وهو « التثنية » ، التي هي من خصائص الأسماء ، ولا يرد على ذلك يازيدان ولا رجلين

حيث بنيا ، اذ التثنية فيهما مورود وفيما نحن فيه وارد ، (وذين منصوبه ومجروره) ، اي المحل كذلك .

واعلم : ان ذان على القول بالبناء لتثنية المرفوع ، وذين لتثنية المنصوب والمجرور ، فوقوعها على صورة المعرب في الحالتين : اتقاي لا لقصد الاعراب ، لوجود علة البناء فيها ، فالاختلاف في الحالتين ليس بسبب اختلاف العامل ، واما على القول بالاعراب : فظاهر انه بسبب اختلاف العامل ، (و) اما قوله تعالى : (ان هذان لضاهران) بتشديد ان ، فهو بظاهره مخالف لكلا القولين ، فلذلك قالوا : انه (متأول) بأحد وجوه خمسة :

الوجه الأول : ان ان المشددة في الآية ليصت من الحروف المشبهة بالفعل ، بل هي حرف جواب بمعنى : نعم ، فهي لا تعمل شيئا ، فلا اسم لها ولاخبر ، فهذان مبتدأ وساحران خبر لمبتدأ محذوف ، اي : هما لساحران ، وهذا التأويل ضعيف من وجوه ، منها : ان مجيء ان بمعنى نعم شاذ ، حتى قيل : انه لم يثبت ، فلا يصح حمل التثنية عليه ، ومنها : ان الجمع بين لام التوكيد وحذف المبتدأ جمع بين أمرين متنافيين ، واجيب عن ذلك : بأن المحذوف لدليل كالثابت . ومنها : ان اللام لا تدخل على خبر المبتدأ بدون ان المشبهة بالفعل . واجيب عن هذا : بأنها في الأصل كانت داخلة على المبتدأ ، ثم دخلت بعد حذفه على الخبر ، فالأصل : ان هذان لهما ساحران ، او بأن اللام زائدة ، وليست لام ابقاء ، حتى تحتاج الي ان ، او بأن اللام دخلت بعد ان هذه لشبهها بان المشبهة بالفعل لفظا ، كما تزداد ان المكسورة المخففة بعد ما المصدرية ، لشبهها باللفظ بما النافية

ويضعف الأول : بأنه جمع بين المتنافين نظير ما تقدم ، والثاني :
بان زيادة اللام في الخبر مختصة بالشعر .

والوجه الثاني من التأويل : ان اسم ان ضمير الشأن محذوف ،
والاصل : انه هذان الساحران ، فحذف ضمير الشأن .

وهذا ايضا ضعيف ، لأن الموضوع لتقوية الكلام ، اعنى : ضمير
الشأن ، لا يناسبه الحذف ، والمسموع من حذفه شاذ ، الا في باب أن
المفتوحة ، اذا خففت - كما تقدم مفصلا - وتقدم ايضا وجه لزوم
حذفه معها ، وهو : انه لو ذكر لوجب التشديد ، اذ الضمائر ترد الاشياء
الي اصولها المستعملة ، فيلزم نقض الغرض ، فلا يرد نحو : يدك ،
ورمك ، وفمك ، اذ اصولها غير مستعملة .

ثم يرد في المقام على القول بان اسم ان ضمير الشأن : الاشكال
المقدم ، اعني : دخول اللام على الخبر .

والوجه الثالث من التأويل : ان هذان اسم ان على القولين ، لكنه
جاء على لغة بل حارث ، اي بني الحارث بن كعب ، فانهم يجعلون
المثنى بالالف مطلقا ، يعنى في الحالات الثلاث .

الوجه الرابع : انه وان كان القياس كون هذان بالياء على كلا
القولين ، لكنه جاء بالالف بمناسبة الف ساحران ، كما قيل بذلك : في
هاتين في احدى ابنتى على القول بالبناء ، فتدبر جيدا .

الوجه الرابع : انه على القول بالاعراب : لما ثنى اجتمعت الف
هذا والفتشنية في التقدير ، فالتقى ساكنان ، فقدّر بعضهم سقوط
الف التشنية ، خلافا لقولهم العلامة لاتغير ولا تحذف ، فلم يقبل الف
هذا التغيير .

الوجه الخامس : ان هذان جاءت على اول اعرابه قبل التركيب وهو الرفع ، كما وجه بذلك ما شوهد في بعض المصاحف المخطوطة المنسوب الى علي (ع) ، انه كتبه على بن ابو طالب بالواو ، مع كون القياس الياء .

(و) للمفردة (المؤنث تا ، و) اما (ذي و ذه) - بسكون الهاء وكسرها بدون الياء - (و) معها (تى و ته) كذنه فيما ذكر ، فجميع ذلك فروع لتا (و طئناه) ، اي : المؤنث (تان) تشبهاً تا ، (رفعا وتين) كذلك (نصبا وجرأ) ، وانما لم يثن من الفاظ الانثى الا تا حذوا من التباس بعضها بعد التشبية بتشبية ذا ، وبعضها بتشبية تا ، وهو ما فيه تاء ، ولا يجوز ابقاء الياء والهاء فيما فيه ذلك ، لأن الهاء والياء بلا هاء مبدلة من الألف والياء مع الهاء عارضة ، وقد تقدم ان التشبية ، وكذا الجمع : تردان الأشياء الى أصولها .

هذا ، ولكن تنظر فيه بعض المحققين فقال : اما اولاً : فلجواز ان لا يكون الهاء والياء مبدلين من الالف ، وعدم كون الياء مع الهاء عارضا ، وذلك : لعدم معلومية الأصل فيها ، اذ لا اشتقاق لها يعلم بذلك اصلها .

واما ثانيا : فلعدم مضرة بعض ذلك الالتباسات ، وهو التباس تشبية تا ، لعدم تغيير المعنى .

واما ثالثا : فلعدم لزوم الرد الى الأصل في المعربات ، ككساء وكساءان ، فكيف في المبنيات المغايرة مع المعربات في كثير من الأحكام انتهى .

(ولجمعهما) ، اي : المذكر والمؤنث ، صيغة واحدة ، وهى :

(اولاء مدا وقصرا) ، تكتب بواو غير ملفوظة بعد الألف في الحاليتين
قال في شرح النظام : وزادوا في « اولئك » واوا ، فرقا بينه وبين
اليك ، واختص الاسم بالزيادة ، لأنه اولى بالتصرف فيه من الحروف
واولاء عليه ، مع انه يلتبس بالالا ، و زادوا في « اولى » واوا ، فرقا
بينه وبين الى ، واجري « اولوا » عليه في جمع ذو من حيث
المعنى ، انتهى .

(وتدخلها) ، اي : جميع الاسماء المنقمة : (هاء التنيبه)
اي : تنبيه المخاطب في اخلاء ذهنه من الشواغل ، وايقاظه عن الغفلة
ليصغي الى الكلام ، وهذا كمس منكب المخاطب قبل القاء الكلام اليه
(وتلحقها : كاف الخطاب) الحرفية ، ليمتد به حال المخاطب ،
افرادا وتذكيرا وفروعهما ، كما يتبين باسما الاشارة حال المشار اليه
وقد يجمع بين الهاء والكاف ، فيقال : هذالك .

اعلم : ان الفاظ الاشارة خمسة ، والقياس ان يكون ستة ، لكن
سقط واحد باشتراك الجمعيين ، وكذا الفاظ الخطاب خمسة ، والقياس
ان يكون ستة ، لكن سقط واحد باشتراك التثنيين ، فنضرب الخمسة
في الخمسة ، يحصل خمسة وعشرون ، لأن كلا من الخمسة يصير
خمسة ، نحو : ذاك ، ذاكما ، ذاكم ، ذاك ، ذاكما ، ذاكن ،
تاك ، تاكما ، تاكم ، تاك ، تاكما ، تاكن ، ذانك ، ذانكما ،
اولئك ، اولئكما ، اولئككم ، اولئك ، اولئكما ، اولئكن ، فاذا قيل : ذاك
- بفتح الكاف - يكون الاشارة والخطاب كلاهما لمفرد مذكر ،
لكن المشار اليه غير المخاطب ، واذا قيل : ذاك - بكسر الكاف -

يكون الخطاب للمؤنث ، والاشارة بحاله ، واذا قيل : ذاك - بفتح الكاف - يكون الاشارة الى المثنى المذكر ، والخطاب الى المفرد المذكر واذا قيل : ذاك - بكسر الكاف - يكون الخطاب للمفردة المؤنث والاشارة بحاله ، فقوله تعالى : « ذالكن الذي لم تنتنى فيه » الاشارة الى المفرد المذكر ، وهو يوسف (ع) ، والخطاب لجماعة النساء ، وهن نساء مصر اللاتي ماتن ذليخا في حبها ليوسف (ع) ، اللاتي قطعن ايديهن لما رأينه ، واكبرنه وقلن حاش لله ما هذا بشرا بل هو ملك كريم وقس على ما ذكر ما لم يذكر :

واعلم : انه اذا لحقها الكاف حال كونها (بلا لام) ، فهي (الممتوسط) اي : للمشار اليه المتوسط ، (ومعه) اي : اللام (للبعيد) قيل : وكذلك بدون اللام ، وقيل : انها حينئذ للمقريب - كما هو الظاهر من المتن - .

واعلم : ان الجمع بين اللام والهاء فيها ممنوع ، للملازمة بين اللام والكاف ، فلا يقال : هذالك مثلا ، حذرا من التباسها بالجملة الاسمية قيل : يدخل على الجمع مقصوراً ، لكنه قليل .

واما قوله : (الامع المثنى والجمع عند من مده) ، فهو استثناء من قوله : وتلحقها كاف الخطاب ، مقيدا بقوله : معه اللام ، وفيه حزاوة وتعقيد ، لأنه غير واف بالمقصود ، اذ المراد ان الكاف لاتلحق المثنى والجمع ، اذا ما مدا حال كونهما مع اللام فلا يقال : ذانك ولا اولاء لك ، وهذا لا يفهم بسهولة عن العبارة : وكذلك قوله : (وفيما دخله حرف التنبيه) ، استثناء عن قوله المذكور ، وحاصله : ان الكاف لاتلحق ما دخله الهاء مطلقا ، اي : سواء كان مفردا ام

غيره ، وذلك ايضا للملازمة المذكورة ، وهذا ايضا لا يفهم بسهولة
 فالعبارة مغلقة سيما على المبتدئ ، والمعنى ما ذكرنا :
 قيل : اذا اريد الاشارة الى المشئى البعيد ، قيل : ذاك ، وتناك
 - بتشديد النون - عوضا عن اللام ، او الجمع البعيد ، قيل . اولالك
 بالقصر مع اللام ، وبعضهم يجعل التشديد عوضا عما حذف من المفرد
 اعني : الالف ، كما تقدم في الوجه الرابع : في « ان هذان لساحران »
 الاشارة اليه .

واعلم : ان في اللغة اسماء اشارة اخرى ، لم يذكرها المصنف
 اختصارا ، او لأنها لا محوم فيها مثل ما تقدم ، فانها تستعمل في المكان
 فقط ، او لكونها دائما ظرفا غير متصرف ، او شبه ظرف مجرورة
 بمن او الي .

وكيف كان ، نحن نذكرها تقييما للفائدة فنقول : وضعوا هنا
 وها هنا ، للاشارة الى المكان القريب ، وهناك ، وها هناك ، للاشارة الى
 المكان المتوسط ، وهناك ، وهنا - بتشديد النون ، وفتح الهاء او
 كسرها - للمكان البعيد ، وقد يقال : هنت - بالناء الساكنة - وثم
 - بفتح الناء المثناة ، وتشديد الميم وفتحها - بمعنى : هنالك او هنا ،
 ولم تكسر الميم : لاستثقالها بالتضعيف ، والنزم فتح الكاف في جميع
 ما هي فيه مطلقا ، اي : سواء كان المخاطب مفردا مذكرا ام لا ، وقد
 تستعمل هذه الأسماء الا « ثم » للزمان ، نحو قوله تعالى : « هنالك
 تبلوا كل نفس ما اسلفت » اي : يوم القيامة .

(فائدة) ، اعلم : انهم حذفوا الالف خطأ : من هاء هذا ، وهذه وهذان ،
 وهؤلاء ، ومن اولئك ، لكثرة الاستعمال ، وكذلك ههنا ، وذلك :

الموصول

(ومنها) ، اي : من المبنيات : (الموصول ، وهو) قسمان : (حرفي ، واسمي) ، والمقصود بالبحث هنا : الاسمى ، اذ الكلام في المبنيات من الأسماء ، فذكر الحرفى استطراد ، قال في «حاشية التهذيب» في باب الضابطة : الاستطراد في اللغة : هو ان يطرد الصياد صيداً ، ثم يعرض له آخر يطرده ويصيده ، لا على سبيل القصد اولا ، ثم استعير في الاصطلاح : لأن يذكر في الكلام شيء غير ما سيق له الكلام ، اذا تعلق ذلك الغير بما سيق له الكلام بوجه من الوجوه ، ثم الرجوع الى ما سيق له الكلام ، انتهى . ولا يذهب عليك : ان هذا المعنى غير الاطراد والطرود المستعمل في التعاريف ، وفي علم الصرف ، قال في - المصباح - : قولهم اطرده الحد ، معناه : تتابعت افراده ، وجرت مجرى واحد ، كجرى الأنهار .

وقال - ايضا - : اطرده الأمر : اتبع بعضه بعضا ، انتهى فتأمل !!

(فالحرفى كل حرف اول) ، اي : صح ان يؤول وان لم يؤول (مع صلته) لاصلته وحدها : (بالمصدر) ، فلا يرد همزة التسوية ، لأن المؤول بالمصدر : الجملة بعدها وحدها ، لامعها ، بدليل : انا اذا اولنا الجملة في قوله تعالى : «سواء عليهم أأنذرتهم ام لم تنذرتهم» ، وقلنا : سواء عليهم الانذار وعدم الانذار ، فالمصدفين لا استفهام فيهما ، والجملتين كان فيهما الاستفهام .

نعم ، يحذف للهمزة بعد التأويل ، فيقع المصدر موقع الهمزة والجملة كليهما ، لكن هذا شيء وكونها مؤولة مع الجملة شيء آخر ، فتدبر تعرف :

واما قول بعضهم : فيخرج بالمعية الفعل المضاف اليه ، نحو :
 هذا جائني حين قمت ، فانه مؤول بالمصدر ، اي : حين قيامك ،
 لكن لامع شيء آخر ، فكلام فارغ ، لأن هذا الفعل لم يكن داخلا
 حتى يخرج ، اذ لا حرف هنا حتى يدخل فيخرج ، (والمشهور) عندهم
 ان الموصول الحرفية (خمسة) لاسمة ، بزيادة الذي ، حيث ادعى
 في قوله تعالى : « وخضتم كالذي خاضوا » ان الذي فيه مصدرية ،
 أي : خضتم كخوضهم ، وعمدة ادلتهم على مصدريته : عدم عائد اليه
 في الآية .

واجيب عن ذلك : بأن العائد موجود ، وهو الواو في خاضوا ،
 لأن الأصل : الذين خاضوا ، حذففت النون على لغة ، او ان الذي
 بمعنى الذين ، كما قالوا في قوله تعالى : « كمثل الذي استوقد
 ناراً » بدليل عود ضمير الجمع في بنورهم اليه .

وقد يجاب - ايضا - : بأن الأصل : كالخوض الذي خاضوه ،
 فحذف الموصوف والعائد ، او ان الأصل كالجمع الذي خاضوا ، فقال:
 الذي مفردا ، باعتبار لفظ الجمع ، وقال : خاضوا باعتبار معناه .

والخمسة المشهورة ، هي : (ان ، وان ، وما ، وكى ، ولو) ،
 فان توصل باسمها وخبرها ، وان خففت ، فكذلك لكن ، اسمها يحذف
 حينئذ ، (نحو : « او لم يكفهم انا انزلناه ») ونحو : « وان ليس
 للانسان الا ما سعى » ونحو : « ان عسى ان يكون » والضابط الكلي
 لتأويل الجملة بالمصدر : ان يؤخذ المصدر من المسند في الجملة ،
 ويضاف الى المسند اليه فيها ، فتؤول الآية الاولى بقولنا : او لم يكفهم
 انزلنا اياه ، واذا كان فيها نفي ، يؤتى بلفظ عدم مضافا الى المصدر

فيؤول الآية الثانية بقولنا : عدم حصول شيء للإنسان الا ما سعى ،
واذما جعلنا المصدر الموصول : لأن المسند في الجملة اذا كان ظرفاً
او شبهه : يكون المسند في الحقيقة متعلق ذلك المسند لاهو نفسه ،
واذا كان في الجملة ما يدل على معنى زايد على الاسناد كالأية الثالثة
فيؤخذ مصدر من معنى ذلك ويضاف الى المصدر المتأخوذ من المسند
فالتأويل في هذه الآية : قرب كونها .

هذا كله اذا كان المسند في الجملة مشتقاً ، واما اذا كان المسند
فيها جامداً ، فالمشهور عندهم : انه يؤول بالكون ، فنحو : بلغني
ان هذا اخوك ، يؤول بقولنا : بلغني كون هذا اخاك ، وذلك :
لأن كل جامد يصح اسناده الى المسند اليه بلفظ الكون ، مثلاً في
نحو : هذا زيد ، يصح ان تقول : هذا كائن زيد ، من غير فرق
في المعنى .

وقال الرضى : اذا كان المسند جامداً ، نحو : بلغني انك زيد
يؤول بقولنا : بلغني لزيديتك ، فان ياء النسبة اذا لحقت آخر الاسم
وبعدها التاء ، افادت معنى المصدر ، كالحجرية ، والشجرية ، والعاطية
والضاربة ، ونحوها . وقال الجامي : الحرف المصدرية تجعل الجملة
في تأويل المفرد ، الذي هو المصدر ، نحو : اعجبني انك قائم ، اي :
قيامك ، او ما في معناه ، نحو : اعجبني ان زيدا اخوك ، اي : اخوة
زيد ، فان تعذر : قدر الكون نحو : اعجبني ان هذا زيد : اي :
كونه زيدا ، انتهى .

اذا عرفت ما بينا لك : فقس عليه كلما يأتيك من الجمل التي
تؤول بالمصدر ، ويأتي من المصنف شرط مما يناسب المقام في « حديقة

المفردات ، فنوضحه بما يناسب ذلك المقام - بعون الله تعالى - ان
ساعدنا التوفيق منه ، انه ولى التوفيق والمعين .

(و) اما ان فتوصل بالفعل المتصرف ، قال الرضي : اذ الذي
لا يتصرف لامصدر له حتى يؤول الحرف معه به ، فلا بد ان يكون
متصرفا ، ماضيا كان ، نحو : « لو لا ان من الله علينا » او مضارعا
نحو : « وان تصوموا خير لكم » (او امرأ ، نحو : كتبت اليه بأن
قم ، واما نحو : « وان ليس للانسان الا ما سعى » ونحو : « وان
عسى ان تكون » فقد تقدم انها مخففة من المشددة ، واسمها ضمير
شان مستكن .

(و) اما « ما » فتوصل بالماضي ، نحو : « وبما نسوا يوم
الحساب ») وبالمضارع . وبجملة اسمية - على قلة - .

قال الرضي : ويختص ما المصدرية ، بنيابتها عن ظرف الزمان
المضاف الى المصدر ، المؤول هي وصلتها به ، نحو : لا افعله ما ذو
شارق ، اى : مدة ما ذو ، اى : مدة زهوره ، وصلتها اذن في الغالب
فعل ماضى اللفظ مثبت كما ذكرنا ، او منقضى بلم ، نحو : تهديني
ما لم تلقني ، ومعناها الاستقبال ، ويقل كونها فعلا مضارعا ، وصلة
ما المصدرية لا تكون عند سبويه الا فعلية ، وجوز غيره ان يكون اسمية
وهو الحق ، وان كان قليلا ، كما في نهج البلاغة : « بقوا في الدنيا
ما الدنيا باقية » وقال الشاعر :

اعلاقة ام الوليد بعدما افنان راسك كالنغام المخلص

واجاز ابن جنى : كون صلتها جارا ومجرورا ، فيجوز على مذهبه :

ما خلازيد ، وما عدا زيد بالجر ، وما مصدرية ، انتهى .

(و) اما « كي » فتوصل بالمضارع فقط ، نحو قوله تعالى : (ولكيلا يكون على المؤمنين حرج) .

(و) اما « لو » فتوصل بالماضي ، نحو قوله :
وربما فات قوما جل امرهم من التأنى وكان الحزم لوعجلوا
وبالمضارع ، نحو قوله :

تجاوزت احراسا اليها ومعشرا علي حراسا لو يسرون قتلى
واكثر وقوعها بعد ودّ وما في معناه ، نحو قوله تعالى : (دأبود
احدكم لو يعمر الف سنة) (ومن غير الأكثر البيتان المتقدمان ، واكثر
النحويين لا يثبتون ورود لو مصدرية ، فيجعلونها شرطية . ويقولون في
الآية : ان مفعول يورد وجواب لو محذوفان ، والتقدير : يود احدكم
التعمير لو يعمر الف سنة لسره ذلك ، الى هنا كان الكلام في الموصولات
الحرفية .

(تكميل) وتتميم للبحث ، (والموصول الاسمي ما افتقر الى صلة
وعايد) ، قيل : المراد بالصلة معناها اللغوي ، والا يلزم كون قوله :
« وعائد » مستدركا ، وليس كذلك ، لأنه لاخراج اذ وحيث ونحوهما
لأنها وان كانت محتاجة الى الصلة ، اي : المضاف ، الا انها لا تنفقر
الى عائد .

والصلة الاصطلاحية ، لا بد ان تكون جملة خبرية ، الا في ال
الموصولة ، وذلك : لان وضع الموصول على ان يطلقه المتكلم : على
ما يعتقد ان المخاطب عالم بثبوت الصلة له قبل ذكرها ، لانها انما
يجيء بها ليعرف الموصول ويميزه عنده ، بما كان يعرفه قبل من ثبوت
تلك الجملة له ، فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب

حصوله قبل ذكرها ، والانشائية ليست كذلك ، لأن الانشاء لا وجود لها قبل التكلم بالجملة الانشائية : فلا يمكن ان يعرف المخاطب مضمونها قبل ذكرها ، واما وقوع الجملة القسمية صلة في قوله تعالى : « وان منكم لمن ليبطئن » فلائن الصلة هي جواب القسم فقط ، وهو خبرية .

وبتقرير آخر : لما كان الموصول من المبهمات ، لا بد له من جملة خبرية تقع صلة له ، ليقض امره ، ويزول بها ابهامه ، مثلا لو قلنا في - نحو : جائي الذي ابوه اعلم المجتهدين - : جائي الذي ، ولم نأت بجملة ابوه اعلم المجتهدين ، لا يعرف المخاطب الجائي من هو ، لا بعينه ولا بجنسه ، فهو مبهم عنده ، فاذا ضممننا اليه الجملة المذكورة يرتفع ابهامه ، فيعرفه المخاطب بواسطة تلك الجملة ، اذا كان مضمون تلك الجملة معلوم الثبوت للجائي عند المخاطب ، بان يعرف قبلا ان اعلامية الأب ثابت لفلان ، فيعرف به ان فلانا هو الجائي ، وهذا ، اي : معلومية ثبوت مضمون الجملة قبل ذكرها ، لا يمكن في الانشائية لأن مضمونها لا يوجد الا بنفس الجملة ، فكيف يمكن ان يعلم المخاطب ثبوت مضمونها لفلان قبل ذكرها ، ومن هنا نشأ القول : بأن تعريف الموصولات ذاتي ، لأن افتقارها الى الصلة حينئذ مجرد رفع الابهام لا للتعريف ، كما ان توصيف زيد في قولك : جائي زيد الفاضل ، لرفع الابهام الحاصل بالاشتراك ، لا للتعريف ، خلافا لمن قال : ان تعريفها كسببي ، سرى من الصلة اليها كسريان التعريف من المضاف اليه الى المضاف ، فهي على هذا فكرة ذاتا ، لكنها لما لم تنفك عن الصلة لم تضاف ، ولأجل ذلك قيل : ان اللام فيها زائدة لازمة

خلافاً لمن قال : ان تعريفها باللام ان كان فيها ، وبقتديرها : ان لم تكن ، كما سبق في اول الكتاب في مختصات الاسم ، وببعض ما ذكرنا يظهر وجه اشتراطهم : كون جملة الصفة خبرية فتدبر جيداً .
واعلم : ان بناء الموصول للافتقار المذكور ، لانه به شابه الحرف لأن الحرف مفتقر الى الجملة ، لأنه لا يستعمل استعمالاً صحيحاً الا مع الجملة ، واستثنى من ذلك : « اى ، وأية » فانهما معربتان طامع عن البناء ، وان كانت فيهما العلة التي اوجبت البناء في اخواتهما ، لأن الحكم كما يرتفع بانتفاء العلة : يرتفع بثبوت المانع مع ثبوت العلة ، وذلك المانع هو : اضافتها ابداً الى ما هما بعضه او جزؤه ، لتنزل المضاف اليه منزلة تنوين التمكن ، فيمنع البناء ، مع ان اعراب نظيرهما من حيث المعنى - وهو بعض وجزء - واعراب نقيضيهما ، وهما - كل واجمع - يقتضى اعرابهما ايضاً ، الا اذا حذف صدر صلتها ، فانهما حينئذ يختار بنائهما لتأكيد الافتقار ، لافتقارهما حينئذ الى نفس الصلة وصدر الصلة المحذوف ، فيبينان على الضمة مع وجود الاضافة ، كقوله تعالى : « لننزل عن من كل شعبة أيهم اشد علي الرحمن عتياً » بالضم ، مع كونها مفعول نزعن ، اى : الذى هو اشد منهنم وقرىء ايضاً : بالنصب ، نظراً الى وجود الاضافة ، وان كان الافتقار مـؤكداً .

واعلم : انا وان استثنينا في صدر المبحث من كون الصلة جملة صالحة ، لكن هذا الاستثناء مبني على الظاهر ، والافصلتها ايضاً جملة لأنهم حكموا بكون الصفة مع فاعله جملة في موضعين : احدهما : الواقعة بعد حرف النقي ، او الاستفهام الرافع لظاهر او ضمير

بارز ، نحو : « أرغب أنت عن آلهتنا يا ابراهيم » كما ذكروه في المبتدأ والخبر .

والثاني : الواقعة صلة ال الموصولة ، نحو : قد افلح المتقى ربه والوجه في ذلك : ان ال الموصولة تشبه ال التعريف الحرفية ، فجعلت صلتها : ما كان جملة معنى مفردا صورة ، عملا بالحقيقة والشبه ، (وهو) ، اى : الموصول الاسمى (الذى للمذكر) ، اى : للمفرد المذكر ، عاقلا كان او غيره ، وفيها اربع لغات : تخفيف الياء ، وتشديدها وحذفها مع كسر ما قبلها ، وسكونه ، وقد يستعمل بمعنى الجمع ، نحو قوله تعالى : « كمثل الذى استوقد ناراً » بدليل عود ضمير الجمع من حولهم اليه .

قيل : اصلها لذى بدون اللام ، زيدت اللام عليها بحسب اللفظ ، حتى لا يتوهم ان الجملة بعدها صفة لها ، فان الجملة لا تكون صفة للمعرفة وهذا يناسب كلا القولين المتقدمين في تعريفها ، فتأمل .
(والى للمؤنث) كذلك ، وفيها ما في « الذى » من اللغات ، وكذلك القول في اصلها .

(واللذان) للمثنى المذكر ، (واللتان) للمثنى المؤنث ، (وهما بالالف ان كانا مرفوعي المحل ، وبالياء) المفتوح ما قبلها : (ان كانا منصوبيه او مجروريه) ، اى : المحل ، هذا على مختاره من بنائهما ، والكلام في بنائهما واعرابهما : ما تقدم في تثنية أسماء الاشارة وكذلك تشديد النون منهما ، والمحذوف منهما الياء ، وانما حذفت الياء : للفرق بين تثنية المعرب وتثنية المبنى ، حيث يرد المحذوف في الأول ، ويحذف الموجود في الثانى ، وقس عليه ذان وتان ، فتأمل

(والأولى) ، على وزن « العلى » بضم العين ، لجمع المذكر والمؤنث الا انه في جمع المذكر اكثر واشهر (والذين) - بالياء المكسورة ما قبلها - (مطلقا) ، اى : في الحالات الثلاث ، (لجمع المذكر) العاقل فقط ، وانما لم يعرب في هذه الحالة ، مع ان الجمع من خصائص الأسماء : لما ذكرنا من انه للمعقلاء فقط ، ومفرده ، اعنى : الذى ، عام لهم ولغيرهم ، فمدلول المفرد اكثر من الجمع ، فلم يجريا على طريقة الجموع المعربة مع مفرداتها ، لانهما بعكسهما ، وبعضهم بالواو رفعا نطق فقال :

نحن اللذون صبحوا الصباها يوم النخيل غارة مالمحاها

(واللاتي) ، مع ياء وبدونها ، مع ابقاء الكسرة على الياء .

(واللواتى) ، واللوا ، بحذف التاء والياء معا .

(واللائي) ، بالهمزة والياء، واللاى ، مع الياء المكسورة او الساكنة

بدون الهمزة ، واللاء ، بهمزة مكسورة بدون الياء ، كل ذلك (لجمع

المؤنث) ، وقد يأتى بعض ذلك لجمع المذكر ، لكنه قليل جدا

كقوله :

فما آبائنا بأمن منه علمنا اللاء قد مهدوا الحجورا

والشاهد في « اللاء » حيث جعل صفة للآباء ، واطلق عليهم .

(و) من الموصولات الاسمية : (ما) ، ويستوى فيه المفرد والمثنى

والجموع ، والمذكر والمؤنث ، وهو لغير العاقل غالبا ، نحو : « والله

خلقكم وما تعملون » وما جاء للعاقل ، قوله تعالى : « والسما وما

بناها » وقوله تعالى : « فانكحوا ما طاب لكم من النساء » فتأمل .

(و) منها (من) ، وهو مثل « ما » الا انه مختص بالعاقل

ويأتى لغيره في مواضع :

منها : اذا نزل غير العاقل بمنزلة العاقل ، بأن نودى مثلا كقوله :
أسرب القطا هل من يميز جناحه لعملي الى من قد هويت اطي
الشاهد في « من » ، حيث أطلق على القطا ، وهي من غير ذوى العقول
لتنزيلها منزلة العاقل بسبب النداء ، لان غير العاقل لا ينادى بدون
التنزيل .

ومنها : اذا اختلط غير العاقل بالعاقل ، فيستعمل « من » حينئذ في
المجموع اللازم منه استعماله في غير العاقل ضمنا ، نحو قوله تعالى :
« يسجد له من في السموات ومن في الارض » وفيهما ذورا العقول وغيرهم ،
وهذا من باب تغليب الافضل على غيره ، وللتغليب اقسام كثيرة ، تذكر
في علم البيان .

ومنها : اذا اقترن غير العاقل بالعاقل في لفظ هام ، ثم فصل وبين
اقسام ذلك اللفظ العام بمن الموصولة ، او من التبعيضية الجارة ، نحو
قوله تعالى : « والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من يمشي على بطنه ومنهم من
يمشي على رجلين » ، فاقترن في الآخرة غير العاقل بالعاقل ، ثم فصل بما ذكر .
(و) من الموصولات الاسمية : (ال) ، اى : مجموع الألف واللام
وهو للمذكر والمؤنث ، مفردا كان او مثنى او جمعا ، ويأتى للعاقل
وغيره على السواء ، والدليل على كونه موصولا اسميا : عود الضمير
عليها في ما ذكرنا سابقا من قولهم : قد افلح المتقى ربه .

هذا هو المختار عند المصنف ، وفي المقام اقوال اخر ، نقلها
ابن هشام ، وهذا نصه : ال على ثلاثة اوجه ، احدها : ان يكون
اسما موصولا ، بمعنى الذى وفروعه ، وهي الداخلة على اسماء الفاعلين

والمفعولين ، قيل : والصفات المشبهة : وليس بشيء ، لأن الصفة المشبهة
المشبوت فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست
موصولة باتفاق .

وقيل : هي في الجميع حرف تعريف ، ولو صح ذلك لمنعت من
اعمال اسمى الفاعل والمفعول ، كما منع منه التصغير والوصف ، وقيل
هي في الجميع موصول حرفي ، وليس بشيء ، لأنها لا تؤول بالمصدر ،
وربما وصلت بظرف او بجملة اسمية او فعلية ، فعلها مضارع ، وذلك
دليل على انها ليست حرف تعريف ، فالأول كقوله :

من لا يزال شاكرا على المعه فهو حر بعيشة ذات سعة
والثاني كقوله :

من القوم الرسول الله منهم لهم دافت رقاب بنى معداً
والثالث كقوله :

يقول النخنا وابتغض العجم ناطقا الى ربنا صوت الحمار اليجدع
والجميع خاص بالشعر ، خلافا للأخفش ، وابن مالك ، انتهى .

وقال التفتازاني : ان الخلاف انما هو في اسم الفاعل والمفعول بمعنى
الحدوث ، لأنهم يقولون : انه فعل في صورة الاسم ، ولهذا يعمل وان
كان بمعنى الماضي ، واما ما ليس في معنى الحدث : من نحو المؤمن ،
والكافر ، والصائغ ، والحائك ، فهو كالصفة المشبهة ، واللام فيها حرف
التعريف اتفاقا ، وكلام الكشاف والمفتاح : يفصح عن ذلك في غير
موضع ، انتهى .

(و) من الموصولات الاسمية : (اي) : بمعنى الذي ، نحو :
اضرب ايهم في الدار ، اي : اضرب الذي في الدار .

ومنها : أية ، بمعنى : التى ، نحو : اضرب أيتهن في الدار ، اى :
التى في الدار ، وقد تقدم بعض أحكامهما في اوائل المبحث .

(و) منها : (ذو) الطائفة ، اى : المنسوبة الى بنى طى ، لاختصاص
بجيتها موصولة ببلغتهم ، بمعنى : الذى ، او التى ، قال شاعرهم :

فان الماء ماء ابنى وجدى وبئرى ذوحفرت وذوطويت

أى : التى حفرتها والتى طويتها ، اى : بنيتها بالحجارة .

(و) منها : (ذا) ، الواقعة (بعدما او من الاستفهاميتين ، للمذكر
والمؤنث) ، مفردا كان او غيره .

واعلم : انه يجب ان يكون عايد الموصول : مطابقا له تذكيرا
وتأنيثا ، وافراداً وتثنية وجمعا ، ويجوز في ضمير من وما وامثالهما :
مراعاة اللفظ والمعنى ، فيجوز ان يقال : من كان امك ، ومن كان
خالانك ، ومن كنّ خالانك ، وقس عليه البواقى .

(فائدة) ، تكتب الذى والتى والذين : جمعا بلام واحدة ، لأن
اللام فيها كالجزم منها لاتنقل عنها ، وان قلنا بزادتها ، فاقصر في
الكتابة على لام واحدة تخفيفا ، واما اللذين تثنية : فانما تكتب بلامين ،
للمفرق بينه وبين الجمع ، وكان الجمع لثقله اولى بالتخفيف ، وحمل
اللتين عليها ، فكتب ايضا بلامين ، وان لم يلتبس بشيء اوحذفت اللام
وكذا اللذان رفعا

واما اللاء بالهمزة ، فتكتب بلامين ، لئلا يلتبس بالا الاستثنائية
لو تكتب بلام واحدة ، واما اخواتها : فمحمولة هليها . واللام المحذوفة
من الذى ونحوه ، هي اول الاسم ، لأن حرف التعريف جيء علامة
للتعريف ، والعلامة لاتغير ولاتحذف ، فتأمل .

(تنبيه) ، قد علم مما سبق : ان الموصول يحتاج الى هايد ، وذلك : لأن يربط الصلة به ، ولا يكون غالبا الا الضمير ، وقد يكون اسما ظاهراً كقوله :

فيارب ليلى أنت في كل موطن وانت الذي في رحمة الله الطمع
وهو قليل ، والتقدير في رحمة ، او في رحمتك ، واذا كان ضميرا
يجوز حذفه بكثرة ، ان كان متصلا منصوبا بفعل ، كمن ترجو يهب
اي : ترجوه ، او بوصف غير صلة الألف واللام واللام ، كقوله:
ما الله موليك فضل فاحمدنه به فما لدى غيره نفع ولاضرر

اي : موليكه ، لأن في الصورتين فضلة ، لا يوقع حذفه في لبس
فلا يجوز حذف المرفوع ، نحو : الذي هو اخوك قائم ، وذلك لكونه
عمدة ، ولا المنصوب المنفصل ، كجاء الذي اياه ضربت ، وذلك : لغوات
المقصود من انفصال العائد لو حذف ، لأنه لا يعلم حينئذ انه هل كان
الضمير متصلا مقدما ليبدل على المحصر ، ام كان متصلا غير دال على
ذلك ، فلا يحذف حذراً من الالتباس ، ولا المنصوب بغير الفعل والوصف
كالمنصوب بالحرف ، نحو : جاء الذي انه قائم ، لأنه عمدة ، ولا المنصوب
بصلة الألف واللام ، نحو : جائي الضاربه زيد ، وذلك : لأن كون
ال موصولا والصفة صلة ، لا يعلم الا بالضمير ، حيث قالوا : الضمير
لا يعود الا الى الأسماء ، فلو حذف فات ذلك .

وكذلك يجوز الحذف : اذا كان مجرورا بوصف بمعنى الحال او
الاستقبال ، اي : باضافته ، نحو قوله تعالى : « فاقض ما أنت قاض ،
والأصل قاضيه ، وانما جاز الحذف : لأنه فضلة ، اي : منصوب محلا
ولم يوقع حذفه في لبس ، فلا يجوز الحذف من نحو : جاء الذي

انا غلامه ، لأنه ليس مجروراً بالوصف ، ولا من نحو : جاء الذي انا
مضروبه ، لأن الضمير ليس منصوباً محلاً ، فليس فضلة ، ولا من نحو :
جاء الذي انا ضاربه امس ، لأن الوصف بمعنى الماضي ، وهو لا يعمل
فالضمير ليس منصوباً محلاً حتى يكون فضلة .

وكذا يجوز الحذف : اذا كان مجروراً بمثل الحرف الذي جر
الموصول لفظاً ومعنى ومتعلقاً ، نحو : مررت بالذي مررت به ، وذلك
لأن المحذوف يعلم بالمذكور ، لأنه نفسه ، فان جر بغير ما الموصول
جر لفظاً ، نحو : مررت بالذي غضبت عليه ، او معنى : كمررت
بالذي مررت به على زيد ، او متعلقاً ، نحو : مررت بالذي قرحت
به ، لم يجز الحذف ، لأنه لا يعلم بالمذكور : لأنه ليس نفسه ،
وذلك واضح .

هنا (مسألة) في لفظه « ذا » الواقعة بعد « ما ، او من » فاعلم

انه (اذا قلت : ماذا صنعت ؟) مستفهماً عن شيء صنعه المخاطب ،
(و) اذا قلت : (من ذا رأيت ؟) مستفهماً عن شخص رآه المخاطب
ففيه ثلاثة أوجه :

الأول : ان يكون للفظه « ذا » وكل من « ما ومن » معنى مستقلاً
(فذا) حيثئذ (موصولة) ، والفعل بعدها صلته ، والعاثد محذوف
والتقدير : صنعته ورأيت ، وهي وصلتها خير عند سيبويه ، (وما ومن
مبتدءان) عنده ، لأنه يجوز الابتداء بالنكرة اذا كانت متضمنة
للاستفهام ، مثل جوازها اذا كانت واقعة بعد الاستفهام ، وعند الأخفش
بالعكس ، لأنه لا يجوز ذلك ، ومن هنا نشأ القصة الموضوعة المنسوبة
الى الأخفش في « من ربك » .

(و) الجملة على كلا القولين اسمية ، ومعنى الجملة الاولى : اى شيء صنعته ؟ ومعنى الثانية : اى شخص رأيتَه ؟ فالاولى ان يكون (الجواب) عن كلمتا الجملة : (رفع) ، اى : اسم مرفوع ، على انه خبر مبتدأ محذوف بقرينة السؤال ، فتقول في جواب الجملة الاولى : خاتم مثلا ، اى : الذى صنعتَه خاتم ، وتقول في جواب الثانية : زيد مثلا ، اى : الذى رأيتَه زيد ، وذلك ليكون الجواب مطابقا للسؤال في كونه اسمية .

(و) الوجه الثانى : انه (يجوزلك الغاؤها) ، اى : لفظه « ذا » بان تجعلها زائدة كسائر الكلم الزائدة ، لامعنى لها الا التأكيد ، وتجعل « ما » وحدها ، وكذلك « من » بمعنى : اى شيء ، واى شخص (فهما) حينئذ (مفعولان) قدما على الفعل ، وذلك لصدارتها .

(و) الوجه الثالث : (تركيبها) ، اى : ذا ، (معهما) اى : مع ما ، ومن ، وحاصل التركيب : انه ليس لأحد الجزئين معنى بالاستقلال بعد التركيب ، نظير : شاب قرناها ، وتأبط شرا ، علما ، وهما على هذا الوجه - ايضا - (بمعنى : اى شيء ، واى شخص) ، فلمؤدى في الوجهين واحد ، لافرق بينهما الا في : ان في اول الوجهين ما وحدها ، ومن كذلك مفعول مقدم ، وفي ثانيهما (الكل) ، اى : مع ذا (مفعول) كذلك ، والجملة في كلا الوجهين فعلية ، (و) الاولى ان (الجواب على التقديرين) ، اى : على الوجهين ، اى : الالفاء والتركيب : (نصب) ، اى : اسم منصوب على انه مفعول لفعل محذوف ، كأن تقول : خاتما ، اى : صنعت خاتما ، وزيدا ، اى : رأيت زيدا ، وذلك : لما تقدم من كون الجواب مطابقا للسؤال ، وانما حكمنا

بأولية الرفع في الوجه الأول ، دون الجواب ، وبأولوية النصب في الأخيرين دونه ، لانه يجوز في الوجه الاول : النصب - ايضا - بأن يقال : خاتما ، على ان يكون مفعول فعل محذوف ، اى : صنعت خاتما ، وزيدا ، اى : رأيت زيدا ، وكذلك يجوز في الوجهين الأخيرين الرفع ، بان يقال : خاتم وزيد ، على ان يكون خبر مبتدأ محذوف ، اى : الذى صنعته خاتم ، والذى رأيت زيدا ، لكنه في الصورتين يفوت المطابقة بين السؤال والجواب ، وهو خلاف الأصل ، اذ الاصل ان تجاب الاسمية بالاسمية ، والفعلية بالفعلية ، (وقس عليه) ، اى : على قولك ماذا صنعت ، ومن ذا رأيت الذى الفعل فيه متعد : قولك الذى الفعل فيه لازم ، (نعو : ماذا عرض ؟ ومن ذا قام ؟) وماذا انكسر ؟ ومن ذا تصرف ؟ فان الكلام والوجوه فيه كالكلام والوجوه فيه ، لأفترق بينهما ، (الا) في شيء واحد ، وهو : (ان الجواب رفع مطلقا) ، اى : في الوجوه الثلاثة ، اذ لايجرى في شيء منها فرض ما ومن مفعولين لكون الفعل بعدهما لازما .

(تنبيه) ، وقد تكون ذا الواقعة بعد ما امن : اسم اشارة ، وذلك اذا لم يكن بعدها ما يصلح لكونه صلة ، بأن يكون مفردا كقوله : ماذا التواني الذى احسست في بدنى امن هموم فراق ام من المرض وكقوله : «من ذا الذى يشفع عنده» وقد تكون ما زائدة وذا اسم اشارة ، كقوله :

افورا سرع ماذا يافوروق وجبل الوصل منثكت حذيق

ذكره ابن هشام في الفصل الذى عقده في هذه المسألة ، وقال - ايضا - قد تكون ماذا كله اسم جنس ، بمعنى : شيء او مؤولا بمعنى : الذى ،

كقولہ :

ذعی ماذا علمت سأتقیه ولسکن بالمقیب نبینسی
 فقیل : ماذا موصول ، بمعنی : الذی ، وقیل : انه بمعنی : ای
 شیء ؟ وهو علی کلا التقديرین : مفعول ذعی .
 واعلم : انه قد أجاز بعضهم : کون ذا موصولة من دون تقدم
 ما او من ، مستدلين بقوله :

هدس ما لعباد عليك امارة امننت وهذا تعملین طلیق
 وفيه كلام ، ذکرناه في « المکررات » .

(خاتمة) ، من الموصولات الاسمية الطائفة : ذات ، بمعنی : التي
 نحو : والكرامة ذات اكرمکم الله به - بفتح الباء ، وسكون الهاء -
 اصله : بها ، حذف الألف للمخفيف ، وفعلت حركة الهاء الى الباء
 بعد سلب الكسرة عنها .

ومنها : عند بعضهم « ذوات » مبنية على الضم ، بمعنی : اللات ،
 كقولہ : ذوات ينهضن بغير سائق ، وقد تعرب اعراب مسلمات .

المركب

(ومنها) ، ای : من المبنیات : (المركب ، وهو : مارکب
 من لفظین) موضوعین حقيقة او حکما ، (ليس بينهما نسبة) اصلا ،
 لا في الحال ولا قبل التركيب ، وانما قلنا : حقيقة او حکما ، لئلا
 يخرج مثل سيبويه ، فان الجزء الاخير منه صوت غير موضوع لمعنى ،
 لكنه في حکم الموضوع ، حيث اجري مجرى الاسماء الموضوعية المبنية
 وقوله : ليس بينهما نسبة ، احتراز عن مثل عبد الله ، وتأبط شرا

وؤيد منطلق ، اعلاما ، (فان تضمن) اللفظ (الثاني) ، اي : الجزء الثاني : (حرفا) ، اي : حرف عطف ، (بنيا) ، اي : الجزءان اما الاول : فملوقوع آخره في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني : فلتضمنه حرف العطف ، (كخمسة عشر) ، فان أصله خمسة وعشر ، حذف الواو ، وركب عشر مع خمسة ، (وحادي عشر واخواتهما) ، اي : اخوات خمسة عشر ، وحادي عشر ، فاخوات الاول : ما كان جزؤه الاول : على وزن الاعداد الاصلي ، واخوات الثاني : ما كان جزؤه الاول : على صيغة اسم الفاعل ، وانما بنى الجزءان على الحركة : للدلالة على عروض الحركة ، وان لهما اصلا في الاعراب وعلى الفتح : ليخفف به بعض الثقل الحاصل من التركيب ، قال نجم الائمة : اجاز بعضهم اعراب الجزئين ، باضافة الجزء الاول الى الثاني تشبيها بالمضاف والمضاف اليه حقيقة .

(فان قلت) : الجزء الثاني من المثال الثاني ، اعني : حادي عشر ، لا يتضمن الحرف ، اذ ليس المراد به الحادي وعشر ، بل المراد الواحد الذي بعد العشرة ، وكذلك اخواته ، فكيف بنى ؟

قلت : نعم ، لكن المراد بتضمن الجزء الحرف : اعم من ان يكون متضمنا في الاصل ، او في الحال ، فحادي عشر ، في الاصل كان احد عشر ، فغير الى حادي عشر ، فتضمن الحرف وان لم يوجد في المغير اليه ، لكنه موجود في المغير عنه ، (الا اثنى عشر وفرعيه) وهما اثنى عشر ، وثمى عشر ، (اذ) الجزء (الاول منها معرب - على المختار -) لشبهة بالمضاف بسقوط النون ، فانه وان كان العلة المقتضية للبناء في بابيه موجودة فيه ، الا انهم لما حذفوا الواو وصار

اثنان عشر ، وحذفوا النون ايضا كراهة وجود ما يؤذن بالانفصال ، مع حذف الواو الذي يؤذن بالاتصال ، فوجب اجراء الجزء الاول منه بجرى المضاف : في وجوب بقائه على اعرابه ، واما الجزء الثاني فهو باق على بنائه للتضمن ، كماخواتها (والا) اي : وان لايتضمن الجزء الثاني من المركب : حرف المعطف ، (اعرب) الجزء (الثاني) اعراب غير المنصرف ، (كبعلمك) ، وبني الجزء الاول للنوسط المذكور المانع من الاعراب ، واما الحركة فللمفرق المذكور ، والفتحة فلانها لدفع الثقل الحاصل بالتركيب ، او لتنزيل الجزء الثاني من الجزء الاول بمنزلة تاء التانيث من الكلمة : في لزوم فتح ما قبلها ، وفي المقام وجوه اخر :

منها : انه يبنى الجزء الثاني - ايضا - تشبيها بما يتضمن الحرف اعنى : خمسة عشر واخواتها .
ومنها : انه يعرب الجزء الاول بحسب العوامل ، مع جواز صرف الجزء الثاني وعدمه .

ومنها : اعرابهما مع اضافة الاول الى الثاني ، ومنع صرف الثاني :
ومنها : هذه الصورة بحالها مع صرف الثاني .
هذا كله (ان لم يكن) الجزء الثاني (قبل التركيب مبنيا)
واما اذا كان قبل التركيب مبنيا ' (كسيبويه) ، فان الجزء الثاني منه من اسماء الأصوات غير القابلة للاعراب ، لكونها غير موضوعة لمعنى فاذا كان كذلك : فيبقى الجزء الثاني على ما كان عليه من البناء ، قال الرضي : ويجوز اعرابه اعراب ما لا ينصرف ، ويجوز على قلة اضافة الاول الى الثاني ، تشبيها لهما بالمضاف والمضاف اليه ، فيجبه

في المضاف اليه المنع والصرف ، (وان كان احد الجزئين او كليهما حرفا او فعلا ، وقد ذكرنا امثلتها في «المكررات» المطبوع ثانيا) فلا يستنكر اضافة الحرف والفعل ، ولا الاضافة اليهما ، لأنهما خرجا بالتسمية عن معناهما المانع من الاضافة ، (كما بيناه هناك - ايضا -) هذا كله فيما كان التركيب بالعلمية ، واما ما كان التركيب فيه قبل العلمية ، فقال الرضي : ان كان جزؤه الثاني قبل العلمية معربا باعراب معين لفظا او تقديراً ، وجب ابقاؤه على ذلك الاعراب وكذا يبقى الجزء الأول على حاله من الاعراب المعين ، ان كان له اعراب قبل العلمية ، (وهذا هو المراد بقولهم : فتحكى) كما في زيد قائم ، ويضرب زيدا ، ومن الاعراب العام ان كان كذلك ، نحو : عبد الله ، وضرب زيد ، وحسن وجهه ، ومضروب غلامه ، وذلك : احتراماً لخصوص الاعراب او عمومه ، وان لزم دوران الاعراب (في نحو : عبد الله واخواته) ، على آخر الجزء الأول الذي هو كـبعض الكلمة ، وكذا يترك جزؤه الأول على البناء ، ان كان في الاصل مبنيا ، كما في ضرب زيد ، وسيضرب ، وان زيدا ، قال سيبويه : المسمى بالمعطوف دون المتبوع : واجب الحكاية ، انتهى كلامه رحمه الله بتصريف يسير منا توضيحا .

هذا باب (التوابع)

وهو جمع « تابع » من التبع ، وقد جاء في اللغة لطماع كلها تنبيه : عن الموافقة والتأخر ، قال في - المصباح - : تبع زيد عمرا تبعا ، من - باب تبع - مشى خلفه ، او امر به فمضى معه ، والمصلي تبع لامامه ، والناس تبع له ، ويجوز جمعه على اتباع ، مثل : سبب

واسباب ، وتتابعت الأخبار : جاء بعضها اثر بعض بلا فصل ، وتنبعت احواله : تطلبتها شيئاً بعد شيء في مهلة ، و « التبعة » وزان « كلمة » ما تطلبية من ظلامة ونحوها ، وتبع الامام : اذا تلاه ، وتبعه : لحقة وتابته على الأمر : وافقه ، وتتابع القوم : تبع بعضهم بعضاً ، واتبعت (زيداً) عمراً - بالألف - : جعلته تابعا له ، والتببع : ولد البقرة في السنة الاولى ، والانثى : تبعية وجمع المذكر : اتبعة ، مثل : (غيف) ، وارغفة ، وجمع الانثى : تباع ، مثل : الملمحة ، وملاح ، وسمى تبيعاً : لأنه يتبع امه ، فهو فعيل بمعنى فاعل ، انتهى .

ومنه يظهر وجه المناسبة في المعنى الاصطلاحي ، وهو قوله : (كل فرح) ، اي : ثان ، اي : متأخر في الرتبة عن سابقه ، اي : متبوعه فدخل فيه التابع للثاني والثالث ، وهكذا . (اعرب باعراب سابقه) اي : بجنس اعراب سابقه ، بحيث يكون اعرابه من جنس اعراب سابقه ، ويكون كلاهما ناشئاً من جهة واحدة شخصية ، مثل : جائني زيد العالم ، فان العالم اذا لوحظ مع زيد كان في الرتبة الثانية ، اي : المتأخرة عنه ، واعرابه من جنس اعرابه ، وهو الرفع ، والرفع في كل منهما ناشيء من جهة واحدة شخصية ، هي فاعلية زيد العالم ، لأن المجيء المنسوب الى زيد في قسما المتكلم منسوب اليه مع تابعه لامطلقاً ، فقوله : « اعرب باعراب سابقه » يشمل التوابع ، وخبر المبتدأ ، وثاني مفعولي ظننت واعطيت ، فلا بد من قولنا : « من جهة واحدة » ليخرج المذكورات ، لأن العامل في « المبتدأ والخبر » وان كان هو الابتداء اعني : التجريد عن العوامل اللفظية للأسناد ، لكن هذا المعنى من جهة انه يقتضي مسندا اليه صار عاملاً في المبتدأ ، ومن

جهة انه يقتضى مسندا صار عاملا في الخبر فالرفع فيهما ليس من جهة واحدة ، وكذا « ظننت » من جهة انه يقتضى مطلقا فيه ومطلقونا ، عمل في المفعولين ، وكذا « اعطيت » من جهة انه يقتضى عاطيا ، اى : آخذا ، ومعطيا ، اى : مأخوذا ، عمل في مفعوليته ، وقس عليها اشباهاها ، من نحو : انكحت ، وزوجت ، ونحوهما ، واستنبط مما ذكرنا : وحدة الجهة في سائر التوابع .

واعلم : ان الاعراب المذكور في التعريف بالنسبة الى التابع والمتبوع : اهم من ان يكون لفظيا او تقديريا او محليا ، فلا يشتكل بنحو : جافنى موسى العادل ، ويازيد العاقل ، وزيد ضرب ضرب ، ولكنه يشكل بنحو : ان ان زيدا قائم ، وضرب ضرب زيد ، مما لا اعراب فيه ، لا في الأصل ولا في الفرع ، لا لفظا ولا تقديرا ولا محلا ، اللهم الا ان يقال : ان المراد من الأصل والفرع : ما كان اسما ، لكنه لا يناسب اطلاق قوله في التأكيد اللفظي : انه هو اللفظ المكرر ، فتأمل .

(وهى) ، اى : التوابع : (خمسة) ، وانما اتى العدد بالتاء ، لأن التوابع جمع تابع بصيغة المذكر ، منقول عن الوصفية الى الاسمية ، والفاعل الاسمي يجمع على فواعل ، كالكاهل ، وهو اسم لما بين الكنفين يجمع على كواهل :

النعمة

(الأول) من التوابع : (النعمة) ، قيل : النعمة والوصف مترادفان ، وقيل : النعمة يقال فيما كان من الصفات الحسنة ،

كإلـعالم ، والفاضل ، ونحوهما ، والوصف مطلق ، اى : يقال فيها وفي غيرها ، كالجاهل ، والفاسق ، ونحوهما وقيل فيها اقوال اخر ، نقلناها في « المكررات » . (و) كيف كان : (هوما) ، اى تابع (دل على) حصول (معنى في متبوعه مطلقا) ، اى : دلالة دائمية ، غير مقيدة بخصوصية مورد دون مورد ، ومادة دون مادة ، فخرج سائر التوابع ، فانها لا تدل على معنى في متبوعه ، الا في بعض الموارد الخاصة ، والمواد المنصوصة لا مطلقا ، كالبديل في مثل قولك : اعجبني زيد علمه . وكالمعطوف في قولك : اعجبني زيد وصبره ، وكالتأكيد في جائئى القوم كلمم ، لدلالة « كلمم » على معنى الشمول في القوم ، ومن الواضح : ان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى في المتبوع : انما هي لخصوص الموارد وموادها ، بدليل : انها لو جردت عن هذه المواد ، بان يقال : أعجبني زيد غلامه ، او أعجبني زيد وغلامه ، او جائئى القوم أنفسهم ، لاتجد لها دلالة على معنى في متبوعاتها ، بخلاف النعمة ، فانه يدل على حصول معنى في المتبوع دائما ، وفي اى مورد ومادة وقع .

(واعلم) : ان فائدة النعمة في الأكثر التخصيص في النكرة ، نحو : رجل عالم ، او التوضيح في المعارف ، والفرق بينهما : ان الأول تقليل الاشتراك ، والثانى تعيين المشترك ، ورفع الاحتمال الناشء عن الاشتراك ، وقد يكون النعمة لمجرد التثناء او الـذم ، وذلك : اذا كان المنعوت معنا بدونه ، نحو : اعوز بالله الرحيم الكريم ، من الشيطان اللعين الرحيم .

وقد يكون لمجرد التأكيد ، مثل : « نفخة واحدة » ، اذ الوحدة

تفهم من التاء ، فأكدت بالواحدة .

وقد يكون للترحم ، نحو : هذا عبدك المسكين ، وقد يكون لغير ذلك مما ذكر في علم البيان .

واعلم : انه لما كان اكثر النعوت من المشتقات ، زعم كثير من النحويين ان الاشتقاق شرط فيها ، حتى تأولوا الذمت الجامد نحو : مررت برجل اسد الى المشتق ، اى شجاع ، بل ضعف بعضهم وقوعها نعتا .

وقال بعضهم : لا داعي الى اشتراط الاشتقاق ، ولا موجب للتأويل بالمشتق ، لا عقلا ولا نقلا ، ولا فرق بين ان يكون النعت مشتقا او غيره : في صحة وقوعه نعتا ، اذا كان للمشتق معنى يحصل في متبوعه دائما ، اى : في جميع الاستعمالات ، نحو : تميمى وذو مال ، فان التميمى يدل دائما : على ان في متبوعه نسبة الى قبيلة تميم ، وذو مال يدل : على ان في متبوعه كونه صاحب مال ، وقول المصنف : (والأغلب اشتقاقه) ، يحتمل كلا القولين ، (وهو) ، اى : النعت ، (اما بحال موصوفة) ، اى : بحال قائمة به ، نحو : رأيت رجلا فاضلا ، فان الفضل حال الرجل وصفته ، (و) هذا القسم من النعت : (يبيحه) ، اى : الموصوف ، في عشرة امور ، وهى : ما ذكره بقوله : (اعرابا ، وتعريفا ، وتذكيرا ، وافرادا ، وتثنية ، وجمعا ، وتذكيرا ، وتأنيثا) ، فيوجد من هذه الامور في كل تركيب أربعة ، الا اذ كان صفة ، يستوى فيها المذكر والمؤنث ، كفعول بمعنى فاعل ، نحو : رجل صبور ، وامرأة صبور ، اوفعل بمعنى مفعول ، كرجل جريح ، وامرأة جريح ، او كان مصدرا ،

او افعال التفضيل بمن ، او افعال التفضيل المضاف للزيادة على من .
اضيف اليه ، فان الوصف مفرد مذكر دائما كائنا ما كان الموصوف .
او كان صفة مؤنثة بالتاء ، تقع على المذكر ، كرجل نسابة
او علامة ، او كان الموصوف مركبا من اجزاء يصدق على كل جزء
منها النعمة ، فحينئذ يوصف المفرد بالجمع ، كوصف النطفة بالأمشاج ،
فانها مركبة من اشياء كل منها مشج وقس عليها ثوب اسمال (او بحال متعلقة) ،
اى : متعلق الموصوف ، اى : ما كان له نسبة واطافة الى الموصوف ،
كالأب ، والفلان ، نحو : جئنى رجل مجتهد ابوه ، ورأيت رجلا
فاستقا غلامه ، او كان له ربط الى من له تلك النسبة والاطافة ،
كزيد - في قولك : - جئنى رجل ضارب اباه زيد ، وبالجملة المراد
من المتعلق : ما كان بحيث يتولد من حاله صفة اعتبارية للموصوف ،
كصفة مجتهد الاب في المثال الأول ، وفاسق الفلام في المثال الثانى ،
وكون زيد ضارب ابيه في المثال الثالث ، (و) هذا القسم من النعمة
(يتبعه) ، اى : الموصوف ، (في الثلاثة الاول) ، الاولى ان يقول :
في الخمسة الاول ، اذ المراد : الاعراب بأقسامه الثلاث ، والتمتع ،
والتنكير ، فيوجد منها في كل تركيب اثنان ، (واما في) الخمسة
(البواقى) من العشرة ، وهو ايضا خمسة ، اى : الافراد ، والثنائية ،
والجمع ، والتذكير ، والثأنيت ، (فان رفع) النعمة (ضمير الموصوف) ،
بان كان النعمة منحصلا لضمير يعود الى الموصوف ، فينظر الى الموصوف
(فموافق) له في الخمسة البواقى (ايضا) ، مثل الخمسة الاول ،
(نحو : جئنى امرأة كريمة الأب) ، بالاطافة ، او كريمة ابا ،
بالنصب على التمييز ، (و) جئنى (رجلا - ان كريمة - الأب)

بالإضافة ، او كريمان ابا ، بالنصب على التمييز ، (و) جائئى
 (رجال كرام الأب) ، بالإضافة ، او كرام ابا ، بالنصب على التمييز ،
 (والا) يرفع النعت ضمير الموصوف ، بأن كان فاعله اسما ظاهراً
 هو المتعلق ، (فكما لفعل) ، اى : حكم النعت حينئذ حكم الفعل ،
 لشبهه به : في انه بالنسبة الى الخمسة البواقى ينظر الى فاعله كالفعل
 الرافع اسما ظاهراً على الفاعلية ، فان كان فاعله مؤنثاً حقيقياً
 بلا فصل : يجب تأنيثه . وان كان الموصوف على خلاف ذلك ،
 (نحو : جائئى رجل حسنة جاريتة) ، كما ان الفعل ايضا كذلك ،
 نحو : قامت هند : الاعلى لغة قال : فلانة ، او على التأويل ، نحو
 قال نسوة ، وان كان مذكراً : يذكر ، كالفعل ، ويأتى مثاله .

وان كان فاعله مؤنثاً غير حقيقى ، (او) حقيقياً
 مفصلاً ، جاز حينئذ الوجهان ، فنقول : جائئى رجل (عالية)
 داره (او) تقول : (عال داره) ، كما ان الفعل - ايضا -
 كذلك ، نحو : طلعت الشمس ، وطلع الشمس ، وكذلك تقول فى
 المؤنث الحقيقى المفصول ، ويأتى مثاله - ايضا - .

(و) يجب فى القسمين : افراد النعت ، وان كان المنعوت او
 الفاعل او كلاهما مثنى او جمعا ، كالفعل ، نحو : (لقيت امرأتين
 حسنا عبداهما) ، هذا اول المثالين الموعودين ، (او) لقيت رجلين
 او امرأتين (قائما او قائمة فى الدار جاريتهما) ، هذا ثانى المثالين
 الموعودين . فتأمل جيدا .

المعطوف بالحرف

(الثاني) من التوابع : (المعطوف بالحرف) ، وسيأتي تعدادُه بعهد هذا ، (وهو : تابع) مقصور بالنسبة الواقعة في الكلام مع متبوعه ، (بواسطة الواو ، او الفاء ، او ثم ، او حتى ، او ام ، او اما ، او او ، او بل ، او لا ، او لكن ،) فالواو للجمع المطلق ، بمعنى : انه انه لا ترتيب فيها بين المعطوف والمعطوف عليه ، بمعنى : انه لا يفهم منها للترتيب وعدمه الا بالقرينة الخارجية ، وان كان بينهما في الواقع ترتيب ، (نحو : جئني زيد وعمرو) ، فيمكن فيه ان يكون صدور المجيء منهما مرتبا ، بأن يكون مجيء عمرو بعد مجيء زيد ، كما يمكن ان لا يكون مرتبا ، بان يكون على العكس من ذلك او يكون صدوره منهما دفعة واحدة ، وفي زمان واحد (و) قوله تعالى : (« جمعناكم والأولين ») يمكن ان يكون من قبيل المثال المذكور ، كما يمكن ان يكون من قبيل ما علم المقصود ، اي الترتيب وعدمه بالقرينة الخارجية ، لا منها .

والفاء : للجمع مع الترتيب والاتصال ، والترتيب قسمان : معنوي ، نحو : قام زيد فعمرو ، وذكرى ، وهو : في عطف المفصل على المجمع ، نحو : توضأ زيد فغسل وجهه ويديه ، ومسح رأسه ورجليه ، واما قوله تعالى : « وكم من قرية أهلكناها فجاءها بأسنا بياتاً » فمعناه : اردنا اهلاكها ، فجاءها ، كما في قوله تعالى : « اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم ، والآية ، قاله ابن هشام ، في الباب الثامن ، في القاعدة الخامسة ، او انها للترتيب الذكري ، قاله في

حرف الفاء ، والاتصال في كل شيء بحسبه ، كما يقال : تزوج فلان فولد له ولد ، اذا لم يكن بين التزوج والولد الامدة الحمل ، وان كان تلك المدة تسعة اشهر غالبا ، وكقولك : دخلت طهران فخراسان ، اذا لم تقم في طهران ولا بين البلدين ، واما قوله تعالى : **وَالَّذِي اَخْرَجَ الْمُرْعَىٰ فَجَعَلَهُ غَاءً اَحْوَىٰ** ، فقال السيوطى : معناه : **فمضت مدة فجعله** ، ويمكن ان يقال : هذا التأويل في المثال الأول ايضا فنأمل .

(واما ثم) ، فهو مثل الفاء : في الجمع والترتيب دون الاتصال ، نحو قوله تعالى : **وَقَدْ يَأْتِي لَتَرْتِيبِ الْاٰخْبَارِ** ، لا لترتيب المعنى ، نحو : **بلغنى ما صنعت اليوم ثم ما صنعت امس اعجب ، امى : ثم اخبرك ان ما صنعته امس اعجب** ، فعملية لاتراخى فيه ايضا فنقدر . وقد يأتى بمعنى الفاء ، كقوله : **كهز الزدينى تحت الفجاج جرى فى الأنايب ثم اضطرب** قاله السيوطى .

(وحتى) ، مثل ثم : في الترتيب مع عدم الاتصال ، ففى كليهما مهلة وتراخ ، الا ان التراخى في **وحتى** ، اقل منه في **و ثم** ، فهى متوسطة بين الفاء التى لامهلة فيها ، وبين ثم الدالة على المهلة والتراخى :

والمعطوف بحتى ، جزء قوى من متبوعه ، نحو : **مات الناس حتى الانبياء (ع)** ، او جزء ضعيف منه ، نحو : **قدم الحاج حتى المشاة** .

والفرق بين **و ثم** ، و**وحتى** ، بعد اشفرا كهما في الترتيب مع المهلة ،

من وجهين : الأول : اشتراط كون المعطوف بحتى جزءاً قويا او ضعيفا ، بحيث يصلح عرفا ان يفرض : انه غير المتبوع ، فيجعل غاية وانتهاءً للفعل المتعلق بالكل ، اعنى المتبوع ، فيبدل انتهاء الفعل اليه على شموله بجميع اجزاء الفعل كالمثالين المذكورين ، ونحو : اكلت السمكة حتى رأسها ، ونحو :

لقى الصحيفة كي يخفف رحله والزار حتى نعله لقاها
ولا يشترط ذلك في « ثم » .

والفرق الثاني : ان المهمة المعتبرة في « ثم » انما هي بحسب الخارج او الذكر ، وفي « حتى » بحسب الذهن ، فان المناسب بحسب الذهن ان يتعلق الموت او لا بغير الأنبياء ، ويتعلق بعد التعلق بهم بالأنبياء ، وان كان موت الانبياء بحسب الخارج في اثناء سائر الناس ، وهكذا المناسب في الذهن : تقدم قدوم الركاب من الخارج على المشاة منهم ، وان كان يمكن في بعض الأحيان عكس ذلك ، لاسيما في زمان كان السفر على البعير وامثاله ، وقس على هذين المثالين المثالين الآخرين ، ونحوهما .

(وام ، وإما - بكسر الهمزة - واو ،) كل واحد من هذه الثلاثة : للدلالة على احد الأمرين ، او الامور مبهما ، ثم يتولد من هذا المعنى معاني اخر مناسبة للمقام ، مذكورة في المفصلات ، كالتسوية والتخيير ، والتقسيم ، ونحوها ، ونحو قوله :

ولست ابالي بعد فقدى مالكا اموتى ناء ام هو الآن واقع
ونحو : انكح اما هنداً واما اختها ، ونحو : الكلمة اسم او

فعل او حرف .

(وهل ، ولا ، ولكن ،) كل واحد من هذه الثلاثة لأحد الأمرين
 او الامور معيننا ، قبل بعد الاثبات ، لنقل الحكم عن المتبوع الى التابع
 نحو : جائئى زيد بل عمرو ، اى : بل جائئى عمرو ، فحكم المجيء
 ثابت لعمرو دون زيد ، واما زيد فهو في حكم المسكوت عنه ، فلم يحكم
 عليه بشيء ، لاهالمجيء ولا بعدمه ، بمعنى : ان الاخبار عنه لم يكن
 بطريق القصد ، وانما وقع بسبق اللسان سهواً ، ولذا انتقل عنه بسبب بل .

واما بعد المنفى ، نحو : ما جائئى زيد بل عمرو ، ففيه اقوال :
 منها : انه كالاتبات ، اى : انه لنقل حكم النفى عن المتبوع الى
 التابع ، على ما بيناه آنفاً ، فمعنى المثال : بل ما جائئى عمرو ، وزيد
 في حكم المسكوت عنه .

ومنها : ان بل تثبت الحكم المنفى للتابع ، والمتبوع في حكم
 المسكوت عنه ، او الحكم منقى عنه ، فمعنى المثال : بل جائئى عمرو ،
 ولزيد اما في حكم المسكوت عنه ، او المجيء منقى عنه ، وفي المقام
 اقوال اخر ، مذكورة في الكتب المفصلة .

(واما لا ،) فهي لنفى الحكم الثابت للمتبوع عن التابع ، فالحكم
 فيها للمتبوع لا التابع ، عكس بل في الاثبات ، نحو : جائئى زيد
 لا عمرو ، فالمجيء هنا ثابت لزيد لا لعمرو .

(واما لكن ،) ففيها اقوال ، ذكرناها في شرحنا هلى المطول ،
 عند قول المصنف : «ولكن كان القسم الثالث» .

منها : انها عاطفة ، فهي حينئذ لازمة للنفى لا يستعمل بدونها ،
 وتأتى على وجهين :

الاول : ان تكون لمعطف مفرد على مفرد ، وهي حينئذ نقيضة ولا ،

فتكون لا يجاب ما انتهى عن المتبوع ، فتكون لازمة لنفى الحكم عن المتبوع ، نحو : ما قام زيد بل عمرو ، اى : بل قام عمرو .
والوجه الثانى : ان تكون لمطف الجملة على الجملة ، وهي حينئذ نظيرة « بل » في مجيئها بعد الاثبات والنفى ، فبعد الاثبات تكون لنفى ما بعدها ، نحو : جائئنى زيد لكن عمرو لم يجرى ، وبعد النفى تكون لاثبات ما بعدها ، نحو : ملا قام زيد ولكن عمرو قام ، وهاهنا كلام لا يسهه المقام .

(وقد يعطف الفعل) على الفعل ان اتجدا زمانا ، نحو قوله تعالى : « لنهيي به بلدة ميتا لنسقيه » ولا يضر اختلافها في اللفظ ، بأن يكون احدهما ماضيا والآخر مضارعا ، نحو قوله تعالى : « تبارك السدى ان شاء جعل لك خيرا من ذلك جنات تجري من تحتها الأنهار ويجعل لك قصورا » ويجوز ان يعطف الفعل (على اسم مشابه له) ، اى : للفعل ، بأن يكون مشتقا ، نحو قوله تعالى : « فالغيبرات صبحا فائرن » (و) كذلك يجوز العطف (بالعكس) ، بان يعطف اسم مشابه للفعل عليه ، نحو : « يخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي » (ولا يحسن) ، بل قيل : يمتنع (العطف على) الضمير (المرفوع المتصل) ، بارزاً كان او مستترا ، الا مع الفصل (بين المعطوف والمعطوف عليه) ، بسبب تأكيد الضمير المتصل المرفوع (با) لضمير (المتنصل او لا) ، ثم العطف عليه ، وذلك : لأن الضمير المتصل المرفوع كالجزة لفظا ، حيث لا يجوز انفصاله ومعنى ، حيث ان الفاعل كالجزة من الفعل ، فلو عطف عليه بلا تأكيد : كان كالعطف على بعض الكلمة ، فاكد او لا بمنفصل ، ليعلم بذلك : انه ليس جزء حقيقة ، بدليل : جواز انفصاله بتأكيده ، فيحصل له نوع

استقلال ، ولا يجوز ان يكون العطف على هذا التأكيد ، لأن المعطوف في حكم المعطوف عليه ، فيلزم ان يكون هذا المعطوف - ايضاً - تأكيداً ، وهو باطل ، فان الضمير ان كان منفصلاً ، نحو : ما ضرب الا انت وزيد ، لم يكن كالجزم لفظاً ، وكذا ان كان متصلاً منصوباً ، نحو : ضربتك وزيدا ، لم يكن كالجزم ، فلاحاجة فيها الى التأكيد بمنفصل ، (او) بسبب (فاصل تام ، او توسط لا) الزائدة (بين العاطف والمعطوف) ، فيجوز في الصورتين ترك التأكيد بالمنفصل ، لأنه قد طال الكلام بوجود الفاصل ، فحسن الاختصار بترك التأكيد ، (نحو : جئت انا وزيد) ، هذا مثال التأكيد بالمنفصل ، واما مثال الفاصل فهو على وجهين : احدهما : ما كان الفاصل قبل حرف العطف ، نحو : ضربت اليوم ولويد ، والثاني : ما كان الفاصل بعده ، نحو : (وريد خلونها ومن صلح) ، وبعضهم جعل « لا » في قوله تعالى : (وما اشركنا ولا آباءنا) من اقسام فاصل ما الذي بعد حرف العطف ، خلافاً لظاهر المصنف ، حيث جملة مقابراً لفاصل ما ، كما يدل عليه عطفه باو ، وكيف كان : فلازائدة بعد حرف العطف لتأكيد النفي ، توسط بين العاطف والمعطوف عليه ، وانما قلنا : يجوز ترك التأكيد في الصورتين ، لأنه يجوز التأكيد فيهما - ايضاً - نحو قوله تعالى : « فكذبكوا فيها هم والعاون » فالأمران ، اى : التأكيد وتركه ، متساويان ، اما الأول : فوجود الفاصل ، واما الثاني : فلما سبق ، اعنى : طول الكلام بوجود الفاصل .

(تتمه و) فيها مسألتان ، فالاولى : انه اذا عطف على ضمير مجرور (يعاد الخافض) ، اى : الجاه ، فيدخل (على المعطوف) ، حرفاً كان الخافض او اسماً ، فالأول ، اى : العطف (على ضمير مجرور) ، والخافض

حرف ، (نحو : مررت بك وبزيد) ، والثاني ، اى : العطف على ضمير مجرور والخافض اسم ، نحو : ذهب إليك وإلى آباءك ، وعلموه بوجوه :

منها : ان الضمير المجرور شبيه بالتنوين ومعاقب له ، فلم يحسن او لم يجز العطف عليه ، كالتنوين .

ومنها : ان من حق المعطوف والمعطوف عليه : ان يصلحا للحلول كل واحد منهما محل الآخر ، وضمير الجر لا يصلح لذلك ، لعدم امكان حلولة في محل المعطوف منفصلا عن الجار ، فقبیح او امتنع العطف الا باعادة الجار .

ومنها : ان اتصال الضمير المجرور بجاره ، اشد من اتصال الفاعل برافعه ، لأن الفاعل ان لم يكن ضميرا متصلا جاز انفصاله من ورافعه والضمير المجرور لا يتصل من جاره ابدا ، لعدم استعمال الضمير المجرور المنفصل كما تقدم في باب الضمير - فكره او امتنع العطف عليه ، اذ يكون كالعطف على بعض حروف الكلمة ، وقلمنا : انه ليس للمجرور ضمير منفصل حتى يؤكد به اولا ، ثم يعطف عليه ، كما فعل في المرفوع المنفصل وفي استعارة المرفوع المنفصل او المنصوب المنفصل لتأكيد مذلة ، ولم يكتف هنا بفاصل ما ، لأن الفصل لا تأثير له الا في جوار ترك التأكيد بالمنفصل للاختصار ، فحيث لا يمكن التأكيد بالمنفصل لعدمه لا يتصور له أثر ، فكيف يكتفى به ؟ فلا وسيلة لجواز العطف الا اعادة الجار على المعطوف ،

وليعلم : ان جر المعطوف بالجار الأول والثاني كالعدم ، لأنه زائد لغرض العطف ، بدليل قولهم : بيني وبينك ، اذ بين لا يضاف الا الى

المتعدد ، لأنه بمعنى الوسيط .

قال في - المصباح - : بين ظرف مبهم ، لا يتبين معناه الا باضافته الى اثنين فصاعدا ، او ما يقوم مقام ذلك ، كقوله تعالى : د عوان بين ذلك ، انتهى .

وقيل : جر المعطوف بالثاني وان كان زائدا : كالزائد في : د كفى بالله شهيدا .

(و) اما المسألة الثانية ، فتحتمج الى مقدمة مختصرة ، وهي : ان العطف اما على معمول واحد او على ازيد ، والأزيد اما اثنان او ازيد من اثنين ، والاثنان اما معمولان لعامل واحد او لعاملين ، والعاملان اما مختلفان في العمل او متحدان ، فهذه خمسة اقسام :

فالأول ، اعني : على معمول واحد ، نحو : جاء زيد وعمرو ، والثالث ، اعني : على معمولي عامل واحد ، نحو : ضرب زيد عمرا وبكر خالد ، والخامس ، اعني : على معمولي عاملين متحدين في العمل ، نحو : ضرب واكرم زيد عمرا وبكر خالد ، كل واحد من هذه الأقسام الثلاثة جائز بلا خلاف يعتمد به ، الا في الثالث ، وقد بين في باب التنازع .

واما الثاني ، اعني : على ازيد من اثنين ، فلا خلاف ولا نزاع في امتناعه ، ويظهر وجهه : بما نذكره بعيد هذا .

واما الرابع ، اعني : على معمولي عاملين مختلفين في العمل ، فهو نحو : ما كل سوداء تمره وبيضاء شحمة ، ونحو قوله :

اكل امره تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا

فالمرء يجوز هذا القسم ، فيقول : ان بيضاء في المشال عطف

على سواء المجرور بعامل المضاف اليه ، وشحمة عطف على تمرة ، المرفوع اما بالابتدائية او بما النافية ، والعاملان مختلفان ، وكذلك في البيت يقول : ان النار الأول المجرور عطف على امرء المجرور بالاضافة والنار الثاني المنصوب عطف على امرء المنصوب بتحسين ، والعاملان ايضا مختلفان .

واما المشهور : فلا يجوزون هذا العطف ، الا في المثال الآتي ، بدعوى : ان الحرف الواحد لم يقو ان يقوم مقام عاملين مختلفين ، فيؤولون كل ما جاء من هذا القسم : مما ظاهره العطف على معمولي عاملين مختلفين ، فالتأويل عندهم في المثال : بتقدير عاملين ، اي : ولا كل بيضاء شحمة ، وكذلك التقدير في البيت ، اي : واكل نار توقد بالليل تحسبين نارا ، فليس فيهما عطف مفرد على مفرد ، حتى يكون من العطف على معمولي عاملين مختلفين ، بل العطف فيهما من عطف الجملة على الجملة ، والى اجمال ما فصلنا في هذا القسم الرابع اشار المصنف بقوله :

(ولا يعطف على معمولي عاملين مختلفين على المشهور ، الا في نحو : في الدار زيدا والحجرة عمرو ،) وفي نحو : ان في الدار زيدا والحجرة عمرا . اي : الا في صورة تقديم المجرور وتأخير المرفوع او المنصوب فالحجرة عطف على الدار ، والعامل فيه في المثالين « في » وعمرو ومعطوف على زيد ، والعامل فيه « الابتدائية » في المثال الأول ، و « ان » في المثال الثاني ، وانما اجاز المشهور المثالين مع كون العطف فيهما على معمولين مختلفين كما بينا : لطبيئته في كلام العرب ، وانما اقتصر المشهور على ما جاء في كلاهم وسمع منهم ، لأن ما خالف

القياس يقتصر على مورد السماع .

التأكيد

(الثالث) من التوابع : (التأكيد) وهو تابع يفيد تقرير متبوعه) ، اي : تبيينه وتحقيقه ، بحيث لا يشمل من المتبوع غيره وذلك : اما لدفع ضرر الغفلة عن السماع ، او لدفع ظن المخاطب بالمتكلم الغلط ، وهذا الدفع يحصل بتكرير اللفظ ، نحو : ضرب ضرب زيد ، او ضرب زيد زيد ، او ضربت زيدا زيدا ونحوها ، او لدفع ظن المخاطب بالمتكلم التجوز ، نحو قولك : زيد قتيل قتيل دفعا لتوهم المخاطب ، ان تريد بالقتل معناه المجازي ، اي : الضرب الشديد ونحوه : فيجب حينئذ ايضا تكرير اللفظ ، حتى يتيقن المخاطب ان المراد معناه الحقيقي لا المجازي ، وكذلك قولك : جاء زيد زيد ، دفعا لتوهم المخاطب ان المراد بزيد : احد غلمانة مجازا ، فبالتكرير تثبت : ان المراد معناه الحقيقي ، اي : هو نفسه لا احد غلمانة المحسوب كمنه بسبب من الاسباب .

(او) يفيد (شمول الحكم لأفراده) ، اي : المتبوع ، وهذا لدفع ظن المخاطب بالمتكلم التجوز في النسبة ، فانه كثيرا ما ينسب الفعل الى جميع الأفراد مع انه يريد بعضها ، فيدفع هذا الوهم عن المخاطب ، مثلا اذا قيل : جائي القوم ، يمكن للمخاطب ان يتوهم ان الجائي بعضهم لا كلهم ، والنسبة اليهم انما وقع بطريق التغليب ، او بطريق تنزيل غير الجائي منهم منزلة الجائي ، او بطريق تنزيل مجيء البعض منزلة مجيء الكل ، بناء في ان المجيء كان صادرا عن

معاورة ورضاء عن جميعهم ، فان الفعل الصادر عن البعض بطريق
المشاورة والرضا : كالصادر عن الكل ، فاذا قال : كلمهم مثلا افاد
الشمول ، وازال تلك الاحتمالات ودفعها ، ودل على انه لا تغليب ولاغيره
من تلك الاحتمالات ، (وهو) ، اي : التأكيـد ، (اما لفظي :
وهو اللفظ المكرر) حقيقة ، كما مثلنا آنفا ، او حكما ، نحو :
ضربت انت ، وضربت انا ، فان ذلك في حكم تكرير اللفظ ، وان
كان مخالفا للاول لفظا ، اذ الضرورة داعية الي المخالفة ، لأنه لايجوز
تكريره متصلا ، ولكن هذا بناء على عدم القول : بان الضمير التاء
وان عماد ، والا فالتكرير حقيقي فتنبه .

(او معنوي) ، اي : منسوب الي المعنى لمصوله من ملاحظة المعنى ،
(والفاظه) كثيرة محفوفة ومخصوصة ، منها : (النفس ، والعين)
وهما يؤكدان المفرد والتثنية والجمع ، (ويطلقان المؤكد في غير
التثنية) ، يعني : يفردان في المؤكد المفرد ، ويجمعان في الجمع
(وهما) ، اي : النفس والعين ، (فيها) ، اي : في التثنية (كالجمع)
اي : يجمعان في المؤكد التثنية ، (تقول : جائني زيد نفسه)
وعينه ، وجائني هند نفسها ، (و) جائني (الزيدان) او المهندان
(انفسهما) واعينهما ، بصيغة الجمع في تثنية المذكر والمؤنث ، ولايقال
نفساهما بصيغة التثنية ، لكره اجتماع التثنيين مع شدة الاتصال
لفظا ومعنى بين المضاف والمضاف اليه ، اذ مصداقهما في الخارج شيء
واحد ، بخلاف جاء زيد وعمرو وغلامهما ، اذالاتصال بين المضاف
والمضاف اليه الالفاظا ، وسمع عن بعض العرب نفساهما وعيناهما - بصيغة

التثنية - لكنه شاذ لا يعبوؤ به لما ذكر ، وكذلك افرادهما ، بان يقال :
نفسهما وعينهما ، (و) تقول : جائئني (الزيدون انفسهم) بصيغة الجمع
على الأصل ، وان يلزم منه اجتماع الجمع مع شدة الاتصال بينهما ،
اذ لم يسمع من العرب افراد المضاف او تثنيته ، فلا بد من اتيانه جمعا .
(و) منها ، اي : من الفاظ التأكيد : (كلا وكلتا للمثنى) المذكور
والمؤنث ، فالأول للاول ، والثاني للثاني ، نحو : جائئني الرجلان
كلاهما ، والمرأتان كلتاهما .

(فائدة) ، اذا اضيف : « كلا ، وكلتا » الى الظاهر ، افرد للضمير
الراجع اليهما ، نحو قوله تعالى : « كلتا الجنةين آتت اكلها » والسر
في ذلك : ان المراد بهما حينئذ كل واحد من التثنية لا المجموع ،
بخلاف ما اذا اضيفا الى الضمير ، نحو : الرجلان كلاهما جاء ، فيطابق
الضمير الراجع اليهما ، لأن المراد بهما مجموع التثنية ، وهذا نظير « اي »
فانه اذا اضيف الى مثنى معرفة افرد ضميرها ، نحو : اي الرجلين
لقيمته اكرمه ، او الى نكرة طوبق ، نحو : اي رجلين ضربا ، يظهر
وجه ذلك مما ذكرنا آنفا .

(و) منها ، اي : من الفاظ التأكيد : (كل ، وجميع ، وعامة) ،
وهذه الثلاثة (لغيره) ، اي : لغير المثنى ، اي : للمفرد والجمع (من
ذى اجزاء) يصح افتراق تلك الاجزاء ، (ولو) كان تجزئته (حكما) ،
نحو : اشتريت العبد كله ، فان العبد قد يتجزى في الاشتراء ،
كالداه مثلا ، فيشترى الثلث او الربع ونحوهما ، فيصح تأكيده ليفيد
الشمول ، بخلاف جائئني زيد كله ، لعدم صحة افتراق اجزائه لاحسا
ولاحكما في المجيء ، او كان تجزئته حقيقة وحسا ، كأجزاء القوم ،

وقد تقدم مثاله في اول الباب مع توضيحه ، (وينصل) كل واحد من هذه المؤكّدات (بضمير مطابق للمؤكد) ، نحو : قرأت الكتاب كله ، والصحيفة كلها ، واشتريت الاماء كلهن ، وقس على ذلك البواقي ، (وقد يتبع كل بأجمع) ، اى : يذكر بعد كل لفظ اجمع ، وذلك : اذا اريد المبالغة في التأكيّد ، (و) كذلك (اخواته) ، اى : اخوات اجمع ، وهي : اكنع ، وابتع ، وابصع ، - بالصاد المهملة - وقيل : بالضاد المعجمة ، قال الرضى : لا معنى لهذه الكلمات الثلاث ، وانما ذكرت لتزيين الكلام والموازنة لفظا ، نحو قولك : حسن بسن فسن ، ولها نظائر في الفارسية ايضا ، نحو : كتاب متاب ، ومرغ چ-رغ ، مع ان « متاب وچرغ » لا معنى له في حال الافراد وعدم الاتباع .

وقيل : لكل واحد منها معنى ، فان اكنع مشتق من حول كتيع اى : تام ، وابتع من البتع ، وهو : طول العنق ، وابصع - بالمهملة - من بضع العرق : اذا سال ، وبالمعجمة من بضع العطشان ، اى : روى ، ويمكن استنباط مناسبات خفية بين هذه المعاني ومعناها التأكيدي بالتأمل الصادق ، والذوق السليم ، والفهم المستقيم .

وليعلم : انه قد علم مما سبق ، ان هذه الكلمات الثلاث اتبـاع لا تستعمل الا بتبعية اجمع ، لا بالاصالة ، فلا تتقدم عليه ، وذكرها بدونها كالبيت الآتي شاذ ضعيف ، لعدم ظهور دلالتها على الشمول ، وللزوم ذكر ما من شأنه التبعية بدون الأصل .

هاهنا (مسألان) : الأولى : (لا يؤكد النكرة الا مع الفائدة) والفائدة تحصل فيما كانت النكرة محدوداً ، كيوم وشهر وحول ، كقوله :

يا ليتني كنت صبيا مرضعا تحملني الزلفاء حولاً اكنعا

(ومن ثم ، اي : من هنا اي : من اجل انه يجب في تأكيد النكرة الفائدة ،
 (امتنع : رأيت رجلا نفسه ،) لعدم الفائدة ، اذ لا يفهم من نفسه
 غير ما يفهم من رجلا ، اعني : فردا من افراد الرجال غير معين ،
 وبعبارة اخرى : لا يفهم من المؤكد - بالفتح - بعد التأكيد بالنفس
 اريد مما كان يفهم منه قبل التأكيد بالنفس ، فصار التأكيد لغوا
 (و) من ثم : (جاؤ اشترت العبد كله) ، لافادته شمول الأستراء
 جميعه لاجزئه ، كما بيناه سابقا فتأمل .

(و) المسألة الثانية : (اذا اكد) الضمير (المرفوع المتصل
 بارزا) كان الضمير (او مستترا : بالنفس ، والعين ، فبعد) تأكيد
 ذلك الضمير اولا بالضمير (المنفصل) ، وبعبارة اخرى : اذا اريد
 تأكيد الضمير المرفوع المتصل بارزا ومستتراً « بالنفس ، او العين » اكد
 ذلك الضمير اولا بضمير منفصل ، ثم بهما ، (نحو : قوموا انتم
 انفسكم) ، - هذا مثال للضمير البارز ، اعني : الواو ، فانفسم
 تأكيد له بعد تأكيده بالضمير المنفصل ، واما مثال الضمير المضمتر ،
 فهو : (قم انت نفسك) ، فتنفسك تأكيد للضمير المستتر في قم ،
 بعد تأكيده بالمنفصل ، وقد ذكرنا وجه ذلك في « المكررات » في
 نفس المسألة فراجع .

(تنبيه) ، من النجاة من قال : ان الضمير المنفصل والنفس او
 العين ، كلاهما تأكيد للضمير المرفوع المتصل ، لأنه المقصود بالتأكيد
 وضمير من قال : ان الضمير المنفصل تأكيد للضمير المتصل ، وهما
 للضمير المنفصل ، لأنهما بعدة فهو احق بهما من الضمير المتصل ،
 لاتصالهما عنه بالضمير المنفصل ، والظاهر من المتن الأول .

(فائدة) ، انما قيد للضمير بالمرفوع : لأنه يجوز تأكيد المنصوب والمجرور بالنفس والعين بلا تأكيدهما بالمنفصل ، نحو : ضربتك نفسك وصررت بك نفسك ، وبالم متصل لجوازه تأكيد المرفوع بالمنفصل بهما بلا تأكيد به بالمنفصل ، نحو : انا نفسي مدرس ، وانما قيد بالنفس والعين : لجوازه تأكيد المتصل المرفوع بغيرهما بلا تأكيد بالمنفصل نحو : القوم جاءوا كلهم اجمعون ، يظهر وجه جميع ذلك من مراجعة المكررات .

البدل

(الرابع) من التوابع : (البدل) وهو التابع المقصود اصالة بما نسب الى متبوعه) ، اي : لا يكون نسبة ما نسب الى متبوعه مقصودة ابتداء ، بل يكون النسبة الى المتبوع توطئة وتمهيدا لنسبته الى التابع ، سواء كان ما نسب اليه مسندا اليه ، نحو : جائي زيدي اخوك ، او غيره ، مثل : ضربت زيدي اخاك ، (وهو) ، اي : البدل اربعة اقسام :

الأول : (بدل الكل من الكل) ، اي : بدل هو كل المبدال منه ، اي : مدلول البدل عين مدلول المبدال منه ، بمعنى : انهما متحدان ذاتا ، لا بمعنى : انهما متحدان مفهوما ، ليكونا مترادفين نحو : جائي زيدي اخوك ، فزيدي واخوك وان اختلفا مفهوما : فهما متحدان ذاتا .

(و) الثاني : بدل (البعض من الكل) ، اي : بدل هو بعض من المبدال منه ، نحو : ضربت زيدي رأسه .

(و) الثالث : بدل (الاشتمال ، وهو الذي) لا يكون عين المبدل منه ولا بعينه ، ولكن (اشتمل عليه المبدل منه) لا كاشتمال الظرف على المظروف ، بل من حيث كون المبدل منه دالا عليه اجمالا ومتقاضيا له بوجه ما ، (بحيث يتشوق السامع) عند ذكر المبدل منه (الى ذكره) ، اي : البدل ، فيجيه هو مبينا وملخصا لما اجمل اولاً .

(نحو) قوله تعالى : (« يسئلونك عن الشهر الحرام فقال فيه ») فقَالَ بدل اشتمال من الشهر :
(و) الرابع : (البدل المباين) للمبدل منه ، (وهو) ثلاثة اقسام :

فالأول : انه (ان ذكر للمبالغة) فيما اريد من المبدل منه ، (سمي) البدل حينئذ (بدل البداء) - بالبدال المبهمة والمد - قال في « المصباح » : بداله في الأمر : ظهر له ما لم يظهر اولاً ، والاسم البداء ، مثل « سلام » انتهى .

فحاصل معنى بدل البداء : ان يقصد المتكلم اولاً المبدل منه ، ثم تبين له فساد ذلك القصد فقصد البدل للمبالغة ، وقريب من ذلك ما قيل : البداء ظهور الصواب بعد خفائه ، (كقولك : حبيبي قصر شمس) ، فقصدت اولاً ان تجعل حبيبيك قصراً ، ثم ظهر لك فساد ذلك فقصدت ان تبالع فيه ، فجملته شمساً ، (و) هذا القسم (يقع من النصحاء) كثيراً في النظم والنثر .

والقسم الثاني : (او) ذكر البدل (لتهدارك الغلط) ، وذلك : اذا لم يكن ذكر المبدل منه مقصوداً ولكن سبق اليه اللسان (فبدل

الغلط) ، اي : فالبدل يسمى حينئذ بدل الغلط ، بمعنى : انه بدل عن المبدل منه الذي هو غلط ، لا بمعنى ان البدل نفسه هو الغلط ، وبعبارة اخرى : سمي بذلك لأنه مزيل للغلط ، لا انه غلط . (نحو : جائتي زيد الفرس) ، فزيد في المثال لم يكن مقصودا لكن سبق اليه اللسان ، فجاء بالفرس الذي هو المقصود بدلا منه تداركا للغلط ، (ولا يقع) بدل الغلط (من فصيح) ، اي : لا يستعمل الفصيح بدل الغلط ، لا انه لا يغلط بل يغلط لأنه بشر ، لكنه يتدارك غلطة بلفظة بل ، قال « التمازاني » في بحث العطف : فان قلت : قد صرح « ابن الحاجب » بأن - بل - في المثبت مطلقا ، وفي النفي على مذهب « المبرد » لا يقع في كلام فصيح ، فكان الأولى تركه كبديل للغلط . قلت : هذا معارض بما ذكره بعض المحققين من النجاة ، ان بدل الغلط مع بل فصيح مطرد في كلامهم ، لأنه موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط ، انتهى .

وقال « الجاهلي » في البحث المذكور : ذهب بعض الى ان بل التي بعدها مفرد ، نحو : جائتي زيد بل عمرو ، وما جائتي زيد بل عمرو ليست منها ، (اي : من الحروف العاطفة) ، لان ما بعدها بدل غلط لما قبلها ، وبديل الغلط بدونها غير فصيح ، واما معها ففصيح مطرد في كلامهم ، لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط ، انتهى .

والقسم الثالث : ان يذكر المبدل منه مع قصد ثم تبين فساد قصده فيؤتى بالبدل تداركا لفساده ، ويسمى هذا القسم : « بدل نسيان » نحو : خذ نبلا مدى ، فالمتكلم اراد اولا الأمر باخذ المدى ، فسبقه لسانه نسيانا . فأمر بأخذ النبل ، ثم عدل عنه فأمر بأخذ ما هو مقصوده

اعنى : المدى .

والكلام في وقوع هذا القسم في كلام الفصحاء وعدمه ، هو والكلام في سابقه ، وكذلك تداركه .

قال بعض المحققين : ان الفرق بينهما : ان الغلط متعلق باللسان والنسيان متعلق بالجنان ، اي : القلب ، انتهى فتأمل .

(هداية) في بيان ما يجوز فيه الابدال وما لا يجوز ، فاعلم : انه (لا يبدل) الاسم (الظاهر عن المضمر في بدل الكل) من الكل (الامن) الضمير (الغائب ، نحو : ضربته زيداً) ، فزيدا بدل الكل من الكل من الضمير الغائب ، اعني : الهاء في ضربته ، ومنه قوله تعالى : « واسروا النجوى الذين ظلموا » على قول من جعل الذين ظلموا بدلا من الواو في اسروا ، بدل كل من كل ، واما الضمير المتكلم والمخاطب ، فلا يجوز ان يبدل الاسم الظاهر منهما بدل الكل من الكل ، لأنهما اقوى واخص واعرف من الاسم الظاهر فلو ابدل الاسم الظاهر منهما بدل الكل من الكل : يلزم ان يكون المقصود ، اعني : البدل ، انقص من غير المقصود ، اعني : المبدل منه ، مع كون مدلوليهما واحدا ، بخلاف بدل البعض والاشتمال والغلط ، فان المانع فيها مفقود ، اذ ليس مدلول البدل مدلول المبدل منه ، فيجوز فيها ذلك ، نحو : اشتريتك نصفك ، واشتريتني نصفي واعجبيني علمك - بفتح التاء - واعجبتك علمي - بضم التاء - وضربتك الحمار ، وضربني الحمار .

(وقال بعض المحققين) ، والظاهر انه « ابن مالك » لأنه ذهب

في التسهيل : الى انه (لا يبدل المضمر من مثله) ، اي : من المضمر

(و) كذلك (لا) يبدل المضمرة (من) الاسم (الظاهر) ، وقال في شرحه : (وما مثل به) في كتب النحو (لذلك) ، اى : للاول ، بنحو : الزيدون لقيتهم اياهم ، وللمثاني بنحو : رأيت زيدا اياه ، فهو من وضع النحويين ، و (مصنوع على العرب) ، فلاحجة فيما مثلوا به ، لأنه ليس بمسموع من كلام العرب ، لانثرا ولا نظما :

(و) أما ما سمع من كلامهم : مما ظاهره انه من قبيل الأول ، (نحو : قمت انا) ، او من قبيل الثانى ، (و) هو نحو : (لقيت زيدا اياه) ، فهو (تأكيد لفظى) لا يبدل .

(تنبيهه) ، قال في « المزهر » : النوع الثامن معرفة المصنوع ، قال ابن فارس : حدثنا على بن ابراهيم ، عن المعدانى ، عن ابيه ، عن معروف بن حسان ، عن الميث ، عن الخليل ، قال : ان النحارير ربما ادخلوا على الناس ما ليس من كلام العرب ، اواذة اللبس والتعنت ، انتهى محل الحاجة من كلامه .

عطف البيان

(الخامس) من التوابع : (عطف البيان) ، وهو تابع يشبه الصفة (في) كل ما لها من الفوائد ، منها (توضيح متبوعه) ، قال التفتازانى : فائدة عطف البيان لا تنحصر في الايضاح ، كما ذكر صاحب الكشاف : ان البيت الحرام في قوله تعالى : « جعل الله الكعبة البيت الحرام قياما للناس » عطف بيان جيء به للمدح لا للايضاح ، كما يجيء الصفة لذلك ، انتهى .

ولا يلزم ان يكون اسما مختصا به ، وان كان يوهمه تمثيلهم

بقوله :

أقسم بالله أبو حفص عمر ما مسها من نقب ولا وبر
لأنه قد يكون بعكس ذلك ، (نحو : جاء زيد اخوك) ، ومن هنا
قالوا : انه لا يلزم كون عطف البيان اوضح من متبوعه ، لجواز ان يحصل
الايضاح من اجتماعهما كما في مثال المتن ، (و) لما كان عطف البيان
يشبه الصفة (يتبعه) ، اى : المتبوع (في اربعة من عشرة) ، اى :
الاعراب ، والتنكير ، والتذكير ، والافراد ، وفروعها ، (كالنعت) ،
كما بيناه هناك مفصلاً .

(و) لا (يفترق) عطف البيان (عن البديل) : فيصح جعله بدلا ،
الا في مواضع ، ذكر في المتن ثلاثة منها .

الأول : (في نحو : هند قام ابوها زيد) ، فزيد يتعين كونه عطف بيان
لأبوها ، ولا يجوز ان يجعل بدلا ، (لأن المبدل منه) ، يعنى : ابوها
حينئذ في حكم الساقط ، فيلزم ان يكون (مستغنى عنه ، وهنا لا يصح
الاستغناء عنه ، بل (لا بد منه) ، اى : من ابوها ، لاشتماله على الضمير
الرابط للمجمل الواقعة خبراً لهند ؛ اذ الجملة الواقعة خبراً لا بد لها من
رابط يربطها بالمبتدأ ، والرابط هنا هو الضمير المضاف اليه الأب ،
الذى هو المبدل منه ، فلو اسقط لم يصح الكلام ، فوجب ان يجعل زيد
عطف بيان له لا بدلا منه ، اذ على البدلية تخلو الجملة عن رابط .

(و) الثانى : (في) موضع يكون عطف البيان معرفة باللام ،
والمتبوع منادى ، (نحو : يا زيد الحارث) ، فالحارث يتعين كونه
عطف بيان لزيد ، ولا يجوز ان يجعل بدلا منه ، لأن البديل كما تقدم
في باب المنادى كالمستقل ، اى في نية تكرار العامل ، فيلزم ان يكون
التقدير يا الحارث ، وهو ممتنع كما سيصرح به بعيد هذا .

(و) الثالث : في موضع يكون عطف البيان مجردا من لام التعريف ، والمتبوع معرفا بها ، مجرورا باضافة صفة مقترنة بها ، (نحو : جاء الضارب الرجل زيد) ، فزيد يتعين كونه عطف بيان للرجل ، ولا يجوز ان يجعل بدلا منه ، (لان البدل) كما قلنا : (في نية تكرار العامل وبالحوارث والضارب زيد) ، كلاهما (ممتنعان) ، اما الأول : فقد تقدم وجهه ، واما الثاني : فلان الصفة المقترنة باللام لاتضاف الا لما فيه اللام ، لما تقدم في بحث الاضافة اللفظية ، فراجع :

(الاسماء العاملة المشبهة بالأفعال)
(وهي خمسة (ايضا) كعذر التوابغ)

المصدر

(الأول المصدر ، وهو في) الاصطلاح : (اسم للحدث) ، اي : للمعنى القائم بغيره ، سواء صدر عنه : كالضرب والمشي ، او لم يصدر عنه : كالطول والقصر ، (الذي اشتق منه الفعل) ، على ما ذهب اليه جماعة : من ان الأصل هو المصدر ، والفعل مشتق منه ، بخلاف لما ذهب اليه الآخرون : من اصالة الفعل ، وقد ذكرنا ادلة الطرفين في الجزء الثاني من « المكررات » فراجع .

(ويعمل) المصدر (عمل فعله) ، لازما كان او متمديا ، (مطلقا) اي : سواء كان ماضيا ، نحو : اعجبني ضرب زيد همرا امس ، او غيره ، نحو : اعجبني ضرب زيد همرا غدا او الآن .
وانما يعمل المصدر مطلقا : لأنه يعمل لطفا نسبة الاشتقاق بينهما لا باعتبار الشبه ، ولا فرق في الاشتقاق بين زمان وزمان ، فلمذالم

يشترط فيه الزمان كاسمى الفاعل والمفعول ، لأنهما يعملان لمشابهتهما
المضارع الذي هو بمعنى الحال والاستقبال ، فإذا كانا كذلك يعملان ،
وإذا كانا بمعنى الحال تضعف المشابهة فلا يعملان ، فتعميم الشبه في
العنوان بالنسبة لجميع الخمسة لا يخلو من مناقشة ، فتأمل .

(إلا إذا كان) المصدر (مفعولا مطلقا) صرفا ، من غير اعتبار
إبداله من الفعل ، لأن المصدر إذا كان مفعولا مطلقا صرفا بالمعنى
المذكور : فالعمل حينئذ للمفعول لا للمصدر ، إذ لا يجوز أعمال الضعيف
مع وجود القوي ، اعني : الفعل ، نحو : ضربت ضربا زيدا .

(إلا إذا كان) المصدر (بدلا عن الفعل) ، بأن حذف فعله
وجوبا ، كما تقدم في بحث المفعول المطلق ، نحو : سقيا ورعيما
(فوجهان) ، اي : فحينئذ في العمل وجهان ، احدهما : ان يعطى
العمل للمفعول المحذوف لأصالته في العمل ، وثانيهما : ان يعطى العمل
للمصدر لكونه نائبا عن الفعل .

(والأكثر : ان يضاف) المصدر (الى فاعله) ، نحو : د ولولا
دفع الله الناس ، فالأقل : ان يضاف الى مفعوله ، سواء كان مفعولا
به ، نحو : اعجبني دق الثوب القصار ، او مفعولا له ، نحو : اعجبني
ضرب التأديب ، او مفعولا فيه ، نحو : اعجبني ضرب يوم الجمعة :
وانما قل هذا وكثر ذلك : لأن الفاعل اخص بالمصدر ، لكونه
محلا له ، والمفعول فضلا اجنبي عنه .

(ولا يتقدم معموله) ، اي : المصدر عليه ، لكونه حين العمل
بتقدير الفعل مع حرف مصدري ، وشيء مما في حين الحرف المصدرية
لا يتقدم عليه ، فلا يقال : اعجبني عمرا ضرب زيد ، هذا ، وفيه كلام

ذكرناه في شرحنا على المطول ، عند قول الخطيب : « ما لم نعلم ، فراجع :

(واعماله) ، اي : المصدر ، حال كونه (مع اللام) المعرفة (ضعيف) ، لأنه - كما تقدم آنفا - حين العمل مقدر بحرف مصدرى مع الفعل ، فكما لا يدخل لام التعريف على ان مع الفعل ، ينبغي ان لا يدخل على المصدر المقدر به .

ولكن جواز ذلك على ضعف ، فرقا بين شيء وبين المقدر به ، كقوله :

ضعيف النكاهة اعدائه يخال الغراء يراخي الأجل

قيل : لم يأت في القرآن شيء من المصادر المعرفة باللام ، عاملا في فاعل او مفعول صريح ، بل قد جاء عاملا بحرف الجر ، نحو قوله تعالى : « لا يجب الله الجهر بالسوء » .

اسم الفاعل والمفعول

(الثاني ، والثالث) ، من الأسماء العاملة المشبهة بالأفعال : (اسم « الفاعل » و « المفعول » ، فاسم الفاعل : ما دل على حدث وفاعله على معنى الحدوث) ، والمراد بالحدوث : تجدد وجود الحدث لفاعله ، وقيامه به مقيدا بأحد الازمنة الثلاثة ، فقوله : « ما دل على حدث » بمنزلة الجنس ، يشمل جميع المشتقات من الأفعال والأوصاف ، وقوله : « على فاعله » بمنزلة الفصل الأول ، خرج به اسم المفعول ، نحو : مضروب والفعل ، نحو : قام ، فان اسم المفعول انما يدل على مفعول الحدث لاعلى فاعله ، والفعل انما يدل على الحدث والزمان بالوضع لاعلى

الفاعل ، وان دل عليه بالالتزام .

وقوله : « د على معنى الحدوث ، بمنزلة الفصل الثاني ، خرج به
افعل التفضيل ، نحو : اعلم ، والصفة المشبهة ، نحو : حسن ، فانهما
لا يدلان على الحدوث ، وانما يدلان على الثبوت - كما يأتي بيان
ذلك : في بحث للصفة المشبهة - ويأتي ايضا ما بظاهره يناني ذلك :
- نقلا عن الرضى - (فان كان) اسم الفاعل (صلة لأل) الموصولة :
(عمل) في المفعول (مطلقا) ، اي : سواء كان بمعنى الماضي او
الحال او الاستقبال ، لأنه حينئذ فعل عدل عن صيغته الى صيغة الاسم ،
لكراهتهم ادخال ما هو في صورة حرف التعريف على صريح الفعل .

(والا) ، اي : وان لا يمكن صلة ال ، (فيشترط) في عمله في
المفعول : (كونه للحال) ، اي : لزمان الحال ، نحو : زيد ضارب
الآن ، (و) زمان (الاستقبال) ، نحو : زيد ضارب غدا .

وانما اشترط احد الزمانين في عمل اسم الفاعل : لان عمله - كما
اشرنا اليه آنفا - لشبه المضارع ، فيلزم ان لا يخالفه في الزمان ، والمراد
بالحال والاستقبال : اعم من ان يكن تحقيقا او حكاية - كما سيصرح
المصنف بعيد هذا ، ونبينه نحن - .

(و) يشترط - ايضا - (اعتماده بنفى) ، كالا ، وما ، وان النافيات :

لأن النفي بالفعل اولى ، فيزداد به شبهة بالفعل ، نحو : ما ضارب زيد
عمرا الآن او غدا .

(او) اعتماده بأداة (استفهام) كالمهزة واخواتها ، والوجه فيها

كسابقتهما نحو : اضارب زيد عمرا ، وكيف ضارب زيد عمرا الآن او غدا .

(او) اعتماده على (مخبر عنه) ، اي : المبتدأ ، كالمثاليين المتقدمين ،

(او موصوف) ، نحو : يجيء رجل ضارب ابوه عمرا الآن او غدا ،
 (اِذَى حال) ، نحو : يجيء زيد راكبا سيارته الآن او غدا ، وانما
 اشترط الاعتماد بأحد هذه الثلاثة : ليقوى فيه جهة الفعل ، اعنى :
 كونه مسندا الى صاحبه .

(و) قد علم مما تقدم : انه (لا يعمل) اذا كان (بمعنى) زمان
 (الماضى ، خلافا للمكسائى) : في اجازته عمله ، ولو كان بمعنى زمان
 الماضى ، مستدلا على ذلك بقوله تعالى : (و كلبهم باسط ذراعيه
 بالوصيد) حيث عمل « باسط » - وهو بمعنى الماضى - في « ذراعيه ،
 النصب .

ورده المانعون : بأنه لا دليل فيه له ، لأن المراد بباسط : (حكاية
 حال ماضية) ، اي : حالة ماضية ، ومعنى الحكاية : ان يفرض المتكلم
 نفسه كأنه موجود في ذلك الزمان ، اي : زمان وقوع قصة أصحاب
 الكهف ، فكأنه يتكلم في ذلك الزمان ، او يفرض المتكلم ذلك الزمان
 كأنه موجود الآن ، ويؤيد الفرض الثانى قوله تعالى : « ونقلبهم
 بالمضارع الدال على زمان الحال ، ولم يقل : وقلبناهم بالماضى ،
 فتدبر جيدا .

وليعلم : ان محل الخلاف - كما اشرنا - رفعه الظاهر ، ونصبه
 المفعول ، اما رفع الضمير المستتر : فجائز عند الكل بلا اشتراط .
 (و) اما (اسم المفعول) ، فهو : (ما دل على حدث ومفعوله)
 وذلك واضح ، (وهو في العمل والشروط كأخيه) ، اي : كاسم
 الفاعل ، حرفا بحرف ، والبيان البيان .

الصفة المشبهة

(الرابع) من الاسماء العاملة المشبهة بالأفعال : (الصفة المشبهة)
باسم الفاعل .

قال في - التصريح - : سميت بذلك ، لأنها مشبهة باسم الفاعل المتعدي لواحد : في انها تؤنث وتثنى وتجمع ، تقول : حسن ، حسنة وحسان ، وحسانان ، وحسنون ، وحسنات ، كما تقول : ضارب ، ضاربة ، وضاربان ، وضاربتان ، وضاربون ، وضاربات ، فلذلك عمل النصب كما يعمل اسم الفاعل ، وكان أصلها : ان لاتعمل النصب ، لمباينتها الفعل بدالاتها على الثبوت ، ولكونها مأخوذة من فعل قاصر واقتصر في عملها على واحد ، لأنه أدنى درجات المتعدي ، انتهى . ولا يذهب عليك : أنه لاتنافي بين تسمية هذا القسم بالمشبهة باسم الفاعل ، وبين تسمية المقسم بالمشبهة بالأفعال ، لأن تسمية المقسم باعتبار الدلالة والمعنى ، وتسمية هذا القسم باعتبار ما ذكرناه آنفاً في وجه التسمية ، فقدبر جيداً .

(وتفترق) الصفة المشبهة (عن اسم الفاعل) بوجوده كثيرة ، ذكرت في المطولات ، واقتصر في المتن بخمسة منها :

الأول : (بصوغها) ، اي : باشتقاقها (عن) الفعل (اللازم ، دون) الفعل (المتعدي) ، وذلك : لأنها لازمة لفاعلها لاتفارقه ، لأنها للثبوت لا للمحدث ، (كحسن وجميل) .

واما اسم الفاعل : فإنه يصاغ من المتعدي واللازم ، فهو : ضارب وذاهب ، ومكتسب ، ومخرج ، فتأمل .

فان قلت : قد تصاغ الصفة المشبهة من المتعدى - ايضا - نحو :
 رحمن ، ورحيم ، لانهما مصوغان من رحم ، وهو متعد .
 قلنا : هذا من باب التنزيل ، والتنزيل باب واسع ذكره البنايون
 قال في « المطول » ما هذا نصه : ان كان الغرض اثبات الفعل لفاعله
 او نفيه عنه من غير اعتبار عموم في الفعل ، بأن يراد جميع افراده
 او خصوص : بأن يراد بعضها ، ومن غير اعتبار تعلقه بمن ، وقع عليه
 فضلا عن عمومه او خصوصه ، نزل الفعل المتعدى حينئذ منزلة اللازم
 ولم يقدر له مفعول ، لأن المقدر بواسطة القرينة كالمذكور ، انتهى
 فاذا نزل « رحم » المتعدى ، بمنزلة اللازم ، لا مانع فيه : من
 ان تصاغ منه هاتان الصفتان المشبهتان .

(و) الثاني : (بعدم جواز كونها صالحة لأل) الموصولة ، قال
 ابن هشام : ال على ثلاثة اوجه ، احدها : ان يكون اسما موصولا
 بمعنى الذي وفروعه ، وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين ،
 قيل : والصفات المشبهة ، وليس بشيء ، لان الصفة المشبهة للثبوت ،
 فلا تؤول بالفعل ، ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة
 باتفاق ، انتهى .

(و) الثالث : (بعملها من غير شرط زمان) خاص ، قال الرضي :
 والذي أرى : ان الصفة المشبهة كما انها ليست موضوعة للحدوث ، ليست
 - ايضا - موضوعة للثبوت في جميع الأزمنة ، لأن الحدوث والاستمرار
 قيدان في الصفة ، ولا دلالة فيها عليهما ، فليس معنى حسن في الوضع
 الا ذو حسن ، سواء كان في بعض الأزمنة او جميع الأزمنة ، ولادليل
 في اللفظ على احد القيدتين ، فهي حقيقة في القدر المشترك ، وهو :

الاتصاف بالحسن ، لكن لما اطلق ذلك ولم يكن بعض الازمنة اولى من البعض ، ولم يجز نفيه في جميع الازمنة ، لانك حكمت بثبوته فلا بد من وقوعه في زمان كان الظاهر ثبوته في جميع الازمنة ، الا ان تقوم قرينة على تخصيصه ببعضها ، نحو : كان هذا حسنا فقبح ، او سيصير حسنا ، او هو الآن حسن ، وظهوره في الاستمرار ليس وضعيا ، انتهى .

(و) الرابع : (بمخالفة فعلها في العمل) ، فانها كما يأتي تنصب على التشبيه بالمفعول ، ان كان معموله معرفة ، وعلى التمييز ان كان نكرة .

وقال بعضهم : ان النصب في كليهما على التشبيه بالمفعول ، وقال بعض آخر : انه في كليهما على التمييز ، وقال بعض المحققين : ان التفصيل المتقدم هو الأولى .

(و) الخامس : (بعدم) لزوم (جريانها على المضارع) ، اي : لا يجب دائما ان تكون الصفة المشبهة على وزن مضارعها بوزن عروضي قال ابن هشام : هي ، اي : الصفة المشبهة ، تكون مجارية له ، كمنطلق اللسان ، ومطمئن النفس ، وطاهر العرض ، وغير مجارية ، وهو الغالب ، نحو : ظريف ، وجميل ، وقول جماعة : انها لا تكون الا غير مجارية ، مردود : باتفاقهم على ان منها قوله : من صديق او اخي ثقة ، اوعدو شاحط دارا ، والشاهد : في شاحط - بشين معجمة وحاء وطاء مهملتين اي : بعيد ، فانه صفة مشبهة ، وهي مجارية للمضارع . (فائدة) ، قد علم من جميع ما قررنا : انه لا أثر للوزن في الفرق بين اسم الفاعل وبين الصفة المشبهة .

فاعلم : ان أحسن وجه قيل في الفرق بينهما : استحسان اضافتها الى ما هو فاعل في المعنى ، كحسن الوجه ، وطاهر القلب ، وقليل الحيل ، ونقى الثياب ، ومطمئن النفس ، ومنطلق اللسان ، بخلاف اسم الفاعل ، لأن نحو : كاتب الأب ، وان كان ليس ممنوعا ، لكنه قبيح لأن الصفة لا يضاف الى مرفوعها ، حتى يقدر تحويل الاسناد الى موصوفها بدليلين ، احدهما : انه لو لم يقدر ذلك ، لزم اضافة الشيء الى نفسه .

الثانى : انهم يؤنثون الصفة - في نحو - : هند حسنة الوجه ، فلهاذا حسن ان يقال : حسن الوجه ، لأن من حسن وجهه حسن ان يسند الحسن الى جملته مجازا ، وقبح ان يقال : كاتب الأب ، لأن من كتب ابوه لا يحسن ان يسند الكتابة اليه ، ولا يخفى عليك ، ان الأب في هذا المثل لا يشتهر بالمفعول ، لأن الكتابة لا يقع على امثال الأب ، بل على القرطاس وامثاله ، فتدبر جيدا .

(تبصرة) ، في تفصيل الأقسام الثمانية عشر الآتية ، من حيث الامتناع والجواز وغيرهما .

(و) تكون (لمعمولها ثلاث حالات) من حيث الاعراب ، وهي : الرفع على الفاعلية ، والنصب على التشبيه بالمفعول : ان كان معمولها (معرفة ، و) على (التمييز ان كان) معمولها (نكرة ، والجر بالاضافة) ، اي : باضافة الصفة الى الم معمول .

(وهى) ، اي : الصفة المشبهة ، (مع كل) واحد (من هذه) الأعراب (الثلاثة ، اما باللام او لا) ، فهذه اقسام ستة ، حاصلة من ضرب هاتين الحالتين في تلك الحالات الثلاث المتقدمة .

(والمعمول مع كل من هذه) الأقسام (الستة) ، إنما مضاف (او) معرف (باللام ، او مجرد) عن الاضافة واللام ، فالأقسام (صارت ثمانية عشر) ، حاصلة من ضرب هذه الحالات الثلاث في الأقسام الستة المتقدمة .

(فالمتنع) من هذه الأقسام قسمان :

الاول : ان يكون الصفة معرفا باللام ، حال كونها مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف ، نحو : جاءني زيد (الحسن وجهه) ، وانما امتنع هذا القسم ؛ لكونه فاقد لما يجب في الاضافة اللفظية من التخفيف ، لانها كما تقدم في « باب الاضافة » لا بد فيها من ان تفيد تخفيفا ، اما في لفظ المضاف فقط بحذف التنوين حقيقة مثل : ضارب زيد ، او حكما نحو : حواج بيت الله ، او بحذف نوني النسبة والجمع ، مثل : ضاربا زيد ، وضاربوا زيد ، واما في لفظ المضاف اليه فقط ، بحذف الضمير منه واستناره في الصفة ، نحو : القائم الغلام ، فان اصله : القائم غلامه ، حذف الضمير من غلامه واستتر في القائم ، واضيف القائم اليه للتخفيف في المضاف اليه فقط ، واما في المضاف والمضاف اليه معا ، نحو : زيد قائم الغلام ، اصله : قائم غلامه فالتخفيف في المضاف بحذف التنوين ، وفي المضاف اليه بحذف الضمير منه واستناره في الصفة ، وشيء مما ذكر من اقسام النخفة ليس في هذا القسم ، اذ التنوين لم يكن في المضاف بسبب اللام حتى يحذف والضمير في المضاف اليه ، اعنى : وجهه ، باق بحاله لم يحذف فليس فيه تخفيف ، فلذا امتنع ، فلا بد فيه من ترك الاضافة ، ثم رفع وجهه على الفاعلية ، فلا ضمير في الصفة ، او نصبه على النسبية بالمفعول

فالفاعل ضمير مستتر في الصفة ، لكن الرفع احسن من النصب ، لأن الضمير في صورة الرفع واحد ، اعني : الضمير المتصل بالفاعل ، اعني : وجهه ، والضمير الواحد بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان بخلاف صورة النصب ، لأن الضمير حينئذ اثنان ، احدهما : المتصل بالوجه ، والثاني : المستتر في الصفة ، فاحد الضميرين زائد عن مقدار الحاجة ، اذ المحتاج اليه في الصفة ضمير واحد ليرجع الى الموصوف فالنصب حسن لاشتماله على الضمير المحتاج اليه ، وغير احسن لاشتماله على ضمير زائد على قدر الحاجة .

(و) الثاني من قسمي المصنوع : ان يكون الصفة المشبهة باللام حال كونها مضافة الى معمولها المجرد عن اللام ، نحو : جاثني زيد (الحسن والوجه) ، وانما امتنع هذا القسم : لأن الاضافة فيه ان افادت التخفيف بحذف الضمير عن المعمول ، اعني : وجهه ، اذ اصله : وجهه ، فحذف الضمير واستتر في الصفة ، بعد تحويل الاسناد عن الوجه لكنهم لم يجوزوها ، لأن اضافة المعرفة الى النكرة - وان كانت لفظية - مفيدة للتخفيف ، لكنها في الصورة تشبه عكس المعلوم من الاضافة ، اذ المعلوم : اضافة النكرة الى المعرفة ، نحو : ضارب زيد ، و غلام زيد ، ونحوهما ، فالاحسن في هذا القسم : نصب المعمول ليكون الفاعل ضميرا مستترا في الصفة ، ولا ضمير غيره ، فلذا كان احسن ، واما رفع المعمول على الفاعلية : فهو قبيح ، اذ لا ضمير فيه حينئذ لا في الصفة ولا في المعمول .

(واختلف في) قبح قسم واحد ، وهو ما اذا كانت الصفة بمجرده عن اللام ، حال كونها مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف

نحو : جائني رجل (حسن وجهه) ، فاجازه قوم على قبج في ضرورة الشعر فقط ، واجازه آخرون في السعة - ايضا - بلا قبج .

وجه الاستقباح عند الاولين : انهم انما ارتكبوا الاضافة اللفظية لغرض التخفيف ، فيقتضي الحال ان يبلغ اقصى ما يمكن من ذلك الغرض ويقبح ان يقتصر على ادنى التخفيفين واهونهما ، اعني : حذف التنوين ولا يتعرض لتحصيل أعلى التخفيفين واعظمهما مع امكانه ، وهو حذف الضمير من المعمول مع الاستغناء عنه بالضمير المستتر في الصفة .

واما وجه الجواز بلا قبج عند الآخرين : فهو انهم نظروا الى حصول شيء من التخفيف في الجملة ، اعني : حذف التنوين ، وهو كاف في الجواز وعدم القبج .

واعلم : انه قد علم الى هنا حكم سبعة أقسام من الاقسام الثمانية عشر ، ذكر المصنف ثلاثة منها ، وذكرنا نحن اربعة منها ، فليكن على ذكر منك .

(اما البواقى) من الاقسام : (فالاحسن ذو الضمير الواحد) ، قد عرفت وجه الاحسنية آنفا ، (وهو) ، اي : الاحسن (تسعة) أقسام ، سبعة منها الضمير الواحد في الصفة ، وهي : الحسن - الوجه بنصب المعمول - والحسن الوجه - بجره - وحسن الوجه - بنصبه - وحسن الوجه - بجره - وحسن وجهها ، وحسن وجه - بجره - وقسمان منها الضمير الواحد في المعمول ، احدهما : الحسن - وجهه - برفع المعمول - وقد بيناه قبل ، والثاني : حسن وجهه - برفعه - ايضا . (والحسن ذو الضميرين) ، قد عرفت وجه الحسن وعدم الاحسنية (وهو) ، اي : الحسن (اثنان) ، اي : قسمان ، احدهما : الحسن

وجهه - بنصب المفعول - وقد بيناه قبل ، والثاني : حسن وجهه - بنصبه - ايضا .

(والتقييح : الخالي من الضمير) ، اي : لا يكون ضمير ، لاني الصفة ولا في المفعول ، وقد عرفت وجهه قبجه ، (وهو) اي : التقييح (اربعة) أقسام ، وهي : الحسن وجه - برفع المفعول - وقد بيناه قبل ، والحسن الوجه ، وحسن الوجه ، وحسن وجه - برفع المفعول - في هذه الثلاثة ايضا .

اسم التفضيل

(الخاض) من الاسماء العاملة المشبهة بالافعال : (اسم التفضيل وهو ما) ، اي مشتق (دل على) ذات (موصوف بزيادة على غيره) ، فبلفظة « ما » بالمعنى الذي بينا : دخل جميع المشتقات ، وبقوله : « موصوف » يخرج اسم الزمان والمكان والآلة ، لان المراد بالموصوف : ذات مبهمة ، ولا ابهام في تلك الاسماء ، وبقوله : « بزيادة على غيره » يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة . (وهو) ، اي : اسم التفضيل ، صيغته : (أفعل - للمذكر -) المفرد ، (وفعلى - للمؤنث -) المفردة ، (ولا يبنى) ، اي : لا يشتق (الا من) فعل (ثلاثي) مجرد ، لا مزيد فيه ، ولا رباعي مطلقا ، وذلك : ليمكن بناء « أفعل وفعلى » منه ، اذ البناء من الثلاثي المزيد فيه ، والرباعي مع المحافظة على تمام حروفه : متعذر ، لان هاتين الصيغتين لا تسمان الزيادة على ثلاثة احرف ، ومع اسقاط بعضها يلزم الالتباس ، فانه لا يعلم : انه مشتق من الثلاثي المجرد ، او المزيد

فيه ، او الرباعي ، فان حروف الصيغتين يحتمل ان تكون تمام حروف ثلاثي مجرد ، او بعض حروف مزيد فيه ، او رباعي ، فلا يتبين ماهو المشتق منه ، فلا يمكن المعنى ، مثلا : اذا قيل : زيد أخرج ، لم يعلم : انه مشتق من دخرج ، او من حرج - بالتخفيف - الذي هو ثلاثي مجرد ، او من حرج - بالتشديد - الذي هو ثلاثي مزيد فيه .
(و) الا من فعل (تام) ، بخلاف ما كان ناقصا ، نحو الافعال الناقصة . لان الناقص لا يدل على المصدر ، على ما هو التحقيق كما بيناه في « المكررات » في باب الحال مفصلا .

(و) الا من فعل (متصرف) ، لان التصرف فيما لا يتصرف نقص لوضعه ، فلا بد فيما يبني منه ان يكون متصرفا ، بخلاف نعم وبئس ، وسائر الافعال التي لا يتصرف فيها ، كعسى وليس ونحوهما (و) الا من فعل (قابل للتفاضل) ، اي : للزيادة ، كعلم ، وجهل ، وحن ، وقبح ، بخلاف ما لا يقبل التفاضل ، ويشترك فيه الجميع على السواء ، نحو : مات ، وفنى ، فانه لازيادة فيهما لبعض فاعليهما على بعض .

(و) الا من فعل (غير مصوغ منه) صيغة (- افعل - لغير التفضيل) ، فهذه شروط خمسة ، وفيه شروط اخر ، مذكورة في « المكررات » فراجع .

(فلا يبني من نحو : دخرج) ، لكونه غير ثلاثي ، (و) لا من نحو : (صام) ، لكونه ناقصا ، (و) لا من نحو : (نعم) لكونه غير متصرف ، (و) لا من نحو : (مات) ، لكونه غير قابل للتفاضل ، (و) لا من نحو : (عور وخضر وحمق ، لمجيء)

صيغة « افعال » من هذه الافعال لغير التفضيل ، اي : للصفة المشبهة نحو : (اعور ، واخضر ، واحمق ،) فهذه الصيغ الثلاث (لغيره) اي : لغير التفضيل ، فلا يبنى منه « افعال » للتفضيل ، لئلا يلبس احدهما بالآخر ، وقد ذكروا هنا تعليلات اخر ، مذكورة في المطولات (فان فقد الشرط) ، اي : شرط من الشروط المتقدمة ، (توصل) حيثئذ (باشد ونحوه) ، من نحو : اكثر ، واعظم ، ونحوها . فيؤتى بمصدر الفعل الفاقد للشرط ، الممتنع صوغ اسم التفضيل منه بعد اشد ونحوه ، منصوبا على التمييز ، نحو : زيد اشد استحراجا ، ومهرو اشد احمرارا من الدم ، وقس عليهما البواقي .

(واحق من هبنقة شاذ) ، لصوغ افعال لغير التفضيل يحكى : ان هبنقة هذا ذو لحية طويلة ، وكان معلقا خرزات وعظام وخبوط على عنقه ، فسئل عن ذلك فقال : لا عرف بها نفسي ، ولا اضل ، وتقلد ذات ليلة اخوه بقلادته ، فلما اصبح قال : يا اخي انت انا فمن انا ، فيضرب هذا المثل لمن كان فيه شائبة من حمق هبنقة . ويحكى منه - ايضا - : ان كان في جماعة فهبت عليهم ريح سوداء مخوفة ، فجعل كل منهم يمتق رقيقا ، وبعضهم يتصدق بضيمة فقال هبنقة : اللهم انك تعلم انى لا املك شيئا اتصدق به ، ولكن زوجتي طالق اوجهك الكريم ، فضرب بعنقه المثل ، (وأبيض من اللبن نادر) ، والوجه فيه ما ذكر في سابقه ، وذلك واضح .

(تنمة) في بعض احكام اسم التفضيل ، (و) هو : انه يجب ان (يستعمل) اسم التفضيل على أحد ثلاثة اوجه ، اي : (اما بمن) نحو : زيد أفضل من مهرو ، (او بآل) ، نحو : زيد الافضل ،

(او مضافا) ، نحو : زيد أفضل القوم .
وانما وجب ذلك : لان وضع اسم التفضيل لتفضيل الشيء على غيره
فلا بد فيه من ذكر الغير الذى هو المفضل عليه ، وذكره مع « من
والإضافة » ظاهر ، واما مع « اللام » فهو في حكم المذكور ظاهرا
لأنه يشار باللام الى معين مذكور قبلا لفظا ، كما اذا قيل اولا :
ان في النجف رجل أعلم ، ثم سئل من هذا الرجل ؟ ، فتقول : زيد
الاهل ، او حكما ، كما اذا طلب شخص أعلم من زيد ، قلت : عمرو
الاعلم ، اي : الشخص الذى قلنا انه اعلم من زيد عمرو ، فعلى هذا
فاللام في أعمل التفضيل لا يكون الا للمهد .

واعلم : انه لا يجوز الجمع بين اثنين من الثلاثة ، للزوم لغوية
احدهما ، فلا يقال : زيد الأفضل من عمرو ، واما قوله :
ولست بالاكثر منهم حصى وانما العزة للسكاثر
فليس « من » فيه تفضيلية ، بل للمتبعيض .

ولا يجوز الخلو عن الكل - ايضا - لغوات الغرض ، فلا يقال :
زيد أعلم ، الا اذا علم المفضل عليه ، واما الله اكبر وشبهه : فقد اختلف
فيه ، فقيل : انه على حقيقته وحذف المفضل عليه ، اي : اكبر
من كل كبير ، وقيل : افعال بمعنى فاعل ، والسر في ذلك : ان
اطلاق الكبير ونحوه : من العظيم ، والموجود ، على التقديم تعالى
والحدوث ، هل هو بطريق التواطؤ ، او بطريق الاشتراك اللفظي او
المعنوي ؟

فان قلنا : بالاشتراك اللفظي ، امتنع في هذه الأشياء ان تكون
للمفاضلة ، لعدم المشاركة في المعنى ، وان قلنا : بالتواطؤ اي :

الاشتراك المعنوي ، جاز .

والحق والحقيق بالاذعان : هو الأول ، اذ لا مناسبة بين القديم
تعالى وبين الحادث في معنى من المعاني ، ولذا قيل : أين التراب
ورب الأرباب ، فاللفظ واحد والمعاني مختلفة ، فتدبر جيدا .

(فالأول) ، اي : ما يستعمل بمن ، (مفرد مذكر دائما)
وان كان الموصوف على خلاف ذلك ، لكرهاتهم لحوق أداة التثنية
والجمع والتأنيث - المختصة بالآخر - بما هو في حكم الوسط ،
باعتبار امتزاجه بمن التفضيلية ، لكونها في حكم المضاف والمضاف
اليه ، فكأنهما كلمة واحدة ، فكأن آخر اسم التفضيل وسط الكلمة
(نحو : هند) أفضل من عمرو ، (والزيدان أفضل من عمرو) ،
(و) اعلم : انا قد ذكر آنفا : انه (قد يحذف من) التفضيلية ،
(نحو : الله أكبر) .

(والثاني) ، اي : ما يستعمل بال ، يطابق موصوفه (دائما
افرادا وتذكيرا وفروعا) ، للزوم مطابقة الصفة لموصوفها ، مع عدم
قيام المانع ، وهو : امتزاجه بمن التفضيلته لفظا او تقديرا ، لعدم
ذكر المفضل عليه بعدهما .

(و) قد تقدم آنفا : ان ال (لا يجامع مع من ، نحو : هند
الغضلى) ، والهندان الغضليان ، والهنديات التفضليات ، وزيد الأفضل ،
(والزيدان الأفضلان) ، والزيدون الأفضلون .

(واما الثالث) ، اي : ما يستعمل مضافا ، فهو يستعمل على

وجهين :

الأول : (ان قصد) باسم التفضيل المضاف (تفضيله) ، اي :

الموصوف ، (على من اضيف اليه) ، اي : على من اضيف اليه اسم التفضيل ، فحينئذ (ووجب كونه) ، اي : الموصوف (منهم) ، اي : من المضاف اليه ، اي : داخلا فيهم ، اي : فردا منهم ، (و) حينئذ (جازت المطابقة) ، اي : مطابقة اسم التفضيل لموصوفه ، وذلك : لمشابهته ما يستعمل بال في كونه معرفة ، لان اضافة اسم التفضيل معنوية عند المحققين ، (و) جاز (عدمها) ، اي : عدم المطابقة؟ وذلك : لمشابهته ما يستعمل بمن ، الذي ليس فيه الا الافراد ، مثال المطابقة (نحو) : زيد أعلم الناس ، و (الزيدان اعلمنا الناس) ، والزيدون اعلموهم ، وهند علمى النساء ، والهندان علميان ، والهندات علمياتهن ، هذا على المطابقة ، (او) تقول على عدم المطابقة: زيد او الزيدان او الزيدون او هند او الهندان او الهندات (اعلمهم) .

(وعلى هذا) الوجه الأول ، الذى قصد تفضيل الموصوف على من اضيف اليه ، ووجب كون الموصوف داخلا فيهم : (يمتنع يوسف احسن اخوته) ، لخروجه عن اخوته ، لأن المراد بالاخوه الاحد عشر وهو خارج عنهم ، لانه الثانى عشر ، فتأمل جيدا .

(و) الوجه الثانى : (ان قصد تفضيله) ، اي : الموصوف

(مطلقا) ، اي : على من اضيف اليه وغيرهم ، لاعلى من اضيف اليه فقط ، (فمفرد مذكر مطلقا) ، هذه الفقرة الى قواه :

تبصرة ، من طغيان القلم ، اذ المطابقة في الوجه الثانى واجبة عند الكل ، كالمستعمل بال ، قال الجامى : واما النوع الثانى من نوعي

اسم التفضيل المضاف ، وهو الذى يقصد به زيادة مطلقة والقسم المعرف ^{بالتفضيل} باللام منه : فلا بد فيهما من المطابقة اي : مطابقة اسم التفضيل لموصوفه ^{بالتفضيل}

افرادا وتشبيةوجمعا ، وتذكيرا وتأنيثا ، المزوم مطابقة الصفة لموصوفها مع عدم قيام المانع ، وهو امتزاجه بمن التفضيلية لفظا او معنى ، لعدم ذكر المفضل عليه بعدها ، انتهى . والمسألة تحتاج الى بسط كلام ليس هنا محله .

(تبصرة) ، في اعمال اسم التفضيل ، (و) اعلم : انه (يرفع الضمير المستتر) على الفاعلية ، لان العمل في الضمير المستتر ضعيف اذ الضمير المستتر لا يظهر وجوده حتى يظهر أثر عمله فيه .

واما الضمير البارز ، فقال الرضي : انه لا يعمل فيه ، فلا يجوز هذ زيد افضل هي منه ، ويظهر وجهه من التعليل المذكور .

(و) انما اختص عمل اسم التفضيل بالفاعل : لانه (لا ينصب المفعول به اجماعا) ، سواء كان مظهراً او مضمراً ، بل ان وجد بعده ما يوهم ذلك : فالعمل لفعل مقدر دل عليه اسم التفضيل ، كتوله تعالى : « هو أعلم من يضل عن سبيله » اي : اعلم من كل واحد يعلم من يضل ..

واما قوله تعالى : « الله أعلم حيث يجعل رسالته » فقالوا : انه كذلك ، اي : ان حيث مفعول به لفعل مقدر دل عليه أعلم ، وقال بعضهم : ان قواعد النحو تأباه ، لنصهم على ان حيث لا يتصرف ، قال : والظاهر اقرارها على الظرفية المجازية ، وتضمن اعلم معنى ما يتعدى الى الظرف ، فالنتقدير : الله أنفذ علما حيث يجعل رسالته اي : هو ناقد العلم في هذا الموضع ، انتهى . فعلى هذا التفسير : اعلم بمعنى عالم ، اذ لم ينفذ علم احد في هذا الموضع حتى يصير علمه تعالى أنفذ .

واما الظرف والحال والتميز : فيعمل فيها اجماعا ، لأن الظرف والحال يكفيمهما رائحة من الفعل ، نحو : زيد أحسن منك اليوم راكباً والتميز ينصبه ما يخلو عن معنى الفعل ، نحو : رطل زيتا ، ولا يعمل في المفعول المطلق اجماعا .

(و) اما (رفعه للظاهر) على الفاعلية ، فهو (قليل) ، لان هذا العمل - بالاصالة - انما هو عمل الفعل ، وهو لم يعمل عمل الفعل : لأنه ليس له فعل بمعناه في الزيارة ليعمل عمله ، ولأنه لما كان فيما هو الاصل فيه - وهو استعماله بمن - لا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث ؛ بعد مشابهته عن اسم الفاعل ، فلا يعمل لمشابهته الا قليلا (نحو : رأيت رجلا أحسن منه أبوه) ، وهذا المثال نظير حكاية سيديويه : مررت برجل أفضل منه أبوه - كما نقله السيوطي - .
(ويكثر ذلك) ، اي : رفعه للظاهر (في) المسألة المعروفة بمسألة الكحل ، وهي : ان يقع هذا الظاهر بين الضميرين ، اولهما للموصوف ، وثانيمهما للظاهر ، (نحو : ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد .

وانما كثر رفعه للظاهر - حينئذ - لتعلق النقي بزيادة أفعال التفضيل ، لكونها قيديا ، والنقي في الكلام يتعلق بالقيد - كما بين في محله - فيبقى اصل المعنى الذي هو جزء معنى الفعل ، فيزيد شبهه بالفعل مع اعتماد الوصف بالنقي المذكور ، فيقوى عمله .

غير المنصرف

(خاتمة) ، في بيان أحكام غير المنصرف : وهو اسم معرب فيه

علتان من العمل التضع المذكورة في الأبيات الآتية ، او واحدة منهما تقوم مقامهما .

(موانع صرف الاسم تسع فعجمة) (وجمع وتأنيث وعدل ومعرفة)
 (وزائدتا فع-لان ثم تركيب) (كذلك وزن الفعل والتاسع الصفة)
 (هشتين منها يمنع الصرف هكذا) (بواحدة نابت فقالوا مضغفة)
 واعلم : ان حكم غير المنصرف : ان لا كسر فيه ولا تنوين التمكن
 وذلك : لأن لكل علة فرعية ، فاذا وقع في اسم علتان حصل فيه
 فرعيتان ، فيشبه الفعل من حيث ان له فرعيتين بالنسبة الى الاسم
 احديهما : افتقاره الى الفاعل ، واخرهما : اشتقاقه من المصدر ، فمنع
 منه الاعراب المختص بالاسم ، وهو الجر ، ومنع منه ايضا التنوين
 الذي هو علامة التمكن .

وانما قلنا : ان لكل علة فرعية ، لان العجمة في كلام العرب
 فرع العربية ، اذ الاصل في كل كلام ان لا يخاطبه لسان آخر ،
 والجمع فرع المفرد ، وذلك واضح ، والتأنيث فرع التذكير ، لانك
 تقول : قائم ثم قائمة ، والعدل فرع الممدول عنه ، والمعرفة فرع المنكرة
 لانك تقول : رجل ثم الرجل .

والالف والنون الزائدتان في فعلان : فرع ما زيدتا عليه ، والتركيب
 فرع الافراد ، ووزن الفعل فرع وزن الاسم ، لان اصل كل نوع
 ان لا يكون فيه الوزن المختص بنوع آخر ، فاذا وجد فيه هذا الوزن
 كان فرع الوزن الاصلى ، والصفة فرع الموصوف ، وذلك واضح .

والعلة الواحدة التي تنوب عن علتين : صيغة منتهى الجموع ، او
 ألما التأنيث المقصورة والممدودة .

اما الاول ، اعنى : صيغة منتهى الجموع فلائذ قد تكرر فيه
الجمعية حقيقة ، كأكالب ، جمع : اكلب ، وهو جمع كلب وكأساور
جمع : اسور ، وهو جمع سوار ، وكأناعيم ، جمع : أنعام ، وهو
جمع نعم .

او حكما ، كالجموع الموافقة لها في عدد الحروف والحركات والسكنات
كمساجد ، ودراهم ، ومصاييح ، وقناديل .

اما الثاني ، اي : الفا التأنيث ، فلانها لازمتان للكلمة وضعا
لاتفارقانها اصلا ، فلا يقال - في حبلى - : حبلى ، ولا - في حمراء - :
حمر ، فجعل لزومهما للكلمة بمنزلة تأنيث آخر ، فصار التأنيث مكرراً
بخلاف تاء التأنيث ، فانها ليست لازمة للكلمة بحسب اصل الوضع : فافها
وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث ، فلو عرض اللزوم بعارض كالعلمية
- مثلا - لم يقو " قوة اللزوم الوضعي ، فاضبط ذلك يفيدك فيما يأتي .
(والعجمة) : وهو : كون الاسم مما وضع في غير لغة العرب ،
فارسيا كان او تركيا او غيرهما ، وطريق معرفتها اجماع أهل اللغة
وهي (تمنع صرف العلم) ، لكن لامطلقا ، بل بشرطين ، الاول :
كونه (العجمي العلمية) اي : كون علميته منسوبة الى العجم : بأن
تكون علميته متحققة في لغة العجم .

وانما اشترط ذلك : لئلا يتصرف فيه العرب مثل تصرفاتهم في
كلامهم فتصرف فيه العجمة ، فلا يصلح سبباً لمنع الصرف . ألا ترى
انهم تصرفوا في الجوام ، لانه كان في لغة العجم اسم جنس ، وكان
بالكاف ، فتصرف فيه العرب بابدال الكاف جيما ، فعلى هذا : اوسمى
بلجام لا يمتنع صرفه ، لعدم كونه العجمي العلمية .

والثاني : (بشرط زيادة) حروف ذلك العلم (على الثلاثة كإبراهيم)
وانما اشترط ذلك : لئلا تعارض الخفة احد السببين ، اى : العجمة ،
والعلمية ، فعلى هذا : « نوح » منصرف ، وان كان العجمي العلمية .
واعلم : ان أسماء الأنبياء عليهم الصلاة والسلام : ممنوعة من الصرف
الاسقة : نوح (ص) ، وصالح ، وشعيب ، وهود ، عليهم السلام لكونها
عربية ، ونوح ، ولوط ، عليهما السلام لخفتتهما .

وقيل : ان هوداً كنوح ، ويؤيده ما قيل : من ان العرب من
ولد اسماعيل عليه السلام ، ومن كان قبل ذلك فليس بعربي ، وهود(ع)
قبل اسماعيل - على ما ذكره المؤرخون - فكان كنوح عليه السلام
هذا ما هو المشهور عندهم ، ولكن في المسألة اختلاف كثير .

قان السيموطي في - المزهر - : اختلفوا في لغة العرب ، فمنهم
من قال : هي اول اللغات ، وكل لغة سواها حدثت بعدها ، اما توقيفا
او اصطلاحا ، واستدلوا : بأن القرآن كلام الله ، وهو عربي ، وهو
دليل على ان لغة العرب أسبق اللغات وجودا .

ومنهم من قال : لغة العرب نوعان ، احدهما : عربية حمير ،
وهي التي تكلموا بها من عهد هود (ع) ومن قبله ، وبقي بعضها
الى وقتنا هذا :

والثانية : العربية المحضة : التي نزل بها القرآن ، واول من نطق
لسانه بها اسماعيل (ع) ، فعلى هذا القول : يكون توقيف اسماعيل(ع)
على العربية المحضة يحتمل أمرين : اما ان يكون اصطلاحا بينه
وبين جرحهم النازلين عليه (ع) بمكة ، واما ان يكون توقيفا من الله
تعالى ، وهو الصواب ، انتهى .

ومن أراد اطلاعا ازيد : فعليه مراجعة الكتاب المذكور ، فلنرجع الى ما كنا فيه من شرح الكتاب .

(ولا أثر لتحريك) الحرف (الأوسط) ، اذا كان العلم ثلاثيا ، (عند الأكثر) ، فنحو : شتر بفتحيتين - وهو اسم عجمي - علم لحصن بديار بكر ، منصرف ، خلافا لبعض حيث قال : انه غير منصرف لمعارضة تحريك حرف الأوسط خفة الثلاثي ، فنؤثر العلمتان .

(والجمع يمنع صرف) الاسم ، اذا كان علمي (وزن مفاعل) بان كان اولها مفتوحا ، وثالثها الفا ، وبعد الألف حرفان متحركان ، (و) هكذا اذا كان علمي وزن (مفاعيل) ، بان كان بعد الألف الثالثة ثلاثة أحرف اوسطها ساكن ، وكل جمع كان علمي احد هذين الوزنين يسمى : « بمنتهى الجموع » ، لأنه لا يجمع جمع التفسير مرة اخرى ، لأنه كما تقدم آنفا جمع في بعض الصور مرتين تكسيرا فانتهى تكسيرها المتغير للمفرد :

واما جمع السلامة : فانه لا يغير المفرد ، فيجوز ان يجمع جمع السلامة ، كما جمع أيامن جمع : أيمن ، علمي أيامين ، وصواحب جمع : صاحبة ، علمي صواحيبات :

وانما اشترط الجمع بان يكون علمي احد هذين الوزنين : ليكون وزنه مصونا عن قبول التغير ، (كدراهم) و (مساجد) و (دنانير) ، وهما يصح . وليعلم : انه يحد شرط في صيغة منتهى الجموع : ان تكون بغير تاء التانيث ، وانما اشترط ذلك : لأنها لو كانت مع التاء لكانت علمي زنة المفردات ، كقراؤنة ، فانها علمي لنة كراهية وطواعية ، فهو منصرف .

وقد علم أننا : ان هذين الوزنين انما يؤثران (بالنيابة عن علمتين)
 وقد بينا مفصلا ، (والحق به) ، اي : بمنتهى الجموع : (حضاجر)
 علما لجنس الضبع ، فهو غير منصرف ، لا للجمعية الحالية ، بل (للاصل)
 لأنه منقول عن الجمع ، فانه كان في الأصل جمع خضجر ، بمعنى :
 عظيم البطن ، سمي به الضبع : مبالغة في عظم بطنها ، كان كل فرد منها
 جماعة من هذا الجنس ، فالمعتبر في منع صرفه هو الجمعية الأصلية .
 (و) الحق به - ايضا - : (سراويل) ، اذا استعمل غير منصرف
 وهو الأكثر في موارد الاستعمال .

واختلف في وجه منع صرفه ، فقيل : انه اسم أعجمي ليس بجمع
 لاني الحال ولا في الأصل ، لكنه منع من الصرف (للشبه) ، اي :
 لسكونه شبيها في الوزن للجموع العربية ، كـ اناعيم ، ومصاييح :
 فانه شبيه لها في الوزن ، فهو وان لم يكن جمعا حقيقة ، لكنه
 مثله حكما ، للمشاهدة المذكورة .

وقيل : انه اسم عربي ، لكنه ليس بجمع حقيقة ، لأنه اسم
 جنس افرادي ، يطلق على القليل والكثير ، لكنه جمع سرولة تقديرا
 وفرضا ، فانه لما وجد غير منصرف في اكثر الاستعمالات ، والمسلم
 من قاعدتهم : ان هذا الوزن بدون الجمعية لم يمنع الصرف ، قدلوا
 حفظا لهذه القاعدة انه جمع سرولة ، فكأنه سمي كل قطعة من
 السراويل سرولة ، ثم جمعت سرولة على سراويل ، هذا هو المشهور عندهم ،
 ولكن قال في المصباح : السراويل انثى ، وبعض العرب يظن انها
 جمع ، لأنها على وزن الجمع ، وبعضهم يذكر فيقول : هي السراويل
 وهو السروال .

والجمهور على ان الحراويل اعجمية ، وقيل : عربية ، جمع
 ضرورة تقديرا ، والجمع سراويلات ، انتهى .

(و) اما (التأنيث) : فهو على قسمين ، لأنه اما بالألف
 او بالتاء لفظا او تقديرا ، فهو (ان كان بألفي - حبلي وحمراء -
 ناب) هذا القسم من التأنيث (عن علمتين) ، لما تقدم من انهما
 لازمتان للكلمة وضما لا تفارقانها اصلا ، فلا يقال في حبلى : حبلى
 ولا في حمراء : حمراء ، فيجعل لزومهما للكلمة بحسب اصل الوضع
 فانها وضعت فارقة بين المذكر والمؤنث ، فلو عرض اللزوم بعارض
 كالعلمية مثلا لم يقو قوة اللزوم الوضعي ، (والا) ، اي : وان
 لا يكن التأنيث بالألفين ، بان يكون بالتاء لفظا او تقديرا ، فحينئذ
 (منع صرف العلم حتما ، ان كان) العلم متلبسا (بالتاء ، كطلحة)
 وفاطمة .

وبعبارة اخرى : يشترط في تحتم تأثير التأنيث بالتاء لفظا : علمية
 الاسم ، ليصير التأنيث لازما ، لأن الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر
 الامكان ، ولأن العلمية وضع ثان ، وكل حرف وضعت الكلمة عليه
 لا يتفك عن الكلمة .

(او كان) العلم (زائدا على الثلاثة) احرف ، ان لم يكن
 متلبسا بالتاء لفظا بل تقديرا ، (كزينب ، او) كان العلم (متحرك
 الأوسط كسقر ، واعجميا كجور) وماه ، علمين لبلدتين لبلاد فارس .
 وانما اشترط في تحتم تأثير التأنيث بالتاء تقديرا احد الامور
 الثلاثة : لتخرج الكلمة بنقل احد الامور الثلاثة عن الخفة ، التي من
 شأنها ان تعارض ثقل احد السببين فتزاحم تأثيره .

وثقل الأولين ، اي : الزيادة على الثلاثة ، وتحرك الأوسط ظاهر وكذا الهجمة ، لأن لسان العجم ثقيل على العرب .
 (فلا يتحتم منع صرف هند) ، وان كان فيه علمتان : العلمية والتأنيث ، وذلك : نظراً الى انتفاء شرط تحتم تأثير تأنيث المعنوى اعني : الامور الثلاثة المتقدمة ، ولكن يجول منع صرفه ، نظراً الى وجود العلتين ، (خلافاً للمزجاج) ، حيث قال : بوجود منع صرفه مستقلاً لمنع صرفه : بأن سكون الوسط لا يغير حكماً اوجبه اجتماع علتين تمنعان الصرف ، ولنا في المسألة كلام ذكرناه في المكررات ، فراجع .

(والعدل) ، وهو : خروج الاسم عن صيغته الأصلية ، التي يقتضى القياس والقاعدة ان يكون ذلك الاسم عليها ، وهو على قسمين : تحقيقي وتقديري ، اي : فرضي .

فالأول : ما كان للاسم المعدول اصل محقق ، دل دليل غير منع الصرف على خروجه عن ذلك الأصل المحقق .

والثاني : ما لم يكن للاسم المعدول اصل محقق ، دل دليل غير منع الصرف على خروج الاسم عن ذلك الأصل ، بل يقدر ويفرض له أصل خرج عنه ، ويكون الداعي الى تقديره والدليل على فرضه وخروج الاسم عنه منع صرفه ، وذلك : لأنهم لما وجدوا بعض الأسماء كعمر - مثلاً - غير منصرف ، ولم يجدوا فيه سبباً ظاهراً غير العلمية احتاجوا الى فرض سبب آخر ليصح منع صرفه ، ولما لم يصح فرض سبب آخر فيه غير العلمية فقدزوا العدل ، وفرضوا ان عمر اصله : عامر ، عدل منه الى عمر تصحيحاً لمنع صرفه .

إذا عرفت ذلك فاعلم : ان العدل (يمنع صرف الصفة المعدولة
عن اصلها ، كرباع) ، بمعنى : اربع اربع ، (ومربع) كذلك
واصل كلا اللفظين - ايضا - : اربع اربع .

والدليل على ذلك : ان في معنى كل واحد منهما تكرارا دون
لفظه ، والأصل : انه اذا كان المعنى مكررا ان يكون اللفظ ايضا
مكررا ، كما في جائئ القوم اربعة اربعة ، فعلم : ان اصلهما لفظ
مكرر ، وهو اربع اربع ، وقس على ذلك : آحاد ، وموحد ،
وثناء ، ومثنى ، الى عشار ، ومعشر ، على اختلاف في بعضها ، مذكور
في المطولات .

فعلم : ان السبب في منع صرف هذه الألفاظ والعدل ، والوصف ،
لأن الوصفية العرضية ، التي كانت في اصولها : صارت أصلية فيها
بالوضع الثانوي الجديد .

بيان ذلك : ان اصولها ، اعني : اربع اربع - مثلا - كانت
موضوعة الأعداد لا للمعدودات ، ولما صارت معدولة ، اي :
رباع ومربع - مثلا - وضعت وصفا للمعدود ، فلا تستعمل بهذا الوضع
الثانوي الجديد ، الا مع اعتبار معنى الوصفية ، لأن وضع المعدول غير
وضع المعدول عنه .

(وكآخر) - بضمه ففتحة - جمع اخرى ، مؤنث آخر بهمزة
بعدها ألف ، وهو اسم تفضيل ، (في) قولك : (مررت بنسوة آخر)
- بضمه ففتحة - فعدل هذا الجمع عن المفرد المذكور ، (اذ القياس)
في المثال المذكور ان يقال : (بنسوة آخر) - بهمزة بعدها ألف -
(لأن اسم التفضيل المجرد عن اللام والاضافة) : قياسه كما تقدم في

بابه (مفرد مذكر دائماً) ، وان كان جارياً على مثني او مجموع او مؤنث ، نحو قوله تعالى : « ليوسف واخوه واحب الى اينسا » ونحو قوله تعالى : « قل ان كان آباؤكم وأبناؤكم - الى قوله - احب اليكم من الله ورسوله » ونحو قولك : هند احب الي من سعاد فعلم بذلك : انه معدول عن المفرد المذكر ، هذا ما يقتضيه المتن ، موافقاً لما قاله ابن هشام والأزهري ، في « التصريح » و « التوضيح » مع تأمل ونظر فيه .
 والمجامى بيان آخر في مقام التعليل ، يعجبني ذكره ، وان كان خلاف ما التزمناه في هذا الشرح : من عدم النمرض لتقل الأقوال ، هذا نصه : لان معناه (اي : اخر - بضمه فمفتحة -) في الأصل اشد تأخراً ، ثم نقل الى معنى غير^٤ ، وقياس اسم التفضيل ان يستعمل باللام او الاضافة او كلمة من ، وحيث لم يستعمل بواحد منها ، علم : انه معدول من احدها ، فقال بعضهم : انه معدول مما فيه اللام ، اي : عن الاخر .

وقال بعضهم : هو معدول مما ذكر معه كلمة من ، اي : عن اخر من ، وانما لم يذهب احد الى تقدير الاضافة : لأنها توجب التنوين او البناء ، او اضافة اخرى مثلها ، نحو : حينئذ ، وقبل ، وياتيم تيم عدي ، وليس في اخر شيء من ذلك ، فتعين ان يكون معدولاً عن احد الآخرين ، انتهى . الى هنا كان الكلام في العدل التحقيقي (و) قد قلنا : انه () يقدر العدل فيما سمع غير منصرف ، وليس فيه (سبب ظاهر (سوى العلمية) وحدها ، (كزحل ، ومهر ،) فانهم لما وجدوهما غير منصرفين قالوا : انهما (بتقدير زاحل وعامر) وليس لهم دليل على ذلك غير منع الصرف .

(والتعريف شرط تأثيره في منع الصرف : العلمية) ، وانما جعل التعريف مشروطا بالعلمية : لأن تعريف المضمرات والمبهمات لا يوجد الا في المبنيات ، ومنع الصرف من احكام المعربات ، والتعريف باللام او الاضافة: يجعل غير المنصرف منصرفا. او في حكم المنصرف - على اختلاف الآراء في ذلك - فلا يتصور كونه سببا لمنع الصرف ، فلم يبق الا التعريف العلمي ، (والألف والنون) المعدودتان من اسباب منع الصرف ، تسميان : مزيدتين ، لأنهما من حروف الزوائد ، او لأنهما ليستا من جوهر الكلمة .

وقد تسميان مضارعتين - ايضا - لمضارعتهما لألفي التأنيث : في منع دخول تاء التأنيث عليهما ، واللام تؤثر في منع الصرف - كما يأتي بعيد هنا - .

وهما سبب واحد (يمنع صرف) الاسم ، لكن لا مطلقا ، بل ان كان في (العلم) ، وانما اشترط ذلك : تحقيقا للزموم زيادتهما ، لما تقدم من ان الأعلام مصنونة عن التصرف بقدر الامكان ، وقيل : ليمتنع دخول التاء عليه ، ليمتنع مضارعتهما لألفي التأنيث ، (كعمران) وغطقان ، واصبهان .

(او) كان في (الوصف الغير القابل للتاء) للتأنيث ، وانما اشترط ذلك : ليبقى مشابهته ، اي : الألف والنون اللتين هما سبب واحد لألفي التأنيث ، (كسكران) ، فانه وصف لا يقبل التاء ، لأن مؤنثه سكري ، على وزن « فعلى » ، وفيه مناقشة : يظهر وجهها : من مراجعة كتب اللغة ، (فعريان منصرف) ، لطجء مؤنثه عريانة

- بالتاء - (ورحمن ممتنع) من الصرف ، اذ لا مؤنث له فضلا عن ان يكون بالتاء ، هذا ما يقتضيه المتن .

وقال في الجامى : قيل شرطه ، (اى : شرط الألف والنون) : وجود فعلى ، لأنه متى كان مؤنثه فعلى ، لا يكون فعلا ، فيبقى مشابهاً لهما لألقى التأنيث على حالها ، ومن ثمة اى : من أجل المخالفة في الشرط : اختلف في رحمن : في انه منصرف او غير منصرف ، فانه ليس له مؤنث ، لارحمى ولا رحمانه ، لأنه صفة خاصة لله تعالى لا يطلق على غيره ، لاعلى مذكر ولاعلى مؤنث ، فعلى مذهب من شرط انتفاء فعلا : فهو غير منصرف ، وعلى مذهب من شرط وجود فعلى : فهو منصرف ، دون سكران ، فانه لاخلاف في منع صرفه : اوجود الشرط على المذهبين ، لان مؤنثه سكرى لاسكرانة .

ودون ندمان ، فانه لاخلاف في صرفه : لان انتفاء الشرط على المذهبين لان مؤنثه ندمانة لا ندمى .

هذا اذا كان ندمان بمعنى : النديم ، واما اذا كان بمعنى الغام : فهو غير منصرف بالاتفاق ، لان مؤنثه ندمى لاندمانة ، انتهى . (والتركيب) على أقسام ، والمؤثر منها : (المرزجى) ، وهو كل كلمتين ^١ نزلت ثانيتهما منزلة تاء التأنيث مما قبلها : في ان ما قبله مفتوح الاخر ، ما لم يكن ياء ، والا فيسكن كعمد يكرب لرجل ، قال الازهرى : كسر الدال من معدى شاذ ، والقياس فتحها ، كرمى ومسمى ، انتهى .

وانما يؤثر هذا التركيب بشرط العلمية ، ايمان من الزوال ، فيحصل له قوة فيؤثر بها في منع الصرف ، كما قال : (ويمنع صرف العلم كعلبك) وحضرموت ، لبلمدين ، والاصل قبل التركيب : بعلم

وبك ، وحضر وموت ، فامتزجا وصارا كالكلمة الواحدة .
 (ووزن الفعل) وهو : كون الاسم على وزن يمد من اوزان
 الفعل ، ولكن هذا القدر غير كاف في سببية منع الصرف ، بل (شرطه)
 احد امرين : اما (الاختصاص) في اللغة العربية (بالفعل) ، بمعنى :
 انه لا يوجد في الاسم العربي الامتقولا من الفعل ، (او تصديده
 بزائد من زوائده) ، اي : حروف - أنيث - التي تزداد في اول المضارع
 وليعلم : ان هذا التصدر مختص بالوزن غير المختص بالفعل .

(و) اذا وجد في وزن الفعل احد الأمرين : (يمنع صرف)
 قسم من قسمي الاسم .

الأول : (العلم ، ككشم) ، على صيغة الفعل الماضي المعلوم
 من التثنية ، فانه نقل من هذه الصيغة وجعل علما لفرس ، وكذلك
 بذئ ، طاء بمكة زادها الله شرفا ، وعثر لموضع ، وخضم لرجل ،
 افعال بمعنى الفعلية الأولى : اسرف ، والثاني : جعل الشيء ذا كبوة ،
 والثالث : اكل باقوى الأضراس .

واما بقم ، اسما لصبغ ، وشلم علما لموضع بالشام ، فهما اسمان
 اعجميان منقولان الى العربية ، فلا يتدح في اختصاص هذا الوزن بالفعل .
 (و) الثاني : (الوصف الغير القابل للتاء ، كأحمر) ، فانه غير
 منصرف ، فان هذا الوزن ، اي : وزن افعال ، وان لم يكن مختصا
 بالفعل لكن متصدر بأحد زوائده ، اعني : الهمزة ، مع كونه غير
 قابل للتاء ، اذ مؤنثه على وزن فعلاء ، كحمراء ، (فيعمل منصرف :
 لوجود يعمله) - بالتاء - للمناقة القوية ، لأن وزن الفعل يخرج
 بهذه التاء : لاختصاصها بالأسماء عن اوزان الفعل .

(والصفة) ، وهو : كون الاسم دالاً على ذات مبهمة ، مأخوذة مع بعض صفاتها ، سواء كانت هذه الدلالة بحسب الوضع ، مثل : احمر ، فإنه موضوع لذات ما ، أخذت مع بعض صفاتها التي هي الأحمرية .

او بحسب الاستعمال ، كالأربع في المثال الآتي ، فإنه موضوع لمرتبة معينة من مراتب العدد ، وقد تقدم في رابع ومربع : انه لا وصفية فيه بحسب الوضع ، بل قد تعرضه الوصفية في بعض المقامات بحسب الاستعمال ، كالمثال الآتي ، فإنه لما اجري فيه على النسوة التي هي من قبيل المعدودات لا الاعداد ، علم : ان معناه مرتت بنسوة متصفة بالأربعية ، وهذا معنى وصفي عرض له في الاستعمال ، لا اصلي بحسب الوضع ، والمعتبر في سببية منع الصرف : هو الوصف الاصلي لاصالته ، لا العرضي لعرضيته ، والى هذا اشار المصنف بقوله : (يمنع صرف الموازن للمفعل بشرط : كونها) ، اي : الصفتية (الاصل فيه) ، اي : في الموازن ، (و) بشرط : (عدم قبوله) ، اي : الموازن (القاء ، فأربع ، في مرتت بنسوة أربع ، منصرف لوجهين) احدهما : عدم اصالة الصفتية ، وثانيهما : قبول القاء ، لأنه يقال في المذكر : فجال اربعة - بالقاء - فتدبر جيداً .

الى هنا ، كان الكلام في بيان العلل التسع ، وشرايطها في تأثيرها في منع الصرف من الاسم ، اي : في منع تنوين التمكين والتخسرة . (و) اذا عرفت ذلك فاعلم : ان (جميع الباب) ، اي : باب غير المنصرف ، اي : الاسم الذي اجتمع فيه علقان مع ما اشترط به (يكسر مع اللام) ، اي : مع دخول لام التعريف عليه ، (والاضافة)

اي : اضافته الى غيره ، لا اضافة غيره اليه ، فتأمل جيدا .
وانما قال : يكسر ، ولم يقل يجر ، لأن المقوم في هذه الحالة
اي : حالة دخول اللام او الاضافة خلاف : في ان هذا الاسم في هذه
الحالة منصرف او غير منصرف .

فمنهم من ذهب : الى انه منصرف مطلقا ، اي : سواء كانت العلتان
باقيتين مع اللام او الاضافة ، او زالتا معا ، او زالت احديهما ، ويأتي
بيان ذلك في القول الثالث ، وعلموا ذلك : بأن عدم انصرافه انما
كان لمشابهة الفعل ، فلما ضعفت هذه المشابهة بدخول ما هو من خواص
الاسم ، اعني : اللام او الاضافة ، قويت جهة الاسمية ، فرجع الى
اصله الذي هو الصرف ، فدخله الكسر دون التنوين ، لأنه لا يجتمع
مع اللام والاضافة .

ومنهم من ذهب : الى انه غير منصرف مطلقا ، والممنوع من غير
المنصرف بالاصالة هو التنوين ، وسقوط الكسر انما هو بتبعية التنوين ،
وحيث ضعف مشابهته للفعل لم تؤثر الا في سقوط التنوين ، دون تابعه
الذي هو الكسر ، فعاد الكسر الى حاله وسقط التنوين لامتناعه من الصرف .
ومنهم من ذهب : الى ان العلتين ان كانتا باقيتين مع اللام او
الاضافة ، كان الاسم غير منصرف ، وان زالتا معا او زالت احديهما
كان منصرفا .

وبيان ذلك . ان العلمية تزول باللام او الاضافة ، فان كانت
العلمية شرطا للمسبب الآخر كما في اللمجمة والتأنيث - والتاء - والتعريف
زالتا معا ، وان لم تكن شرطا كما في وزن الفعل وضائر ما يجتمع مع
العلمية : زالت احديهما ، وان لم تكن هناك علمية كما في الصفة

او كانت ولم تكن مؤثرة كما اذا سمي بمساجد : بقيت العلمان على حالهما ، وهذا القول انسب بما هو المشهور من تعريف غير المنصرف فتأمل جيدا .

(و) جميع الباب : يكسر ، بل قد ينون - ايضا - (للضرورة) اي : لضرورة وزن الشعر او رعاية قافية ، فانه اذا وقع غير المنصرف في الشعر ، فكثيرا ما يقع من منع صرفه انكسار يخرج به عن الوزن ، او انزحاف ، اي : حذف يخرج به عن السلاسة ، اما الاول فكقولها لعن الله من آذها وغصب حقها :

صبت علي مصائب لو انها صبت على الأيام صرن لياليا
واما الثاني فكقوله :

اعد ذكر نعمان لنا ان ذكره هو المسك ما كرهته يتضوع
فانه لو فتح نون نعمان من غير تنوين ، يستقيم الوزن ، ولكن يقع فيه زحاف يخرج به عن السلاسة ، كما يحكم به سلامة الطبع . فان قلت : الاحتراز عن الزحاف ليس بضروري ، فكيف ادرجه في الضرورة ؟ !

قلنا : الاحتراز عن بعض الزحافات اذا امكن الاحتراز عنه ، ضروري عند بعض الشعراء ، واما الضرورة الواقعة لرعاية القافية ، فكقوله :

سلام على خير الأنام وسيد حبيب إله العالمين محمد
بشير فذيرها شمي مكرم عطوف رهوف من يسهي بأحمد
فانه لو قال : بأحمد بالفتح ، لا يخل بالوزن ، ولكنه يخل بالقافية ، فان حرف الروي في سائر الأبيات الدال المكسورة .

(خاتمة) ، قد يجوز صرف غير المنصرف : ليحصل التناسب بينه وبين المنصرف ، لأن رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم وان لم يصل حد الضرورة ، كقوله تعالى : « سلاسل واغلالا ، حيث صرف سلاسل ليتناسب المنصرف الذي يليه . اعنى : اغلالا .

قال الرضي - في بيان التناسب ما حاصله - « كما في المكررات » : ان المراد تناسب كلمة معه ، اي : مع غير المنصرف مصروفة ، اما بوزنه كسباً بنياً ، حيث صرف سبأ لكونه متناسباً لنبأ ، او قريب منه في الوزن ، كسلاسل واغلالا ، حيث صرف سلاسل ليتناسب المنصرف الذي وزنه قريب من وزنه ، وهو اغلالا ، او لا يكون بينهما تناسب في الوزن ، ولكن تعددت الألفاظ المصروفة ، واقتربت مع غير المنصرف اقترانا متناسباً منسجماً ، كقوله تعالى : « ودالسا وسواعا ولا يفوثا ويعوقا ونسرا » ، فصرف يفوثا ويعوقا : لاقترانها وانسجامهما مع ودالسا وسواعا ونسرا .

واما لتناسب آخر الفواصل ، كقوله تعالى : « قواريرا قواريرا بصرف كلاهما على بعض القراءات ، ليناسب الثماني آخر سائر الآيات والأول الثاني ، هذا اذا قرئ بالتنوين لا اذا وقف عليه بالألف لأن الألف حينئذ كما يحتمل ان يكون بدلا من التنوين ، يحتمل ان يكون للاطلاق ، كما في قوله تعالى : « الظنوننا » و«الرسولنا » و« السبيلنا » ، فلا يكون حينئذ مما نحن فيه .

(تنبيه) ، قد ذكرنا في « المكررات » ان المنصرف قد لا ينصرف لذلك ، اي : للضرورة ، عند الكوفيين والأخفش ، وان اباه سيويوه محتجا : بأن الضرورة تجوز رد الأشياء الى اصولها ، فجاء صرف غير

المنصرف للضرورة ، لأن الأصل في الأسماء الصرف ، ولا يخرج لأجلها الاشياء عن اصولها .

والمجوزون جعلوا منه : ممن ولدوا عامر ذول الطول والعرض ، فمنع عامر من الصرف ، مع انه ليس فيه من موانع الصرف سوى العلمية ، وهي وحدها غير كافية في المنع من الصرف ، بل لا بد من انضمام علامة اخرى اليها : ليكون اجتماعهما سببا في منعه من الصرف فاذن لا وجه في منع الصرف الا للضرورة .

الفعل المضارع

(الحديقة الثالثة) ، من الحقائق الخمس : (فيما يتعلق بالافعال)
 قد تقدم في اوائل الكتاب : انه (يختص) الفعل (المضارع بالاعراب)
 فلا يعرب من الفعل غيره ، (فيرتفع بالتجرد عن الناصب والمجازم)
 نحو : يقوم زيد ويسمى .

وليعلم : ان كون التجرد هو الرفع للمضارع ، احد القولين فيه ، والقول الآخر : ان الرفع له وقوعه موقع الاسم ، فانه يقال : زيد يضرب ، ورأيت رجلا يضرب ، ومررت برجل يضرب ، كما يقال : زيد ضارب ، ورأيت رجلا ضاربا ، ومررت برجل ضارب . فشابه الاسم في ذلك .

فاعطى اسبق اعراب الاسم واقواء ، وهو الرفع . فان قلت :
 الوقوع موقع الاسم مشترك بينه وبين الفعل الماضي .

قلنا : نعم ، لكن الفعل الماضي مبني الاصل ، فلا يؤثر فيه العامل فتأمل جهيدا .

(وينصب) الفعل المضارع : (بأربعة احرف) ، احدها : (ان)
وهي (حرف برأسه ، اي : هكذا وضعت .

وقال بعضهم : انها مركبة من « لا النافية » و « ان المصدرية »
فاصلها : « لا ان » فخففت بحذف الالفين ، كما خفف « اي شيء »
فيقال : « ايش » ثم ركبت اللام مع النون .

ورد هذا : بأنه لا معنى لمصدرية ما بعدها ، وبأنه لا يمنع تقدم
معمول المضارع عليها ، بخلاف ان المصدرية .

واجيب : بأنه لا يبعد ان يتغير للكلمة بالتركيب عن مقتضاها
معنى وحكما ، اذ هو وضع مستأنف .

وقيل : انها مركبة من « لا » ولون التأكيد الخفيفة ، التي حقها
ان يلحق الفعل ، الا انه الحق بلا المنصريح : بأنه لتأكيد النفي ،
للتأكيد الفعل المنفي ، حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد ، فاعمل عمل
النصب ، ليكون آخر الفعل على هيئة يكون مع نون التأكيد ، ولذا
خص ان من بين حروف النفي لتأكيد النفي ، كما يصرح المصنف بذلك .

وقال بعض آخر : اصلها « لا النافية » فابدل الالف نونا ، وفيه
ما لا يخفى ، اذ لا مناسبة بين الالف والنون ، الا ان يقال : ان النون
الخفيفة تقلب في الوقف الغيا ، وكذا التنوين فيتبدلان ، فتنقلب
الالف نونا .

واختلف - ايضا - في معناها ، والمختار عند المصنف رحمه الله انها :
(لتأكيد) نفي (المستقبل) ، قد تقدم وجهه في قول من قال : انها
مركبة من « لا النافية » و « نون التأكيد الخفيفة » . وقيل : انها
لتأبيد النفي ، نظرا الى قوله تعالى : « لن تراني » ، ورد : بأنها لو كانت

كذلك ، لم يقيد منفيها باليوم - في قوله تعالى - : « فلن اكلم اليوم انسيا ، ولكان ذكر الابد في « ولن يتمنوه ابدأ ، تكرارا ، والاصل عدمه ، وللمزم ان يكون في قوله : « ولن ابرح الأرض حتى يأذن لي ابي ، تناقض ، لأن لن يقتضى التأييد ، وحتى يشعر بالانتهاء ، فتأمل جيدا .

(و) ثانيها : (كي) ، وليعلم : ان « كي » على ثلاثة اوجه :

الأول : ان تكون اسما مختصرا من كيف ، كقوله :

كي تجنحون الى سلم وما اثرت قتلاكم واطى الهيجاء تضطرم
 . اراد كيف ، فحذف الفاء ، كما قيل : ان سوأ فعل ، اريد به :
 سوف افعل ، فحذف الفاء من سوف .

والثاني : ان تكون بمنزلة لام الجارة التعليلية ، معنى ومهلا ،
 وهي الداخلة على « ما الاستفهامية » كقولهم - في السؤال عن العلة -
 كيمه ؟ بمعنى لمه ؟ .

والثالث : ما نحن فيه ، (و) هي (معناها السببية) ، نحو :

لكيلا تأسوا ، ونحو : كي لا يكون دولة .

(و) ثالثها . (ان) ، وقد يقال فيها « عن » بابدال الهمزة

عيننا ، وهي الأصل في العمل ، لمشابهتها « لأن المشددة لفظا ، في ان الهمزة في كل منهما مفتوحة ، ولا اعتبار بتخفيف الذون ، فحمل اخواتها عليها في العمل : لأنها - ايضا - للاستقبال .

وقال بعضهم : ان الحرف الناصب هو « ان » فقط ، والبواقي

لا تنصب الفعل الا بشرط : ان يكون ان مضمرة فيما بعدها ، (وهي)

اي : - ان - (حرف مصدرى) ، يؤول مع الفعل بالمصدر ، فتقع

مبتدأ ، نحو : « ان تصوموا خير لكم » و « ان يستمعفن خير لهم »
 وفعال ، نحو : « ألم يأن للذين آمنوا ان تخشع قلوبهم » وخبرا
 نحو : « وما كان هذا القرآن ان يفترى » ومضافا اليه ، نحو « من
 قبل أن يأتىكم الموت » ومجرورا بالحرف ، نحو : « وامرت لأن
 اكون » .

(و) ان (التي بعد) مادة (العلم) ، اذا لم يكن بمعنى الظن :
 (غير ناصبة) ، نحو : « علم ان سيكون » وكذلك ما في معنى العلم
 نحو : « افلا يرون ان لا يرجع اليهم قولا » ونحو : « حسبوا ان لا تكون »
 - على قراءة من رفع تكون - وكقوله :

زعم الفرزدق ان سيقتل ربعا ابشر بطول سلامة يا مربي
 وانما لم يكن بعدما ذكر مصدرية ناصبة : لأنها للرجاء والطمع
 فلا تناسب للعلم واليقين ، فلا بد ان تكون مخففة من المثقلة ، فتناسب
 العلم واليقين .

(وفي ان التي بعد) مادة (الظن) ، وما في معناه . (وجهان) :
 لان الظن باعتبار دلالة على غلبة جانب الوجود على جانب العدم ،
 يناسب ان المخففة من المثقلة الدالة على التحقيق ، وباعتبار عدم اليقين :
 يلائم ان المصدرية الناصبة ، التي هي للرجاء والطمع ، فيصح وقوع كل
 واحدة منهما بعده ، فيجوز في ان التي بعده الوجها .

(و) رابعها : (اذن ، وهي) على مختار المثن وفاقا للجمهور :
 حرف ، ثم الصحيح : انها بسيطة لامركبة من « اذ ، وان » بحذف
 الالف من ان ، وهي الناصبة ، لا ان مضمرة بعدها .
 وقيل : انها اسم ، والاصل في اذن اكرمك ، اذا جئني اكرمك

ثم حذفت الجملة وعوض المنوين عنها ، واضمرت ان بعدها ، فهي الناصبة لا اذن .

(و) اما معناها ، فقال بعضهم : (هي للجواب والجزاء) دائما كالمثال الآتي ، وقال بعض آخر : قد تتمحض للجواب بدليل انه يقال : احبك ، فتقول اذن اظنك صادقا ، اذلا مجازاة حينئذ .

(و) انما (تنصبه) ، اي : المضارع ، حال كونها ، اي اذن (مصدر) ، اي : في ابتداء الكلام ، و (مباشرة) ، اي : متصلة بالمضارع ، و (مقصودة به) ، اي : بالمضارع زمان (الاستقبال ، نحو) قولك : (اذن اكرمك ، لمن قال) لك : (ادرك) ، فقولك جواب وجزاء ، لمن قال لك ازورك ، واذن حاوية للصدارة والمباشرة والمقصود بالفعل بعدها زمان الاستقبال .

(ويجوز الفصل) بينها وبين الفعل ؛ (بالقسم) ، لان القسم لكثرة استعماله في الكلام لا يبعد فصلا ، ولهذا جاز هذا غلام والله يزيد مع كون الاتصال فيه اشد ، حتى قيل : ان المضاف والمضاف اليه كالكلمة الواحدة ، (و) اذا كان المضارع (بعد) اذن (التالية للواو) العاطفة ، نحو قوله تعالى : « واذن لا يلبثون خلافا الا قليلا » (والفاء) العاطفة ، نحو قوله تعالى : « واذن لا يؤتون الناس نقيرا » ففي المضارع حينئذ (وجهان) ، احدهما : الرفع ، كما هو القراءة المشهورة في الآيتين وذلك : لالغائها لغوات تصدرا بحرف العطف ، وثانيهما : النصب ، كما قرئنا به شاذا ، وذلك : على كون ما بعد العاطف مستأنفا لضعف العاطف .

(تكميل) لما سبق ، (وينصب) المضارع (بان مضمرة) . اي :

مقدرة (جوازا ، بعد الحروف العاطفة له) ، اى : للمضارع ، (على اسم صريح) ، حاصله : ان يكون المعطوف عليه اسما صريحا ، نحو قول هيسون بنت بجدل ، امرأة معاوية ، وام يزيد عليهما لعائن الله للبس عبادة وتقر عيني احب الي من لبس الشفوف

فمنصب المضارع ، اعني : تقر ، بأن مضرة جوازا بعد الواو العاطفة له على اسم صريح ، اعني : لبس ، هذا ما يقتضيه المتن ، ولكن قال الازهرى : فتقر منصوب بان مضرة جوازا ، وهي والفعل في تأويل مصدر مرفوع بالمطف ، على لبس بالواو العاطفة ، على قولها قبله : لببت تخفق الارواح فيه احب الي من قصر منيف وفي بعض النسخ : للبس باللام ، وهو تحريف نبه عليه الموضح في شرح بانة سعاد ، انتهى .

ونقل عن كتاب حياة الحيوان للدميري ، انه قال : انها كانت بدوية وحاملة ليزيد ، وامر معاوية باخراجها من القصر المنيف الذي يشرف بالقوطة ، وهي بستان منقزه وموضع طيب ، وفيه الرياحين وسائر الطيبات والفواكه ، ومن جملة القصيدة :

وكلب ينبج الطراق دونى احب الي من مر الوف
واصوات الرياح بكل فج احب الي من نقر الدفوف
وحرف من بنى اعمام عندى احب الي من عالج انوف

وقد قصدت من العالج : زوجها معاوية ، فغضب عليها وامر باخراجها من القصر ، وارسالها الى قبيلتها ، فلما وضعت يزيد اتوه الى الشام انتهى المنقول من حياة الحيوان .

(و) ينصب - ايضا - (بعد لام) التي تسمى عندهم بلام كي

اي : لام التعليل ، لكن لا مطلقا ، بل (اذا لم يقترن) الفعل (بلا) النافية ، (نحو : أسلمت لادخل الجنة) ، فان اقترن الفعل بها : يجب اظهاران ، نحو : « لئلا يكون للناس عليكم حجة » وانما وجب اظهارها لئلا يحصل الثقل بالتقاء المثليين ، اي : لام كي ، ولام لا النافية .
(و) ينصب المضارع بان مضمرة (وجوبا ، بعد خمسة احرف):

الاول : لام توكيد النفي ، وبعضهم يسميها (لام الجحود) ، والصواب التسمية الاولى ، لان الجحد في اللغة : انكار ما تعرفه لا مطلق الانكار ووجه التأكيد فيها عند جماعة : ان اصل ما كان ليفعل ، ما كان يفعل ، ثم ليدت اللام لتأكيد النفي ، كما زادت الباء في ما ليد بقائم لذلك ، وعند جماعة اخرى : ان الاصل ما كان قاصدا للفعل ، ونفي قصد الفعل ابلغ من نفيه ، ولهذا كان قوله :

يا عاذلاني لا تردن ملامتي ان العواذل ليس لي بامير

ابلغ من لا تلمنني ، لانه نهى عن السبب .

(و) كيف كان ، (هي) اللام (المسبوقة بكون منفي) - بما -

(نحو : « وما كان الله ليعذبهم ») ونحو : « وما كان الله ليطلعكم

على الغيب » او منفي بلم ، نحو : « لم يكن الله ليغفر لهم »

ان قلت : اذا قدر بعد اللام ان المصدرية ، صار الفعل بمعنى المصدر

فكيف الحمل ؟ ؟

قلنا : الحمل على حذف المضاف من الاسم ، اي : ما كان فعل

الله اوصفة الله تعذيبهم ، او من الخبر ، اي : ما كان الله ذا تعذيبهم

او على تأويل المصدر باسم الفاعل ، اي : ما كان الله معذبهم . او الحمل

على المبالغة - كما في زيد عدل - فتأمل .

(و) الثاني : (او) ، التي (بمعنى الى) عند بعض ، او بمعنى (الا) عند بعض آخر ، (نحو : لا لزمنك او تعطيني حقي) ، فالأول : يؤول المضارع بمصدر مجرور « باو » التي بمعنى الى ، فالتقدير عنده : لا لزمنك الى اعطائك حقي .

والثاني : يؤول المضارع بمصدر مجرور بمضاف مقدر بعد او ، التي بمعنى « الا » اي : لا لزمنك الا وقت اعطائك حقي .

(و) الثالث : (فاء) التي قصد منها ان ، تدل على (السببية) اي : سببية ما قبلها لما بعدها ، لأن العدول عن الرفع الى النصب للمتنصيص على السببية ، حيث يدل تغيير اللفظ على تغيير المعنى ، فاذا لم يقصد منها السببية : لا يحتاج الى الدلالة عليها .

(و) الرابع : (واو) التي تدل على (المعية) ، اي : مصاحبة ما قبلها بما بعدها .

ويشترط فيهما ، اي : في الفاء والواو زائدا على ما ذكر : ان يكونا (المسبوقين) بأحد الأشياء السبعة ، اي : (بنفي او طلب) والطلب ستة أشياء : الأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمنى ، والعرض وهو طلب بلين ، والتحضيض ، وهو طلب بازعاج ، وانما اشترط مسبوقيهما بأحد هذه الأشياء السبعة : لأن الطلب باقسامه الستة انشاء حقيقة ، والنفي انشاء حكما ، لاستدعائه جوابا - كالانشاء - فتقدم هذه الأشياء على الفاء والواو : يبعد الكلام عن توهم كون ما بعدهما جملة معطوفة على الجملة قبلهما ، لأن عطى الخبر على الانشاء والمكس غير جائز عند المحققين من البيانين ، كما حقق في بحث « الفصل والوصل » من علم البيان .

اما امثلة الفاء : فالنقى ، نحو قوله تعالى : « لا يقضى عليهم فيموتوا »
اي : فان يموتوا .

والأمر ، (نحو : زرنى فاكرمك) ، اي : فان اكرمك ، ونحو
قوله :

يا ناق سيرى عنقا فسيحا الى سليمان فتستريحها

اي : فان تستريح ، ومثل الأمر الدعاء ، نحو قوله :

رب وفقنى فلا عدل عن سنن الصاعين في خير سنن

اي : فان لا اعدل .

والنهي ، نحو قوله تعالى : « لا تطغوا فيه فيحل عليكم غضبي »

اي : فان يحل .

والاستفهام ، نحو : « هل لنا من شفاء فيشفعوا لنا » اي : فان

يشفعوا . والتمنى ، نحو : « يا ليتنى كنت معهم فأفوز » اي : فان افوز .

والعرض ، نحو قوله :

يا بن الكرام الا تدنوا فتبصر ما قد حدثوك فما راء كما سمعا

اي : فان تبصر .

والنقض ، نحو قوله :

لو لا تموجين يا سلمى على دنت فتخمدى نار وجد كاد يغنيه

اي : فان تخمدى .

وليعلم : ان في المقام مباحث مهمة ، ذكرنا بعضها في المذكرات ،

فليراجع .

واما امثلة الواو ، فالنقى ، نحو : « ولما يعلم الله الذين جاهدوا

منكم ويعلم الصابرين » اي : وان يعلم الصابرين .

واعلم : ان على ظاهر الآية اشكال ، دفعناه في « المكررات »
فليراجع .

والأمر ، نحو قوله :

فقلت ادعى وادعوان اندى لصوت ينادى به داعيان

اى : فان ادعو .

(و) النهى ، نحو : (لا تأكل السمك وتشرب اللبن) ، اى :

وان تشرب . هذا ، اذا اريد منه النهى عن الأكل والشرب مجتمعا ،
كما في قولنا : لا تكن جلدا وتظهر الجزع ، و للنهى معنيان آخران
ذكرناهما في « المكررات » وعليهما يكون المثال خارجا مما نحن
فيه ، فراجع .

والاستفهام ، نحو :

ألم اك جاركم ويكون بينى وبينكم المودة والاخاء

اى : وان يكون .

والتمنى ، نحو : « يا ليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا ونكون من

المؤمنين » اى : وان لا نكذب ، وان نكون من المؤمنين .

والعرض ، نحو : الاتنزل بنا وتنصحننا ، اى : وان تنصحننا ، فنأمل .

والتحضيض ، نحو : لولا تعلم الاحكام وتعمل بها ، اى : وان

تعمل بها ، فنأمل .

(و) الخامس : (حتى) ، التى (بمعنى الى) ، التى لانتهاء الغاية

(او) بمعنى (كى) ، التى للسببية .

وانما ينتصب المضارع بعد « حتى » بأحد المعنيين ، (اذا اريد

به) ، اى : بالمضارع ، زمان (الاستقبال) بالنظر الى ما قبل حتى

وان كان بالنظر الى زمان التكلم ماضيا او حالا ، (نحو : اسير حتى تغرب الشمس) ، هذا مثال لحتى بمعنى الى : ولا يستقبل المضارع بالنظر الى ما قبلها ، وبالنظر الى زمان التكلم - ايضا - .

واما نحو : كنت سرت حتى ادخل البلد ، فهو مثال لحتى بمعنى الى بالنظر الى ما قبلها ، واما بالنظر الى زمان التكلم : فيحتمل ان يكون ماضيا او حالا او مستقبلا ، كما انه يجوز ان يكون مثالا لحتى بمعنى كي كذلك

(و) اما مثال حتى بمعنى كي ، واستقبال المضارع بالنظر الى ما قبلها ، وبالنظر الى زمان التكلم - ايضا - فهو نحو : (اسلمت حتى ادخل الجنة) ، واما وجب اضمار ان بعد حتى : لأنها حينئذ حرف جر ، فيجب ان تضمير بعدها ان المصدرية ، حتى يصير المضارع بتأويل الاسم ، فانها من مختصات الاسم ولا يدخل على الفعل .

(فان اهدت) بالمضارع بعد حتى زمان (الحال) حقيقة ، نحو : مرض فلان ، حتى لا يرجونه الآن ، او تأويلا ، كقراءة نافع : « حتى يقول الرسول » برفع يقول - على تأويله بالحال - بأن يفرض المتكلم نفسه متكلما بالمضارع في زمان وقوعه ، او يفرض المضارع واقعا في زمان التكلم ، (كانت) حتى حينئذ (حرف ابتداء) ، اي : حرفا يمتدو بعده الجمل ، اي : يستأنف فليس المراد تقدير مبتدأ بعدها ، فيجب حينئذ رفع المضارع بعدها ، اذ لا يمكن حينئذ اضمار « ان » لأنها علم الاستقبال ، فلا تجتمع مع ما يدل على الحال ، فاحفظ ذلك لأنه يفيدك فيما يأتي - في الحديقة الخامسة في لفظة « حتى » انشاء الله تعالى - .

جوازم الفعل

(فصل في جوازم الفعل)

(والجوازم نوعان ، فـا) لنوع (الأول : ما يجزم فعلاً واحداً وهو اربعة احرف) ، الأول والثاني : (اللام ، ولاء ، الطليقتان) اما اللام : فانما سميت طليبية ، لأنها موضوعة لطلب الفعل من الغائب سواء كان فاعلا ، (نحو : ليقم زيد) ، او نائبا عنه ، نحو : ليقام زيد ، ودخولها على الفعل المتكلم قليل ، سواء كان مفردا ، نحو قوله (ص) : « قوموا فلاصل بكم » او معه غيره ، كقوله تعالى : « وقال الذين كفروا للذين آمنوا اتبعوا سبيلنا ولنحمل خطاياكم » واول منه دخولها على الفعل الفاعل المخاطب ، كقراءة جماعة : « فبذلك فلتفرحوا » بقاء الخطاب ، وفي الحديث « لتأخذوا مصافكم » هذا اذا كان المخاطب فاعلا .

واما اذا كان نائبا عنه ، فدخولها على فعله واجب وكثير ، نحو : لتعن بحاجتي ، ولتضرب للتأديب .

وقد تحذف اللام ويبقى الجزم ، نحو قوله :

تجد تعد نفسك كل نفس اذا خفت من شيء تبالا

اي : ولتعد ، والتبال : الوبال ؛ ابدلت الواو المفتوحة تاء ، مثل :

تقوى ، وكقوله :

فلا تستطل مني بقائى ومدتي ولكن يكن للخير منك نصيب

اي : ليكون .

واللام الطليبية : تكسر حملا على لام الجر ، لأنها مثلها في الاختصاص

بقتيل واحد ، وعملها في ذلك القبيل الذي اختلفت به .

فان قلت : لام الجر تفتح مع المضمر ، والفتح هو الأصل فيما كان على حرف واحد لثقله ، فهلا حملت اللام الطلبيه على لام الجر في هذه الحالة الأصلية فتفتح ؟ .

قلت : لأن اللام الطلبيه تدخل على المضارع ، وهو شبيه بالاسم الظاهر ، اعني : اسم الفاعل ، باعتبار التوافق في الوزن العروضي وغيره فعولت معاملة لام الجر ، حيث تدخل على الاسم الظاهر ، قضاء لحق المشابهة ، والى هذا يشير من قال : انما كسرت تشبيها لها باللام الجارة ، لأن الجزم بمنزلة الجر ، يعنى : في ان كلا منهما مختص بنوع من الكلم .

وقد تفتح في بعض اللغات ، وهو كفتح اللام الجارة كذلك ، واسكانها بعد الواو والفاء اكثر من تحريكها ، نحو : « فليستجيبوا لي وليؤمنوا بي » ، وذلك : اما رجوعا الى الأصل ، او حملا على - باب فخذ - للتخفيف .

وقد يسكن بعد ثم ، نحو : « ثم ليقضوا » في بعض القراءات ، ولا فرق في اقتضاء اللام الطلبيه الجزم ، بين كون الطلب امراً ، نحو الأمثلة المتقدمة ، او دعاء ، نحو : « ليقض علينا ربك » او التماسا كقولك لمن يساويك : ليقم زيد ، او لعير ذلك من المعاني المذكورة لأمر المخاطب .

واما لاء الطلبيه ، فهي موضوعة لطلب الترك ، وتخص بالدخول على المضارع ، وتقتضى جزمه واستقباله سواء كان المطلوب منه مخاطبا ، نحو : (لا تشرك بالله) ، او غائبا ، نحو : « لا يغتب بعضكم

بعضاً ، او متكلماً : نحو : لا اريتك هنا .

وسواء كان نهياً ، كالأمثلة المتقدمة ، او دعاءً ، نحو : دولا تحمّلنا
ما لا طاقة لنا ، او النعاساً ، كقولك لمن يساويك : لا تضرب .

(و) الثالث والرابع : (لم ، لما) ، وهما : (يشتركان في)
ثلاثة امور .

الأول : الاختصاص بالمضارع ، فنجزمانه ان لم تجتمع لم مع
اداة الشرط ، والا فالعمل لها كما يأتي نقله عن الرضى .

والثاني : (النفي) ، اي : نفي المضارع .

(و) الثالث : (القلب) ، اي : قلب المضارع ، اي : زمانه
(الي) زمان (الماضي) ، ان لم يجتمع لم مع ما ذكر ، والافوه
كما كان ، اي : باق على الاستقبال او الحال .

(و) لكن تفترقان في خمسة امور ، اربعة منها اتفاقية :

الأول : انه « يختص بـ لم » بمصاحبة اداة الشرط) ، حرفاً كان
(نحو : ان لم تقم اقم) ، او اسماً ، نحو : من لم يضرب فله درهم
واما « لما » فلا تصاحب الأداة مطلقاً ، فلا يقال : ان لما تضرب .

قال الرضى : واختصت « لما » ايضاً : بعدم دخول الشرط ، فلا تقول :
ان لما تضرب ، كما تقول : ان لم يضرب ، ومن لم يضرب وكان ذلك لكونها ،
(اي : لما) ، فاصلة قوية بين العامل الحرفي او شبهه ، (اي اسماء
الشرط) ومعموله ، انتهى .

وهذا منه تصريح : بأن اداة الشرط هو العامل للمجزم في المضارع
المقترن بحرف النفي ، كما اشرنا اليه سابقاً .

(و) الثاني : انه (يجوز انقطاع نفيهما) ، اي : نفي « لم »

(نحو : لم يكن ثم كان) ، ونحو قوله تعالى : « لم يكن شيئا مذكورا ، ويجوز اتصاله - ايضا - نحو : « ولم اكن بدعائك رب شقيا » :

واما « لما » فمنفيها لا يجوز فيه الانقطاع ، بل هو مستمر الى حال التكلم ، نحو : ندم زيد ولما ينفعه الندم ، اي : انتفاء نفع الندم مستمر الى زمان التكلم .

(و) الثالث : انه (يختمس « لما » بجواز حذف مجزومها) ، اختيارا واضطرارا ، (نحو : قاربت المدينة ولما) ، اي : ولما ادخلها .
واما « لم » فلا يجوز فيها ذلك ، فلا يجوز لك ان تقول : قاربت النجف الأشرف ولم ، مزيدا لم ادخلها ، واما قوله :
احفظ وديعتك التي استودعتها يوم الأغارب ان وصلت ولم
اي : ولم تصل ، فضرورة .

(و) الرابع : ان « لما » تختص (بكونه) ، اي : منفيها ، (متوقعا) اي : منتظرا وقوعه وحصوله (غالبا ، كقولك : لما يركب الأمير ، للمتوقع ركوبه) اي : للذي يتوقع وينتظر ركوب الأمير ، ونحو قوله تعالى : « بل لما يذوقوا عذاب » لأنهم وان لم يذوقوه ، ولكن ذوقهم له متوقع .

قال الرضي : وقد يستعمل في غير المتوقع - ايضا - نحو : ندم ابليس ولما ينفعه الندم ، انتهى .

واما « لم » فمنفيها غير متوقع ، وهذا كله بالنسبة الى المستقبل ، واما بالنسبة الى الماضي : فهما سياتان في نفى المتوقع وغيره ، مثال المقوقع ، كقولك : مالي قمت ولم تقم ، او لما تقم ، ومثال غير

المتوقع ، كقولك ابتداء : لم تقم ، او لما تقم .
الى هنا ، كان الكلام في الفوارق الأربعة الاتفاقية ظاهرا ، واما
الخامس المختلف فيه : فهو ان منقى « لما » لا يكون الا قريبا من
الحال ، بخلاف منقى « لم » فانه لا يشترط فيه ذلك ، نحو : لم يكن
زيد في العام الماضي مقيما ، ولا يجوز ان تقول : لما يكن .
وانكره بعضهم ، مستدلا بصحة قولنا : عصى ابليس ربه ولما
يندم ، فتأمل ،

والعلة في هذه الفوارق الخمسة كلها : ان « لم » لتفي « فعل »
و « لما » لتفي « قد فعل » .

بيان ذلك : اما في الأول : فلأن « فعل » في الاثبات يكون
شرطا ، فكذلك نفيه ، اعني : « لم يفعل » و « قد فعل » في الاثبات
لا يكون شرطا - كما يأتي عن قريب - فكذلك نفيه ، اعني : « لم يفعل »
واما في الثاني : فلأن « قد فعل » كما تقدم في مختصات الفعل
لتقريب الماضي من الحال ، فكذلك نفيه ، و « فعل » ليس كذلك
فلا يكون نفيه كذلك .

واما في الثالث : فلأنه قد يجوز حذف مدخول قد ، فكذلك
مدخول لما .

قال في المعنى : وقد يحذف بعدها ، (اي : بعد قد) : الفعل
لدليل كقول النابغة :

افدالترحل غير ان ركبنا لما تزل برحالنا وكان قد

اي : وكان قد زالت ، انتهى .

واما في الرابع : فلأن « قد فعل » يفيد التوقع ، فنفيه

كذلك ، قال في المغنى : ولها ، (اي : لقد) ، خمسة معان ،
 احدها : التوقع ، وذلك مع المضارع واضح ، كقولك : قد يقدم
 الغائب ، اذا كنت تتوقع قدومه ، واما مع الماضي ، فأثبتته الكثيرون
 قال الخليل : يقال : « قد فعل » لقوم ينتظرون الخبر ، ومنه قول
 المؤذن : « قد قامت الصلاة » لأن الجماعة منتظرون لذلك ، انتهى .
 وقد يأتي في حديقة المفردات توضيح ازيد - انشاء الله تعالى - .

واما في الخامس : فلما تقدم في الثاني .
 فائدة ، قيل : وقد تنصب لم في لغة .

مايجزم فعلين

اما النوع (الثاني) : فهو (مايجزم فعلين) متفقين او مختلفين
 - كما يأتي بيانه في المتن عن قريب - ويسمى الأول : شرطا
 والثاني : جوابا وجزاء ، (وهو) ، اي : مايجزم (إن) المكسورة الهمزة
 الخفيفة النون ، نحو : « ان يشأ يرحمكم » (واذا) ، قال ابن
 هشام : عملها الجزم قليل لا ضرورة ، كقوله :

اذا ما اتيت على الرسول فقل له حقا عليك اذا اطمئن المجلس
 (ومن) ، نحو : « من يعمل سوماً يجز به » (وما) ، وهي زمانية
 وغير زمانية ، فالأولى ، نحو قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا
 لهم » اي : استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم .
 والثانية : كقوله تعالى : « وما تعملوا من خير يعلمه الله » (ومتى)
 كقوله :

انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى اضع العمامة تعرفوني

(وائى) - بفتح الهجزة ، وتشديد الياء - نحو : « ايا ما تدهوا »

فله الأسماء الحسنى ، ونحو : اياما الأجلين قضيت فلا عدوان :

(وايان) ، وهو اما فعال او فعلان ، نحو : ايان تفعل افعل

وهو للمشرط في المكان ، (و) كذلك : (اين) ، وقد تزايد فيه « ما »

نحو : « اينما تكونوا يدرككم الموت » .

قال في - المصباح - : في « اين » وايان « عموم البديل ، وهو

نسبة الى جميع مدلولاته ، لا عموم الجمع ، الا بقريئة ، فقوله : اين

تجلس اجلس ، يلزم الجلوس في مكان واحد ، انتهى .

(وائى) ، وهو للمشرط في المكان ، نحو : انى تقعد اقعد .

(وحيثما) ، نحو : حيثما يك امر صالح فكن ، (ومهما)

نحو : « مهما تأتأنا به من آية » .

(فالأولان) ، اي : ان ، واذا ، (حرقان) ، اما « ان ،

فاتفاقا ، واما « اذا » فعند بعض .

قال في المعنى : « اذا » اداة شرط تجزم فعلين ، وهى حرف عند

سيبويه ، وظرف عند المبرد ، وابن السراج ، والفاخرسي ، ومعملها الجزم

قليل لاضرورة ، خلافا لبعضهم ، انتهى .

(والبواقى أسماء على الأشهر ،) بل بلاخلاف ، الا « مهما »

فعلى الأصح ، لعود الضمير عليها فى الآية السابقة .

(تنبيه) ، اعلم : ان هذه الأداة ستة أقسام ، احدها : ماوضع

لمجرد تعليق الجواب على الشرط ، وهو « ان ، واذا » .

والثاني : ما وضع للدلالة على من يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط

وهو « من » .

والثالث ، ما وضع للدلالة على ما لا يعقل ، ثم ضمن معنى الشرط وهو « ما ، ومهما » .

والرابع : ما وضع للدلالة على الزمان ، ثم ضمن معنى الشرط ، وهو « متى ، وأيان ، » .

والخامس : ما وضع للدلالة على الزمان ، ثم ضمن معنى الشرط وهو « أين ، واني » ، وحيثما .

والسادس : ما هو بحسب المضاف اليه ، وهو « اي » فانها بحسب ما تضاف اليه ، فهي في أيهم يتم أقم معه - لمن يعقل - وفي أي فرس تركب أركب - لما لا يعقل - وفي أي يوم تسافر اسافر - للزمان - وفي أي مسجد تصل اصل - للمكان - . اذا عرفت ذلك ، فاعلم : ان ما كان منها الزمان او المكان ، فموضعه نصب بفعل الشرط ، وما كان لغيره : فموضعه رفع على الابتداء ان اشتغل عنه الفعل بضميره ، نحو : من تضربه اضرب ، والاقنص به ، فتأمل جيدا .

(وكل واجد منها يقتضى شرطا) ، وهو الفعل الأول ، وانما سمي بذلك : لأنه شرط لتحقق الثاني ، (وجزاء) ، وهو الفعل الثاني او الجملة الاسمية ، وانما سمي بذلك : لأنه يتفرع على الأول ، ويبنى عليه ، تفرع الجزاء وابتناؤه على العمل .

واعلم : انه لا يشترط في الشرط والجزاء ، ان يكونا من نوع واحد ، بل قد يكونان (ماضيين) ، نحو قوله تعالى : « ان عدتم عدنا ، وهما مجزومان محلا ، (او مضارعين) ، نحو : « وان تعودوا نعد ، (او مختلفين) ، بان كان الشرط ماضيا والجزاء مضارعا ، نحو : « من كان يريد حرث الآخرة نزله في حرثه » .

قال بعض المحققين : اني تتبعتم القرآن فلا يوجد فعل الشرط في هذه الصورة الا كان ، انتهى .

واما عسكه : بأن كان الشرط مضارعا والجزاء ماضيا ، فهو قليل حتى خصه بعضهم بل الأكثر بالضرورة ، وقالوا : لأننا اذا عملنا الأداة في لفظ الشرط ، ثم جئنا بالجواب ماضيا ، كنا قد هيأنا العامل للعمل ، ثم قطعناه عنه وهو غير جائز ، وجوزه جماعة في السعة ، واستدلوا بقوله تعالى : « ان نشأ نزل عليهم من السماء آية فظلت عناقهم لها خاضعين ، فظلت ماض وهو معطوف على الجزاء .

ورد ذلك : بأنه يقتصر في التابع ما لا يفتقر في المتبوع .

(فان كانا) ، اي : الشرط والجزاء (مضارعين ، او) كان (الأول) فقط ، اي : الشرط ، مضارعا : (فالجزم) واجب في المضارع لدخول الجازم عليه ، ولا فاصل بينهما .

(وان كان الثاني) ، اي : الجزاء (وحده) ، مضارعا : (فوجهان) اي : ففيه ، اي : في المضارع ، وجهان ، اي : الجزم والرفع ، اما الجزم : فلتملئه ، اي : المضارع بالجازم ، وان كان بينهما فاصل ، وهو الشرط الماضي .

واما الرفع : فلضعف التعلق ، لحيلولة الشرط الماضي والفصل بغير المعمول .

(تمهيد) ، اعلم : انه يشترط في الشرط ستة امور ، احدها : ان يكون فعلا غير ماضي المعنى ، فلا يجوز : ان قام زيد امس قمت ، واما قوله تعالى : « ان كنت قلته فقد علمته » فالقدير : ان ثبت اني كنت قلته .

والثاني : ان لا يكون طلبيا ، فلا يجوز : ان قم ولا تقم .
والثالث : ان لا يكون جامدا ، فلا يجوز : ان عسى ، ولا
ان ليس .

والرابع : ان لا يكون مقرونا بقدم ، فلا يجوز : ان قد قام
ولا ان قد يقم .

والخامس : ان لا يكون مقرونا بحرف التنقيص ، فلا يجوز :
ان سيقم ، ولا ان سوف يقم .

والسادس : ان لا يكون مقرونا بحرف نفي غير لم ، فلا يجوز :
ان لما يقم ، ولا ان لن يقم ، اما وجوب كونه فعلا : فقد علم من
مطاوى ما تقدم (و) اذا تمهد هذا ، فاعلم ان (كل جزاء يمتنع جعله
شرطا ، فالغاء) في ذلك الجزاء (لازمة) للارتباط بين الشرط والجزاء
اذ لا تأثير لحرف الشرط في ذلك الجزاء ، لأن الارتباط انما يحصل
بينهما بالجزم ، ولا جزم هنا .

والموارد التي يمتنع جعل الجزاء شرطا سنة ، كما يصرح المصنف
بذلك في حديقة المفردات ، في بحث الفاء .

الأول : (كأن يكون) الجزاء (بجملة اسمية) ، نحو : « وان
يمسك بخير فهو على كل شيء قدير » ونحو : « ان تعذبهم فانهم
عبادك وان تغفر لهم فانك انت العزيز الحكيم » وسياقي مثال آخر
في كلامه في آخر البحث .

والثاني : (او) يكون الجزاء جملة (انشائية) ، نحو : « ان
كنتم تحبون الله فاتبعوني » ونحو : « فان شهدوا فلا تشهد معهم »
ونحو : « قل أرايتم ان اصبح مائكم غورا فمن يأتيكم بماء معين »

ويأتي مثال آخر في كلامه .

والثالث : (او) يكون الجزاء (فعلا جامدا) ، نحو : « ان ترن أنا اقل منك مالا وولدا فعسى ربي ان يؤتيني » ونحو : « ان تبدوا الصدقات فنعمنا هي » ونحو : « ومن يكن الشيطان له قرينا فساء قرينا » ونحو : « ومن يفعل ذلك فليس من الله في شيء » ويأتي له ايضا مثال آخر في كلامه .

والرابع : (او) يكون الجزاء (ماضيا مقرونا بقد) ، سواء كان قد المذكورا - كما يأتي مثاله في آخر البحث - او مقدرًا نحو : « ان كان قميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت » فان قد في الموضوعين مقدوة .

والخامس : ان يكون الجزاء مقرونا بحرف استقبال ، نحو : « من يرتد منكم عن دينه فسوف يأتي الله بقوم » ونحو : « وما تفعلوا من خير فلن يكفروه » .

السادس : ان تقترن بحرف له الصدر ، كقوله :

فان اهلك فذي حنق لظاه علمي تكار تلخب التهابا

اي : قرب ذي حنق ، ورب لها الصدر .

(نحو : ان تقم فانا اقوم) ، مثال للجمله الاسمية ، (او فاكرمني)

مثال للجمله الانشائية ، (او فعسى ان اقوم) ، مثال للمفعول الجامد

(او فقد قمت) ، مثال للماضي المقرون بقد .

(تنبيهات) ، الأول : الغاء قد تحذف في الضرورة ، كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان

اي : قاله يشكرها ، وبعضهم منع ذلك حتى في الشعر ، وزعم ان

الرواية : من يفعل الخير فالرحمن يشكره ، ونقل عن بعضهم : إن ذلك واقع في النشر النصيح ، فادعى ان منه قوله تعالى : « ان ترك خيراً الوصية للوالدين ، اى : فالوصية للوالدين .

الثاني : قال الرضي : ان كان الجزاء مما يصلح ان تقع شرطا ، فلا حاجة الى وابطة بينهما ، والا فلا بد منه ، وأولى الأشياء به الغاء لمناسبته للجزاء معنى ، لأن معناه التمتعقيب بلا فصل ، والجزاء متمقب للشرط كذلك :

ثم المراد بالربط الربط على سبيل الوجوب ، فلا ينمقض قول المصنف بالمضارع المثبت ، نحو : ومن عاد فينتقم الله منه ، وبالمنفي بلا نحو : « ومن يؤمن بربه فلا يخاف بخسا » فان الربط فيهما على سبيل الجواز على ان الاول داخل في الجملة الاسمية على مذهب سيبويه ، والثاني في الفعل المقرون بحرف الاستقبال على ما ذكره ابن الحاجب من ان « لا » ان جملة لنفي الاستقبال تدخل الغاء ، او لمجرد النفي فلا ، انتهى .

(الثالث) : قد تخلف الغاء « اذا الفجائية » مع الجملة الاسمية نحو قوله تعالى : « وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فاذا هم يقنطون » ونحو قولك : ان تجد اذا لنا مكافان ، وذلك : لأن معناها قريب من معنى الغاء ، لأنها ، اى : اذا تنبىء عن حدوث شيء بعد شيء ، ففيها معنى الغاء الاتصالية التمتعقيبية ، ولكن الغاء أكثر منها ، وانما قلنا مع الجملة الاسمية : لاختصاصها بها ، لأن اذا الشرطية مختصة بالفعلية فاخصت هذه بالاسمية ، فرقا بينهما ، وليكن هذه المباحث على ذكر منك : لتفيدك في حديقة المفردات في الغاء .

(مسألة) ، تختص ان الشرطية من بين اداة الشرط بحكم ليس في غيرها ، وذلك : انه (ينجزم) المضارع (بعد) أشياء تدل على (الطلب) ، اي : طلب فعل او ترك ، (بأن) الشرطية ، حال كونها (مقدره) هي وشروطها (مع قصد السببية) اي : سببية تلك الأشياء لذلك المضارع ، فعينئذ تكون ان مقدره مع شرط مضارع من جنس تلك الأشياء ، ويجعل ذلك المضارع المذكور بعد تلك الأشياء مجزوما بأن المقدره جوابا لها ، اي : لأن المقدره .

وتلك الأشياء خمسة ، الأول : الأمر ، (نحو : زرنني اكرمك) اي : ان تزرنني اكرمك .

(و) الثاني : النهي ، نحو : (لا تكفر تدخل الجنة) ، اي : ان لم تكفر تدخل الجنة ، وفيه شرط سيأتي .

والثالث : الاستفهام ، نحو : هل عندكم ماء اشربه ، اي : ان يكن عندكم ماء اشربه .

والرابع : التمني ، نحو : ليت لي مالا انفقه ، اي : ان يكن لي مال انفقه .

والخامس : العرض ، وهو طلب بلين ، نحو : الا تنزل تصب خيرا منا ، اي : ان تنزل تصب خيرا منا .

وانما اختص جزم المضارع بأن المقدره بعد هذه الاشياء الخمسة : لأنها تدل على الطلب ، والطلب غالبا يتعلق بمطلوب يترتب عليه فائدة يكون ذلك المطلوب سببا لها ، وهي مسببة له ، فاذا كان للمضارع الواقع بعدها تلك الفائدة ، وقصد سببية الفعل المطلوب بتلك الأشياء لها ، اي : لتلك الفائدة : قدران مع شرط مضارع من جنس تلك

الأشياء ، ويجعل المضارع الواقع بعدها جزاء لها فينجزم بها .
 وبعبارة أخرى : انما انجزم المضارع بعد تلك الأشياء : لأن تلك
 الأشياء طلب ، والطلب لا يكون مقصودا بالذات ، بل لغرض ، فاذا
 ذكرت الأغراض بعدها ، علم ان تلك الأشياء اسباب لتلك الأغراض
 وهي ، اي : الأغراض ، مسببات لها ، وهذا معنى الشرط والجزاء ،
 فلذلك يصح بعدها تقديران الشرطية التي تدل على سببية الأول للثاني .
 وليعلم : ان شرط صحة الجزم بعد النهي عند الجمهور : صحة تقدير
 ان الشرطية مع لا النافية ، (ومن ثم) - بفتح الناء المثلثة - اي :
 من هنا ، اي : من اجل هذا الشرط ، (امتنع لا تكفر تدخل النار
 - بالجزم -) اي : يجزم تدخل ، (لفساد المعنى) حينئذ ، لأن
 التقدير - بناء على هذا الشرط - : ان لا تكفر تدخل النار ، وهو
 ظاهر الفساد ، لأن دخول النار لا يتسبب عن عدم الكفر .
 ولهذا الشرط : اجمعوا على الرفع على الحالية في قوله تعالى :
 « لا تمنن تستكثر » وكذلك قوله تعالى : « فهب لي من لدنك وليا
 يرثني » فجعلوا يرثني صفة لوليا ، وكذلك قوله : « فذرهم في طغيانهم
 يعمهون » فجعلوا يعمهون حالا لهم ، كل ذلك لعدم قصد السببية .
 واعلم : ان الكسائي جوز مثال المنن ، مدعيا : بأن المقدر فيه
 فعل مثبت ، اي : ان تكفر تدخل النار ، لأن العرف قرينة على ان
 الشرط المقدر في أمثاله شرط مثبت ، والعرف قرينة قوية يتمسك به
 غالبا في أكثر المقدمات .

أفعال المدح والذم

(فصل في أفعال المدح والذم)

اي : الأفعال التي اشتهرت بهذا الاسم - عندهم - وهي : (أفعال وضعت) في الأصل (لانشاء مدح او ذم) ، فليس منها مدحته ، او ذمته ، ونحوهما ، لانها لم توضع للانشاء ، بل للاخبار والمدح او الذم ، وكذلك نحو : علم ، وكرم ، ونحوهما ، فانها وان كان قد يستعمل في انشاء المدح او الذم ، لكنها لم توضع في الأصل لذلك . (فمنها) ، اي : من الأفعال التي وضعت في الأصل لانشاء المدح او الذم : (نعم ، وبئس) ، وهما في الأصل على وزن فعل - بكسر العين - .

قال في شرح التصريف : والعين ، (اي : عين الفعل) ، لا يكون الا متحركا ، لئلا يلزم النقاء الساكنين - في نحو - : ضربت ، وضربن والحركات منحصرة في الفتح والكسر والضم ، واما ما جاء من نحو : نعم ، وشهد - بفتح الفاء ، وكسرها ، مع سكون العين - فمزال عن الاصل لضرب من الخفة ، والاصل فعل - بكسر العين - وفيه اربع لغات : كسر الفاء مع سكون العين وكسرها ، وفتح الفاء مع سكون العين ، وكسرها ، وهذه القاعدة جارية في كل اسم وفعل على وزن - فعل - مكسور العين ، وعينه حرف حلق ، انتهى .

وقال الجاهلي : قد اطرده في لغة بني تميم «فعل» اذا كان فائه مفتوحا ، وعينه حلقيا ، اوبع لغات ، احديها : فعل بفتح الفاء وكسر العين ، وهي الاصل ، والثانية : فعل باسكان العين مع فتح الفاء ، والثالثة

اسكان العين مع كسر الفاء ، والرابعة : كسر الفاء اتباعا للمعين ،
والاكثر في هذين الفعلين عند بني تميم « اذا قصد بهما المدح او الذم »
كسر الفاء ، واسكان العين ، قال سيبويه : وكان عامة العرب اتفقوا
على لغة بني تميم ، اتمى .

وهنا - ايضا - : (ساء) ، فالأول لأنشاء المدح ، والآخري
لأنشاء الذم ، (وكل) واحد (منها) ، اي : من هذه الأفعال الثلاثة
يشترط فيه : ان (يرفع فاعلا معرفا باللام) للعهد الذهني ، وهي
لواحد غير معين ابتداء ، ويصير معينا يذكر المخصوص بالمدح او الذم
بعده ، وقيل : اللام للمجنس كما في السيوطي ، وكيف كان ، يكون
في الكلام كما قال التفتازاني في المطول : تفصيل بعد الاجمال ، ليكون
اوقع في النفس ، نحو : نعم الرجل زيد ، (او) يرفع فاعلا (مضافا
الى معرف بها) ، كنعم عقبى الكرما ، او مضافا الى مضاف الى المعرف
بها ، نحو : نعم ابن اخت القوم ، وهكذا نحو : نعم وجه فرس
غلام الرجل ، وهلم جرا .

(او) يرفع (ضميرا مستترا) ، مبهما (مفسرا بتمييز) ،
وسياتى مثاله ومثال بعض ما تقدم ، (ثم يذكر المخصوص بالمدح
او الذم ، حال كونه (مطابقا للمفاعل) ، كزيد في اول الأمثلة
المتقدمة ، وكهند في اول الأمثلة الآتية ، والهندات وزيد ، في الثاني
والثالث منها .

(ويجعل) المخصوص إما (مبتدأ مقدم الخبر) ، اي : يجعل
المخصوص مبتدأ مؤخرأ ، وجملة فعل المدح او الذم مع فاعله خبرا
مقدما ، (او) يجعل المخصوص (خبرا محذوف المبتدأ) ، اي :

يجعل المخصوص خبر مبتدأ محذوف ، (نحو : نعم المرأة هند)
فهند في هذا المثال : اما مبتدأ ، ونعم المرأة خبره قدم عليه ، واما خبر
مبتدأ محذوف على تقدير سؤال ، فانه لما قيل : نعم المرأة ، فكأنه
قيل : من هي ؟ فقيل : هند ، اي : هي هند .

فعلى الوجه الأول : نعم المرأة هند ، جملة واحدة ، وعلى الوجه
الثاني : جملتان ، الأولى منهما فعلية ، والثانية اسمية ، وقس عليه .
سائر الأمثلة ، (وبئس نساء الرجل الهندات) ، هذا مثال للفاعل
المضاف الى المعرف باللام ، (وساء رجلا زيد) ، مثال للفاعل المضمر
المفسر بالتمييز .

(ومنها) ، اي : من الأفعال التي وضعت لانشاء المدح والذم :
(حب) ، للمدح ، (ولا حب) بلاء النافية للذم ، (وهما كنهم
وبئس) ، اي : الأول - كما قلنا - للمدح ، والثاني للذم .

(والفاعل) لهذين الفعلين : لفظة (- ذا - مطلقا) ، حاصله :
ان « ذا » لا يتغير عن الافراد والتذكير ، فلا يثنى ، ولا يجمع ،
ولا يؤنث ، وان كان المخصوص مثنى او مجموعا او مؤنثا ، لانه يضاها
المثـل الجارى في كلامهم ، اعنى قولهم : في الصيف ضيعت اللبن
- بكسر التاء - دائما ، وان كان المخاطب مذكرا او مثنى او جمعا
وذلك : لأن الأمثال لا تتغير ، فيقال : حبذا الزيدان ، وحبذا الزيدون
وحبذا هند ، وحبذا الهندان ، وحبذا الهندات .

وعلمه بعض اخر : بأن المشار اليه بذم مفرد مضاف الى المخصوص
حذف واقيم هو مقامه ، فتقدير حبذا هند : حبذا حسنها - مثلا -
(و) يذكر (بعده) ، اي : بعد - ذا - (المخصوص) بالمدح

او الذم ، كما عرفت في الأمثلة المتقدمة :

(و) يجوز (لك ان تأتي قبله) ، اي : قبل المخصوص ،
 (او بعده) ، اي : بعد المخصوص : (بتمييز او حال على وفقه)
 اي : وفق المخصوص ، اي : مطابقا له في الافراد ، والتنثنية ، والجمع
 والثانيث ، (نحو : حبذا الزيدان) ، هذا مثال « الحبذا » اذا لم
 يكن بعد المخصوص تمييز ولا حال ، (وحبذا زيد راكبا) ، مثال لما
 كان بعد المخصوص حال على وفقه ، ويجوز ان تقول : حبذا راكبا
 زيد - بمقديم الحال - .

(وحبذا امرأة هند) ، مثال لما كان التمييز قبل المخصوص على
 وفقه ، ويجوز لك ان تقول : حبذا هند امرأة بتأخير التمييز عن المخصوص
 وليعلم : ان العامل في التمييز والحال ، ما في حبذا من معنى
 الفعلية ، وذو الحال هو - ذا - لا المخصوص ، لأن المخصوص لا يجيء
 الا بعد تمام الكلام ؛ من حيث المدح او الذم ، والتمييز والحال من
 تمام المدح والذم ، عليك باستخراج ما لم يذكر من الأمثلة ،
 كقولنا : حبذا رجلين او راكبين الزيدان ، وحبذا الزيدان رجلين او راكبين
 ونحوهما من الأمثلة ، فانها سهلة غير عسيرة ، فتأمل جيدا .

(تميمات) ، الأول : الصحيح ما تقدم : من ان حب فعل وذا
 فاعله ، واصله : من حب الشيء - بفتح الحاء ، او ضمها - بمعنى
 صار محبوبا جدا ، واصله حبب - بضم العين - فسكنت العين وادغمت
 في اللام على الأولى ، ونقلت ضمة العين الى الفاء ، ثم ادغمت على الثاني .
 وقيل : جملة حبذا اسم مبتدأ ، خبره ما بعده . لأنه لما ركب
 مع ذا غلب جانب الاسمية ، فجعل الكل اسما .

وقيل : المجموع فعل ، فاعله المنصوص تغليبا لجانب الفعل ، لتقدمه .
 الثانى : قد يكون المرفوع « بحب » غير - ذا - نحو : حب
 زيد رجلا ، وقد يكون فاعله مجرورا بالباء ، نحو قوله :
 فقلت اقتلوهما عنكم بمزاجها وحب بها مقتولة حين تقتل
 وحينئذ ضم الحاء اكثر من فتحها .

الثالث : اختلفوا في نحو : « نعم ا هي » اي : فيما كان بهـد
 افعال المدح والذم لفظة « ما » فقيل : ما نكرة بمعنى شيء ميم ، والفاعل
 ضمير مستتر فيها ، وقيل : ما موصول بمعنى الذى ، وهو فاعل ،
 ويكون الصلة في نحو : « فنعم ا هي » محذوفة ، لان هي مخصوص ،
 اي : نعم الذى فعله هي ، اي : الصدقات ، وقيل : ما معرفة تامة
 بمعنى الشيء ، فمعنى « فنعم ا هي » نعم الشيء هي ، فما فاعل لكونه
 بمعنى ذى اللام ، وهى مخصوص .

الرابع : قد اشرنا في اول الباب ، ان فعل - بضم العين - قد
 يستعمل في معنى الباب ، ومنه قوله تعالى : « وكبرت كلمة تخرج
 من افواههم » .

فعلا التعجب

(فصل) يذكر فيه (فعلا التعجب)

وليعلم : ان للتعجب صيغ كثيرة ، نحو : « كيف تكفرون بالله وكنتم
 أمواتا فأحياكم » ونحو : سبحان الله ان المؤمن لا ينجس ، ونحو قوله :
 واها لليلى ثم واها واها هي المنى لو اننا نلناها
 لكن المبوب له في النحو صيغتان ، وهما : (فعلان وضعالانشاء

التمتع (فحسب ، فخرج الصيغ المتقدمة ، لأنها لم توضع لذلك ، بل استعملت للتمتع بعد الوضع لمعنى آخر ، فان كل واحدة منها تستعمل غالبا في ذلك المعنى الآخر غير التمتع ، وذلك واضح كمال الوضوح .

(وهما) ، اى : فعلا التمتع المبوب لهما في النحو : (ما افعله وافعل به) ، نحو: ما احسن زيدا ، وأحسن بزيد ، (ولا يمينان) ، اى: فعلا التمتع ، (الاما) ، اى : من فعل (يبنى منه اسم التفضيل) ، وقد تقدم ذلك مشروحا مفصلا ، وذلك لمساوية هذين الفعلين لاسم التفضيل : من حيث انهما مثله في المبالغة .

فلا بد فيما يمينان منه : ان يكون فعلا ثلاثيا ، تاما ، متصرفا قابلا للتفاضل ، غير مصوغ منه افعل للمصغة المشبهة ، وقد تقدم وجه الاشتراط في اسم التفضيل ، فراجع .

(و) ان شرط ، فقد (يتوصل الى) بناء صيغتي التمتع من الفعل (الفاقد) للشرط : (بأشد ، وأشدد به) ، ونحوهما ، كأكثر ، وأكثر به ، وأعظم ، وأعظم به .

والحاصل : انه يتوصل لبعثهما من الفعل الفاقد للشرط ، بالفعل الجامع للشرط ، بأن يبنى منه الصيغتان ، ثم يؤتى بمصدر الفعل الفاقد للشرط بعد الصيغتين ، فيجمل مفعولا بعد أفعل ، ويجروا بعد أفعل نحو : زيد ما اشد استخراجا ، او أشدد باستخراجه . (ولا يتصرف فيهما) فتكون الصيغتان ، اعنى : أحسن ، وأحسن به ، وما يجري مجراها ، على وزن واحد ، في المذكر والمؤنث ، والمثنى والمجموع تقول : ما أحسن زيدا ، وما أحسن هنداً ، وما أحسن الزيدان ،

وما أحسن الهندين ، وما أحسن الزيدين ، وما أحسن الهندات ، وكذلك
تقول : أحسن بزید ، وأحسن بالزيدين ، وأحسن بالزيدين ، وأحسن
بهند ، وأحسن بالهنديين ، وأحسن بالهندات ، وكذلك : لا يتصرف
فيهما بتقديم جائز فيما عداهما ، كتقديم المفعول ، والجار والمجرور
فلا يقال : ما زيدا أحسن ، ولا يزيد أحسن ، ولا يتصرف فيهما - أيضا -
بالفصل ، بغير الطرف ، والجار والمجرور ، وأما الفصل بهما : فمستعمل
نشرا ونظما ، أما نشرا فكقولك : ما أحسن بالرجل ان يصدق ، اي :
صدقه ، وأما نظما فكقوله :

وقال نبي المسلمين تقدموا واحبب اليانا ان تكون المقدما
وليعلم : ان كل ذلك ، اي : عدم التصرف بما ذكر ، لكون
الصيغتين جاريتين مجرى الأمثال : فلا تغيران كما لا تغير الامثال .
(وما) ، في : ما أفعل ، (مبتدأ اتفاقا ، وهل هي) نكرة
(بمعنى شيء ، وما بعدها خبرها) ، كما قيل بذلك - في شراهر
ذاناب - بأن شر ، وان كان نكرة مبتدأ ؟ (او) هي معرفة (موصولة)
بمعنى : الذي ، (وما بعدها صلتهما ، والخبر محذوف) ، فالتقدير
- في ما أحسن زيدا - : الذي أحسن زيد شيء عظيم ، اي : الذي
جعله ذا حسن شيء عظيم ، فيه (خلاف) بينهم ، فبعضهم قال بالأول
لأن النكرة تناسب التعجب ، لأنه يكون فيما خفى سببه ، ولذلك
قيل : اذا ظهر السبب بطل التعجب .

وبعضهم قال بالنائي ، لأن الأصل في المبتدأ ان يكون معرفة ، وقال
بعضهم : « ما » استفهامية ، ما بعدها خبرها ، قال نجم الأئمة : هذا
القول قوي من حيث المعنى ، لأنه كان جهل سبب الحسن مثلا فاستنهم

عنه ، ولأنه قد يستفاد من الاستفهام معنى التعجب ، كقوله تعالى :
 « وما أدريك ما يوم الدين » ،

وأما أحسن بزيد ، فأفعل - صورته امر ، ومعناه : خبر بمعنى
 الماضي ، من - باب الأفعال - بمعنى صار ذا كذا ، نحو : أثمر
 الشجر ، بمعنى : صار ذا ثمر ، واغد للبعير ، بمعنى : صار ذا غدة
 (وما بغد الباء فاعل - عند سيبويه - وهي) ، اي : الباء ، (زائدة)
 فلا ضمير في أفعل ، لأن الفاعل لا يكون الا واحدا .

(ومفعول - عند الأخفش -) فأفعل بمعنى التصبير ، (وهي)
 اي : الباء (للمتعدية) ، اي : صيره ذا حسن ، (او) الباء (زائدة)
 على ان يكون أحسن متعديا بنفسه ، اي : يكون الهمزة للمتعدية ،
 ففي الفعل ضمير هو الفاعل ، وقال بعضهم : أحسن امر حقيقة ، لكل
 أحد بأن يجعل زيدا حسنا ، وانما الغرض ان يصفه بالحسن ، فكأنه
 قيل : صفه بالحسن كيف شئت ، فان فيه من جهات الحسن كلما
 يمكن ان يكون في شخص .

أفعال القلوب

(فصل) في (أفعال القلوب)

وانما سمي بذلك : لأن معانيها قائمة بالقلب ، وهي ، اي :
 أفعال القلوب ثلاثة - أقسام ، الأول : ما لا يتعدى بنفسه ، نحو : ففكر
 في الامر وتفكر فيه ، والثاني : ما يتعدى لواحد بنفسه ، نحو : عرفت
 الحق وفهمت المسألة .

والثالث : ما يتعدى لاثنين بنفسه ، وهو (أفعال تدخل على) الجملة

(الاسمية ، لبيان ما نشأت) تلك الجملة (منه) ، حاصله : ان دخول هذا القسم على الجملة الاسمية : لبيان ان الاخبار بهذه الجملة ناش (من ظن) بملك الجملة ، كقولك : ظننت زيدا عادلا ، (او) ناش من (يقين) بملك الجملة ، كقولك : علمت زيدا فاسقا ، وهذا القسم (تنصب المبتدأ والخبر) ، حال كونهما (مفعولين ، و) من خصائص هذه الأفعال : انه (لايجوز حذف احدهما) ، اي: احدى مفعوليهما (وحده) ، فلا يقتصر على احد مفعوليهما ، والسر في ذلك - مع كون مفعوليهما في الاصل مبتدأ وخبرا ، وحذف المبتدأ والخبر جائز كثيراً - ان المفعولين هنا معا بمنزلة الاسم الواحد ، لان مضمونهما - معا - هو المفعول به حقيقة ، فلو حذف احدهما : كان كحذف بعض أجزاء الكلمة الواحدة ، هذا كله مع عدم القرينة ، فان وجدت قرينة يجوز حذف احدهما ، بل كليهما ، كقوله تعالى : « ابن شر كائى الذين كنتم تزعمون » ، اي : تزعمونهم شر كائى ، وهذا بخلاف « باب اعطيت » ، فانه يجوز فيه الاقتصار على احد مفعوليه مطلقا ، فانه يقال : فلان يعطي الدنانير ، من غير ذكر المعطى له ، ويقال - ايضا - يعطى الفقراء ، من غير ذكر المعطى ، وقد يحذفان معا ، كقولك : فلان يعطى ويكسو ، اذ يستفاد من مثله فائدة بدون المفعولين ، بخلاف مفعولي « باب علمت » ، فاذك لا تحذفهما نسيا منسيا ، فلا تقول : علمت وظننت لعدم الفائدة ، اذ من المعلوم : ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ، واما مع القرينة : فلا بأس بحذفهما ، نحو : من يسمع يخل ، اي : يخل مسموعه صادقا ، والحاصل : انه يمكن ان يكون فلان - فلان - منهما بعدم الاعطاء عند السامع ، فاذا قلت : فلان يعطى ويكسو ،

حصل عند السامع فائدة ، فتدبر جيدا .

(وهي) ، اى : افعال القلوب ، التى تنصب المبتدأ والخبر مفعولين
أربعة أقسام :

الاول : (وجد ، والتى ،) وتعلم ، بمعنى : اعلم ، ودرى ،
وهذا القسم (لتيقن) ثبوت (الخبر) للمبتدأ نحو قوله تعالى : « انا
وجدناه صابراً » و (نحو : انهم ألفوا آباءهم ضالين) ، ونحو قوله :
تعلم شفاء النفس قهر عدوها فبالغ بلطف في التحيل والمكر
ونحو قوله :

دريت الوفي العهد يا عرو فاغتنبط فان اغتباطا بالوفاء حميد
(و) الثاني : (جعل ، وزعم) ، وحجوا ، وعدت ، ووهب ،
وهذا القسم (لظنه) ، اى : لظن ثبوت الخبر للمبتدأ ، نحو قوله تعالى :
« وجعلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا » و (نحو : زعم
الذين كفروا ان لن يبعثوا ») وكقوله :

وقد كنت احجو ابا عمرو واخا ثقة حتى امت بنا يوما ملمات
ونحو قوله :

فلا تعدد المولى شريكك في الغنى ولكنما المولى شريكك في العدم
ونحو قوله :

فقلت اجرنى ابا مالك والا فهبني امرأها لكا
(و) الثالث : (علم ، ورأى) ، وهذا القسم يأتي (للأمرين)
اي : لتيقن الخبر وظنه ، (و) لكن (الغالب) : كونه (لليقين)
فمثال الأول ، قوله تعالى : « فاعلم انه لا إله الا الله ، هذا الميقين
ونحو : « فان علمتموهن مؤمنات » هذا مثال للظن ، كذا قال

الأزهري ، فتأمل .

ومثال الثاني ، (نحو : « إنهم يرونه بعيداً ونراه قريباً ») فالأول لظن الخبر ، والثاني : لتيقنه ، فتأمل جيداً .

(و) الرابع : (ظن ، وخال ، وحسب ،) وهذا القسم (لهما) ايضاً ، اي : لتيقن الخبر وظنه ، (و) لكن (الغالب فيها) ، اي : في هذه الأفعال الثلاثة ، (الظن) ، نحو قوله :

ظننتك ان شئت لظي الحرب صالياً فمردت فيمن كان عنها معرد
هذا مثال للظن ، واما مثال اليقين ، فكقوله تعالى : « يظنون انهم ملاقوا ربهم » ونحو قوله :

اخالك ان لم تغمض الطرف ذا هوى يسومك ما لا يستطاع من الوجد
هذا مثال الظن ، واما اليقين ، فكقوله :

ما خلنني زلت بعدكم ضمنا اشكو اليكم حموة الأمل
واما قوله ، (نحو : حسبت زيدا قائماً) ، فهو محتمل لهما ، والفرق بالقصد ، فتدبر جيداً .

(مسألة) ، يذكر فيها خصيصتان من خصائص أفعال الباب : (و) الاول منهما : (انه اذا توسطت) هذه الأفعال (بين) مفعولها الذين هما : (المبتدأ والخبر ، او تأخرت) ، فحينئذ (جاز) لك (ابطال عملها لفظاً ومجلاً) ، ويجوز لك - ايضاً - اعمالها ، وانما يجوز ابطال عملها في التقديرين لاستقلال مفعولها بالافادة . لكونهما في الأصل كلاماً مفيداً فائدة تامة يحسن السكوت عليها ، مع ضعف عملها بالتوسط والتأخر .

(ويسمى) ابطال عملها : (الالغاء) ، اما مثال التوسط فهو

(نحو : زيد علمت قائم ، و) مثال التأخر نحو : (زيد قائم علمت)
 قيل : يجوز ابطال عملها في صورة التقدم - ايضاً - نحو : علمت
 زيد قائم ، قال نجم الأئمة : وانما جاز ذلك ، (اي : ابطال عملها
 في صورة التقدم) مع ضعفه ، لأن أفعال القلوب ضعيفة ، اذ ليس لها
 تأثير ظاهر كالعلاج ، وايضاً معمولها في الحقيقة مضمون الجملة ،
 وسيبويه لا يجعل ذلك على الالغاء بل على التعليق ، ويقول - (حينئذ
 اي : حين ابطال عملها في صورة التقدم) - : اللام مقدرة حذف
 ضرورة ، وقال بعضهم : ضمير الشأن مقدر بعد الفعل ، وهذا أقرب
 فعلى هذا : الفعل عامل لا ملغى ولا معلق ، انتهى .

وليعلم : ان هذه الأفعال على تقدير الغائبا : في معنى الظرف ،
 فمعنى زيد علمت قائم : في علمي زيد قائم :

ثم اعلم : ان ظاهر المتن ، ان الالغاء والاعمال متساويان على
 التقديرين ، ولكن يظهر من بعضهم : ان الاعمال على تقدير النوسط
 اولى ، والالغاء اولى على تقدير التأخر .

وقد يجب الالغاء ، وذلك : اذا توسطت هذه الأفعال بين الفعل
 ورفوعه ، نحو : ضرب احسب زيد ، وبين اسم الفاعل ومعموله ،
 نحو : لست بمكرم احسب زيداً ، وبين معمولي ان ، نحو : ان زيدا
 احسب قائم ، وبين سوف ومصحوبها ، نحو : سوف احسب يقوم زيد
 وبين المعطوف والمعطوف عليه ، نحو : جائني زيد علمت وعمر و ،
 فلذلك قيدنا الجوارز بالنوسط والتأخر بين معموليها ، ولكن يظهر من
 السيوطي خلاف ذلك فتأمل .

(و) الخصيصة الثانية : انه (اذا دخلت) هذه الأفعال (على

الاستفهام) ، سواء كان اسما - كما يأتي مثله في آخر المسألة -
 او حرفا ، نحو : علمت أزيد عندك ام عمرو ، وسواء كان بلا واسطة
 كالمثاليين ، او بواسطة نحو : علمت غلام من انت ، وسواء تقدم
 على المفعول الأول كالمثلية المتقدمة ، او كان المفعول الأول اسم
 استفهام كالمثال الآتي في آخر المسألة ، فان كان الاستفهام في المفعول
 الثاني ، نحو : علمت زيدا ابو من هو ، فالأرجح : نصب الأول ،
 لأنه غير مستفهم عنه ولا مضاف اليه ، والتقدير في الجمع : علمت جواب
 ذلك ، (او) دخلت على (النبي) الداخل على معموليها ، نحو :
 علمت ما زيد في المدرسة ، (او) دخلت على (اللام) الابتدائية الداخلة
 على معموليها ، كالمثال الثاني الآتي في آخر المسألة ، (او) دخلت
 على لام (القسم) نحو قوله :

ولقد علمت لفتأتين منيتي ان المنايا لا تطيش سهامها

فحينئذ (وجب ابطال عملها) ، اي : هذه الأفعال ، لكن
 (لفظا فقط) لا محلا ، (ويسمي) هذا الابطال اللفظي فقط : (التعليق)
 وانما سمى بذلك : لأن التعليق مأخوذ من تعليق المرأة ، وهو ان
 يدعها لوجهها من غير طلاق ، او يفقد عنها ، فلا هي ذات زوج ولا فارغة
 قال الله تعالى : « ولو حرصتم فلا تميلوا كل الميل فتذروها كالمعلقة »
 وهذه الأفعال عند دخولها على ما ذكر : لاهي ذات عمل ولا ملغاة
 فيكون كالمعلقة ، (نحو : « لنعلم اي الحزبين احصى » وعلمت
 لزيد قائم) ، وذلك : لأن هذه الامور الأربعة تقع في صدر الجملة
 فتقتضى بقاء صورة الجملة على حالها ، وهذه الافعال تقتضى تغييرها
 بنصب جزئها ، فوجب التوفيق بينهما باعتبار احدهما لفظا والآخر

معنى ، فمن حيث اللفظ : روعى الاستفهام والتفهي واللامين ، ومن حيث المعنى : روعى هذه الافعال ، فهذه الافعال عامل معنى وتقديرا ، ومن ثم جاز عطف الجملة المنصوب جزءاها على الجملة التعليلية، فحوة علمت لزيد قائم وبكرا قاعدا .

فالفرق بين الالفاء والتعليق من وجهين ، احدهما : ان الالفاء جائز لا واجب ، والتعليق واجب .

والثاني : ان الالفاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى ، والتعليق ابطال العمل في اللفظ لا في المعنى .

(تمة) ، ذكر ابو على من جملة المعلقات : لعل، كقوله تعالى: « وان ادري لعله فتنة لكم ، » .

وذكر بعضهم من جملتها « لو » كقوله :

وقد علم الأقبام لو ان حاتمأ أراد ثراه المال كان له وفر

وليعلم : ان من خصائص أفعال القلوب ، انه يجوز ان يكون فاعلها ومنعولها ضميرين متصلين لشيء واحد ، نحو : علمتني منطلقا وعلمتك منطلقا . ولا يجوز ذلك في سائر الافعال ، فلا يقال ضربتني وشتمتني ، بل يقال : ضربت نفسي ، وشتمت نفسي ، واما اذا كان احدهما منفصلا ، لم يختص جواز اجتماعهما بهذه الأفعال ، بل يجوز في كل فعل .

فالمنخص بهذه الافعال : انما هو اذا كانا متصلين ، وذلك لان اصل الفاعل الاصطلاحي ان يكون فاعلا لغويا ، اي : مؤثرا ، اي : صادراً عنه الفعل ، فالفاعل في - مثل مات زويد ، وطال عمرو ، وما قام بكر ، وانكسر الاناء - على خلاف الاصل .

وبعبارة اخرى اصل الفاعل ان يكون مؤثرا والمفعول به متأثرا
واصل المؤثر ان يغير المتأثر .

فان اتحدا معنى ، كره اتفاقهما لفظا ، فقصدمع اتحادهما معنى
تغايرهما لفظا بقدر الامكان ، فلذلك يقال ضربت نفسي ، وضربت
نفسك ، ولم يقولوا : ضربتني وضربتك ، فان الفاعل والمفعول به فيها
ليسا متغايرين بقدر الامكان ، لاتفاقهما من حيث كون كل واحد
منهما ضميرا متصلا ، بخلاف ضربت نفسي ، وضربت نفسك ، فان
النفس باضاعتها الي ضمير المتكلم صاو كأنها غيره . لغلبة مغايرة المضاف
للمضاف اليه ، فصار الفاعل والمفعول فيما متغايرين بقدر الامكان .
واما هذه الأفعال : فان المفعول به فيها ليس المنصوب الأول في
الحقيقة ، بل مضمون الجملة ، فجاز اتفاقهما لفظا ، لأنهما ليسا في
الحقيقة فاعلا ومفعولا به .

وبما اجرى مجرى افعال القلوب : فقدتني ، وعدمتني ، لأنهما نقيضا
وجدتني ، فحملا عليه من باب حمل النقيض على النقيض .
وكذلك اجرى رأي البصرية والحلمية ، على رأي القلبية ، فجوز
فيهما ما جوز فيه : من كون فاعلها ومفعولها ضميرين لشيء واحد
كقوله :

ولقد أراني للمراح درية من عن يميني تارة وامامي

ونحو قوله تعالى : « أراني أعصر خمراً » .

ومن خصايصها - ايضا - على ما قال الرضى : دخول ان المفتوحة
على الجملة المنصوبة بها جزئيا ، نحو : علمت ان زيدا قائم ، ولاتقول
اعطيت ان زيدا دراهم ، فمذهب سيبويه : ان « ان » مع اسمها

وخبرها مفعول علم ، ولا مفعول له آخر مقدرأ ، ومذهب الأخفش ان « ان » مع اسمها وخبرها في مقام المفعول الأول ، ويقدر الثاني كما يقدر متعلق الظرف الواقع خبر المبتدأ ، فتقدير علمت ان زيدا قائم : علمت قيام زيد حاصلأ ، قال الرضي : ولا حاجة اليه .

باب التنازع

(خاتمة) الحديقة الثالثة ، التي كانت فيما يتعلق بالأفعال ، (اذا تنازع عاملان) ، سواء كانا فعلين كما يأتي مثالهما مستوفى او اسمين ، نحو : زيد معط ومكرم عمرا ، وبكر كريم وشريف ابوه . وانما قال : عاملان ، مع ان التنازع قد يقع في اكثر من عاملين كما ورد في الدعاء : « اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت وباركت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم » اقتصارا على اقل مراتب التنازع ، وهو اثنان .

(ظاهرا) ، اي : اسما ظاهرا ، واقعا (بعدهما) ، اي : بعد العاملين المتنازعين ، وانما قيد بذلك : لأن المعمول المتقدم على العاملين والمتوسط بينهما ، معمول للعامل الاول ، اذ هو يستحقه قبل وجود العامل الثاني ، فلا يكون - حينئذ - مجال للتنازع ، لأن الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان ينافع ، وبعد وجوده - ايضا - لا يمكن ان ينافع فيما اخذه العامل الاول قبل وجوده ، اي : العامل الثاني ومعنى التنازع في الاسم الواقع بعد العاملين : ان يتوجهان اليه بحسب المعنى ، بحيث يصح ان يكون المعمول الواقع بعدهما معمولا لكل واحد منهما على البديل .

ومن ذلك يعلم : وجه تقييد المتنازع فيه بكونه اسـ ما ظاهرا ، اذ لا يتصور التنازع بالمعنى المذكور في الضمير المنصل ، لأن الضمير المنصل الواقع بعدهما : يكون متصلا بالعامل الثاني ، وهو مع كونه متصلا بالعامل الثاني ، لا يمكن ان يكون معمولا للعامل الأول ، لأن الضمير لا يتصل الا بعامله .

واما الضمير المنفصل الواقع بعدهما ، نحو : ما ضرب واكرم الا انا ، ففيه تنازع ، لكن لا يمكن قطع التنازع بما هو طريق القطع عند الجمهور : من اضمار الفاعل في العامل الأول او الثاني - على ما يأتي تفصيله - .

وذلك : لانه لا يمكن اضماره مع حرف الاستثناء ، اعني : الا ، لان الحرف لا يصح اضماره في شيء ، ولا بدونه لفساد المعنى ، لانه يفيد نفى الفعل عن الفاعل ، والمقصود اثباته .

واما عند غير الجمهور : فطريق القطع في المثال المذكور وغيره بالحذف من العامل الاول ، وان كان فاعلا كما اختاره بعضهم ، او اعمال العاملين معا في المعمول الواحد الواقع بعدهما ، كما اختاره الفراء ومن وافقه .

وليعلم : ان التنازع على ثلاثة أقسام .
الأول : ان يكون التنازع في الفاعلية ، بأن يقتضى كل واحد من العاملين ان يكون الاسم الظاهر بعدهما فاعلا له ، فيكونان متفقين في اقتضاء الفاعلية ، نحو : ضربني واكرمني زيد .

والثاني : ان يكون التنازع في المفعولية ، بأن يقتضى كل منهما ان يكون الاسم الظاهر مفعولا له ، فيكونان متفقين في اقتضاء المفعولية

نحو : ضربت واكرهت زيدا .

والثالث : ان يكون التنازع في الفاعلية والمفعولية ، وذلك يكون على وجهين :

احدهما : ان يقتضي كل منهما فاعلية اسم ظاهر ، ومفعولية اسم ظاهر آخر ، نحو : ضرب واهان زيد عمرا .

وثانيهما : ان يقتضي احد العاملين فاعلية اسم ظاهر ، والآخر مفعولية ذلك الاسم الظاهر بعينه ، نحو : ضربني وضربت زيدا ونحو : ضربت وضربني زيد .

اذا عرفت ذلك : (فلك اعمال ايهما) ، اي : العاملين (شئت) اذ يجوز اعمال كل واحد منهما في الاسم الظاهر بعدهما باجماع البصريين والكوفيين ، (الا ان البصريين يختارون) ، اي : يرجحون اعمال العامل (الثاني) ، مع تجويزهم اعمال الأول - كما اشرنا - وانما اختاروا اعمال الثاني لامور ثلاثة :

الأول : (لقربه) ، اي : العامل الثاني ، وبعد العامل الأول ، والقريب يمنع البعيد .

(و) الثاني : (عدم استلزام اعماله) ، اي الثاني ، (الفصل) بين العامل ومعموله ، اي : الاسم الظاهر ، (بالأجنبي) ، مثلا في نحو : ضربني واكرهني زيد ، لو عملنا اكرهني في زيد ام يلزم فصل بينهما بالأجنبي بخلاف ما لو عملنا «ضربني» فيه ، فانه يلزم الفصل بينهما بالأجنبي ، اي : اكرهني ، وقس عليه سائر الأمثلة المتقدمة .

(و) الثالث : عدم استلزام اعمال الثاني ، (العطف على الجملة) وهي العامل الأول (قبل تمامها) : مثلا : لو عملنا في المثال المذكور

الفعل الأول ، اعنى : « ضربنى » لصار زيد من تمامه ، لأنه - حينئذ - معموله ، فيلزم من ذلك كون عطف اكرمنى على جملة ضربنى زيد عطفاً قبل تمام ضربنى بفاعله ، اعنى : زيد ، وقس عليه نائر الأمتلة المتقدمة .

(و) ان (الكوفيين) يختارون اعمال العامل (الأول) ، مع تجويزهم - ايضاً - اعمال الثانى .

وانما اختاروا ذلك لأمرين ، احدهما : (سبقه) ، اي : العامل الأول ، وذلك واضح .

(و) الثانى : (عدم استلزامه) ، اي : اعمال الأول ، (الاضمار قبل الذكر) لفظاً ورتبة ، اذ لو عمل في المثال المتقدم العامل الثانى اعنى : اكرمنى ، في زيد للزم : اضمار فاعل ، اي : ضمير ، في - ضربنى - راجع الى زيد الذى هو جزء الجملة المعطوفة ، وكون ذلك اضماراً قبل الذكر واضح جلي ، اذ الجملة المعطوفة متـأخرة لفظاً ورتبة عن الجملة المعطوفة عليها .

(وايهما عملت) في الاسم الظاهر المتنازع فيه ، سواء كان ما عملته الاول او الثانى : (اضمرت الفاعل في) العامل (المهمل) ، اذا اقتضى المهمل الفاعل ، وان استلزم الاضمار قبل الذكر ، لجوازه في العمدة ، بشرط التفسير للزوم التكرار لو ذكر ، وامتناع الحذف حال كون ذلك المضمّر في المهمل (موافقاً) : في الافراد ، والتذكير ، وفروعهما ، (للظاهر) المتنازع فيه ، لأنه مرجع الضمير والضمير ، يجب ان يكون موافقاً للمرجع فيما ذكر ، هذا اذا اقتضى المهمل الفاعل ، و (اما) اذا اقتضى المهمل (المفعول) ، ففيه تفصيل ذكره

بقوله : (فالمهمل ان كان) العامل (الاول) : فحينئذ (حذف)
المفعول منه ، اى : من المهمل ، نحو : رأيت واكرمني زيد ، وذلك :
للتحرز عن التكرار لو ذكر المفعول في المهمل ، وتحرزا عن الاضمار
قبل الذكر في الفضلة لو اضر فيه ، اى : في المهمل .

(او) كان المهمل العامل الثانى ، فحينئذ (اضر) المفعول فيه
اى : في العامل الثانى ولم يحذف ، وان كان فضلة ، وذلك : لئلا
يتوهم ان مفعول العامل الثانى معاير للاسم الظاهر المتنازع فيه . ويكون
الضمير حينئذ راجعا الى متقدم رتبة ، نحو : ضربني واكرمته زيد ، حيث
اعمل الاول ، اعنى : ضربني ، في الاسم الظاهر ، اعنى : زيد ، واهمل
الثانى ، اعنى : اكرمت ، فاضر مفعوله ، فقيل : اكرمته ، فتحصل
من هذا التفصيل : انه اذا عمل الاول ، واهمل الثانى المقتضى للمفعول
فحينئذ يضر المفعول للثانى ، (الا ان يمنع) من الاضمار للثانى
(مانع) ، كما في حسبني وحسبتهما الزيدان منطلقا ، حيث عمل
الاول ، اعنى : حسبني ، فجعل الزيدان فاعلا له ، ومنطلقا مفعولا
ثانيا له ، اذ مفعوله الاول : ياء المتكلم :

فبقى حسبتهما مفعولا ، يقتضى مفعولا ثانيا ، اذ مفعوله الاول ضمير
الثنية المتصل به ، اعنى : هما ، الراجع الى الزيدان ، فمقتضى التفصيل
المذكور : الاضمار ، اى : جعل مفعوله الثانى ضميرا كمفعوله الاول
لكن هنا مانع يمنع من الاضمار ، لانه لو اضر المفعول الثانى مفردا :
خالف المفعول الاول ، اعنى : هما ، وذلك : غير جائز ، لان المفعولين
هنا في الاصل مبتدأ وخبر ، وتطابقهما في الافراد والتذكير وفروعهما
واجب ، ولو اضر مثنى خالف المرجع ، اعنى : منطلقا ، وهذا

- ايضا - غير جائز الا في بعض الموارد ، وهذا ليس منه ، فلا بد حينئذ من جعل مفعوله الثاني اسما ظاهرا ، بأن يقال : حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ، فجعل منطلقين مفعولا ثانيًا ، ولا محذور فيه ، ولكن لا يذهب عليك ان المثال حينئذ ليس من باب التنازع لأن كلا من العاملين قد عمل في اسم ظاهر ، والى هذا اشار المصنف بقوله : (وليس منه ، نحو : حسبني وحسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا ، كما قاله بعض المحققين) .

الجمل وما يتبعها

(الحديقة الرابعة) من الحدائق الخمس

(في الجمل وما يتبعها) : من ذكر أقسامها واحكامها وبيان النسبة بينها وبين الكلام ، (الجملة : قول تضمن كلمتين) ، متلبسا (بإسناد) سواء كانت مقصورة لذاتها ، كقولك : زيد قائم ، وضرب عمرو ، ونحوهما ، اولا ، كجملة الشرط ، وجملة الجزاء ، وجملة الصلة ، ونحوها . واما الكلام ، فقد تقدم في اول الكتاب : انه لفظ مفيد بالإسناد (فهو) ، اي : الجملة ، (أعم من الكلام) ، اذ شرطه (عند الأكثر -) الافادة ، بخلافها ، والافادة لا تكون الا بما يكون مقصودا لذاته ، فتأمل . وفي المسألة ابحت لا يتحملها المقام ، لا لتزامنا في اول الكتاب باختصاص الكلام .

(فان بدأت) في الجملة (باسم : فاسمية) ، اي : فالجملة تسمى « اسمية » سواء كان اسما صريحا ، (نحو : زيد قائم) ، وهيات العميق ، وفائز الوالرشد ، عند من جوزوه ، او مؤولا ، نحو :

(« ان تصوموا خير لكم ») (و) سواء لم يتقدم عليه حرف ، كالأمثلة المتقدمة ، او تقدم ، نحو : (ان زيداً قائم) ، وأفانز اولو الرشد ، ولعل اباك منطلق ، وما زيد قائماً ، وهل فتى فيكم فما خل لنا ، ونحوها ، (اذلا عبرة بالحرف) المتقدم عليه ، وسواء كان الاسم المذكوراً ، كالأمثلة المتقدمة ، او مقدراً ، كما تقول - في جواب كيف زيد : ذنف ، لأن المقدر كالمذكور .

(او) ان بدأت (بفعل : فعلية) ، اي : فالجملة تسمى « فعلية » سواء كان الفعل تاماً ، (كقام زيد) ، واخذ اللص ، او ناقصاً ، نحو : كان زيد قائماً ، (او) سواء لم يتقدم عليه حرف ، كالأمثلة المتقدمة او تقدم ، نحو : (هل قام زيد) ، (و) سواء كان الفعل المذكوراً كالأمثلة المتقدمة ، او مقدراً ، نحو : (هل ازيد اضر بنه) ، اي : هل اضر بنه زيداً اضر بنه (و) نحو : (يا عبد الله) ، اي : ادعو عبد الله ، (و) نحو : (ان احد من المشركين استجارك ») اي : ان استجارك ، فالجملة في جميع هذه الأمثلة فعلية ، لأن المقدر كالمذكور) ، ومن هذا القبيـل قوله تعالى : « والليل اذا يغشى » وقوله : « والأنعام خلقها » لأن التقدير اقم بالليل ، وخلق الأنعام ، وان بدأت فيها بظرف او مجرور ، نحو : أعندك زيد ، وأفي الدار همرو ، فالجملة ظرفية ، لكن بالشرط الآتي . (تنبيه) ، قد يحتمل الجملة الاسمية والفعلية ، وذلك : في مواضع منها ، نحو : اذا قام زيد فاننا اكرمه ، فان قلنا : ان العامل في اذا ها في جوابها من فعل وشبهه ، فصدر الكلام اسم ، وهو « انا » فالجملة اسمية ، واذا مقدمة من تأخير ، وقام زيد متمم لها ، لأنها مضافة اليه ومن هذا القبيـل : يوم يسافر زيد فاننا اسافر .

وان قلنا : ان العامل في « اذا » فعل الشرط ، واذا غير مضافة اليه ، فصدر الكلام فعل ، فالجملة « فعلية » قدم ظرفها ، ومن هذا القبيل : متى تغم فأننا أقوم .

وعنها : أني الدار زيد ، وأعندك عمرو ، فان قدرنا المرفوع مبتدأ مؤخرأ ، والظرف خبرأ مقدا ، فالجملة « اسمية » ذات خبر ، وان قدرناه فاعلا لمعلق الظرف ، ناوين معنى كائن او استقر ، فالجملة « اسمية » ذات فاعل مغن عن الخبر ، ان قدرنا كائن ، و « فعلية » ان قدرنا استقر ، وان قدرنا المرفوع فاعلا للظرف نفسه ، فالجملة « ظرفية » فتأمل .

ومنها نحو : نعم الرجل زيد ، على اختلاف التركيبين ، فافهم ذلك وقس على ما ذكرنا ما لم نذكر ، مما يجري فيه الوجهان ، اما للاختلاف في اصل تركيبه ، او لاختلاف النحويين فيه .

(ثم ان وقعت) الجملة ، فعلية كانت او اسمية : (خبرا) عن المبتدأ : (فصغرى) ، اي : فالجملة تسمى صغرى ، (او كان خبر المبتدأ فيها) . اي : في الجملة : (جملة فكبرى) اي : فالجملة تسمى كبرى . (نحو زيد قام ابوه فقام ابوه صغرى) ، لأن جملة « قام ابوه » وقعت خبرا عن زيد المبتدأ ، (والجميع) ، اي : بجميع زيد قام ابوه تسمى جملة كبرى ، لأن خبر زيد المبتدأ فيها جملة ، وذلك واضح .

(وقد تكون) الجملة التي وقعت خبرا عن المبتدأ : (صغرى وكبرى باعتبارين ، نحو : زيد ابوه غلامه منطلق) ، فمجموع هذا الكلام « جملة كبرى » لا غير ، و « غلامه منطلق » صغرى لا غير لأنها خبر لابوه ، وجملة أبوه غلامه منطلق كبرى ، باعتبار : ان

خبر المبتدأ فيها جملة ، إذ أبوه مبتدأ ، و غلامه منطلق خبره ، ومجموع أبوه غلامه منطلق - ايضاً - صغرى ، لانها وقعت خبراً لزيد المبتدأ (وقد لا تكون) الجملة (صغرى ولا كبرى) ، وذلك : فيما لم يكن فيها ، اي : في الجملة مبتدأ ، (كقام زيد) ، او كان فيها مبتدأ لكن لم تقع الجملة خبراً لمبتدأ ، ولا خبراً لمبتدأ فيما جملة، نحو: زيد قائم .

(اجمال) ، في تعداد الجمل ، فاعلم : ان (الجمل التي لها محل ، سبع : الخبرية ، والحالية ، والمفعول بها ، والمضاف اليها ، والواقعة جواباً لشرط جاز ، والتابعة لمفرد ، والتابعة لجملة لها محل) ولا يذهب عليك : ان تقديم هذه الجمل التي لها محل من الاعراب ، على الجمل الآتية ، التي لا محل لها من الاعراب ، خلاف ما عليه المحققين : من تقديم الجمل الآتية ، لانها لم تحل محل مفرد ، وذلك هو الاصل في الجمل ، لاستقلالها ، كما يظهر ذلك : من تتبع تعليلاً تمم فيما يحتاج الى رابط ونحوه ، فتبصر .

(و) اما الجمل (التي لا محل لها) ، فهي (سبع - ايضاً - : المستأنفة ، والمعتزلة ، والتفسيرية ، والصلة ، والمجانب بها القسم ، والمجانب بها شرط غير جازم ، والتابعة لما لا محل له) .
هذا تعداد القسمين على سبيل الاجمال :

الجملة الخبرية

واما (تفصيل) ذلك الاجمال ، فاعلم : ان (الاولى بماله محل) من الاعراب : (الخبرية ، وهي) : الجملة (الواقعة خبراً لمبتدأ)

نحو : زيد يقوم (اولاحد النواسخ) ، نحو : ان زيدا يقوم ، وكان زيد يقوم ، وكاد زيد يقوم .

(ومحلها) ، اى : الجملة الواقعة خبراً ، (الرفع) في بابي المبتدأ وان ، ونحوها ، اوالنصب (في بابي كان ، وكاد ، ونحوهما - .

(ولا بد فيها) ، اى : في الجملة الواقعة خبراً (من ضمير) يربطها بما وقعت خبرا عنه ، لاستقلال الجملة ، (مطابق) في الافراد والتذكير وفروعها (له) ، اى : لما وقعت الجملة خبراً عنه ، وذلك الضمير : اما (المذكور) ، نحو : زيد قام ابوه ، ونحو : كان زيد يطالع درسه ، (او مقدر) ، نحو : البر قفيز بدرهم ، اى : منه ، ونحو : كان الشعير حقة بعشرين فلسا ، اى : منها ، فكل واحد من قفيز وحقة : مبتدأ ثان ، وسوغ فيهما الابتداء بالنكرة للموصف المقدر ، اعنى : منه ، وبدرهم وبعشرين خبر لهما ، والجملة خبر للمبتدأ الاول اعني : البر والشعير ، والرابط الضمير المجرور في « منه » المقدر . (الا) في مواضع اربعة ، فان الجملة في تلك المواضع : تنفي عن الضمير الاول ، (اذا اشتملت) الجملة (على) لفظ (المبتدأ) ، بأن تكرر المبتدأ بلفظه ، نحو : والحققة ما الحاققة ، فجملة - ما الحاققة - لا تحتاج الى ضمير يربطها بما وقعت خبراً عنه اعني : الحاققة الاولى ، وذلك : لكون ما الحاققة مشتملة عليها ، لتكرارها بلفظها فيها .

والثاني : (او) اشتملت الجملة الخبرية (على جنس) ، اى لفظ عام (شامل) ذلك الجنس ، اى ذلك اللفظ (له) . اى : لما وقعت الجملة

خبراً عنه .

حاصله : ان تشتمل الجملة على لفظ أعم من المبتدأ بحيث يدخل المبتدأ فيه ، بان يكون من احد مصاريقه ، نحو : زيد نعم الرجل - على قول من يجعل نعم الرجل خبراً عن زيد - فزيد مبتدأ ، ونعم الرجل خبر عنه ، وفيه لفظ شامل له ، وهو « الرجل » ، لأنه احد مصاريقه ، ومن هذا القبيل قوله تعالى : « ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات انا لانضيع أجر من أحسن عملاً » فان المبتدأ ، اعني : « الذين آمنوا » ، داخل في « من أحسن عملاً » ، فانه احد مصاريقه ، فالجملة الخبرية ، اعني : نعم الرجل ، وكذا « انا لانضيع » الخ ، لا تحتاج الى ضمير رابط ، لكونها بعمومها مشتملة على المبتدأ ، فتدبر جيداً .
والثالث : (او) اشتملت الجملة الخبرية على اسم (اشارة اليه)
اي : الى ما وقعت الجملة خبراً عنه ، نحو قوله تعالى : « ولباس التقوى ذلك خير » ، فلباس التقوى مبتدأ اول ، وذلك مبتدأ ثان ، وخبر خبره والجملة خبر للمبتدأ الأول ، اعني : لباس ، وهذه الجملة لا يحتاج الى ضمير رابط ، لكونها مشتملة على اسم اشارة الى المبتدأ الأول اعني : لباس ، وهذا كله على جعل ذلك مبتدأ ثانياً ، لا بدلاً او عطف بيان للباس ، والا فلا شاهد في الآية ، لأن الخبر حينئذ مفرد ، وهو خير

الموضوع الرابع : (او كانت) الجملة الخبرية (نفس المبتدأ)
معنى ، نحو قولك : نطقى الله حسبي ، فنطقي مبتدأ اول ، ولفظ الجملة مبتدأ ثان ، وحسبي خبره ، والجملة خبر نطقى ، فهذه الجملة لا تحتاج الى ضمير رابط ، لانها نفس المبتدأ من حيث المعنى ، لأن

اللفظ بمعنى المنطوق ، والجملة عينه ، هذا ما هو المشهور بينهم .
ولكن التحقيق : ان مثل هذا ليس من الاخبار بالجملة ، بل بالمفرد
على ارادة اللفظ كما في عكسه ، نحو : لا إله الا الله كلمة اخلاص
ولا حول ولا قوة الا بالله كنف من كنوز الجنة .
وكيف كان : فمن هذا القبيل عندهم « قل هو الله احد » بناء على
كون هو ضمير شان ، فهو مبتدأ اول ، ولفظ الجلالة مبتدأ ثان ،
واحد خبره ، والجملة خبر لهو ، وهي عينه في المعنى ، لأنها مفسرة
له ، والمفسر عين المفسر اي : الشان الله احد .
هذا اذا قلنا بكون هو ضمير شان ، واما اذا قلنا : بأنه راجع
الى المسؤول عنه ، فخبره مفرد ، وهو لفظ الجلالة ، واحد خبر بعد
خبر ، او بدل عنه .

وقس عليه قوله تعالى : « فاذا هي شاخصة أبصار الذين كفروا ،
اذا قلنا بأن هي ضمير قصة ، فتدبر جيدا .
(فائدة) ، اختلفوا في نحو : زيد أضربه ، ونحو : عمرو هل
قام ، فقيل : محل الجملة التي بعد المبتدأ رفع على الخبرية ، وقيل
نصب بقول مقدر هو الخبر ، وهذا على القول بأن الجملة الانشائية
لا تكون خبرا ، كما قيل بذلك في الجملة الوصفية .

الجملة الحالية

الجملة (الثانية) مماله محل ، الجملة (الحالية) ، اسمية كانت
او فعلية ، (وشرطها) ، اي : الجملة الحالية : (ان تكون خبرية)
اي : محتملة للمصدق والكذب ، لانشائية ، لأن الحال بمنزلة الخبر ،

والوصف لذي الحال واجرائها على ذي الحال بمنزلة الحكم بها ،
والجمل الانشائية لاتصح ان يحكم بها على شيء .

- وايضاً - الحال قيد ، والقيد لا بد فيه ان يكون ثابتاً باقياً مع
ما قيد به ، والانشاء لاخراج له حتى يثبت ويبقى ، بل يظهر مع
اللفظ ويزول بزواله ، نعم المنشأله خارج يمكن ان يثبت ويبقى ، ولكن
ليس الكلام فيه .

وشرطها - ايضاً - : ان تكون (غير مصدرية بعرف الاستقبال)
كالسين وضوف ونحوهما ، وعمل ذلك : بان الغرض من الحال تقييد
وقوع مضمون عاملها بوقت حصول مضمون الحال ، وذلك ينسافي
الاستقبال ، واعترض : بأن الحال بالمعنى الذي نحن بصدده تجماع
كلا من الأمانة الثلاثة على السواء ، ولا يناسب ، الحال بمعنى الزمان
الحاضر المقابل للاستقبال ، الا في اطلاق لفظ الحال على كل منهما
اشتركا لفظيا ، وذلك لا يقتضى امتناع تصدير الحال بأحرف الاستقبال .
واجيب : بأن الأفعال اذا وقعت قيوداً لماله اختصاص بأحد الأزمنة
فهم منها استقباليتهما وجاليتهما وماضويتها ، بالنظر الى زمن التكلم ،
كما في معانيها الحقيقية ، وحينئذ يظهر صحة كلامهم : في اشتراط
التجريد من علامة الاستقبال ، اذ لو صدرت بها لفهم كونها مستقبلة
بالنظر الى عاملها ، فليكن هذا على ذكر منك لعلمه يفيدك فيما يأتي .
(و) لما كانت الجملة مستقلة في الافادة ، لا تقتضي ارتباطها
بغيرها ، لكن اذا وقعت الجملة جالا لاتقصد اثبات الحكم بها ابتداءً
بل تثبت اولاحكامها ، ثم تجعل الحال من صلته وتوابعه ، فلذلك :
(لا بد) لها (من رابط) يربطها الى صاحبها ، والرابط هنا الواو

والضمير معا ، او احدهما .

وانما جعلت الواو هنا رابطة : لأنها في الأصل تدل على الجمع والفرس هنا اجتماع جمدة الحال مع عامل صاحبها ، والأصل في الربط الضمير ، بدليل الاقتصار عليه في الحال المفردة والخبر والنعمة ومعنى اصلته : انه لا يعدل عنه الى الواو مالم تمس حاجة الى زيادة ارتباط ، والا فالواو اشد في الربط ، لأنها موضوعة له ، فالحال لكونها فضلة تجيء بعد تمام الكلام : احوج الى الربط ، فصدرت الجملة التي اصلها الاستقلال بما هو موضوع للربط ، اعني : الواو التي اصلها الجمع ، ايدانا من اول الأمر بأنها لم تبق على استقلالها بخلاف الجملة الخبرية ، فانه جزء الكلام ، وبخلاف النعت ، فانه لتبعيته للمنعوت ، وكونه دال على معنى في متبوعه صار كأنه من تمامه ، فاكتفي فيهما بالضمير ، كجملة الصلة ، فان الموصول لا يقيم جزء الكلام بدونه .

والجملة الحالية : اما اسمية او فعلية ، والفعلية : اما ان يكون فعلها مضارعا مثبتا ، او مضارعا منقيا ، او ماضيا مثبتا ، او ماضيا منقيا ، فهذه خمس جمل اذا عرفت ذلك : فاستمع لما يتسلى عليك ، (فالاسمية) : متلبسة (بالواو والضمير) معا ، وذلك : لقوة الاسمية في الاستقلال ، لأنها تأتي عن وقوعها حالا ، لأنها لدالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو الأصل في الحال ، اعني : الانتقال وعدم التقرر ، فصارت قوية الاستقلال ، فناسب ان تكون الرابطة فيها في غاية القوة ، فلذلك جعل لها رابطتان ، نحو قوله تعالى : « ألم تر الى الذين خرجوا من ديارهم وهم لأولف ، فجملة « هم الولف » حال من الواو في خرجوا ، والرابط

فيها الواو ، والضمير ، وهو : هم .

(او احدهما) ، اي : الضمير وحده ، او الواو وحدها ، اما الأول :

فنجو قوله تعالى : « اهبطوا بعضكم لبعض عدو » فبعضكم مبتدأ ، وعدو خبره ، ولبعض متعلق بعدو ، والجملة حال من الواو في اهبطوا اي : متعادين يضل بعضكم بعضا ، والرباط فيه الضمير وحده ، وهو « كم » في بعضكم ، قيل : الضمير لآدم وحواء عليهما السلام ، وانما جمع ضميرهما : لأنهما اصلا البشر ، وقيل : الضمير لهما ولا بليس والحية والحق من القولين يعرف بمراجعة كتب التفسير والروايات الواردة فيها من اهل بيت الوحي عليهم السلام . وانما اكتفى بالضمير وحده : لأنه الأصل في الربط ، لكنه اي : الاكتفاء بالضمير وحده ، ضعيف ، فتأمل .

واما الثاني ، اي : الواو وحدها : فنحو قوله تعالى : « لئن أكله الذئب ونحن عصابة » فجملة « ونحن عصابة » حال من الذئب ، والرباط فيها الواو فقط ، ولا دخل لنحن في الربط ، لأنه لم يرجع الى ذي الحال ، فلا تغفل ، وانما اكتفى بالواو وحدها : لانها تدل على الربط من اول الامر .

(و) اما الجملة (الفعلية) ، فهي : (ان كانت مبدوءة بمضارع مثبت بدون قد : فبالضمير وحده) ، لمشابهة المضارع في الزنة والمعنى : لاسم الفاعل المستغنى عن الواو اذا وقع حالا ، (نحو : جاثني زيد يسرع) ، ونحو قوله تعالى : « لاتمكن تستكثر » فكل واحد من يسرع في المثال ، وتستكثر في الآية : حال ، ولم يقترن بالواو : لانه يشبه اسم الفاعل لفظا ومعنى ، والواو لاتدخل على اسم الفاعل الواقع حالا ، فكذلك ما يشبهه .

(او) كانت الجملة المبدوة بمضارع مثبت (معها) ، اي : مع قد (فمع الواو) اي : فبا الضمير مع الواو ، اي : كلاهما يجب في هذه الجملة ، (نحو : « لم تؤذونني وقد تعلمون أنني رسول ») فجملة « تعلمون » حال من « الواو » في تؤذونني ، والاستفهام هنا انكاري ، فان « قد » لتحقيق العلم برسالته ، والاعلم بها : يوجب تعظيمه ويمنع من ايذائه هذا بعض ما قالوه في المقام ، واني كلما تتبعته كلامهم : ما عثرت على تعليل للفرق بين المضارع بدون قد ، وبينه معها ، حيث حكموا في الأول : بأنه بالضمير وحده ، وفي الثاني : بأنه به والواو معا فغاية ما يمكن ان يعلل به الفرق : انه السماع ، فتدبر جيدا .

(والا) ، اي : ان لاتكن الجملة الفعلية مبدوة بمضارع مثبت بدون قد ، ولا مبدوة بمضارع مثبت مع قد ، بأن تكون مبدوة بمضارع منفي بلم ، او بماض مثبت او منفي ، (فكلاسمية) ، اي : هذه الجمل الثلاث بالواو والضمير معا ، او احدهما ، فالمضارع المنفي بلم ، نحو قوله تعالى : « والذين يرمون ازواجهم ولم يكن لهم شهود » ونحو : « فانقلبوا بنعمة من الله وفضل لم يمسسهم سوء » ونحو : جاء زيد ولم تطلع الشمس .

والماضي المثبت ، نحو قوله تعالى : « افتطمعون ان يؤمنوا لكم وقد كان فريق منهم يسمعون كلام الله » ونحو : « او جاءوكم حصرت صدورهم » ونحو : جاء زيد وقد طلعت الشمس . والماضي المنفي نحو : جاء زيد وما قام أبوه ، ونحو : جاء زيد ما قام أبوه ، ونحو : جاء زيد وعمره قائم ، ولا يخفى عليك محل الشاهد في هذه الأمثلة التسعة ، فان احتجت الى توضيح : فراجع « المكررات » (ولا بد مع

الماضي المثبت (المجرد من الضمير : (من - قد -) لفظا ، كما تقدم في قوله تعالى : « وقد كان فريق منهم ، الخ ، (ولو تقديرا) كما قيل بمقتديره في قوله تعالى : « حصرت صدورهم ، اى : قد حصرت ، وفيه نظر لوجود الضمير .

قال السيوطي : شرط الجملة الحال المصدرية بالماضي المثبت المتصرف المجرد من الضمير : ان يقرن - بقدر - ظاهرة او مقدرة ، لتقربه من الحال ، اى ان قال : وقد اختار ابو حيان تبعا لجماعة : عدم الاشتراط ، كما لو وجد الضمير ، انتهى .

هذا ، ولكن يظهر من الجامى ما في المتن : من عدم التقييد بالمتجرد من الضمير ، وهذا نصه : ولا بد في الماضي المثبت لا المنفى : من دخول لفظة « قد » المقربة زمان الماضي الى الحال لغة ، على الماضي المثبت الواقع حالا ، ليدل بها على قرب زمانه الى زمان صدور الفعل من ذي الحال ، او وقوعه عليه تجوزا :

لأن المتبادر من الماضي المثبت اذا وقع حالا ، ان مضيه انما هو بالنسبة الى زمان العامل ، فلا بد من « قد » حتى يقربه اليه فيقارنه . وهذا بخلاف مذهب الكوفيين ، فانهم لا يوجبون « قد » ظاهرة ولا مقدرة ، انتهى . ثم قال : ان سيبويه والمبرد ، لا يجوزان حذف « قد » فسبويه يأول قوله تعالى : « حصرت صدورهم » بقوما حصرت صدورهم ، فتكون جملة « حصرت » صفة موصوف محذوف ، وهو الحال والمبرد يجعله جملة دعائية ، وانما لم يشترط ذلك في المنفى ، لاستمرار المنفى بلا قاطع ، فيشمل زمان الفعل .

هذا هو الدائر فيما بينهم ، ولكن الذي يقتضيه النظر الدقيق :

ان الاشتراط ليس بمستبعد ، لأنهم كما تقدم في اعراب المضارع :
 قد صرحوا في مباحث « حتى » يكون الفعل مستقبلا نظرا الى ما قبله
 وان كان ماضيا نظرا الى زمان التكلم ، وعلى هذا : فاذا قلت : جئني
 زيد وركب ، كان المفهوم منه : ان الركوب ماض بالنسبة الى المجيء
 متقدما عليه ، فلا تحصل مقارنة الحال لعاملها ، واذا دخلت « قد »
 قزبته من زمان المجيء وتفهم المقارنة بينهما ، فكان ابتداء الركوب
 كان متقدما على المجيء لكنه قارنه دواما .

واذا قلت : جئني زيد يركب ، دل على كون الركوب في
 حال المجيء ، وحينئذ يظهر صحة كلامهم في هذا المقام ، وفي وجوب
 تجريد الجملة الواقعة حالا من علامة الاستقبال ، اذ لو صدرت بها
 لفهم كونها مستقبلة بالقياس الى عاملها .

ويظهر - ايضا - صحة ما ذكره بعضهم : من انك اذا قلت : جئت
 وقد كتب زيد ، فلا يجوز ان يكون حالا ان كانت الكتابة قد
 انقضت ، اى : حال المجيء ، لا حال التكلم ، ويجوز ان يكون حالا
 اذا شرع في الكتابة ، وقد مضى منها جزء - لأنه متلبس بها ، يعنى
 في حال المجيء ، وانما اطينا الكلام هنا : لأن هذا البحث من مهمات
 مباحث هذا الفن ، والله الموفق وهو المستعان .

الجملة الواقعة مفعولا بها

الجملة (الثالثة) مما له محل : الجملة (الواقعة مفعولا بها)
 ومحلها النصب ، (وتقع) الجملة مفعولا بها في اربعة مواضع :
 الأول : فيما كانت (محكية بالقول ، نحو : « قال انى عبد الله »)

او محكية بمرادف القول ، نحو : « ونادى نوح ابنه وكان في معزل
يا بني اركب معنا » .

(و) الثاني : فيما كانت (مفعولا ثانيا - لباب ظن -) اي :

باب افعال القلوب ، وهذه الجملة أصلها النخبر ، نحو قوله :

فان تزعميني كنت أجهل فيكم فاني شريت الحلم بمدك بالجهل

(و) الثالث : فيما كانت مفعولا (ثالثا - لباب أعلم -)

نحو : اعلمت زيدا عمرا يسافر .

(و) الرابع : فيما كانت (معلقة عنها العامل ، نحو : دلنعم

اي الحزبين أحصى ») ونحو : عرفت من ابوك ، وفي المقام تفصيل

اعرضنا عنه اختصارا .

(وقد تنوب) الجملة (عن الفاعل) ، ومحلها - حينئذ - رفع

(ويختص ذلك) ، اي : كونها نائبا ، (بباب القول ، نحو : يقال

زيد عالم) ، ونحو قوله تعالى : « ثم يقال هذا الذي كنتم به تكذبون »

قال بعضهم : قد تنوب عن الفاعل في باب أفعال القلوب : اذا

كانت الجملة معلقة عنها العامل ، نحو : « حلم أزيد قائم .

واجاز جماعة وقوع الجملة المعلق عنها العامل فاعلا ومثلا له

بقوله تعالى : « وتبين لكم كيف فعلنا بهم » وقوله تعالى : « اولم

يهدلهم كم أهلكنا » وعلى قول هؤلاء فيزيد في الجمل التي لها محل

الجملة الواقعة فاعلا .

الجملة الواقعة المضاف اليها

الجملة (الرابعة) مما له محل : الجملة الواقعة (المضاف اليها)

ومعلمها حينئذ الجبر ، (وتقع) هذه الجملة (بعد) ثمانية أشياء :
الأول : (ظروف الزمان) ، اي : اسماء الزمان ، سواء كانت
منصوبة على المفعول فيه ام لا ، (نحو : « والسلام على يوم ولدت ،
« واذكروا اذ انتم قليلون ») ونحو : « وانذر الناس يوم يأتيهم العذاب ،
ونحو : « لينذر يوم التلاق يوم هم بارزون » ونحو : « هذا يوم
لاينطقون » فاسم الزمان في الآية الاولى مفعول فيه ، وفي الثانية
مفعول به ، وفي الثالثة مفعول ثان ، وفي الرابعة بدل من المفعول
الثاني ، وفي الخامسة خبر .

واعلم : ان من اسماء الزمان ثلاثة اضافتها الى الجملة واجبة ،
« اذ » ، « باتفاق » ، و « اذا » عند الجمهور ، و « لما » عند من قال
باسميتها .

(و) الثاني : (بعد حيث ، ولا يضاف الى الجمل من ظروف
المكان سواها ، والأكثر اضافتها الى الفعلية) ، نحو : جلست حيث
جلس لزيد وحيث زيد جالس ، وقد تضاف الى المفرد كقوله :
اما ترى حيث سهيل طالعا نجما يضيء كالشهاب ساطعا
والثالث لفظ « الآية » بمعنى العلامة ، فانها تضاف جوازا الى الجملة
الفعلية ، مشبها كان فعلها كقوله :

بآية تقدمون الخيل شعنا كأن على سنايبكم مداما

او منقيا كقوله :

الكني الى قومي الحلم رسالة بآية ما كانوا ضاعفا ولا عزلا
وقد تضاف الى المفرد ، كقوله تعالى : « ان آية ملكه ان يأتيكم
التابوت ، والرايح : لغلظة ذو » في قولهم اذهب بندي تسلم .

واختلف في ذى هاهنا ، فقال جماعة : انها بمعنى صاحب صفة
لنكرة محذوفة ، اي : اذهب في وقت صاحب سلامة ، اي : في وقت
هومظنة السلامة .

وقيل بمعنى : الذي ، فالموصوف معرفة والجملة صلة ، فلا محل
لها ، والمعنى : اذهب في الوقت الذي تسلم فيه .
والخامس : لدن ، فانها تضاف الى الجملة الفعلية ، ويشترط في فعلها ان
يكون مثبتاً كقوله :

لزمنا لدن سئلمونا رفاقكم فلايك منكم للخلاف جنوح
والسادس : ريث ، وهي مصدر « راث » اذا ابطأ ، وعوملت معاملة
أسماء الزمان في الاضافة الى الجملة ، كما عوملت المصادر معاملة أسماء
الزمان ، كـقولك : جئتك صلاة العصر ، اي : وقت صلاة العصر ،
نحو قوله :

خليلى رفقاً ريث اقضي لبانة من العرصات المذكرات عهدوا
والسابع لفظة « قول » نحو :
قول يا للرجال ينهض منا مسرعين الكهول والشباننا
والثامن لفظة « قائل » كقوله :
فأجبت قائل كيف انت بصالح حتى مللت وملني عوادي

الجملة الواقعة جواباً لشرط

والجملة (الخامسة) مما له محل : الجملة (الواقعة جواباً لشرط
جازم) ، اي : لأداة شرط جازم ، حالكون تلك الجملة (مقرونة
بالفاء) للجزائية ، (او اذا الفجائية) ، التي تخلف الفاء الجزائية ،

(ومحلها) ، اي : الجملة الواقعة جوابا لشرط جازم : (الجزم)
 فالأولى : (نحو : د من يضلل الله فلا هادي له ،) والثانية نحو قوله
 تعالى : (د وان تصبهم سيئة بما قدمت أيديهم فاذا هم يقنطون ،)
 وانما كان محل الجملة حينئذ جزمًا : لأنها لم تصدر بمفرد يقبل
 الجزم لفظا او محلا .

(واما نحو : ان تقم اقم ، وان قمت قمت) مما تصدر جملة
 الجزاء بمفرد يقبل الجزم انظرا كاقم ، او محلا كقمت ، (فالجزم
 فيه للمفعل وحده) ، لا للفعل مع الفاعل معا .

الجملة التابعة لمفرد

الجملة (السادسة) مما له محل : الجملة (التابعة لمفرد ، ومحلها)
 اي الجملة ، (بحسبه) ، اي : المفرد ، فان كان مرفوعاً : فمرفوعة ،
 وان كان منصوبا : فمنصوبة ، وان كان مجرورا : فمجرورة .
 (و) هي ثلاثة أنواع .

الأول : ما تقع نعما ، نحو : د من قبل ان يأتي يوم لا بيع فيه ،
 و (نحو : د واتقوا يوم ترجعون فيه الى الله ،) ونحو : د ربنا
 انك جامع الناس ليوم لا ريب فيه ، فالجملة محلها في الآية الاولى
 رفع وفي الثانية نصب ، وفي الثالثة جر .

(و) النوع الثاني : ما تقع معطوفة بحرف ، (نحو : اولم يروا
 الى الطير فوقهم صافات ويقبضن ،) فجملة د يقبضن ، عطف على صافات ،
 وهو حال من الطير .

والثالث : الجملة المبدلة ، نحو قوله تعالى : د ما يقال لك الا ما

قد قيل للرسول من قبلك ان ربك ذو مغفرة وعقاب أليم ، فان جملة
 « ان ربك ذو مغفرة » بدل من « ما » وصلتها ، وهو مرفوع نائب فاعل
 ليقال : ومن هذا القبيل قوله :

الى الله اشكو بالمدينة حاجة وبالشام اخرى كيف يلتقيان
 فجملة الاستفهام بدل من حاجة ، واخرى ، اى : الى الله اشكو
 حاجتين تعذر التقائهما ، فكيف يلتقيان منصوب المحل .

الجملة التابعة لجملة

الجملة (السابعة) مما له محل : الجملة (التابعة لجملة لهامحل)
 من الاعراب ، (ومحلها) ، اى : التابعة ، (بحسبها) ، اى :
 المتبوعة ، وهذا التقسم نوعان :

الاول : ان تقع عطف نسق ، (نحو : زيد قام وقعد أبوه ، بالعطف
 على الصغرى) ، اى : قام ، فمحلها حينئذ رفع ، هذا اذا لم تقدر
 الواو للحال ، ولا قدرت العطف على الكبرى ، والا فلا شاهد فيه ،
 والجملة على الأول : منصوب المحل ، وعلى الثاني : لامحل لها ،
 لأن المعطوف على الأول : أتول ، والأول لامحل له فتدبر جيدا .

(و) الثاني : ان (تقع بدلا ، بشرط كونها اوفى) من الجملة
 الاولى (بتأدية المراد ، نحو) قوله تعالى : « واتقوا الذي امدكم
 بما تعلمون » امدكم بأنعام وبنين وحنات وعيون ، فان دلالة الجملة
 الثانية ، اعني : « امدكم بأنعام » الخ على نعم الله مفصلة ، بخلاف
 الاول ، اعني : « امدكم بما تعلمون » فان دلالتها عليها مجملة
 مبهمة ، وكقوله :

(أقول له اوحل لاتقيمن عندنا والا فكن في السر والجهر مسلما)
 فان دلالة الثانية ، اعني : « لاتقيمن عندنا » على ما اراده مـ من
 اظهاو الكرامة لاقامته بالمطابقة ، بخلاف الاول : فان دلالتها على ذلك
 بالملازمة البعيدة فتأمل :

الجملة المستأنفة

(تفصيل آخر) للمجمل التي لا محل لها من الاعراب ، فالجملة
 (الاولى مما لا محل له) : الجملة (المستأنفة) ، وتسمى - ايضاً - الابتدائية ،
 والاول أوضح ، لأن الابتدائية تطلق - ايضاً - على الجملة المصدرية بالمبتدأ ،
 ولو كان لها محل .

(وهي) ، اي : الجملة « المستأنفة » نوعان ، احدهما : الجملة (المنفتح
 بها الكلام) ، اي : النطق ، كقولك ابتداءً : زيد قائم ، ومن هذا
 النوع : الجمل المنفتح بها السور .

والثاني : (او المنقطعة عما قبلها) ، لفظا او معنى ، فالاولى ، نحو :
 مات فلان رحمه الله ، فان جملة الدعاء متعلقة بجملة مات فلان من
 جهة المعنى ، لكن لا رابط لفظيا بينهما .

والثانية : (نحو : « فلا يعزئك قولهم ان العزة لله جميعاً ») فجملة
 « ان العزة لله جميعاً » منقطعة عما قبلها من جهة المعنى ، اذ ليست
 هي مقولة لقولهم ، بل مقول قولهم محذوف ، والتقدير : « فلا يعزئك
 قولهم : انه مجنون او شاعر » ثم ابتداء بقوله تعالى : « ان العزة لله جميعاً »
 ومن هنا قال بعض القراء : ان الوقف على قولهم واجب عند القراء ،
 وان لم يكن في القرآن وقف واجب عند الفقهاء ، فتدبر جيداً حتى لا

تظن ان الآية من النوع الأول - كما زعمه بعض المحققين - .
 (وكذلك) ، اى كالنوع الثاني ، اى : منه (جملة العامل الملقى
 لتأخره) ، نحو : زيد قائم اظن ، فجملة مستأنفة منقطعة عما قبلها
 معنى ، . فتأمل . (اما الملقى لتوسطه) ، نحو : زيد اظن قائم ،
 (فجملة) - ايضا - لا عمل لها ، لكنها ليست مستأنفة ، بل جملة
 (معترضة) ، ويأتي توضيحها بعيد هذا .
 (تنبيه) ، وللجملة المستأنفة معنى آخر يختص بذلك البيانين ،
 وهي ما كانت جوابا لسؤال تضمنته الجملة التي قبلها ، وقد تسمى
 هذه الجملة استينافا ، وهو ثلاثة أقسام :

الأول : ما كان جوابا للسؤال عن سبب الحكم مطلقا . اى : من
 غير تعيين ؛ كقوله :

قال لي كيف أنت قلت عليل سهر دائم وحزن طويل
 اى : ما بالك عليلا ، اى : ما سبب علتك ؟ فقوله : سهر دائم ،
 استئناف بيانى : اى جواب عن سؤال تضمنته قوله : عليل ، وذلك : لأن
 العادة قاضية بأنه اذا قال احد : انا عليل ، ان يسأل منه المخاطب :
 ما سبب علتك ؟ وموجب مرضك ؟ فالسؤال المتولد عن قوله : انا
 عليل ، سؤال عن مطلق السبب لا عن السبب الخاص .

الثاني : ما كان جوابا للسؤال عن سبب خاص معين ، نحو قوله
 تعالى - حكاية عن يوسف عليه السلام - : د وما ابرى نفسي ان
 للنفس لأماراة بالسوء ، فقوله (ع) : د ان النفس لأماراة بالسوء ،
 استئناف بيانى ، لأنه جواب عن سؤال اقتضته قوله (ع) : د وما ابرى
 نفسي ، فكأنه قيل : هل النفس أماراة بالسوء ؟ فاجاب (ع) : نعم ،

ان النفس لأتارة بالسوء ، والتأكيد دليل على ان السؤال عن السبب الخاص لا عن مطلق السبب ، فان الجواب عن مطلق السبب لا يؤكد ، فانه لا ينكر ، فتأمل جيدا .

والثالث : ما كان سؤالاً عن غير السبب مطلقاً ، نحو قوله :

زعم العواذل انني في غمرة صدقوا ولكن غمرتي لا تنجلي
 فقوله : « صدقوا » استيناف بياني ، جواب للسؤال عن غير السبب ، كأنه قيل : أصدقوا في هذا الزعم ام كذبوا ؟ فأجاب بقوله : صدقوا ، والاستيناف عندهم اقسام اخر ، اعرضنا عن ذكرها ، اذ بهذا القدر يعرف الفرق بين الاصطلاحين والنسبة بين الاستينافين :

الجملة المعترضة

الجملة (الثانية) مما محل له : الجملة (المعترضة ، وهي) الجملة (المتوسطة بين شيئين) ، سواء كانا مفردين في جملة واحدة ، او جملتين متصلتين معنى ، وسواء كانت الجملة المعترضة واحدة او اكثر ، لكن يشترط في الشيين : ان يكون (من شأنهما عدم) جواز (توسط أجنبي بينهما) ، والغرض من الاعتراض تقوية الكلام وتسديده وتحسينه ، على ما بين في علم البيان .

(وتقع) الجملة المعترضة (غالبا بين الفعل ومعموله) ، مرفوعا كان المعمول او منصوبا ، فالأول كقوله :

وقد ادر كتنني والحوادث جملة أسنة قوم لاضاف ولا عزل
 فجملة والحوادث جملة معترضة بين الفعل ، اعني : ادر كتنني ، ومرفوعه ، اعني : أسنة قوم ، والثاني كقوله :

وبدلت والدهر ذو تبدل هيفا وبيورا بالصبا والأشمال
فجملة والدهر ذو تبدل معترضة بين الفعل ، اعني : بدلت ، ومنصوبه ،
اعني : هيفا .

(و) تقع بين (المبتدأ وخبره) ، نحو : زيد أظن قائم ، قيل :
ومنه نحن معاشر الانبياء لانورث ، بناء على ان جملة الاختصاص ، اعني :
معاشر الانبياء معترضة .

اما كان الزائدة في نحو : زيد كان قائم ، فالصحيح : انها لافاعل
لها ، فليست مما نحن فيه اذ ليست جملة .

(و) تقع بين (الموصول وصلته) كقوله :

ذاك الذي وأبيك يعرف ما لكا والحق يدفع ترهات الباطل
فجملة القسمية ، اعني : أبيك معترضة بين الموصول ، اعني : الذي ،
وصلته ، اعني : يعرف مالكا .

(و) تقع بين (القسم وجوابه) كقوله :

لعمرى وما همري عليّ بهين لقد نطقت بطلا عليّ الأقارع
فجملة وما همري عليّ بهين : معترضة بين القسم اعني : لعمرى ،
وجوابه ، اعني : لقد نطقت .

(و) تقع بين (الموصوف وصفته) ، كقوله تعالى : « وانه
لقسم ، لو تعلمون عظيم » فجملة « لو تعلمون » معترضة بين الموصوف ،
اعني : « لقسم » وصفته ، اعني « عظيم » .

(تميم) ، وتقع بين ما أصلهما المبتدأ والخبر ، كقوله :

واني لرام نظرة قبل التي لعلى وان شطت نواها الأورها
بناء على تقدير ازورها خبر لعل ، وتقدير الصلاة محذوفة ، اي :

التي اقول لعلي :

وتقع بين الشرط وجوابه ، كقوله تعالى : « فان لم تفعلوا ولن تفعلوا فاتقوا النار » فجملة « لن تفعلوا » معترضة بين الشرط وجوابه ، وذا لك واضح .

وتقع بين أجزاء الصلة ، نحو قوله تعالى : « والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها وترهقهم ذلة » فجملة « وترهقهم ذلة » معطوف على « كسبوا السيئات » فهي من الصلة ، وما بينهما اعتراض بين به قدر جزائهم ، وجملة « ما لهم من الله من عاصم » خبر الذين ، واحتمل بعضهم : ان يكون الخبر « جزاء سيئة بمثلها » فلا شاهد في الآية .

وتقع بين المتضامين ، نحو : هذا غلام والله زيد .

وتقع بين الجار ومجروره ، كقولهم : اشتريت السداه بازي الف دينار ، فجملة « اري » معترضة بين الباء ومجروره ، اعني : الف دينار ، وتقع بين الحرف الناسخ ومدخوله ، كقوله :

كأنّ وقد أتى حول كميل أثافيهـا حمامات مثول
فجملة « وقد أتى حول كميل » معترضة بين كأنّ المشبهة بالفعل واسمها ، اعني : أثافيهـا .

وتقع بين الحرف وتوكيده ، كقوله :

ليت وهل ينفع شيئاً ليت ليت شبابا يوع فاشترت
فليت الثانية اسم ، وهي فاعل ينفع ، وشيئاً مفعوله ، وليت الثانية تأكيد للاولى فجملة « هل ينفع » معترضة بينهما .
وتقع بين حرف التنقيس والفعل ، كقوله :

وما ادرى وسوف اخال ادرى اقوم آل حصن أم نساء
وهذا الاعتراض في اثناء اعتراض آخر ، فان سوف وما بعدها :
اعتراض بين ادرى وجملة الاستفهام .
وتقع بين قد والفعل ، كقوله :
اخالد قد والله او طأت عشوة وما قابل المعروف فينا يعنف
وتقع بين حرف النفي ومنفيه ، كقوله : ولا أراها تزال ظالمة ،
اي : لاتزال ظالمة ، فجملة أراها معترضة بين لا ومنفيه .
وتقع بين جملتين مستقلتين ، كقوله تعالى - حكاية عن امرأة
عمران (ع) - : « رب انى وضعتها الله والله اعلم بما وضعت وليس
الذكر كالانثى وانى سميتها مريم ، على قراءة سكون التاء - في بما
وضعت - فالجملتان المصدرتان « بانى » - من قولها ، وما بينهما
اعتراض ، والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالانثى التي وهبت لها .

الجملة المفصلة

الجملة (الثالثة) مما لا محل له : الجملة (المفصلة) ، وهى الفصلة
الكاشفة لما تليها (، اي : لما قبلها ، (نحو : « ان مثل عيسى عند
الله كمثل آدم خلقه من تراب ثم قال له كن فيكون » فجملة خلقه
وما بعده تفسير لمثل آدم (ع) ، لا باعتبار ما يعطيه ظاهر لفظ
الجملة : من كونه (ع) قددر جسدا من طين ثم كوتن ، بل
باعتبار المعنى ، اي : ان شأن عيسى (ع) عند الله كشأن آدم (ع)
في الخروج عن مستمر العادة ، وهو التولد بين أبوين ، (والاصح :
انه لا محل لها) ، اي : للجملة المفصلة ، (وقيل : هي) ، اي :

الجملة المفسرة ، من حيث المحل (بحسب ما يفسره) ، لأن الجملة المفسرة كما قال ابن هشام : عطف بيان لما قبله ، او بدل منه ، فهي من التوابع .

(تنبيه) ، الجملة المفسرة ثلاثة أقسام :

الأول : المجردة من حرف التفسير ، كما في الآية في المتن .

الثاني : المقرونة بأى التفسيرية ، كقوله :

وترميننى بالطرف ، اى انت مذنب وتقليننى لكن اياك لا اقلئ

الثالث : المقرونة بأن التفسيرية ، كقوله تعالى : « فأوحينا اليه

ان اصنع الفلك » .

صلة الموصول

الجملة (الرابعة) مما لا محل له : جملة (صلة الموصول) ، اسما

كان الموصول او حرفا ، فالأول نحو قوله :

نحن اللذون صبحوا الصباها يوم النخيل غارة ملحاما

فاللذون في موضوع رفع على الخبرية ، والصلة ، اعني : صبحوا

الصباها لا محل لها .

والثاني : نحو : أعجبنى ان قمت ، فان المصدرية مع صلتها في

موضع رفع على الفاعلية ، اما ان وحدها فلا محل لها ، لأنها حرف

والحروف لا اعراب لها ، لانظما ولا محلا ، وكذلك الصلة وحدها

فتأمل جيدا ، فانه حقيق بالتأمل التام الجيد .

قال ابن هشام : واما قول أبى البقاء في « بما كانوا يكذبون ،

ان ما مصدرية وصلتها يكذبون ، وحكمه مع ذلك : بأن يكذبون

في موضع نصب خبرا لكان فظاهرة متناقض ، ولعمل مراده ان المصدر انما يشبك من ما ويكذبون ، لامنها ومن كان ، بناء على قول ابي العباس ، وابي بكر ، وابي علي ، وابي الفتح ، وآخرين : ان كان الناقصة لا مصدر لها انتهى :

وانا اقول : ما أحتمله في كلام ابي البقاء هو الأرجح ، وقد بيناه في « المكررات » في باب الحال ، عند قول السيوطي : ضابطة ، جميع العوامل اللفظية تعمل في الحال ، الا كان واخواتها ، وعسى على الأصح . (ويشترط كونها) ، اي : صلة الموصول ، جملة (خبرية) لانشائية ، (معلومة للمخاطب) ، والا فتقدير القول .

قال التنفازاني - في بحث وصف المسند اليه بالجملة - ما هذا نصه : ويجب في تلك الجملة ان يكون خبرية كالصلة ، لأن الصفة يجب ان يعتقد المتكلم : ان المخاطب عالم باتصاف الموصوف بمضمونها قبل ذكرها ، وانما يجيء بها : ليعرف المخاطب الموصوف ويميزه عنده ، بما كان يعرفه قبل : من اتصافه بمضون تلك الصفة ، فيجب كونها جملة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله قبل ذكرها ، والانشائية ليست كذلك ، فووعوا صفة صلة انما يكون بتقدير القول ، انتهى . وايشا وضع الموصولات للتوصل بها الي توصيف المعارف بالجمل ، نحو : جاء الرجل الذي قام أبوه ، ومن شرط الجملة المنعوت بها : ان تكون خبرية ، وهذا مذهب الجمهور ، فان كانت الجملة انشائية : فالقول اضمر نصب .

وجوز بعضهم : وقوع الانشائية صلة بلا تقدير القول ، وليس بشيء ، ويشترط كونها ، اي : الصلة ، (مشتملة على) غايد ، وهو

هنا (ضمير) غائب غالبا ، (مطابق للموصول) في الافراد والتذكير وفروعها ، ويجوز في ضمير من وما واخواتها مراعاة اللفظ والمعنى ، فيجوز لك ان تقول : من كان امك ؟ مراعاة للفظ ، ومن كانت امك ؟ مراعاة للمعنى .

وانما قلنا : ان العائد هنا ضمير غالبا ، لأنه قد يكون اسما ظاهرا ، كقوله :
 فيارب ليلى انت في كل موطن وأنت الذي في وحمة الله اطمع
 قالوا : تقديره : وانت الذي في رحمته ، ولو قالوا تقديره : وانت الذي في رحمتك ، لكان أحسن فتأمل .

المجواب بها القسم

الجملة (الخامسة) مما لا محل له . (المجواب بها القسم) ، سواء ذكر اداة القسم ام لا ، فالأول : (نحو :) : « ديس » والقرآن الحكيم * انك لمن المرسلين) ومنه : « تأله لأكيدن أصنامكم » .
 والثاني : نحو : « لينبذن في الحطمة » ونحو : « ولقد كانوا عاهدوا الله » لأن اللام فيهما توطئة للقسم ، فيقدم حينئذ قسم ، اي : والله لينبذن ، والله لقد كانوا .

ومنى اجتمع شرط وقسم) : فاحذف جواب ما اخرت فهو ملتزم ، وهذا هو المراد بقوله : (اكتفي بجواب المتقدم منهما) نحو : والله ان أتيتني لا كرمتك ، فاحذف جواب الشرط المتأخر عن القسم ، واكتفي بجواب القسم المتقدم على الشرط ، والدليل على ذلك : اللام - في لا كرمتك - لأنها لام جواب القسم ، التي اشير اليها آنفا في الآيتين الأخيرتين .

ونحو : ان تأتني والله اكرمك ، فحذف جواب القسم المتأخر عن الشرط ، واكتفى بجواب الشرط المتقدم على القسم ، والدليل على ذلك : جزم اكرمك ، والوجه في كلمتا الصورتين أرجحية المتقدم على المتأخر عرفا ، بل شرعا ، هذا هو المسلم عندهم ، (الا اذا تقدمهما) ، اي : الشرط والقسم ، (ما يفتقر الى خبر) ، كالمبتدأ ومنزوخه ، (فيكتفى) حينئذ (بجواب الشرط مطلقا) ، اي : سواء تقدم أو تأخر ، نحو : زيد ان تقم والله يقم ، ونحو : والله ان تقم يقم .

والوجه فيه : ارجحية الاضغناء عن جواب القسم ، على الاستغناء عن جواب الشرط ، لأن حذف جواب الشرط مخل بالكلام ، بل هو الكلام حقيقة ، والشرط قيد له ، كما بين ذلك في علم البيان ، في بحث تقييد الفعل بالشرط .

وهذا بخلاف جواب القسم ، لأنه لمجرد التأكيد ، فتأمل .
الجملة (السادسة) مما لا محل له : الجملة (المجاب بها) اداة شرط غير جازم ، نحو : اذا جئني اكرمك (فجملة اكرمك لا محل لها من الاعراب ، لأن « اذا » لا تعمل جزما الى في الضرورة ، كقوله : استغن ما اغناك ربك بالغنى واذا تصبك خصاصة فتجمل ومنها « لو » فانها - ايضا - لا تعمل جزما كقوله :

ولو ان ليلى الأخيلية سلمت علي ودوني جنذل وصفاح
سلمت تسليم البشاشة اذرقى اليها صدى من جانب القبر صائح
فجملة « سلمت » لا محل لها من الاعراب لما ذكر .

(وفي حكمها) ، اي : في حكم الجملة المجاب بها اداة شرط غير جازم ، الجملة (المجاب بها) اداة (شرط غير جازم) ولكنها ،

أي : الجملة المحجاب بها الشرط : (لم يقترن بالفاء) الجزائية ،
 (ولا باذا الفجائية) ، التي تختلف الفاء ، (نحو : ان تقم أقم) ،
 ونحو : ان قمت قمت ، فجملة اقم في المثال الأول ، وقمت في المثال الثاني ،
 لا محل لها من الاعراب ، اما الأول : فلظهور الجزم في لفظ الفعل ،
 وأما الثاني : فلان المحكوم لمحلله بالجزم الفعل وحده ، لاجملة
 الفعل والفاعل .

التابعة لما لا محل له

الجملة (السابعة) مما لا محل لها : الجملة (التابعة لما لا محل له ،
 نحو : جائي زيد فأكرمته) ، فجملة أكرمته لا محل لها من الاعراب
 لأنها تابعة ومعطوفة على الجملة التي لا محل لها من الاعراب ، اعني :
 جائي زيد ، لأنها مستأنفة ، وقد سبق ان الجملة المستأنفة لا محل لها
 من الاعراب ، وكذلك جملة أكرمته في - (جائي الذي زاوني
 واكرمني - اذا لم يجعل الواو) الداخلة عليها (للمحال بتقدير - قد -)
 فهي حينئذ تابعة ومعطوفة على الجملة التي لا محل لها من الاعراب ،
 اعني : زاوني ، لأنها صلة ، والصلة لا محل لها من الاعراب - كما تقدم
 آنفا - واما إذا قدرت الواو للمحال ، فهي في محل نصب على الحالية ،
 لأن جملة الحالية من الجمل التي لها محل من الاعراب - كما بيناها
 سابقا - .

(خاتمة) ، الحديقة الرابعة : (في أحكام) ما يشبه الجملة ،

احكام ما يشبه الجملة

ولتقدم لتوضيح المقام ، ولطرفة ما يذكر في الخاتمة على سبيل
الاتقان : مقدمة يبين فيها حكم الجملة ، بعد النكرات وبعد المعارف ،
ليبين منها حكم ما يشبه الجملة ، اعني : (الجار والمجرور ، والظرف ،)
اذ حكمهما بعد المعارف والنكرات حكم الجمل بعدهما ، فنقول :
حكم الجمل بعد النكرة المحضة : انها صفة لها ، وبعد المعرفة
المحضة : انها حال لها ، وبعد غير المحض منهما : انها جائز الوجهين ،
والمراد من النكرة المحضة : ما ليس فيها تخصيص اصلا ، ولا تعريف
لانظي ، والا فليت بمحضة .

والمراد من المعرفة المحضة ما ليس فيها شائبة التنكير معنى ، كعلم
الجنس والمعرف بلامه ، فانهما ايضا معرفتين محضا ، لعدم التعين فيهما ،
فيما نكرتين معنى ، كما اشار اليه في الألفية بقوله :

ووضعوا لبعض الاجناس علم كعلم الأشخاص لفظا وهو علم
قال السيوطي : اي مدلوله شايع كمدلول النكرة لا يخص واحداً
بعينه ولذلك ذكر في شرح التسهيل : انه كاسم الجنس ، انتهى .
وقال في المطول - في بحث تعريف المسند اليه باللام - : ان المعرف
بلام الجنس كالنكرة ، فانه وان كان في اللفظ يجري عليه أحكام
المعارف : من وقوعه مبتدأ ، وذا حال . ووصفا للمعرفة ، وموصوفا بها ،
ونحو ذلك ، كعلم الجنس .

وهذه الأحكام اللفظية ، هي التي اضطررتهم الي الحكم بكونه معرفة ،
وكون اسامة علما ، حتى تكلفوا ما تكلفوا الي ان قال : ولكون هذا

المعرف في المعنى كالنكرة يعامل معاملة النكرة كشيرا ، فيوصف
بالجمل كقوله :

ولقد أمر على المئيم يسبني فمضيت ثمة قلت لا يعنيني
وفي التنزيل : « كمثل الحمار يحمل أسفارا » على ان « يحمل صفة
للحمار ، وفيه : « الا المستضعفين من الرجال والنساء والولدان لا
يستطيعون » على ان قوله : « لا يستطيعون » صفة للمستضعفين ، او
للرجال والنساء والولدان ، لأن الموصوف وان كان فيه حرف التعريف
فليس لشيء بعينه ، كذا في الكشاف ، انتهى .

والمراد من غير المحضة : النكرة المخصصة ، وما كان من قبيل
علم الجنس ، والمعرف بلامه حسب ما قرناه .

اذا اتقنت ما ذكرنا فاعلم : انه يشترط في كون الجملة بعد النكرات
المحضة صفة ، وبعد المعارف المحضة حالا ، وبعد غير المحضة جائز
الوجهين : امور اربعة :

الأول : كون الجملة خبرية ، فلا يجوز في - نحو : مات رجل
رحمه الله - ان تكون جملة « رحمه الله » صفة لرجل ، ولا في
- مات زيد العالم رحمه الله - ان تكون جملة « رحمه الله » حالا لزيد ،
لأنها في المثالين دعاء ، والدعاء انشاء ، والانشاء لا يكون صفة ولا حالا
الا بتقدير القول ، كما اشرنا اليه سابقا ، والتقدير يخرجهما عن الصفتية
والحالية ، فتكونان محكية بالقول المقدر : كما في قوله :

حتى اذا جن الظلام واختلط جاءوا بمذق هل رأيت الذئب قط
فان ظاهره : ان جملة هل رأيت الذئب قط ، صفة لمذق ، وليس
كذلك لانها جملة طلبية انشائية ، ولكن ليس الكلام على ظاهره ،

بل الجملة الطلبية الانشائية مقول لقول مقدم ، وهو - و صفة لذوق ،
والتقدير : بمذوق مقول فيه عند رؤيته هل رأيت الذئب قط .

وكما في قوله تعالى : « اوجائوكم حصرت صدورهم » حيث لم يجعل
بعضهم جملة « حصرت صدورهم » حالا من الواو في جائوا ، بدعوى :
ان الجملة دعائية ، كما في « غلت أيديهم » فجعلها مستأنفة ،
الأمر الثاني : صلاحيتها للاستغناء عنها ، بأن لا تكون خبرا ولا
صلة ولا محكية بالقول ، فان هذه الجمل لا يستغنى عنها ، اذ الكلام
لا يتم بدونها .

الأمر الثالث : وجود المقتضى لكل من الوجهين ، بخلاف ما اذا لم
يكن كذلك ، كقوله تعالى : « وكل شيء فعلوه في الزبر » فان جملة
« فعلوه » صفة لكل ، اول شيء ، ولا يصح ان تكون حالا من كل لعدم
ما يعمل في الحال ، بخلاف اكرم كل رجل جائني ، فانه يجوز كون
جملة جائني حالا لوجود ما يعمل في الحال وهو اكرم ، ولا يجوز ان
يكون فعلوه خبرا عن كل ، لأنهم لم يفعلوا كل شيء ، فخبر الكل
في الزبر .

الامر الرابع : عدم المانع ، والمانع اربعة أنواع :

الاول : ما يمنع حالية كانت متعينة لولا وجوده ، ويتعين حينئذ
الاستيناف ، نحو : زارني زيد ساكفيه ، اولن انسى له ذلك ، فان
الجملة بعد المعرفة المحضة متعينة للحالية ، ولكن السين وان مانعان عن
الحالية ، لما تقدم من ان الحال لا تصدر بدليل الاستقبال .

واما قول بعضهم في « وقال اني ذاهب الى ربي سيهدين » ان سيهدين
حال ، كما تقول ساذهب مهديا ، فسهو ظاهر .

والثاني : ما يمنع وصفية كانت متعينة لولا وجود المانع ، فيمتنع فيه الاستيناف ، لأن المعنى على تعيين المتقدم ، كقوله تعالى : « عسى ان تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى ان تحبوا شيئا وهو شر لكم » ، والمانع في الآية الواو ، لأنها لا تعترض بين الموصوف وصفته ، ولولا ذلك لكان المتعين في - هو خير لكم - ان تكون صفة لشيئا ، وكذلك هو - شر لكم .

والثالث : ما يمنعهما معا ، نحو قوله تعالى : « وحفظا من كل شيطان مارد لا يسمعون » ، لأنه لا يجوز ان يجعل جملة « لا يسمعون » صفة لكل شيطان مارد او حال منه ، اذ لا معنى للحفظ من شيطان مارد لا يسمع ، فالجملة استيناف .

والرابع : ما يمنع احدهما دون الآخر ، ولولا المانع لكافا جائزين ، وذلك نحو : ما جائني احد الا قال خيرا ، فان جملة القول كانت قبل وجود الا محتملة للوصفية والحالية ، فلما جاءت الا امتنعت الوصفية ، هذا ما اردنا تقديمه ، وانت اذا اتقنته يتضح لك قوله : (اذا وقع احدهما) ، اي : الجاه والمجرور والظرف ، (بعد المعرفة المحضة : فعال) ، نحو : رأيت زيدا في النجف او بين العلماء ، ففي النجف او بين العلماء حال ، لأنه وقع بعد المعرفة المحضة .

(او) وقع بعد (النكرة المحضة : فصفة) ، نحو رأيت حمامة على حائط او فوق سطح ، فعلى حائط او فوق سطح ، صفة لوقوعه بعد النكرة المحضة .

(او) وقع بعد (غير المحضة : فمحتمل لهما) ، اي : للحالية والوصفية ، نحو : رأيت رجلا فاضلا في المدرسة او فوق السطح . ففي

المدرسة او فوق السطح ، يحتمل الوصفية والحالية ، لوقوعه بعد النكرة غير المحضة ، اعنى : رجلا ، لأنه مخصص بفاضلا ، ونحو : رأيت اللثيم في بلدكم او امام علمائكم ، ففي بلدكم او امام علمائكم ، يحتمل الوجهين لأن اللثيم بين بين .

(ولا يد من تعلقهما) ، اى : الجار والمجرور والظرف ، بواحد من امور اربعة : الأول : (بالفعل) ، نحو : مررت بزيد فأنعمت عليه ، ومن هذا القبيل « صراط الذين انعمت عليهم » ونحو صليت فوق السطح وراء زيد .

الثانى : شبه الفعل ، اعنى : اسم الفاعل والمفعول ونحوهما من المشتقات ، نحو : زيد قائم في الدار ، وانت خير منزل به ، ومن هذا القبيل : « غير المغضوب عليهم » ونحو : زيد قائم فوق السطح امامهم .

الثالث : ما يؤول بما يشبه الفعل ، نحو قوله تعالى : « وهو الذي في السماء إله » ففي السماء متعلق بآله لتأوله بمعبود .

والرابع : (او بما فيه رائحته) ، اى : رائحة الفعل ، كالاعلام التى فيها معنى الفعل ، نحو : زيد حاتم في بلدكم ، فتعلق الظرف بحاتم لا لتأوله بما يشبه الفعل ، لأن تأوله بذلك يخرجاه عن العلمية ، بل لأن فيه معنى الفعل ، اعنى : الجواد ، فكأنه قيل : زيد جواد في بلدكم ، فظهر الفرق بين هذا النوع والنوع الثالث فلا تغفل ، ومن هذا النوع الرابع قوله :

انا ابن ماوية اذجد النقر وجاءت الخيل وآتاني زمر

فتعلق اذ بابن ماوية ، لا لتأوله بما يشبه الفعل ، لأنه علم والعلم

لا يأول به - لما ذكرنا - بل لما فيه معنى الفعل ، اعني : الشجاعة ،
فكأنه قال : انا شجاع ، فتأمل جيدا .

وجوب حذف المتعلق

(و) اعلم : انه (يجب حذف) هذا (المتعلق) في ثمانية مواضع ،
ذكر المصنف ثلاثة منها .

الأول : (اذا كان احدهما صفة) نحو : (او كصيب من السماء) .

الثاني : (او) كان احدهما (صلة) ، نحو : الذي في الدار ابنه

كفل ، ونحو : من عني رجل فاضل .

الثالث : (او) كان احدهما (خبرا) ، نحو : (الحمد لله)

وفحو : (والركب أسفل منكم) .

الرابع : اذا كان احدهما حالا ، نحو : (نخرج هلي قومه

في رؤيته) الشاهد في الثاني لا الأول ، فتأمل .

الخامس : ان يرفعا اسما ظاهرا ، كالأمثلة الآتية في المتن .

السادس : ان يستعمل في مثل او شبهه ، كقولهم للمعرس : بالرفاء

والبنين ، باضمار اعرت .

السابع : ان يكون المتعلق محذوفا على شريطة التفسير ، نحو :

أيوم الجمعة صمت فيه ؟ اي : أصمت يوم الجمعة ؟ .

الثامن : القسم بغير الباء ، نحو : (والليل اذا يغشي) و (والله

لأكيدن اصنامكم) وقولهم : لله لا يؤخر الأجل ، ولو صرح بفعل القسم

لوجب الباء ، لأنها اصل حروف القسم ، ولذلك خصت بذكر الفعل

معها ، نحو : اقسم بالله لأفعلن ، وكذا دخولها على الضمير ، نحو :

بك لأفعلن ، واستعمالها في القسم الاستعطائي ، نحو : بالله هل قام زيد ، اي : أسألك بالله مستحلفاً ، وشذ التصريح بالمتعلق في قوله : لك العزبان مولاك عزاً وان يهن فأنت لدى بحبوحه الهون كائن (تنبيه) ، يجب في تقدير المتعلق مراعاة المعنى ، فيقدر في القسم اقسام ، وفي باب الاشتغال ما يناسب المذكور لفظاً ومعنى ، او معنى فقط ، ففى نحو : زيد ضربته ؟ يقدر ضربت ، وفي لبدأ مررت به ؟ يقدر جاوزت ، اذ من تقدير المذكور يلزم تعدى الفعل لللازم ، وفي زيد ضربت اخاه ، يقدر اهنت ، اذ من تقدير المذكور يلزم خلاف الواقع بخلاف اهنت ، اذ ضرب الاخ اهانة لأخيه ، وفي نحو : زيدا شكرت له ، يجوز الوجهان ، لان شكر يتعدى بالجار وبنفسه ، وقس على ما ذكر سائر الموارد .

ثم اعلم انه لا خلاف في تعيين تقدير الفعل في القسم والصلة ، لأنهما لا يكونان الا جملة في الا في صلة اللام الموصولة ، كما قال في الألفية « وصفة صريحة صلة ال » وكذلك لا خلاف في تقدير اسم الفاعل بعد « اما ، واذا » الفجائية ، لامتناع ايلائهما الفعل .

واما في سائر المواضع ، فاختر بعضهم : ان يقدر اسم فاعل ، جملة على « اما » و « اذا » الفجائية ، واختر بعض آخر : تقدير الفعل ، جملة على القسم والصلة .

وقال بعضهم : ان اجراء الباب على سنن واحد ، اولى من الالتفات بباب آخر ، فالأولى ان يقدر الفعل ، لأنه الأصل في العمل ، ورجح بعضهم تقدير اسم الفاعل ، لأن تقليل المقدر اولى ، وهذا القول ليس بشيء ، لأن الضمير لم يحذف مع المتعلق بل نقل الى الطرف ، فالمحذوف مفرد

سواء قدر فعل او اسم فاعل ، واما مكان المقدمو : فالأصل ان يقدر مقدما عليهما كسائر العوامل مع معمولاتها ، الا ان يعرض ما يقتضي ترخيخ تقديره مؤخرا ، او ايجابه ، فالأول نحو : في الدار زيد ، لأن المقذوف هو الخبر ، والأصل في الخبر ان يتأخر ، والثاني نحو : ان في الدار زيدا ، لأن - ان - لا يليها خبرها ، لانها غير متصرف ، فتأمل . واما كونهما لغوا او مستقرا ، فقد تقدم الكلام فيها في شرح الديباجة فلا نعيده .

(واذا كان احدهما كذلك) ، اي : كان صفة ، او صلة ، او خبرا او حالا ، (او اعتمد) احدهما (على نفي او استفهام) ، فحينئذ يكون واجداً لشرائط العمل ، اذ يشترط في عمله الاعتماد على احد الأشياء الستة المذكورة ، كما في اسم الفاعل ، فحينئذ (جاز ان يرفع) كل واحد منهما : (الفاعل ، نحو : جاء الذي في الدار ابوه) ، هذا مثال للمضلة ، (و) (نحو ما عندي احد) ، هذا مثال للاعتماد على النفي ، (و) (نحو : دأني الله شك) ، هذا مثال للاعتماد على الاستفهام . (تنميم) يجوز في المرفوع بعدهما كونه مبتدأ مؤخرا . والجار والمجرور او الظرف خبراً مقدما ، ويجوز كونه فاعلا لهما على ظاهر المتن ، ، او للمتعلق ، على ما يظهر من بعض المحققين . ورجح بعضهم كونه فاعلا ، لأن الأصل عدم التقديم والتأخير ، ووجب ذلك بعض آخر ، ولم يذكر له وجه .

المفردات

(الحذيقة الخامسة) وهي آخر الحذائق الخمس (في المفردات)

والمراد بها هنا : الحروف وما يتضمن معناها : من الأسماء والظروف ،
 (الهمزة ترد) لأربعة أشياء ، احدها (لنداء القريب) كقوله :
 أفاطم مهلا بعض هذا التبدال وان كنت قد ازعمت صرعي فأجملي
 (و) نقل عن بعضهم : انها تستعمل في (المتوسط) - ايضا - كما
 هو مختار المتن ، لكن قال ابن هشام : هذا خرق لاجماعهم .
 (و) ثانيها : (للمضارعة) ، اي : للمتكلم وحده في فعل المضارع ،
 نحو : أقوم واكرم .

(و) ثالثها : (للتسوية) بين شيئين ، وربما توهم ان المراد بها الهمزة
 الواقعة بعد كلمة سواء فقط ، وليس كذلك ، بل كما تقع بعدها
 تقع بعد ما ابالي ، وليت شعري ، ونحوهن .

والضابط : ما ذكره بقوله : (وهي) الهمزة (الداخلة على جملة
 في محل المصدر ، نحو : سواء عليهم أنذرتهم ام لم تنذروهم لا يؤمنون)
 ونحو : ما ابالي اقامت ام قعدت ، فيصح حلول المصدر محل الجملة
 بعدها ، اي : سواء عليهم الانذار وعدمه ، وما ابالي بقيامك وقعودك .

(و) رابعها : (للاستفهام) وهو طلب المتكلم من المخاطب فهم
 شيء ، (فيطلب بها) ، اي : بالهمزة (التصور) ، اي ، فهم احد أجزاء
 الكلام غير النسبة ، (والتصديق) ، اي : فهم النسبة في الكلام الموجب
 او المنفي ، (نحو : أزيد في الدار ام محرو ، وأني الدار زيد ام في
 السوق) ، ظاهره : ان المثال الأول للتصور ، وهو كذلك ، لأن الهمزة فيه
 لطلب فهم جزء الكلام وتعيينه ، لأن المتكلم عالم بكون شخص في
 الدار ، وانما يستفهم تعيينه ، فالسؤال فيه لطلب المبتدأ لا الخبر
 ولا النسبة .

كما ان ظاهرة - ايضا - كـون المثال الثاني للتصديق ، وفيه نظر ، بل منع ، اذ السؤال فيه عن تعيين الجزء - ايضا - غاية الأمر : ان الجزء المطلوب تعيينه فيه هــ و الخبير ، فالمثال الصحيح للتصديق قولك : أزيد قائم هذا ؟ وفي المقام كلام ليس هنا محل ذكره ، فتحصل مما ذكرنا : ان الهمزة مشتركة بين طلب التصور وطلب التصديق ، (بخلاف هل لاختصاصها بالتصديق) .

(أن بالفتح والتخفيف ، ترد اسمية وحرفية ، فالأسمية : هي) ترد ضمير متكلم في قول بعضهم : ان فعلت - بسكون النون - والإكثرون على فتحها وصلا ، وعلى الايتان بالألف وقفا .

وتر (ضمير مخاطب ، كانتَ) وانتِ ، (وانتما) ، وانتم ، وانن ، (اذ ما بعدهما) وما بعدما ذكرنا : (حرف الخطاب اتفاقا) ليتبين به احوال الخطاب : من الافراد والتنثية والجمع ، والتذكير والتأنيث ، وذهب بعضهم : الى ان « انت » بكماله هو الضمير ، وكذا فروعه ، وذهب بعض آخر : الى ان « التاء » هي الضمير ، وهي التي في ضربت ، فظهر من ذلك : ان الاتفاق المدعى في المقام في غير محله .

(والحرفية ترد) على أوبئة اوجه :

الاول : ان تكون (ناصبة للمضارع) ، وتقع في موضعين ، احدهما : في الابتداء ، فنكون في موضع رفع على الابتداء : نحو : « ان تصوموا خير لكم » ونحو : « ان تصبروا خير لكم » ونحو : « ان يستغفروا خير لهم » . ونحو : « وان تغفوا أقرب للتقوى » وان هذه مصدرية :

والثاني : بعد لفظ دال على معنى غير اليقين ، فيكون في موضع رفع على الفاعلية ، نحو : « ألم بأن اللذين آمنوا ان تخشع قلوبهم ،

وعلى منسوخ الابتدائية ، نحو : « عسى ان تكرهوا شيئا » .
وفي موضع نصب ، نحو : « وما كان هذا القرآن ان يفترى »
ونحو : « نخشى ان تصيبنا دائرة » .
وفي موضع خفض ، نحو : « اودينا من قبل ان تأتينا » و « من قبل
ان ياتي احدكم الموت » و « امرت لأن اكون » :
(و) الثاني : ان تكون (مخففة من المثقلة) ، وهذه تقع بعد
فعل اليقين وما نزل منزلته ، نحو : « أفلا يرون ان لا يرجع
اليهم قولا » ونحو : « علم ان سيكون » ونحو : « حسبوا ان لا تكون »
فيمن رفع تكون ، ونحو قوله :
زعم الفرزدق ان سيقتل مريعا أبشر بطول سلامة يا مريع
وان هذه - ايضا - مصدرية ، وتنصب الاسم وترفع الخبر ، وقال
جماعة : انها لا تعمل شيئا :
وشرط اسمها ان يكون ضميرا محذوفا ، وربما ثبت كقوله :
فلو انك في يوم الرخاء سألتني طلاقك لم أبخل وانت صديق
وهو مختص بالضرورة على الأصح .
وشرط خبرها ان يكون « جملة » ولا يجوز افراده ، الا اذا
ذكر الاسم : فيجوز الامران ، وقد اجتمعا في قوله :
بأنك ربيع وغيث مريع وأنت هناك تكون الشمالا
(و) الوجه الثالث : ان تكون (مفسرة) ، بمعنى اي المفسرة ،
نحو : « فأوحينا اليه ان اصنع الفلك » ونحو : « نودوا ان تلمكم الجنة »
وانكر التفسيرية جماعة .
(وشرطها) عند مثبتها امور ، احدها : (التوسط بين جملتين) كالا يتين ،

فلذلك غلط من جعل منها « و آخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين » فتأمل .
 وثمانيتها : ان تكون الجملة السابقة عليها (بمعنى
 القول) لا حروفه ، كالأيتين ، وكقوله تعالى : « وانطلق الملائم منهم
 ان امشوا » اذ ليس المراد بالانطلاق المشي بالأرجل ، بل انطلاق
 السنتهم ، اى : جريانها بهذا الكلام ، اعني : امشوا ، وكذلك
 امشوا ليس المراد منها معناها الظاهر ، بل المراد منها الثبات والبقاء
 على الشيء . (و) ثالثها : (عدم دخول جار عليها) ، فلو قلت :
 كتبت بان افعل ، لم تكن مفسرة بل مصدرية .

(و) الوجه الرابع : ان تكون (زائدة) وتقع (في اربعة مواقع
 الأول : تقع (غالبا بعد - ما -) التوقيفية ، نحو : « ولما ان
 جاءت رسلنا لوطا سيء بهم » .
 (و) الثاني : تقع (بين القسم ولو) ، سواء كان فعل القسم
 مذكورا ، كقوله :

واقسم ان لو التقينا وأنتم لكان لكم يوما من الشر اظلم
 او كان فعل القسم محذوفا ، كقوله :

اما والله ان لو كنت حرا وما بالحر انت ولا العتيق
 والثالث : تقع بعد اذا ، كقوله :

وأمله حتى اذا ان كأنه معاطى يد في لجة الماء غامر
 والرابع - وهو قليل - : تقع بين الكاف ومجرورها ، كقوله :

ويوما توافينا بوجه مقسم كان ظبية تعطو الى وارق السلم
 في رواية من جر الظبية .

وذهب بعضهم : انها تزداد في غير تلك المواقع ، وانها تنصب

المضارع ، كما تجر حروف الجر الزائدة الاسم ، وجعل منه : « وما لنا ان لا نتوكل على الله ، « وما لنا أن لا نقاتل في سبيل الله ، وقال غيره : انها فيهما مصدرية .

وأما الجمهور : فلم يجوزوا اعمالها لعدم اختصاصها بالأفعال ، بدليل دخولها على الحرف ، وهو « لو ، وكان ، في البيتين ، وعلى الاسم ، وهو « ظبية ، في البيت الثالث ، بخلاف حرف الجر ، فانه كالحرف غير الزائدة في الاختصاص بالاسم ، فلذلك عمل ، ولا معنى لأن الزائدة ، بل لجميع الحروف الزائدة غير التأكيد ، (وان بالكسر والتمخيف ، ترد) على اربعة اوجه .

احدها : ان تكون (شرطية) ، نحو : « ان ينتموا يغفر لهم ، ونحو : « ان تعودوا نعد ، وقد يقترن بلاء النافية ، فيظن حينئذ من لا معرفة له في النحو : انها الا الاستثنائية ، نحو : « الا تنصروه فقد نصره الله ، ونحو : « الا تغفر لي وترحمي اكن من الخاسرين ، « والا تصرف عني كيدهن اصب اليهن » .

(و) الوجه الثاني : ان تكون (نافية) ، وتدخل على الجملة الاسمية (نحو : « ان الكافرون الا في غرور ») ونحو : « ان امهاتهم الا اللاتي ولدنهم ، وعلى الجملة الفعلية ، نحو : « ان أردنا الا الحسنی ، ونحو : « ان يدعون من دونه الا انا ، ونحو : « تظنون ان ليتمم الا قليلا ، .

(و) الوجه الثالث : ان تكون (مخففة من المثقلة) ، فتدخل على الجملة الاسمية ، وحينئذ جاز اعمالها ، كقوله تعالى : « وان كلا لما ليوفينهم ، وجاز اعمالها - ايضا - نحو : (« وان كل لما

جميع لدينا محضرون ، في قراءة التخفيف) اي : تخفيف - لما - .
وان دخلت على الجملة الفعلية : وجب اهمالها ، والاكثر حينئذ
ككون الفعل ماضيا ناسخا ، نحو : « وان كانت لكبيرة ، ونحو :
« وان كادوا ليفتنونك » ونحو : « وان وجدنا اكثرهم لفاستين » .
ودونه : ان يكون مضارعا ناسخا ، نحو : « وان يكاد الذين كفروا
ليزلقونك بأبصارهم » ونحو : « ان نظنك لمن الكاذبين » ويقاس على
هذين النوعين اتفاقا .

ودون ذلك : ان يكون ماضيا غير ناسخ ، نحو قوله :

شئت يمينك ان قلت لمسلما حلت عليك عقوبة المتعمد

ودون هذا : ان يكون مضارعا غير ناسخ ، كقولهم : ان تزينك
لمنفسك وان تشينك لهبه ، ولا يقاس على هذين النوعين اجماعا ، الا في
اولهما : حيث جاز قياسا على قولهم ، ان يقال : ان قام لانا وان
قعدت لانت .

(تنبيه) ، حيث وجدت ان المكسورة المهمزة مخففة النون وبعدها
اللام ، كالامثلة المتقدمة . فاحكم بانها مخففة من المثقلة .

(و) الوجه الرابع : ان تكون زائدة ، كقوله :

ما ان اتيت بشيء انت تكرهه اذن فلا رفعت سوطي الي يدي

واكثر ما زيدت بعد « ما » النافية اذا دخلت على جملة فعلية

كالبيت ، او اسمية كقوله :

فما ان طبنا حين والكن ماياينا ودولة آخرينا

وفي هذه الحالة يكف بزيادة ان عمل ما الجحازية .

(ومتى اجتمعت ان وما) ، سواء كانت ما مقدمة عليها كالبيتين ،

او مؤخرة عنها ، كقولهم : افعل هذا اما لا ، اى : ان كنت لا
تفعل غيره ، كما في السيوطي ، (فالمتأخرة منهما زائدة) ، ففي
البيتين ان زائدة ، وفي قولهم : ما .

(ان بالفتح والتشديد) على وجهين ، احدهما : (حرف تأكيد)
تنصب الاسم وترفع الخبر ، وقد تقدم احكامها في فصل النواسخ .

(و) الأصح : انها (تؤول مع معموليها بمصدر من لفظ خبرها
ان كان مشتقا ، وبالكون ان كان جامدا) ، فتأويل (نحو : بلغني
انك منطلق) ، او انك تنطلق ، بلغني انطلاقك ، ومنه بلغني انك
في الدار ، فتأويله : بلغني استقرارك في الدار ، لأن الخبر في
الحقيقة هو المنطلق المحذوف من استقر او مستقر . ولنعم ما قيل
بالمفروضي :

اگر خواهی بدانی اى برادر که چون ان رود تأويل مصدر
بدقت سوي اخبارش نظر کن پس انکه حذف ان باخبر کن
لجنس ان خبر مصدر بياور اضافه کن سوي اسمش سراسر
(و) تأويل بلغني (ان هذا زيد) : بلغني كونه زيدا لأن
كل خبر جامد يصح نسبه الى المبتدأ بلفظ الكون ، تقول : هذا زيد ،
وان شئت تقول : هذا كائن زيدا .

هذا هو الدائر فيما بينهم ، ولكن قال الرضى : اذا كان الخبر
جامدا نحو : بلغني انك زيد ، فتأويله : بلغني زيدتك ، فان ياء
النسبة اذا لحقت آخر الاسم وبعدها التاء ، افادت معنى المصدر ،
انتهى .

ونسب الى بعضهم : ان الذي يؤول بالمصدر ، هو ان الناضبة

للفعل ، لأنهم - أبدا مع الفعل المتصرف ، وان المشددة انما تؤول بالحديث ، وايدده بعض آخر : بأن خبرها قد يكون جامدا كالمثال المذكور ، والجامد لا يشعر بالمصدر ، انتهى . وقد تقدم ان مثل ذلك يأوول بالكون .

والوجه الثاني : ان تكون لفة في « لعل » كقولهم : ائت السوق انك تشتري لنا شيئا ، اي : لعلك تشتري ،

(ان بالكسر والتشديد) - ايضا - (ترد) على وجهين ، احدهما : ان تكون (حرف تأكيد تنصب الاسم وترفع الخبر) ، كما تقدم ايضا في فصل النواسخ ، (ونصبهما) ، اي : الاسم والخبر ، (لفة) كقوله :

اذا اسود جنح الليل فلتأت ولتكن خطاك خفافا ان حراسنا اسدا
وخرشح بعضهم هذا : بأن اسدا حال ، وان الخبر محذوف ، اي :
تلقاهم اسدا .

(وقد) يرتفع بعدها المبتدأ ، (وحينئذ) تنصب ضمير شأن مقدر)
لتكون اسمها ، (فالجملة) باسرها خبرها ، كما قلنا في الديباجة :
بأن لي في ذلك شأن من الشأن ، ومنه الحديث : ان من اشد الناس
عذابا يوم القيامة المصورون ، وتخرج بعضهم الحديث على زيادة من
في اسم ان ، لكنه ليس بشيء ، لأن الكلام ايجاب ، والمجرور
معرفة ، والمعنى - ايضا - يأباه ، لأنهم ليسوا اشد عذابا من سائر
الناس ، بل من جملة من كان عذابه اشد .

(و) الثاني : ان تكون (حرف جواب كنعم) ، فلا يعمل

شيئا ، كقوله :

ويقلن شيب قد علاك وقد كبرت فقلت انه

اي : فقلت نعم ، وكقوله :

قلت لها والثوب منها لم بين لأنت اسماء فقالت لي ان

اي : فقالت لي نعم ، وكقول ابن الزبير لمن قال له : لعن الله

ناقة حملتني اليك : ان وراكبها ، (وعدّ المبرد من ذلك قوله تعالى :

ان هذان لساحران ،) اي : نعم هذان ساحران ، (ورد

بامتناع) دخول (اللام في خبر المبتدأ) ، وأجيب عن ذلك : بأنها

لام زائدة ، والتي لم تدخل على خبر المبتدأ لام التأكيّد ، وبأنها

داخلة على مبتدأ محذوف ، اي : لهما ساحران ، وبأنها دخلت بعد

ان هذه لشبهها بأنّ المؤكدة لفظاً ، كما زاد ان بعدما المصدرية في

اللفظ بما النافية ، كقوله :

ورج الفتى لكخير ما ان رأيتّه على السن خيرا لايزال يزيد

وها هنا كلام يطول ذكره .

(اذ ، ترد) على اربعة اوجه ، احدها : ان تكون (ظرفاً للماضي) ،

وهي من الظروف اللازمة الاضافة ، (فتدخل على الجملتين) ،

اي : تضاف الى الجملة الاسمية ، نحو : « واذكروا اذ انتم قائل » والى

الفعلية التي فعلها ماض لفظاً ومعنى ، نحو : « واذ قال ربك

للملائكة « او معنى فقط ، نحو : « واذ يرفع ابراهيم القواعد ،

وقد اجتمعت الثلاثة في قوله تعالى : « الا تنصروه فقد نصره الله اذ

أخرجه الذين كفروا ثاني اثنين اذ هما في الغار اذ يقول لصاحبه لا

تحزن ان الله معنا » والاولى ظرف لنصره ، والثانية بدل منها ،

والثالثة اما بدل ثان ، او ظرف لثاني اثنين .

واذ هذه تستعمل على اربعة اوجه ، احدها : ان تكون مفعولا فيه ، كاذ الاولي في الآيۃ الأخيرة .

وثانيها : ان تكون مفعولا به ، كما في الآيۃ الاولي .
وثالثها : ان تكون بدلا من المفعول ، كاذ الثانية في الآيۃ الأخيرة .

(و) رابعها : (قد يضاف اليها اسم زمان) صالح للاستغناء عنه ، (نحو : حينئذ ويومئذ) ، او غير صالح له ، نحو قوله تعالى : « بعد اذ هديتنا » .

(و) الوجه الثاني : ان تكون (للمفاجأة) وهي الواقعة (بعد بينما) ، كقوله : استقدر الله خيرا وارضين به فبينما العسر اذارت مياسير (او) بعد (بينما) ، كقول امير المؤمنين وسيد المظلومين عليه صلوات الله الملك الحق المبين : فيا عجبنا بينا هو يستقبلها في حياته ، اذ عقدها لآخر بعد وفاته .

(وهل هي) ، اي : اذ (حينئذ) ، اي : حين كانت هدمها ، (حرف) بمعنى المفاجأة ، (او ظرف) زمان او مكان ، او حرف زائد للمتكأ كيد كسائر الزوائد ، (خلاف) بينهم ، فلكل منها قائل ، وعلى القول بالظرفية في عاملها اقوال يطول الكلام بذكرها .

والوجه الثالث : ان تكون ظرفا للزمان المستقبل نحو قوله تعالى : « يومئذ تحدث اخبارها » ، اذ المراد بها في الآيۃ يوم القيامة ، وهو مستقبل ، والجمهور لا يثبتون هذا القسم ، فيجعلون الآيۃ من باب « ونفخ في الصور » ، اي : من باب تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع .

ورد هذا القياس بقوله تعالى : « فسوف يعلمون اذ الأغلال في اعناقهم » ،

اذ لا يتمشى ذلك القياس فيه ، فان يعملون مستقبلا لفظا ومعنى لدخول حرف التنقيح عليه ، وقد حمل في اذ فلا يمكن فيه التنزيل المذكور ، اذ يلزم عليه اختلاف زمان الظرف والعامل فيه ، فتأمل جيدا .

والوجه الرابع : ان تكون للمتعلمين ، نحو قوله تعالى : « وان ينفعكم اليوم اذ ظلمتم انكم في العذاب مشتركون » اي : وان ينفعكم اشتراككم في العذاب لأجل ظلمكم في الدنيا .

وهل هذه حرف بمنزلة لام العلة او ظرف ، والتعليل مستفاد من قوة الكلام لا من اللفظ ، فانه اذا قيل ضربته اذ اساء ، وازيد الوقت ، اقتضى ظاهر الحال ان الاساءة علة الضرب ، قولان ، وهما اشكال مشهور بينهما ، ذكره ابن هشام فراجع .

(اذا ، ترد) علي وجهين ، احدهما : ان تكون (ظرفا للمستقبل) ، متضمنة معنى الشرط ، وهي ايضا من الظروف اللازمة الاضافة . (فيضاف الى شرطها ، وتنصب بجوابها ، وتختص با) لجملة (الفعلية) ، والأكثر ان يكون فعلها ماضيا ، ودون ذلك ان يكون مضارعا وقد اجتمعا في قوله :

والنفس راغبة اذا رغبتمها واذا ترد الى قليل تقنع

وانما دخلت على الاسم في نحو : « اذا السماء انشقت » لأن الاسم فاعل

لفعل محذوف يفسره الفعل المذكور ، اي : اذا انشقت السماء انشقت .

فالأية (مثل) قوله تعالى : « وان احد من المشركين استجارك » حيث

دخلت ان الشرطية المختصة بالفعل على الاسم ، لأنه اي : الاسم ، فاعل لفعل

محذوف يفسره الفعل المذكور . اي : ان استجارك احد من المشركين

استجارك .

(و) الوجه الثاني : ان تكون (للمفاجأة ، فنختص) حينئذ « با » لجملة

(الاسمية) عكس الشرطية ، (نحو : خرجت فاذا السبع واقف) ، وقد اجتمعتا اي : الشرطية والفجائية ، في قوله تعالى : « ثم اذا دعأكم دعوة من الأرض اذا انتم تخرجون » وفي قوله تعالى : « فاذا اصاب به من يشاء من عباده اذا هم يستبشرون » .

(والخلاف فيها) اي : في الفجائية هل ، هي حرف ، او ظرف مكان ، او ظرف زمان (كماخفا) ، اي : كاذب ، ولم يقع الخبر بعدها في القرآن الا مصرحاً به ، نحو : « فاذا هي حية تسمي » « فاذا هم خامدون » « فاذا هي بيضاء » « فاذا هم بالساهرة » وفي عاملها - ايضاً - كلام طويل :

(ام ، ترد) على ثلاثة اوجه :

الأول : ان تكون (للعطف) ، وهي نوعان : (متصلة ، ومنقطعة) ، وفي وجه تسمية الاولى قولان ، احدهما : انها انما سميت بذلك لاتصال ما بعدها بما قبلها معنى ، واليه اشار بقوله : (المترتبة ما بعدها بما قبلها) ، فتسميتها على ذلك لأمر خارج عنها .

والثاني : انها سميت منفصلة لأنها اتصلت بالهمزة حتى صارتا في افادة الاستفهام بمنزلة كلمة واحدة . وبعبارة اخرى : صارتا بهمزة اي ، واليه اشار بقوله : (وتقع بعد همزة النسوية) ، وقد عرفت ما سبق ، نحو « سواء عليهم استغفرت لهم ام لم تستغفر لهم » ونحو : « سواء علينا أجزعنا ام صبرنا » (و) تقع بعد همزة (الاستفهام) الحقيقي ، التي يطلب بها وبام التعمين .

وبعبارة اخرى : الهمزة التي عن لفظ اي مغنية ، نحو : أزيد في الدار ام عمرو ، (و) اما (المنقطعة) فهي في المعنى (كبل) الاضرابية ، وهي ثلاثة أنواع .

الأول : المسبوقة بالجملة الخبرية : اي : بالجملة التي ليس فيها اداة استفهام نحو قوله تعالى : « تنزيل الكتاب لا ريب فيه من رب العالمين » ام يقولون افتراء .

الثاني : المسبوقة بجملة فيها همزة لغير الاستفهام الحقيقي ، نحو قوله تعالى :
 « أَلَمْ يَأْتِ الْبَنِيَّانِ مِنْ قَبْلِ هَذَا مِنْ قَبْلِهِمْ سَبْحًا » ، إذ الهمزة في ذلك للاستفهام
 الانكاري فهي بمنزلة النفي ، اي : ليس لهم أرجل يمشون بها بل ليس لهم
 ايد يبطشون بها .

الثالث : المسبوقة باستفهام بغير الهمزة ، نحو : « هل يستوي الأعمى والبصير
 ام هل تستوي الظلمات والنور » .

(و) الوجه الثاني : ان تكون (حرف تعريف) بمنزلة ال ، (وهي) في
 (لغة حمير) وطي كقوله :

ذاك خليلي وذو - واصلني يرمي ورائي بام سهم وام سلمة

اي : بالسهم والسلمة ، وفي الحديث ليس من امبر امصيام في امسفر ، اي :
 ليس من البر الصيام في السفر .

وقيل هذه اللغة مختصة بالأسماء التي لاتدغم لام التعريف في اولها . نحو :

كتاب ، و غلام ، وبر ، بخلاف رجل ، وناس ، ولباس .

حاصله : انها تستعمل في موضع اللام القمرية لا الشمسية .

ولعل ذلك لغة بعضهم ، ألا ترى انها استعملت في البيت في موضع اللام

الشمسية ، وفي الحديث في النوعين .

والوجه الثالث : ان تكون زائدة ، كما قيل بذلك في قوله

تعالى - حكاية عن فرعون - : « أَوَلَا تَبْصُرُونَ اِم اَنَا خَيْرٌ » فقيل :

ان التقدير : اءلا تبصرون انا خير ، والزيادة ظاهرة في قوله :

يا ليت شعري ولا منجى من الهرم ام هل على العيش بعد الشيب من ندم

(امّا بالفتح والتشديد) ، وقد يدل ميمها الاولى ياء استنقالا

للمتضعيف كقوله :

رأت رجلا ايما اذا الشمس هارضت فيضحي وايما بالعشي فيحضر
وهي (حرف تفصيل غالبا) ، نحو : « فاما الذين آمنوا فيعلمون
انه الحق من ربهم واما الذين كفروا فيقولون ، ومنه : « واما السفينة
فكانت لمساكين . . واما الغلام . . واما الجدار ، الآيات .
(وفيها معنى الشرط للزوم الفاء) الجزائية بعدها : فان قلت :
قد استغنى عنها في قوله :

واما القتال لا قتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب
قلت : هو ضرورة كقوله :

من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان
فان قلت : فقد حذف في التنزيل نحو : « فاما الذين اسودت وجوههم
اكفرتم » .

قلت : الأصل : فيقال لهم اكفرتم ؟ فحذف ، قال الرضى : وانما
لم يعجز الجزم وان كان مضارعا ، لأنه لما وجب حذف شرطها فلم
تعمل فيه ، قبح ان تعمل في الجزء الذي هو ابعد منها من الشرط ،
انتهى .

والى بعض ما ذكر اشوا بقوله : (. والتزم حذف شرطها وعوض
بينهما) ، اي : بين اما والفاء ، (عن فعلها جزء مما في حيزها ،)
اي : حيز الفاء او حيز اما ، لأن حيز الفاء - ايضا - حيزها ،
ويظهر وجه التردد مما يأتي ، وذلك للفصل بينهما لكرامة الاتصال
بين أداتي الشرط والجزء ، وذلك الجزء الفاصل احدهم - وور
سنة :

الاول : المبتدأ ، نحو : اما زيد فقائم ، ومن هذا القبيل قوله

تعالى : « واما السفينة فكانت لمساكين . . واما الغلام . . واما الجدار ،
الآيات .

والثاني : الخبر ، نحو : « اما في الدار فزيد ، ولعم بعضم : ان
الفصل به قليل .

والثالث : جملة شرطية ، نحو : « فاما ان كان من المقرّبين
فروح وريحان وجنة نعيم » .

والرابع : اسم منصوب لفظا او متعلا بالجواب ، نحو : « فاما
اليتيم فلا تقهر » الآيات .

والخامس : اسم كذلك معمول المحذوف يفسره ما بعد الفاء ،
نحو : اما زيدا فاضربه .

والسادس : ظرف معمول لاما ، لما فيها من معنى الفعل الذي ناهت
عنه ، او للفعل المحذوف ، نحو : اما اليوم فاني ذاهب ، واما في
الدار فان زيدا جالس .

قال الزمخشري : فائدة « اما » في الكلام ان تعطيه فضل توكيد
تقول : زيد ذاهب ، فاذا قصدت توكيد ذلك وازنه لا محالة ذاهب ،
وانه يصدر الذهاب ، وانه منه على عزيمة ، قلت : اما زيد فذاهب ،
ولذلك قال سيبويه في تفسيره : مهـاـ يكن من شيء فزيد ذاهب ،
فهذا التفسير مدلل بفائدتين : بيان كونه تأكيدا ، وانه في معنى
الشرط ، انتهى :

(وفيه) ، اي : في الجزء الفاصل بين اما والفاء ، (اقوال)

ثلاثة :

الأول : انه يجوز التعويض والفاصل مطلقا ، اي : سواء كان

العوض والفاصل مما يجوز تقديمه على الغاء ام لا .

قال التفتازاني في الباب الرابع : ولا يستنكر اعمال ما بعد الغاء فيما قبله ، وان امتنع في غير هذا الموضع ، لأن التقديم لأجل هذه الاغراض المهمة (التي ذكرها قبل هذا الكلام) ، فيجوز لتحصيلها الغاء المانع ، انتهى .

والثاني : انه لا بد من ان يكون العوض والفاصل معمولاً لفعل الشرط المحذوف مطلقاً ، اي : سواء كان العوض والفاصل مما يجوز تقديمه على فعل الشرط المحذوف ام لا .

فالتقدير في اما زيد فمنطلق - مثلاً - على القول الأول : مهما يكن من شيء فزيد منطلق يوم الجمعة ، فحذف فعل الشرط الذي هو : يكن من شيء ، واقيم اما مقام مهما ، ووسط يوم الجمعة وهو معمول لما بعد الغاء ، اعني : منطلق ، بين اما وفائها لئلا يلزم توالي حرف الشرط والجزاء ، فصار اما يوم الجمعة فزيد منطلق ، وعلى القول الثاني : مهما يكن من شيء يوم الجمعة فزيد منطلق ، فيوم الجمعة معمول لفعل الشرط ، فلما حذف فعل الشرط صار اما يوم الجمعة فزيد منطلق ، فعلى هذا القول يبطل بعض الصور الست المتقدمة ، لأن هذا القائل لم يجعل لاما ما نقلناه عن التفتازاني فتأمل .

والثالث : القول بالتفصيل ، بأنه ان كان العوض والفاصل مما يجوز تقديمه على الغاء مع قطع النظر عن مانعية الغاء نفسها ، كالمثال المذكور فيجمل من قبيل القول الأول ، فيكون الفاصل جزء الجزاء قدم على الغاء .

وان كان مما لا يجوز تقديمه مع قطع النظر عن الغاء ، لأنه انضم إليها مانع آخر مثل اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق ، فان ما حيز ان لا يتقدم عليها ، فيجعل من قبيل القول الثاني .
فهذا القائل مئيز بين ان لا يكون وراء الغاء مانع آخر وبين ان يكون ، فجعل لأما قوة رفع حكم الامتناع عن الأول دون الثاني .
هذا كله اذا كان ما بعد اما منصوبا ، وأما اذا كان مرفوعا ، نحو : اما زيد فمنطلق ، فتقديره على القول الأول : مهما يكن من شيء فزيد منطلق ، اقيم اما مقام مهما ، وحذف فعل الشرط ، ووسط زيد بين اما والفاء لما ذكر ، فصار اما زيد فمنطلق ، فارتفع زيد بالابتداء كما كان اولاً ، وعلى القول الثاني : تقديره مهما يكن زيد فمنطلق ، اي : فهو منطلق ، اقيم اما مقام مهما ، وحذف فعل الشرط فصار اما زيد فمنطلق ، فزيد فاعل الفعل المحذوف .

واما تقديره على تقدير الرفع بمهما يذكر زيد فهو منطلق ، بصيغة الغائب المجهول ، على ان يكون زيد مرفوعاً بأنه نائب فاعل الفعل المحذوف ، وتقديره على تقدير النصب : بمهما تذكر يوم الجمعة بصيغة الفعل المخاطب المعلوم ، على ان يكون يوم الجمعة منصوباً بأنه مفعول به للفعل المحذوف ، فوجهه غير ظاهر ، مع انه يوهم جواز اما زيدا فمنطلق بالنصب ، بتقدير تذكر على صيغة المعلوم المخاطب ، وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق ، برفع اليوم بتقدير يذكر على صيغة المجهول الغائب ، مع عدم جوازهما اتفاقاً .

(و) انما قال المصنف : حرف تفصيل غالباً ، لأنه (قد تفارق

التفصيل كالواقعة في اوائل الكتب) ، والخطب ، حيث يقال : بعد الحمد لله والصلوة والسلام على رسول الله وآله ، « اما بعد » لفظة اما حينئذ للاستيناف ، ويسمى البيانيون لفظة اما بعد « فصل الخطاب » .

قال التفتازانى : قال ابن الأثير : والذي اجمع عليه المحققون من علماء البيان ، ان فصل الخطاب هو « اما بعد » لأن المتكلم يفتح كلامه في كل امر ذي شأن بذكر الله تعالى وبتهميده ، فاذا اراد ان يخرج منه الى الغرض المسوق اليه ، فصل بينه وبين ذكر الله بقوله ، اما بعد ، انتهى .

فحينئذ ليس فيها تفصيل ، لأنه عبارة عن تفصيل ما أجمله المتكلم في الذكر ، نحو قولك : جائي اخوتك : اما زيد فاكرمه ، وأما عمرو فاهنته ، وأما بشر فاعرضت عنه ، او اجمله في الذهن ، ويكون معلوما للمخاطب بواسطة القرائن ، والتي في اوائل الكتب والخطب ليست كذلك ، فهي فيها مجردة عن التفصيل ، لأنها فيها لم يتقدمها اجمال حتى تكون فيها للتفصيل ، وأيضا لو كانت فيها للتفصيل : لوجب تكرارها لفظا او تقديرا ، ولا تكرار فيها مطلقا ، فتدبر جيدا .

(اما بالكسر والنشديد) ، وقد تفتح همزتها ويأتى شاهدها ، وقد تبدل ميمها الاولى ياء ، ويأتى ايضا شاهدها ، وهي مركبة عند بعضهم من « ان ، وما » وقد تحذف ما ، كقوله :

سقته الرواعد من صيف وان من خريف فلن يعد ما

اي : اما من صيف وإما من خريف .

وهي (حرف عطف على المشهور) ، اي : اما الثانية حرف عطف عند المشهور كما في البيت ، وكقولك : جائني اما زيد واما عمرو ، وقال جماعة : انها غير عاطفة كالاولى ، وذلك لملازمتها غالبا الواو العاطفة كالأمتثلة الآتية ، ومن غير الغالب ، قوله :
يا ليتما امنا شالت نعامتها أيما الى جنة أيما الى نار
وفيه شاهدان آخران تقدم الاشارة اليهما ، الأول : فتح الهمزة والثاني : ابدال ميمها الاولى ياء .

ونقل بعضهم : الاجماع على ان اما الثانية غير عاطفة كالاولى ، قال : وانما ذكروها في باب العطف لمصاحبتها لحرفه .
وقال بعضهم : ان اما الثانية عطفت الاسم على الاسم ، والواو عطفت اما الثانية على الاولى

ولاخلاف فيما بينهم : في ان اما الاولى غير عاطفة ، لاعتراضها بين العامل والمعمول - في نحو - : قام اما زيد وإما عمرو ، وبين احد معمولي العامل ومعموله الآخر - في نحو - : رأيت اما زيدا واما عمرا ، لأنها معترضة بين فاعل رأيت البصرية ومفعوله ، وبين المبدل منه وبدله ، نحو قوله تعالى : « حتى رأوا ما يوعدون اما العذاب واما الساعة » فان ما بعد اما الاولى ، اعني : العذاب ، بدل عن ما الموصولة في ما يوعدون ، وقد يستغنى عن اما الاولى وقد تقدم في قوله : سقته الرواعد . . البيت ، وكقوله :

تلم بدار قد تقادم عهدا واما بأموات ألم خيالها

اي : اما بدار .

(و) اما الثانية : (ترد) لثمان خمسة كأو ، الأدرل : للمفصيل ،

نحو : « اما شاكرا واما كفورا »

(و) الثاني : (للابهام) ، نحو : « وآخرون مرجون لأمر الله
اما يعذبهم واما يتوب عليهم » .

(و) الثالث : (الشك) ، نحو : جائي اما زيد واما عمرو ،
اذا لم يعلم الجائي منهما .

(و) الرابع : (للتخيير) ، نحو : « اما ان تعذب واما ان
تتخذ فيهم حسنا » ونحو : « اما ان تلقي واما ان تكون اول من
القي » ونحو : انكح اما هذا واما اختها .

(و) الخامس : (الاباحة) ، نحو : تعلم اما فقها واما نحوا ،
ونحو : جالس اما الحسن واما ابن سيرين ، ونالغ في ثبوت هذا
المعنى جماعة مع اثباتهم اياه لاو ، والفرق بين الاباحة والتخيير
جواز الجمع في تلك دونه .

(تنبيه) : ليس من اقسام اما التي في قوله تعالى : « اما ترين من
البشر احدا » بل هذه ان الشرطية وما الزائدة .

(و) لفظه (اما) الاولى (لالمة قبل المعطوف عليه بها) ، اي
باما الثانية ، اي : لا تستعمل الثانية بدون الاولى ، حاصله : انه
يجب تكرار اما ليقع احديهما قبل المعطوف عليه ، والاخرى
قبل المعطوف كالأمثلة المتقدمة ، وذلك ليعلم من اول الأمر ان
الكلام مبنى على الشك مثلا . (ولا ينك) اما الثانية (عن الواو
غالبا) ، وقد تقدم الكلام في ذلك وفي غير الغالب مستوفى فلا
نعيده :

(أي - بالفتح والتشديد -) : اسم (ترد) على خمسة اوجه :

الأول : ان تكون اسم شرط ، نحو : « ايأ ما تدعوا فله
الاسماء الحسنى ، ونحو : « ايما الأجلين قضيت فلا عدوان » .
(و) الثنائي : ان تكون (اسم استفهام ، نحو : اي الرجلين
قام) ، ونحو : « بأي حديث بعده يؤمنون » .
(و) الثالث : ان تكون (دالة على معنى الكمال) ، فتكون
صفة المنكرة ، (نحو : مررت برجل اي وجل) اي : كامل في
الرجولية ، وتكون حالا للمعرفة ، كمررت بزيد ، اي رجل اي :
كاملا في الرجولية ، اي : حالكونه كاملا في الرجولية .
(و) الرابع : ان تكون (وصلة لنداء ذي اللام ، نحو :
يا ايها الرجل) ، وانما سميت هذه وصلة : لأنه اذا نودي المَعْرِف
باللام ، اي : اذا اريد نداءؤه قيل : يا ايها الرجل ، بتوسيط « اي ،
مع هاء التنبيه » بين حرف النداء والمنادى المَعْرِف باللام ، تحرزا
عن اجتماع التي التعريف بلا فاصلة ، وقد يكون الوصلة اسم اشارة ،
نحو : يا هذا الرجل ، وقد تكوفان معا ، نحو يا أيهذا الرجل ؛
(و) الخامس : ان تكون (موصولة) نحو : اضرب ايهم لقيت
ر ولا يعرب من الموصولات سواها ، نحو : اكرم ايها اكرمك) ،
وانما اعربت : لأنه التزم فيها الاضافة التي هي من خواص الاسم ،
فتأمل .

(بل حرف عطف ، وتقيد بعد الاثبات : صرف المحكم عن المعطوف
عليه الى المعطوف) ، نحو : جائني زيد بل عمرو ، اي : بل جائني
عمرو ، فتحكم المجيء فيه للمعطوف ، اي : عمرو ، دون المعطوف
عليه ، اي : زيد ، والمعطوف عليه في حكم المسكوت عنه ، فكأنه لم

يحكم عليه بشيء ، لا بالمجيء ولا بعدمه ، فكأن الاخبار الذى وقع منه لم يكن بطريق القصد ، ولذا صرف الحكم منه بكلمة بل .
 (وبعد النهى) ، نحو : ما جئنى زيد بل عمرو ، (و) بعد
 (النهى) ، نحو : لا تضرب زيدا بل عمرا ، ففيها قولان : قول
 بأنها تفيد (تقرير حكم الأول وإثبات ضده للثانى) ، ففى المثال
 الأول : تفيد انتفاء مجيء زيد وثبوت مجيء عمرو ، كلاهما على
 سبيل القطع واليقين .

وفى المثال الثانى : تفيد النهي عن ضرب زيد ، والأمر بضرب
 عمرو ، كلاهما - ايضا - على سبيل القطع واليقين .
 والقول الثانى : ما اشار اليه بقوله : (او) تفيد (نقل حكمه)
 اي : الأول (اليه) ، اى الثانى (عند بعض) ، ففى المثال الاول
 عند هذا البعض : تفيد عدم مجيء عمرو قطعا ، واما مجيء زيد فهو
 فى حكم المسكوت عنه ، فمجيئه وعدم مجيئه على الاحتمال ، وقس
 عليه المثال الثانى .

هذا ما اراده المصنف ، وفيها اقوال اخر مذكورة فى المطولات
 (حاشا ، ترد) على ثلاثة اوجه :

الأول : ان تكون (للاستثناء) ، فحينئذ تكون (حرفا جاريا)
 دائما ، بمنزلة « الا » كما اختاره جماعة ، (او) تكون (فعلا)
 متعديا (جامدا) لتضمنه معنى الا ، كما اختاره جماعة اخرى ،
 كقوله : اللهم اغفر لي وطن يسمع حاشا الشيطان و ابا الاصبخ ،
 وكقوله :

حاشا ابا ثوبان ان به ضنا على الملاحاة والشتم

(وفعالها) حينئذ ضمير (مستقر ، عائد) اما (الى مصدر مصاغ) ، أي مأخوذ (مما قبلها ، او) الى (اسم فاعل) مصاغ مما قبلها ، لدلالة الفعل المتقدم على المصدر واسم الفاعل ، (او) الى (بعض مفهوم ضمنا منه) ، اي : مما قبلها ، لأن الكل مشتمل على ابعاضه ، فذكرت في ضمن الكل ، فالتقدير في نحو ج-ائني القوم حاشا زيدا ، حاشا مجيئهم لزيدا ، او حاشا الجائني منهم زيدا ، او حاشا بعض منهم زيدا .

والجملة على كل واحدة من الصور الثلاث : في محل النصب على الحالية ، ولم يظهر معها « قد » ليكون حاشا اشبه « بالا » التي هي الاصل في باب الاستثناء .

(و) الثاني : ان تكون (للتنزيه) ، اي : لتعزیه ما بعده عن سوء ، قال الرضى : اذا ارادوا تنزيه شخص من سوء فيبتدئون بتنزيه الله تعالى ، ثم ينزهون من ارادوا تنزيهه (نحو : حاشا لله) ، ونحو : « حاش لله ما هذا بشرا ان هذا الا ملك كريم » (وهل هي) ، اي : حاشا التنزيهية : (اسم بمعنى براءة) ، اي : تنزيها ، بدليل قراءة بعضهم : « حاشاً لله » بالتونين ، كما يقال : تنزيها لله من كذا (او فعل بمعنى برئت) ، بدليل التصرف فيها بحذف الألف - في حاش لله - وبدليل ادخالهم اياها على الحرف ، اي : اللام الجارة ، وقيل : معناها على الفعلية جانب ، ووجهه ظاهر ، اذ على الأول يلزم كون صيغة الغائب بمعنى فعل المتكلم .

(او اسم فعل بمعنى ابرئ) او ا تبرأ او برئت ، بدليل بنائها ، (خلاف) في ذلك حتى ادعى بعضهم حرفيتها .

والوجه الثالث : ان تكون فعلا متعديا متصرفا ، تقول حاشيته
بمعنى استثنائه ، والدليل على تصرفه قوله :
ولا أرى فاعلا في الناس يشبهه ولا حاشي من الاقوام من احد
وتوهم بعضهم : ان هذه مضارع حاشا الاستثنائية وليس بشيء لانها
حرف او فعل جامد لما تقدم آنفا ، والجامد غير قابل للاشفاق والتصرف
وكذا الحرف .

(حتى) حرف (ترد) لأحد ثلاثة معان :

الأول : ان تكون (عاطفة لجزء اقوى) ، نحو : مات الناس حتى
الأنبياء ، (او اضعف) ، نحو : قدم الحاج حتى المشاة .
وأما قوله : (بمهلة ذهنية) ، فهو اشارة الى ما ذكره في مقام
الفرق بين « الفاء ، و ثم ، وحتى » : من ان هذه الثلاثة تشترك في
تفصيل المسند ، اي : في ان المسند قد حصل من المعطوف عليه اولا ،
ومن المعطوف بعده متراخيا او غير متراخ ، وتختلف من جهة ان
الفاء تدل على ملاسة الفعل للتابع بعد ملاسته للمتبوع بلا مهلة ،
و ثم كذلك لكن مع مهلة ، وحتى مثل ثم ، الا ان فيه دلالة على
ان ما قبلها مما ينقض شيئا فشيئا الى ان يبلغ ما بعدها .
والتحقيق : ان المعتبر في « حتى » ترتيب اجزاء ما قبلها ذهنا
من الأضعف الى الاقوى ، كالمثال الأول المتقدم آنفا ، او بالعكس :
كالمثال الثاني ، ولا يعتبر الترتيب الخارجي ، لجواز ان يكون
ملاسة الفعل لما بعدها قبل ملاسته لما قبلها ، نحو : مات كـ
الأنبياء حتى ابونا آدم ، او في اثناء ما قبلها كالمثال الأول ، او
في زمان واحد ، نحو : جائني القوم حتى خالد ، اذا جائوك معا

وكان خالد اقويهم او اضعفهم ، فالمراد من المهـلة في حتى انه يعتبر في الذهن تعلق الفعل بالمعطوف عليه اولا ، وبالمعطوف ثانياً مع تراخ ومهـلة ، باعتبار انه اقوى من المعطوف عليه كالمثال الاول، او اضعف كالمثال الثاني ، واحسن مثال لما نحن فيه قوله :

قهرناكم حتى الكمأة فانكم تهابوننا حتى بنينا الأصاغر
لأنه اجتمع فيه جميع الأقسام والمحتملات .

(وتختص) حتى العاطفة بثلاثة امور :

الأول : (ما) ن يكون معطوفها الاسم (الظاهر) ، وهذا الاختصاص ليس عند الكل بل (عند بعض) ، وشذ دخولها على الضمير كقوله :

فلا والله لا يبقى اناس فتى حناك ما بن ابي زياد

والثاني : بأن يكون معطوفها اما بعضا من جمع قبلها ، كقدم الحاج حتى المشاة ، او جزء من كل ، نحو : اكلت السمكة حتى رأسها ، او كجزء ، نحو : اعجبني الحارية حتى حديدتها ، فعلى ذلك يمتنع ان تقول حتى ولدها ، لأن الولد ليس جزءاً من امه ، ولا كجزئها .

والثالث : بأن يكون معطوفها غاية للمعطوف عليه ، اما في زيادة او نقص ، كما بيناه آنفاً .

(و) الوجه الثاني من اوجه حتى : ان تكون (حرف ابتداء)

لاجارة ، ولا عاطفة ، ومعنى كونها حرف ابتداء : ان تكون حرفاً يبتدئ بعدها الجمل ، اى : تستأنف لا ان يقدر بعدها مبتدأ يكون المذكور بعدها خبراً ، لتكون حتى داخلية على اسم دائماً - كما توهم ذلك بعضهم - (فتدخل على الجمل) الاسمية ، كقوله :

فما زالت القملى تمشج دمائها بدجلة حتى ماء رجلة اشكل
وعلى الجمل الفعلية التي فعلها مضارع ، كقراءة نافع : « حتى
يقول الرسول » برفع يقول على تأويله بالحال ، وقد سبق بيانه في
آخر تكميل نواصب المضارع ، عند قوله : « فان اردت الحال كانت
حرف ابتداء » فراجع ، ومنه قوله :

يفشون حتى ما تهرّ كلابهم لا يسألون عن السواد المقبل

وعلى الجمل الفعلية التي فعلها ماض ، كقوله تعالى : « حتى
عفوا » وقد دخلت حتى هذه على الجملتين في قوله :

سريت بهم حتى تكلم مطيهم وحتى الجياد ما يقدن بأرسان
برفع تكلم على تأويله بالحال على ما سبق ،

(و) الوجه الثالث من اوجه حتى : ان (ترد جارة) بمنزلة الى
في المعنى والعمل ، لكنه يخالفه في خمسة امور :

الأول : ما أشار اليه بقوله : (فيختص) بالاسم (الظاهر خلافاً)
للكوفيين ، (والمبرد) من البصريين ، وهذا الشرط عام للمسبوقة
بذي أجزاء وغيره ، واما قوله :

اتت حتاك تقصد كل فج ترجى منك انها لا تخيب
فضرورة ، وكذا قيل في قوله :

فلا والله لا يبقى اناس فتى حتاك يا بن ابي زياد
ولكن فيه تأمل ، لاحتمال كونها فيه عاطفة ، فتأمل .

واختلف في علة اختصاصها ، اى : التجارة ، بالاسم الظاهر ، فقيل :
هي ، اى : العلة ، ان مجرورها لا يكون الا بعضا لما قبلها او كبعض
منه ، فلم يمكن عود ضمير البعض على الكل .

رد ذلك : بأنه قد يكون ضميرا حاضرا ، كما في البيتين : فلا يعود على ما تقدم ، وبانه قد يكون ضميرا غائبا عائدا على ما تقدم غير الكل ، كقولك : رويد ضربت القوم حتما .

وقيل : العلة خشية التباسها بالعاطفة ، ورد ذلك : بأنها لو دخلت على الضمير لا تصل الضمير بها ، لأن الضمير لا يتصل الا بعاملها ، بخلاف العاطفة : فانه تنفصل عنها ، لأنها ليست عاملة فيه ، فيقال في الجارة : حثاك . وفي العاطفة : حتى انت ، فتأمل .

ونظير ذلك انهم يقولون في توكيد الضمير المنصوب : رأيتك انت ، وفي الابدال منه : رأيتك اياك ، فلا يحصل لبس .

وقيل : العلة انه لو دخلت على الضمير قلبت الفها ياء ، كما في دالى ، وهي فرع عن الى ، فلا يحتمل ذلك فتأمل .

والأمر الثاني : وهو خاص بالمسبوقة بـذى الجزاء ان يكون المجزوء آخر ، نحو : اكلت السمكة حتى رأسها ، وملاقيا لآخر جزء ، نحو : د سلام هي حتى مطلع الفجر ، فلا يجوز سرت البارحة حتى بلثها او نصفها .

والأمر الثالث : انها اذا لم تكن معها قرينة تقتضي دخول ما بعدها كما في قوله :

القى الصحيفة كي يخفف رحله والزار حتى نعله ألقاها
او عدم دخوله كما في قوله :

سقى الحيا الأرض حتى امكن غربت لهم فلا زال عنها الخير مجذوذ
فحيث دخل على الدخول ، ويحكم في مثل ذلك لما بعد الى بعدم

الدخول حملا على الغالب في البابين .

والأمر الرابع : ان كلا منهما قد ينفرد بمحل لا يصلح للآخر
فمعنا انفردت به الى : انه يجوز كتبت الى زيد ، وسرت من البصرة
الى الكوفة ، ولا يجوز كتبت حتى زيد ، ولا حتى الكوفة ، اما
الأول : فلأن حتى موضوعة لافادة تقضي الفعل شيئا فشيئا ، وما
يكتب الى زيد ليس كذلك ، بل يصل اليه دفعة واحدة بمجموعه
فتأمل :

واما الثاني : فلضعف حتى في الغاية ، فلا يقابل بها من النبي
لابتداء الغاية .

(و) الامر الخامس : انه (قد ينصب المضارع) بمدها وجوبا
كما تقدم في الحديقة الخامسة ، في اواخر (تكميل) فراجع .
والنصب (بان مضمرة) بعد - حتى - (لايها) ، اي : لايحتمى ،
(خلافا للكوفيين) ، وانما اختار ان نصب المضارع بان مضمرة
لا ينس حتى كما يقول الكوفيون : لأن حتى هذه جارة تعمل
في الأسماء ، وما يعمل الجر في الأسماء يختص بها ، فلا يعمل في
الأفعال ، وكذا العكس ، ألا ترى ان (لم) ، لما كانت تجزم الفعل
ومختصة به لم تعمل في الأسماء .

(تنبيه) ، قد يكون الموضع صالحا لأقسام حتى الثلاثة ، كتقولك : أكلت
السمكة حتى رأسها ، فلك ان تنصب الرأس على ان تكون حتى عاطفة ،
وان ترفع على ان تكون حرف ابتداء ، وان تجزم على ان تكون
جارة ، وقد روى بالأوجه الثلاثة قوله : (حتى نعله القاه) البيت ، وقوله :

صمتهم بالمدى حتى غواتهم فكنت مالك ذي غى وذى رشد

(الفاء) المفردة (ترد رابطة للجواب) ، اى : جزاء للشرط
 (الممتنع جعله شرطاً ، وحصر في ستة مواضع) ، قد ذكرناها في
 فصل الجوازم فراجع ، (و) ترد (لربط شبهه الجواب) بشبه
 الشرط ، والمراد بشبه الجواب : ما كان مضمونه لأوماً لما قبله ،
 اى : مسيياً له ، وبشبه الشرط : ما كان مضمونه ملزوماً لما بعده ،
 اى : سببياً له ، (نحو : الذي يأتيني فله درهم) ، فبدخول الفاء
 يفهم ما اراده المتكلم : من ترتب لزوم اعطاء الدرهم على الايمان
 اى : سببياً له .

قال في الجامى : (وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط) ، وهو
 سببية الأول للمثاني ، فيشبه المبتدأ الشرط في سببيته للخبر سببية الشرط
 للجزاء ، (فيصح دخول الفاء في خبره) ، ويصح عدم دخوله فيه ،
 نظراً الى مجرد تضمن المبتدأ معنى الشرط ، واما اذا قصد الدلالة على
 ذلك المعنى في اللفظ : فيجب دخول الفاء فيه ، واما اذا لم يقصد :
 فلم يجب دخوله فيه ، بل يجب عدمه .

(وذلك) ، اى المبتدأ المنضم معنى الشرط : (اما الاسم الموصول
 بفعل او ظرف) ، اى : الذى جعلت صلته بجملة فعلية او ظرفية
 مؤولة بجملة فعلية ، هاهنا بالاتفاق ، وانما اشترط ان يكون صلته
 فعلاً او ظرفاً مؤولاً بالفعل : ليتأكد مشابهته الشرط ، لأن الشرط
 لا يكون الا فعلاً ، وفي حكم الاسم الموصول المذكور الموصوف به ،
 (او النكرة الموصوفة بهما) ، اى : بأحدهما ، وفي حكمها الاسم
 المضاف اليها ، (مثل : الذى يأتيني) هذا مثال للاسم الموصول بظرف ، (فله
 درهم) واما مثال الاسم الموصوف بالاسم الموصول المذكور فقوله تعالى :

« قل ان الموت الذي تفرون منه فانه ملاقيكم » (ومثل : كل رجل يأتيني) هذا مثال للاسم الموصوف بفعل : (او كل رجل في الدار) ، هذا مثال الاسم الموصوف بظرف ، (فله درهم) ، واما مثال الاسم المضاف الى النكرة الموصوفة بأحدهما فقولك : كل غلام ورجل يأتيني او في الدار فله درهم ، انتهى .

(و) ترد (عاطفة فتعيد التعميق) ، اى : الاتصال ، وهو في كل شيء بحسبه ، فلذلك يقال : تزوج فلان فولد له ، اذا لم يكن بين تزوجه والتولد له الامدة الحمل ، وان كانت تلك الامدة شهورا متعددة .

(و) تفيد - ايضا - (الترتيب بنوعيه) ، اى : الحقيقي والذكري ، (فالحقيقى) ما كان وجود الممطوف بعد الممطوف عليه حقيقة ، (نحو : قام زيد فعمره) ، لغاه تدل على ان قيام عمرو بعد قيام زيد بلا مهلة ، واما قوله تعالى : « وكم من قرية اهلكناها فجاءها بأسنا بياتا » فمعناه : اردنا اهلكها فجاءها - فهو كقوله تعالى : « اذا قمتم الى الصلوة فاغسلوا وجوهكم » الآية ، اى : اذا اردتم الصلاة .

(و) اما الترتيب (الذكري) ، فهو عطف مفصل على مجمل ، (نحو : « ونادى نوح ربه فقال) رب ان ابنى من اهلى ، فقوله تعالى : « نادى نوح » مجمل ، حيث لا يعلم منه ان نوحا عليه الصلاة والسلام بأبي شيء نادى ربه ، ففصل ذلك بأنه قال : « رب ان ابنى من اهلى » .

(وقد تفيد) الغاء (ترتب لاحقا على سابقها) ، اى : تفيد

مسببية ما بعدها وسببية ما قبلها مع مهلة وتراخ ، (فتسمى فاء السببية) ،
 نحو قوله تعالى : « ألم تر ان الله انزل من السماء ماء (فتصبح الأرض
 مخضرة) » ومعلوم ان اخضرار الأرض لا يتصل ولا يعقب نزول المطر ،
 بل يقع بعد مهلة وتراخ بزمن طويل .

هذا هو المشهور فيما بينهم ، ولكن في حاشية المغنى ما يظهر منه
 ان الاخضراء يقع عقيب نزول الماء ، اى : المطر متصلا بلا مهلة
 وتراخ ، وهذا نصه : الظاهر ان تصبح على حقيقته ، فيكون الاخضراء
 في وقت الصباح من ليلة المطر ، ويحتمل ان يكون بمعنى تصير ،
 فلا يلزم ذلك ، والأول قول عكرمة ، وهو موجود في مكة وتهامة ،
 قال ابن عظيمة : قد شاهدت في القدس الأقصى نزل المطر ليلا بعد
 قحط ، فأصبحت الارض الرملة التى تسفيها للرياح قد اخضرت بنبات
 ضعيف ، انتهى .

(وتختص) الفاء (خينئذ) ، اى : حين اذ تفيد ترتب لاحقها
 على سابقها : (باسم النتيجة والتفريع) ، اى : تسمى فاء النتيجة
 وفاء التفريع .

(وقد نبيء) الفاء (عن محذوف فتسمى : فصيحة عند بعض ،
 نحو : « فاضرب بعصاك الحجر فانفجرت ») .

قال التفزاز انى في المطول ، في الباب الثامن ، في بحث ايجاز
 المحذف ما هذا نصه : والفاء في مثل قوله : « فانفجرت » يسمى فاء
 فصيحة ، وظاهر كلام الكشاف : ان تعميمها فصيحة ، انما على
 التقدير الثاني ، وهو ان يكون المحذوف جزء جملة ، وظاهر كلام
 المفتاح على العكس ، (وهو ان يكون المحذوف جملة تامة) ،

وقيل : انها فصيحة هلى التقديرين ، والمشهور في تمثيلها قوله :
قالوا خراسان اقصى ما يراد بنا ثم القمبول فقد جئنا خراسانا
انتهى . وقال الفاضل المحشى ، واعلم : ان الاختار في وجه تسمية
هذه الغاء « فصيحة » كونها مغبئة من ذلك المحذوف ، بحيث لو ذكر
لم يكن بذلك الحسن ، مع ان حسن موقعها ذوقى لا يمكن التعبير
عنه ، انتهى .

(قد ، ترد) على وجهين ، الأول : ان تكون (اسما) ، وهي
على وجهين ، احدهما : ان تكون اسم فعل (بمعنى يكفى) ،
يقال : قد زيدا دوهم ، وقدني درهم ، كما يقال : يكفى زيدا
درهم ، ويكفيني درهم .

والثاني : (او) يكون اسما بمعنى (حسب) ، وهذه تستعمل
على وجهين ، احدهما : ان تكون مبنية ، وهو الغالب : لشبهها بقد
الحرفية في لفظها ، ولبكثير من الحروف في وضعها ، (نحو : قدني)
درهم ، (وقدى درهم) ، اي : حسبى درهم .

والثاني : ان تكون معربة ، وهو قليل يقال : قد زيد درهم ،
بجر زيد ورفع درهم ، كما يقال : حسب زيد درهم ، ويقال : قدى درهم .
بغير نون : كما يقال : حسبى ، ولا يخفى عليك انه يستعمل ان يكون
المثال الثاني في المتن : اشارة الى هذا الوجه الثاني من « قد » التي
بمعنى حسب .

(و) الوجه الثاني من وجهى قد : ان تكون حرفا ، وهذه ترد
لأحد معان خمسة :

الأول : ان تكون (حرف تقليل) ، وذلك . (مع المضارع) ،

وهو نوعان ، احدهما : تقليل وقوع الفعل ، نحو : قد يصدق الكذوب ،
وقد يجور البخيل .

والثاني : تقليل متعلق الفعل ، نحو : « قد يعلم ما أنتم عليه »
اي : ان ما هم عليه هو اقل معلوماته سبحانه وتعالى .

(و) المعنى الثاني : (تحقيق) الفعل ، وذلك (مع الماضي
غالبا) ، نحو : « قد أفلح من رُكَّيها » .

(و) المعنى الثالث : ما (قيل) : من انه (قد تقربه) ،
اي : الماضي (من الحال) ، فان قولك قام زيد ، يحتمل الماضي القريب
والماضي البعيد ، فان قلت : قد قام زيد ، اختص بالتقريب .

(ومن ثم) ، اي : من هنا ، اي : من أجل تقريب قد الماضي
من الحال : (التزم) قد (في) الجملة الفعلية (الحالية ، المصدرية
به) ، اي : بالفعل الماضي ، ظاهرة كانت قد ، نحو : « وما لنا
ان لا نقاتل في سبيل الله وقد اخرجنا من ديارنا وأبنائنا ، اومقدرة ،
نحو : « هذه بضاعتنا ردت اليينا » ونحو : « او جاؤكم حصرت
صدورهم » (وفيه) ، اي في التزام قد في الجملة الحالية المصدرية
بالماضي : (بحث مشهور) ، ذكرناها في « المتكررات » في باب
الحال ، فراجع .

(وقط ، ترد) على ثلاثة اوجه ، احدها : ان تكون (اسم
فعل بمعنى افته) ، او يكفى ، (وكثيرا ما تحلى) اي تزئين ،
(بالفاء ، نحو : قام زيد فقط) ، قال التفتازاني : فقط من اسماء
الأفعال ، بمعنى : افته ، وكثيرا ما يصدر بالفاء تزيبنا المفظ ،
وكأنه جزاء شرط محذوف ، انتهى .

وقال ابن هشام : الثالث (من اوجه قط) ، ان يكون اسم فعل
بمعنى يكفيني ، فيقال : قطنى - بنون الوقاية - كما يقال : يكفينى ، انتهى .

(و) الوجه الثاني : ان تكون (ظرفا لاستعراق) زمان (الماضي)
حالكون الماضي (منقيا) ، نحو : ما فعلته قط ، ومعناه : ما فعلته
فيما انقطع من عمري ، لأن الماضي منقطع عن الحال والاستقبال .

وهي مشددة الطاء ومضمومها ، مبنية لتضمنها معنى « مذ ، الى »
اذ المعنى ما فعلته مذ ان خلقت الى الآن ، وانما بنيت على الحركة
لالتقاء الساكنين ، وكانت ضمة ، تشبيها لها بالغايات ، (وفيه خمس
لغات) احدها : ما تقدم ، والثانية كسر الطاء ، على اصل التقاء
الساكنين ، والثالثة ضم القاف والطاء مع التشديد - ايضا - ، والرابعة
ضم الطاء مع التخفيف ، والخامسة اسكان الطاء كذلك .

(ولا تجامع) قط فعلا (مستقبلا) ، واما قول العامة : لا افعله قط
فهو لحن لا يلتفت اليه .

(كم ، ترد) على وجهين : (خبرية) ، بمعنى كثير ، (واستفهامية)
بمعنى اى عدد ؟ (وتشتكران في) خمسة امور : (البناء ، والافتقار
الى التميز ، ولزوم الصدر) ، والابهام ، والبناء ، لأن الاولى متضمن
لمعنى رب ، والثانية لمعنى همزة الاستفهام ،

(و) تفرقان في خمسة امور ، احدها : انه (تخصص الخبرية
بجر التميز) .

والثاني : كون تميزها (مفردا او مجموعا ، والاستفهامية)
تخصص (بنصبه) ، اى : نصب التميز ، (ولزوم افراده) اى :
التمييز ، هذا اذا لم تجر كم الاستفهامية بحرف جر ، فان جرت به :

فحينئذ يجوز في التمييز النصب والجر .

والثالث : ان الكلام مع الخبرية يحتمل الصدق والكذب ، لأنه معها خبر بخلافه مع الاستفهامية ، فإنه لا يحتملها : لأنه معها انشاء .

والرابع : ان المتكلم بالخبرية لا يستدعى من مخاطبه جوابا ، لأنه مخبر ، والمتكلم بالاستفهامية يستدعيه : لأنه مستخبر ،
والخامس : ان الاسم المبدل من الخبرية لا يقترن بالهزة ، بخلاف المبدل من الاستفهامية ، يقال في الخبرية : كم صديق لى عشرون بل ثلاثون ، وفي الاستفهامية كم صديقك أعشرون أم ثلاثون؟ (كيف) ، ويقال فيها : كى ، كما يقال في سوف : سو ، كقوله :

كى تبجنحون الى سلم وما نثرت قتلاكم ولظى الهيجاء تضطرم
وهو اسم بدليل دخول الجار عليها بلا تأويل ، كقولهم : على كيف تبيع الأحرين .

وهي (ترد) على وجهين ، احدهما : ان تكون (شرطية ، فتجزم ، الفعلين) حالكونهما منقعي اللفظ والمعنى (عند الكوفيين) مطلقا ، اى : سواء اقترنت بما ، نحو : كيفما تجلس اجلس ، ام لم تقترن بها ، نحو : كيف تصنع اصنع ، وقيل : تجزم بشرط اقترانها بها ، والا فلا .

(و) الثاني : ان تكون (استفهامية) يسئل بها عن الحال ، اى : حالة الشيء وصفته ، فمعنى كيفما تجلس اجلس : على اى حالة وهيئة تجلس اجلس ، (فتقع خبرا) ، اى : خبر مبتدأ قيل ما

يحتاج اليه ، وهو (في نحو : كيف زيد ، وكيف كنت ، ومفعولا)
ثانيا ، (في نحو : كيف ظننت زيدا ، وحالا) قبل ما لا يحتاج
اليه ، وهو (في نحو : كيف جاء زيد) ، اى : على اى هيئة
وحالة جاء .

(لو ، ترد شرطية ، فتقتضى امتناع شرطها لامتناع جوابها
واستلزامه ،) اى : شرطها (الجوابها) ، كقوله تعالى : « لو كان
فيهما آلهة الا الله لفسدتا » قال الجرامى : وقد يستعمل لو على
قصد لزوم الثاني ، (اى : الفساد) ، للأول ، (اى : تعدد الآلهة)
مع انتفاء اللازم ، (اى : الفساد) ، ليستدل به على انتفاء الملزوم
(اى : تعدد الآلهة) ، كقوله تعالى : « لو كان فيهما آلهة الا الله
لفسدتا » فان لو هاهنا تدل على لزوم الفساد لتعدد الآلهة ، وعلى ان
الفساد منتف ، فيعظم من ذلك انتفاء التعدد ، انتهى .

ولا يذهب عليك : ان هذا المعنى مأخوذ من كلام المنطقيين ،
لأنهم يستعملون لو للدلالة على ان العلم بانتفاء الجزء علة للعلم
بانتفاء الشرط ، ضرورة ان انتفاء الملزوم بانتفاء اللازم ، من غير
التفات الى ان علة انتفاء الجزء في الخارج ما هي ، لأنهم يستعملونها
في القياسات لاكتساب العلوم والتصديقات ، ولا شك ان العلم بانتفاء
الملزوم لا يوجب العلم بانتفاء اللازم ، بل الامر بالعكس ، لجواز
كون اللازم اعم ، ولهذا قالوا في القياس الاستثنائي : ان رفع التالى
ينتج زفع المقدم ، ورفع المقدم لا ينتج رفع التالى ، مثلا قولنا : لو كان هذا
انسانا لكان حيوانا ، لكنه ليس بحيوان ، ينتج : انه ليس بانسان
وقولنا : لكنه ليس بانسان ، لا ينتج انه ليس بحيوان ، وذلك واضح .

واما النحويون : فلمهم فيما اقوال ثلاثة ، احدها : انها لا تفيد الامتناع اصلا ، فهي لا تدل على امتناع الشرط ولا على امتناع الجزاء بل تدل على التعليق في الماضي من دون دلالة على الامتناع ، كما تدل ان الشرطية على التعليق في المستقبل ، ولا تدل ان الشرطية بالاجماع على الامتناع ولا على الثبوت ، بل هي لمجرد التعليق ، ولكن هذا القول كانكار الضروريات ، اذ فهم الامتناع من لو كالبديهي ، فان كل من سمع فعلا دخلت عليه « لو » فهم عدم وقوع ذلك الفعل وامتناعه من غير تردد .

والقول الثاني : انها تفيد امتناع الشرط والجزاء جميعا ، وهذا القول هو المشهور عندهم ، وفيه اشكال ليس هنا محل ذكره .

والقول الثالث : انها تفيد امتناع الشرط فقط ، ولا دلالة لها على امتناع الحوَاب ، ولا على ثبوته ، ولكنه ان كان مساويا للشرط كما في قولك : لو كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ، لزم انتفاءه لأنه يلزم من انتفاء السبب المساوي انتفاء المسبب وان كان اعم ، كما في قولك : لو كانت الشمس طالعة كانت الحرارة موجودة ، فلا يلزم انتفاء الشرط انتفاء الجزاء ، وانما يلزم انتفاء القدر المساوي منه ، وهذا القول هو المختار عند المحققين ، فظهر مما ذكرنا ان المعنى المذكور في المتن ليس من معانيها عند النحويين .

(و) كيف كان : (تختص) - لو - الدالة على الامتناع (با)
لزمان (الماضي ولو مؤولا) ، نحو : لو يفني كفى ، اى : لو وفى كفى .

(و) الوجه الثاني من وجهي لو : ان تكون (بمعنى ان الشرطية)

فنختص بالمستقبل ولو مؤولا كقوله :

ولو ان ليلى الأخيلية سلمت علي ودوني جنبل وصفائح

لسلمت تسليم البشاشة او لقي اليها صدى من جانب القير صائح

وقريب من ذلك ما قيل بالفارسي :

توه پندار كه من غير تودلهر كيرم بيوفائي كنم ودلبر ديگر كيرم

بعد صدسال اگر برس قبرم كندى كنفو پاره كنم زندگي از سيرم كيرم

(وليست) لو مطلقا امتناعية كانت او بمعنى ان الشرطية :

(جازمة) ، وذلك لغلبة دخولها على الفعل الماضي ، لأن الجزم من

خواص المعرب ، والماضي مبنى ، فحمل الداخلة على المضارع عليها

لقلتها وكثرة تلك .

(خلافا لبعضهم) ، فزعم : ان الجزم بها مطرد على لغة ، واجازه

جماعه في الشعر كقوله :

تامت فؤادك لو يحزنك ما صنعت احدى نساء بني ذهل بن شيبان

وكقوله :

لو يشأ طار به ذو ميمة لاحق الاطال نهد ذو حصل

وأول الجمهور الأول : بان ضمة الاعراب من « يحزنك » سلمت

تخفيفا ، كقراءة بعضهم : « وينصر كم ، ويشعر كم ، ويأمر كم » يسكون

الراء في الجميع لذلك ، والثاني : بانه على لغة من يقول : شا ،

يشا ، بالألف ، ثم ابدلت همزة ساكنة ، كما قيل : العالم والنخاتم

- بالهمزة الساكنة - كما وجهوا بذلك قراءة بعضهم : « منساته »

بهمزة ساكنة ، فان الأصل منساته - بهمزة مفتوحة - على وزن مفعلة ،

ثم ابدلت الهمزة الفاء ، ثم الألف همزة ساكنة .

(و) قد ترد - لو - للتمنى ، (بمعنى : ليت ، نحو : « لو ان لناكرة ») ولهذا نصب ، فتكون في جوابها كما نصب « فافور » في جواب - ليت - في « يا ليتني كنت معهم فافوز » .

(و) قد ترد (مصدرية) كان المصدرية ، الا انها لا تنصب . (وقد مضت) في باب الموصول : انها من الموصولات الحرفية ، واكثر وقوعها بعد « و » وما في معناه ، نحو : « ودوا لو تدهن » ونحو : « يود احدهم لو يعمر » . ومن وقوعها بدونه قوله :

وربما فات قوما جل امرهم من التاني وكان الخزم لو عجلوا

وانكر جماعة ورود - لو - مصدرية ، فأولوا ما كانت محتملة

لذلك بالشرطية ، وقد ترد لو للعرض ، نحو : لو تنزل عندنا فتصيب خيرا .

(لولا ، حرف ترد لربط امتناع جوابه بوجود شرطه) ، نحو : « لولا علي عليه السلام لهلك عمر » ، وتسمى حينئذ - لولا الامتناعية - (ويغلب) بل يجب - كما تقدم في باب المبتدأ والخبر - : (معها حذف الخبر ان كان) الخبر (كوننا مطلقا) ، اي : من افعال العموم ، وقد تقدم بيانه في الموضع المذكور .

(و) ترد (للنوبيخ) والتنديم ، (ويخص) حينئذ (با) لفعل (الماضي) ، وذلك نحو قوله تعالى : « لولا جاؤا عليه بأربعة شهداء » .

(و) ترد (للمتخصيص ، والعرض) ، والفرق بينهما : ان المتخصيص

طلب بحث والاعاج ، والعرض : طلب بلين وتأرب .

(فيخص) حينئذ (با) لفعل (المضارع ولو تأويلا) ، فمثال

التحضيض قوله تعالى : « لولا تستغفرون الله » ومثال العرض مع التأويل قوله تعالى - حكاية - : « ولولا أخرتني الى اجل قريب » .
(لما) ترد) على ثلاثة اوجه :

الأول : ان تكون (لربط) وجود (مضمون جملة) تسمى الجواب ، (بوجود مضمون) جملة اخرى ، اى : الجملة الاولى ، حاصله : انها تدل على ان الجواب وجد عند وجود الجملة الاولى ، وتختص حينئذ بالماضي ، (نحو : لما قمت) ، فدللت لما ان مضمون الجملة الثانية ، اى : قيام المتكلم ، وجد عند وجود مضمون الجملة الاولى ، اى : قيام المخاطب .

(وهل هي) حينئذ (حرف او ظرف ؟ خلاف) بينهم في ذلك ، فقال سيبويه واتباعه : انها حرف وجود لوجود .

وقال جماعة اخري : انها ظرف بمعنى حين .

وقال بعضهم : انها ظرف بمعنى اذ ، ورجح ذلك بعضهم : بكونها مختصة بالماضى ، وباضافتها الى الجملة ، هذا هو المشهور عندهم ، وقال التفتازانى : لما ظرف بمعنى « اذا » تستعمل استعمال الشرط يليه فعل ماض لفظا او معنى ، قال سيبويه : لما لوقوع امر لوقوع غيره ، وانما يكون مثل « لو » فتوهم بعضهم : انه حرف شرط كلو ، الا ان « لو » لانتفاء الثانى لانتفاء الأول ، ولما لثبوت الثانى لثبوت الأول ، والوجه ما تقدم انتهى .

(و) الوجه الثانى : ان تكون (حرف استثناء) بمنزلة « الا » فتدخل حينئذ على الجملة الاسمية ، (نحو : « ان كل نفس لما عليها حافظ ») اى : ما كل نفس الا عليها حافظ .

(و) الوجه الثالث : ان تكون (جازمة للمضارع كالم ، ويفترقان)
اي : لما ولم ، (في خمسة امور) ، ذكرناها في بحث جوازم
الفعل ، فراجع .

(ما) تأتي على وجهين : (اسمية ، وحرفية ، فالاسمية) ستة
أقسام :

الأول : ان تكون (موصولة) بمعنى الذي والتي وفروعهما ، كما
سبق في باب الموصول . وتسمى ناقصة ، لافتقارها الى الصلة ، نحو :
دما عندكم يتقد وما عند الله باق ، ونحو : د وما تقدموا لأنفسكم
من خير تجدوه عند الله ، :

(و) الثاني : ان تكون (نكرة) مجردة عن معنى الحرف (موصوفة)
بمعنى شيء ، (نحو : مررت بما موجب لك) ، اي : شيء موجب
لك ، وكقوله :

لما نافع يسعى اللبيب فلا تكن لشيء بعيد نفعه الدهر ساعيا
اي : لشيء نافع يسعى اللبيب ، وهذه - ايضا - تسمى ناقصة ،
لافتقارها الى الصفة .

(و) الثالث : ان تكون (صفة لنكرة) ، وهي - ايضا - بمعنى
شيء مجردة كذلك ، ويستفاد ، اي : يتولد من التنكير على ما قاله
البيانون امور ، منها : الافراد ، اي : كون النكرة فردا غير معين
فما يصدق عليه اسم الجنس ، ومنها : النوعية ، ومنها : التكثير ،
ومنها : التقليل ، ومنها : التحقير ، ومنها : التعظيم ، كل بحسب
قرينة المقام ، (نحو : لأمر ما جدد قصير انفه) ، اي : لأمر غير
معين ، او لأمر عظيم جدد قصير انفه ، اي : قطع انفه ، قال في

- المصباح - : في باب الجيم مع الدال المهملة ، جدعت الأنف جدعا من - باب نفع - : قطعته ، وكذا الاذن واليد والشفة ، وجدعت الشاة جدعا من - باب تعب - : قطعت اذنها من اصلها ، فهي جدعاء ، وجدع الرجل : قطع اذنه واذنه ، فهو اجدع ، والانشى جدعاء ، انتهى .
فما في بعض النسخ : من كون جدع - بالزاي المعجمة - هو من تصرف للكاتب ، وياله من نظير ، ولهذا المثال قصة مشهورة عند الادباء .

(و) الرابع : ان تكون (شرطية زمانية) وهي - ايضا - نكرة لكنها متضمنة معنى ان الشرطية ، ومعناها الزمان والمدة ، نحو قوله تعالى : « فما استقاموا لكم فاستقيموا لهم » اي : استقيموا لهم مدة استقامتهم لكم ، فهي في الآية مفعول فيه :

(و) الخامس : ان تكون شرطية (غير زمانية) وهذه - ايضا - نكرة متضمنة معنى ان الشرطية ، نحو : « وما تفعلوا من خير يعلمه الله » ونحو : « وما يكمن من نعمة فمن الله » .

(و) السادس : ان تكون (استفهامية) متضمنة معنى همزة الاستفهام ، وهذه - ايضا - نكرة بمعنى اى شيء ، نحو قوله تعالى : « وما تلك بيمينك يا موسى » ونحو : « ما هي لونها » .

(و) اما (الحرفية) فهي (ترد) على خمسة اوجه :

الأول : ان تكون نافية (مشبهة بليس) ، تعمل عملها عند الحجازيين بشروط ، تقدم بيانها في باب النواسخ ، نحو : « ما هذا بشرا » .

واما التميميون : فلا عمل لها عندهم كما قال الشاعر :

ومنهف كالبدو قلت له اتسب
 فأجاب ما قتل المحب حرام
 برفع حرام .

وكقراءة بعضهم : « ما هن امهاتهم ، برفع امهاتهم ، هذا كله
 اذا دخلت على الجملة الاسمية .
 واما اذا دخلت على الجملة الفعلية فلا عمل لها عند الجميع ، نحو :
 « وما تنفقون الا ابتغاء وجه الله » .

واما قوله تعالى : « وما تنفقوا من خير فلا أنفسكم » وقوله :
 « وما تنفقوا من خير يوف اليكم » فما فيهما شرطية بدليل الجزم
 فيهما ، والفاء في الأول ، فتبصر ولا تغفل .

واذا دخلت على المضارع كالأيتين تخلصته للمعال ، وذلك : اذا
 لم تكن قرينة ، فلا يرد نحو قوله تعالى : « قل ما يكون لي ان
 ابدله » لأن العقل قرينة على ان التبديل ان يقع فهو في المستقبل ،
 وقد يجاب بان التقدير : ما يكون لي قصد ان ابدله ، فيكون زمانه
 الحال .

(و) الثاني : ان تكون (مصدرية زمانية) ، فهي وما بعدها
 في تأويل مصدر ، يقدر قبله زمان ، كما بيناه في باب الأفعال الناقصة
 في ما دام ، فراجع .

(و) الثالث : ان تكون مصدرية (غير زمانية) ، فيؤول مع
 ما بعدها بالمصدر ، كما تقدم في باب الموصول .

(و) الرابع : ان تكون (صلة) ، اي : حرفا زائدا ، قال في
 الاموزج : حروف الصلة ان فيما ان رأيت زيدا ، وان في « لما ان
 جاء البشير » وما في حيثما ، وفي مهما ، واينما ، « وفيما رحمة »

ولا في « لا أقسم » ومن « في » ما جائني من احد ، والباء في ما يزيد بقائم .

وقال الشاوح : هذه الحروف حروف الزيادة ، ويعرف زيادتها بان اسقاطها لا يخل بالمعنى الأصلي ، ويسمى حروف الصلة ، لأنه ربما يتوصل بها الى استقامة الوزن ، او القافية ، او المقابلة في النظم والسجع وفائدتها تأكيد المعنى المقصود من الكلام الداخلة عليه ، انتهى .

وأحسن من ذلك ما في الجامي ، وهذا نصه : وانما سميت هذه الحروف زوائد ، لأنها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة ، ومعنى كونها زائدة : ان اصل المعنى بدونها لا يختل ، لا انها لا فائدة لها اصلا ، فان لها فوائد في كلام العرب اما معنوية واما لفظية ، فالمعنوية : تأكيد المعنى كما في من الاستغراقية ، والباء في خبر ما وليس ، واما الفائدة اللفظية : فهو تزيين اللفظ وكونه بزيادتها اوضح ، او كون الكلمة او الكلام بسببها مهيبا لاستقامة وزن الشعر ، او الحسن السجع ، او لغير ذلك ، ولا يجوز خلوها من الفائدتين معا والاعدت عبثا ، ولا يجوز ذلك في كلام الفصحاء ولا سيما في كلام البصري سببانه ، انتهى . اذا عرفت ذلك فقس على ما ذكر ما لم يذكر من الحروف الزائدة .

(و) الخامس : ان تكون (كافة) عن العمل ، وهي ثلاثة

اقسام :

الأول : الكافة عن عمل الرفع ، وهي لا تتصل الا بثلاثة افعال ، وهي قل ، وكثر ، وطال ، وذلك : لشبههن برب ، ولا يدخلن حينئذ الا على جملة فعلية صرح بفعالها كقوله :

قلما يبرح اللبيب الى ما يورث المجد داعيا او مجيبا
فأما قوله :

صدت فأطولت الصدور وقلما وصال على طول الصدور يدوم
فضرورة ، واختلف في وجه الضرورة ف قيل : لأن القياس يقتضى
ان يلبيها الفعل صريحا ، والشاعر اولاهما فعلا مقدرًا لا صريحا ، وان
وصال مرفوع بيدوم مقدرًا منفرا بالمذكور ، وقيل : وجهها ان
الشاعر قدم الافعال ، وقيل : وجهها انه اناب الجملة الاسمية عن
الفعلية كقوله :

نبئت ليلى ارسلت بشفاعة إليّ فهلا نفس ليلى شفيها
وقال بعضهم : ان ما زائدة ووصال فاعل لامبتدأ ، وقال بعض
آخر : ان ما مع هذه الأفعال الثلاثة مصدرية لا كافة .

والثاني : الكافة عن محل النصب والرفع ، وهي المنصلة بأن المشبهة
بالفعل واخواتها ، نحو : « قل انما يوحي الى انما إلهكم إله
واحد » ونحو : « كأنما يساقون الى الموت » ونحو قوله :

قالت ألا ليقما هذا الحمام لنا الى حمامتنا او نصفه فقد

في قول من ينشد برفع الحمام .

والثالث : الكافة عن محل الجر ، وهذه تنصل بأجرف وظروف ،
فالأجرف احدها : رب ، واكثر ما تدخل حينئذ على الماضي
كقوله :

ربما اوفيت في علم ترفعن ثوبى شمالات

لأن التكثير والتقليل انما يكونان فيما عرف حده ، والمعتقل
مجهول ، قال الرضى : « في ربما يود الذين كفروا » ان مثل هذا

المستقبل ، اي : الامور الاخروية نزل منزلة الماضي ، لأنه متيقن
الوقوع ، وقال بعضهم : انه بتقدير وبما كان يود .

وثانيها : الكف ، كقوله :

أخ ماجد لم يخزني يوم مشهد كما سيف همرو لم تخنه مضاربه

وثالثها : الباء ، كقوله :

فلئن صرت لا تحير جوابا لبما قد ترى وانت خطيب

وقد لا تكف الباء عن العمل ، كقوله تعالى : « فيما نقصم »

وفي السيوطي : ان ما قد تحدث مع الباء تقليلا ، وهي لغة هذيل .
ورابعها : من ، كقوله :

وانا لما ضرب الكبش ضربة على رأسه تلقي اللسان من الفم

وقد لا تكف من عن العمل ، كقوله تعالى : « مما خطيأتهم »

واما الظروف فاحدها : بعد ، كقوله :

اعلاقة ام الوليد بعد ما افنان رأسك كالثغام المخلص

والثاني : بين ، كقوله :

بينما نحن بالأراك معا اذا تى راكب على جملة

ومثله بين مع الألف ، كقوله :

فبينما نسوس الناس والأمر امرنا اذا نحن سوقة ليس تنصف

(هل ، حرف استفهام ، وتفترق عن المهزة) بعشرة اوجه :

احدها : اختصاصها (بطلب التصديق وحده) ، فلا يطلب بها

التصور ، وقد تقدم معنى التصديق والتصور في اول هذه الحديقة .

(و) الثاني : (عدم الدخول على العاطف) ، فلا بد من ان تقع

بعد العاطف لاقبله ، نحو : « فهل يهلك الا القوم الفاسقون » بخلاف

الهمزة ، فانها اذا كانت في جملة معطوفة بالواو او بالفاء او بضم :
 قدمت على العاطف ، تنبيها على اصلتها في التصدير ، نحو : « او
 لم ينظروا » ، « افلم يسيروا » ، « اثم اذا ما وقع آمنتهم » ، قال ابن
 هشام : وفي الحديث وهل ترك لنا عقيل من رباع ، مستشهدا بذلك
 على وقوع هل بعد الواو ، فعلق المحشى عليه : ما يعجبني ذكره لما
 فيه من موجبات التبصر لمن اراد النجاة من غي الضلالة والتخير ،
 وهذا نصه : عقيل - بفتح العين المهملة - هو ابن ابي طالب عليه السلام
 اخو علي عليه السلام لأبيه وامه ، كان اسرع الناس جوابا ، فنسبوه الى
 الحمافة ، قال ابن عساکر : دخل عقيل على معاوية بعد ما ذهب
 بصره ، فاقعده معه على سريره ، وقال : انتم يا بني هاشم تصابون
 في ابصاركم ، فقال عقيل : وانتم يا بني امية تصابون في بضائرکم
 وقال هشام : ان عقيلاً قدم على اخيه علي عليه السلام بالعراق فسأله فقال
عليه السلام : ما اعطيك شيئا ، فقال : اني فقير محتاج . فقال : اصبر
 حتى يخرج عطائي من بيت مال المسلمين واعطيك ، فألح عليه عليه السلام
 فقال عليه السلام لرجل : خذ بيده وانطلق به الى الخوانيت فافتح اقفالها وخذ
 ما فيها ، فقال عقيل : اردت ان تجعلني سارقا ؟ فقال علي عليه السلام :
 انت اردتني ان آخذ اموال المسلمين واعطيك اياها ، فقال عقيل :
 لأذهبن الى رجل اوصل بي منك ، يعني معاوية ، فقال عليه السلام : انت
 وذاك ، فذهب الى معاوية فأعطاه مائة الف درهم ، وقال اصعد المنبر
 واذكر ما اولاك علي عليه السلام وما اوليتك ، فصعد المنبر وقال : ايها
 الناس اني اخبركم : اني اردت عليا على دينه فاخترت دينه علي ،
 واني اردت معاوية على دينه فاخترتني على دينه ، فقال معاوية : هذا

الذى تزعم قریش انه احق وانه ما اعقل منه ، وكان طالب أسن من عقيل
بعشر سنين ، وكان عقيل اسن من جعفر بعشر سنين ، وكان علي
رضي الله عنه اصغرهم ، قال ابن عبد البر : قدم المدينة قبل المدينة مهاجرا
وقال هشام : اسلم سنة ثمان من الهجرة وتوفى سنة خمسين ، والرباع
- بكسر الراء - جمع وبع - بفتح الراء ، وسكون الباء الموحدة -
وهو الدار ، انتهى .

(و) الثالث : عدم الدخول على اداة (الشرط) بخلاف الهمزة
فانما تدخل عليها ، نحو : « أفان مت فهم المخالون » .
(و) الرابع : عدم الدخول على (اسم بعده فعل) ، ولذلك
وجب تقدير فعل لنصب الاسم السابق بعدها في باب الاشتغال ، نحو :
هل عمرا حدثته ، اى : هل حدثت عمرا حدثته .

بخلاف الهمزة ، فانه لا يجب تقدير فعل بعدها لنصب الاسم السابق
بل يرجح ذلك بشرط : ان لا يفصل بينها وبينه بغير ظرف ، نحو :
« أبشراً منا واحداً نتبعه » . والا فالأرجح الرفع ، وقد تقدم كل
ذلك في الثانى مما يرد منصوباً وغير منصوب ، فراجع :

(و) الخامس : عدم الدخول على ان المشبهة بالفعل ، بخلاف الهمزة ،
فانها تدخل عليها نحو : « أنك ليوسف » .

والسادس : تخصيصها المضارع بالاشتغال ، نحو : هل تذهب ليلة
الجمعة الى كربلاء ، بخلاف الهمزة نحو : انظنه صادقاً .

والسابع : انها تقع بعد ام ، نحو : « هل يستوى الأعمى
والبصير ام هل تستوى الظلمات والنور » ، بخلاف الهمزة فانها لا تقع
بعدها ، فلا تقول : قام زيد ام اقم ، بل يجب ان تقدم الهمزة

عليها لما تقدم آنفا : من التنبيه على اصلتها في التصدير .
 والثامن : انها يراد بالاستفهام بها النفي ، ولذلك دخلت على
 الخبر بعدما اداة الاستثناء ، نحو : « هل جزاء الاحسان الا الاحسان ،
 ونحو : « هل من خالق غير الله » ، ولذلك - ايضا - دخلت الباء على
 الخبر بعدها ، كقوله :

تقول اذا اقلولا عليها الامل اخو عيش بدائم

فالباء دخلت على الخبر ، اعنى : بدائم ، لكونه متقيا ، يدل
 على ذلك دخولها في لم اكن بقائم ، وامتناع دخولها في كنت قائما .
 والتاسع : انها تأتي بمعنى قد ، وذلك : اذا دخلت على الفعل ،
 وبذلك فسر قوله تعالى : « هل أتى على الانسان حين من الدهر لم
 يكن شيئا مذكورا » .

ويظهر من بعضهم : انها ابدا بمعنى قد ، وان الاستفهام انما هو
 مستفاد من همزة مقدرة معها . وقد بينا الوجه في ذلك في «المكررات»
 في الجزء الاول عند قول السيوطي في وجه اشتراك هل بين الاسماء
 والافعال : « ولا ينافي هذا ما سيأتى في باب الاشتغال من اختصاصه
 بالفعل » الخ فراجع .

(و) العاشر : (الاختصاص بالايجاب) ، فيقال : هل قام زيد ،
 (ولا يقال : هل لم يقم ، بخلاف الهمزة) فانها لا تختص بالايجاب
 لأنها تدخل على النفي - ايضا - نحو : « أليس الله بكاف عبده » ،
 ونحوه : « أن يكفيكم » ، ونحو قوله :

الاطعان الافرسان عادية الا تجشئكم حول التنانير

(ونحو قوله تعالى : « ألم نشرح لك صدرك ») قال المصنف

رحمه الله خاتما كلامه : (اللهم اشرح صدورنا بأنوار المعارف ، ونور قلوبنا بحقايق اللطائف ، واجعل ما اوردناه في هذه الوريقات خالصا لوجهك الكريم ، وتقبله منا انك انت السميع العليم ، فانا نتوسل اليك بحبيبك محمد سيد المرسلين ، وآله الأئمة المعصومين : صلوات الله عليهم اجمعين) ، وانا اقول : الحمد لله الذى شرح صدورنا بنور الايمان ، ونور قلوبنا بولاية شريك القرآن ، على امام الانس والجان ، وأولاده المعصومين الذين هم الهداة الى طريق الحق والايقان ، اللهم اني رضيت بك رباً ، وبالاسلام ديننا ، وبالقرآن كتابنا ، وبمحمد ﷺ نبيا ، وبعلي ﷺ وأولاده الأحد عشر أئمة وقادة وسادة ، اللهم ثبت قلبي على ذلك ، ولا تخزني يوم يقوم الحساب ، وقد فرغت بتوفيق الله العلي القدير مما اردت من شرح ما عسر من هذا الكتاب المستطاب على افهام المبتدئين بل بعض الكملين : حله وايضاحه ، وايضاح ما خفى عليهم من رموزه الدقيقة ، وابرار ما فيه من الكنوز والدفينة ، فجاه بتوفيق الله وعونه كما كنت اروم غير محمل ولا مخل ، واسأل ممن وقف عليه ونظر فيه بامعان : ان يصلح ما يجد فيه نقصا طغي به القلم ، او منشأه الخطأ او السهو او النسيان ، لينال بذلك الثواب الجزيل من الملك المنان ، لكن لا يبادر الى ذلك بلا مطالعة وامعان النظر ومشاورة اهل الفن ، ليكون ممن يدفع بانتي هي احسن ، لامن الحاسدين الذين يسد حصدهم عليهم باب الانصاف . ويسلك بهم مسالك الاعتساف ، فلا يكون لهم من حسناتهم الا المتعب ، لأن الحسد يأكل الحسنات كما تأكل النار الحطب .

والمرجو من كافة الطلاب ذوى الفضل والشان ، ان يهمنوا علي

بدعاء الرحمة والغفران ، وكان الفراغ سحر ليلة السبت الحادى والعشرين من شهر الله الاعظم رمضان ، الذى انزل فيه القرآن من شهور السنة السابعة والثمانين وثلاثمائة بعد الألف من هجرة من نسخ بشرعه جميع الأديان ، عليه وعلى آله الأطهار صلوات الله الملك الديان ، بجوار امام الانس والجنان ، علي امير المؤمنين الذى هو للأعمال ميزان ، وانا العبد الفقير المحتاج الجاني ، ابن مراد علي محمد علي المدرس الأفغاني ، والحمد لله اولا وآخراً وصلى الله على محمد وآله أجمعين

١٩٦٨ م - ١٣٨٧ هـ